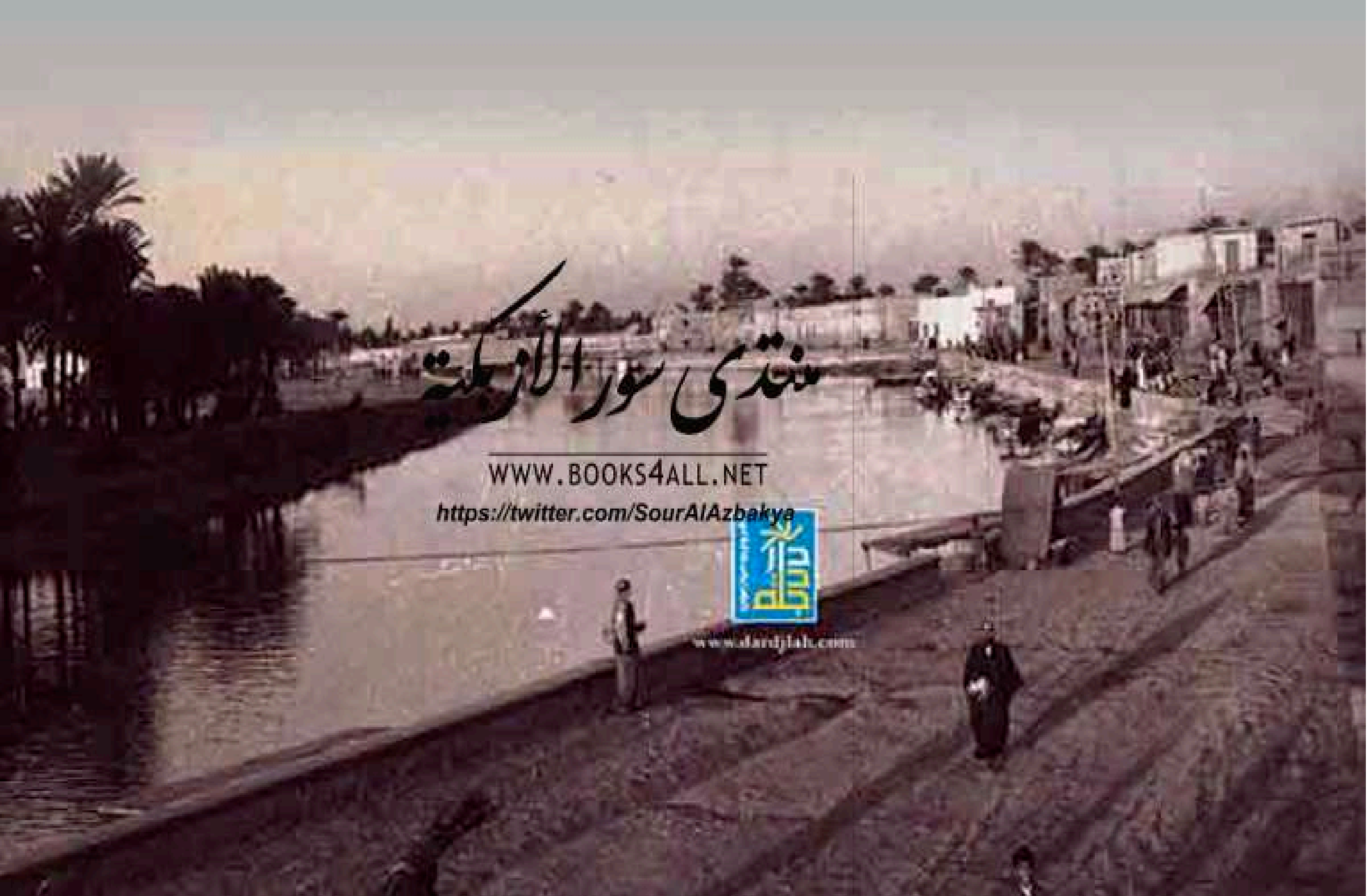
د. عبد الأمير رحيمة العبود

عندما كنت وزيرا

سيرة ومشاهدات عراقية




منتدى سور الأزبكية



عندما كنت وزيراً

سيرة ومشاهدات عراقية

عندما كنت وزيراً

سيرة ومشاهدات عراقية

د. عبد الأمير رحيمة العبود

٢٠١١

الفهرست

الموضوع	رقم الصفحة

الملحق رقم (١)

ما نشر عن كتاب عندما كنت وزيراً

الملحق رقم (٢)

القطاع الزراعي العراقي

واقعه، مشاكله، آفاق تنميته

الملحق رقم (٣)

صور عن حياة المؤلف

مقدمة الطبعة الثانية

تصدر الطبعة الثانية من كتاب (عندما كنت وزيراً... سيرة ومشاهدات عراقية) استجابة لطلب العديد من المعارف والأصدقاء العراقيين للحصول على هذا الكتاب، بعد أن نفذ من الأسواق قبل عدة سنين، ولأنه لم يوزع في العراق في حينه.

وقد تضمنت الطبعة الثانية ثلاثة ملاحق، يحتوى الملحق الأول منها على مجموعة المقالات التي نشرت حول هذا الكتاب، منها مقالات الصديق الدكتور كاظم حبيب التي نشرت في جريدة المدى العراقية، والتي استعرض فيها أهم توجهات هذا الكتاب، منتقداً بعض الجوانب فيه، وموضحاً رأيه في الجوانب الأخرى، مضيفاً بذلك آراء قيمة إلى محتويات هذا الكتاب.

كما يحتوى على مقال للفنان الكبير يوسف العاني استعرض فيه ملاحظات جميلة حول مضمون هذا الكتاب؛ ومشيراً إلى علاقته الشخصية بالمؤلف في مجال العمل المسرحي في فترة الخمسينيات من القرن الماضي.

وكذلك مقال آخر للمخرج المعروف قاسم حول أشار فيه إلى بعض الجوانب المهمة في الكتاب، منتقداً جوانب كثيرة منه، وأخيراً مقال الدكتور عبد الجبار عبود الحلفي الأستاذ بجامعة البصرة الذي استعرض فيه محتويات هذا الكتاب وكذلك مشاعره وذكرياته عن مؤلف الكتاب حينما كان أستاذاً في جامعة البصرة.

ولعل من بين الملاحظات التي اجمع عليها هؤلاء الكتاب الأفاضل هي عدم ملائمة عنوان هذا الكتاب مع محتوياته، والمؤلف إذ يؤيد هؤلاء الكتاب كل التأييد حول هذه الملاحظة، يود أن يوضح للقارئ الكريم بأن عنوان هذا الكتاب كان بالأصل (من حزين الذكريات) وقد راودته الرغبة في حينه بتغيير هذا العنوان بناء على اقتراح أحد الأصدقاء إلى (مشاهدات عراقية) أو (أيام عراقية) إلا ان الناشر اقترح في حينه تسميته بهذا الاسم الذي يحمله حالياً، لما لهذه التسمية من دور في عملية تسويقه، وقد حصلت الاستجابة لتلك الرغبة لأن الجزء الثالث من الكتاب يحمل هذا العنوان.

ولم يتسن للمؤلف تغيير هذا العنوان في الطبعة الثانية لأن الكتاب قد عرف بهذا العنوان.

أما الملحق الثاني فهو يتضمن دراسة علمية عن (القطاع الزراعي العراقي واقعه، مشاكله، وآفاق تنميته)، وتشتمل هذه الدراسة على استعراض موجز لما تجمع عند المؤلف من خبره ومعلومات عن القطاع الزراعي العراقي وأساليب تطويره، وتأتي هذه الدراسة مكملة للجزء الثالث من الكتاب الذي استعرض تجربة المؤلف حول إدارة القطاع الزراعي عندما كان وزيراً.

بينما يتضمن الملحق الثالث مجموعة من الصور عن حياة المؤلف.

والمؤلف إذ يطرح أمام القارئ الكريم هذا الكتاب بطبعته الثانية انما يأمل بأن ما اجراه من تغييرات على محتويات هذا الكتاب، وما تضمنه من ملاحق، قد اكسبته بعضاً مما قد يفيد القارئ الكريم في مجالات المنفعة والمتعة.

والله من وراء القصد

د. عبد الأمير رحيمه العبود

١٠/ ٨/ ٢٠١١

مقدمة الطبعة الأولى

ما كنت أنوي كتابة مذكراتي، لأن المذكرات تكتب عادة من قبل المشاهير ومن عاصروا الأحداث الجسام ليدلوا بشهاداتهم وليوثقوا مسار حياتهم وليطرحوا آراءهم في الأحداث التي مرت عليهم والتي قد تكون خافية عن الآخرين، ولم أكن أنا بالتأكيد واحداً من هؤلاء، لكن الذي دفعني إلى الكتابة عن هذه الأحداث، قبل عدة شهور ثلاثة أسباب :

أولها: أنني قمت خلال العامين المنصرمين بزيارة عدد من الدول المجاورة، وقد ذهلت حقاً لما لاحظته من التطور السريع الذي حصل في مجال الحضارة والإعمار في تلك الدول خلال السنين الأخيرة الماضية، وبخاصة في دولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية، والكويت والأردن.

فأينما كنت أمضي أرى العمارات الجديدة، والشوارع الجميلة، والأسواق العامرة، والناس يتحركون بحرية، والنشاط الاقتصادي بارز في كل مجال، والنظام والهدوء والاطمئنان يسود المناطق كلها، كنت الاحظ ذلك وأتألم غاية الألم عندما أقارن ذلك بما يحصل عندنا في العراق حالياً من دمار وخراب وغياب الأمن، وكم كانت تجرني تلك المقارنة إلى مقارنة أخرى لما كنا عليه في العراق من نهوض حضاري وثقافي واقتصادي في مرحلة الخمسينات والستينات، وما كانت عليه تلك الدول خلال تلك الفترة من مستويات حضارية وثقافية واقتصادية.

* * * *

لقد كنا خلال مرحلة الخمسينات والستينات قد تفوقنا حقاً على تلك الدول بخطوات كبيرة فيما كنا عليه من مستويات ثقافية وحضارية واقتصادية، لكن منحى التطور والتقدم كان يتجه عندنا خلال العقود الخمسة الماضية نحو الانحدار بينما

كانت تلك الدول وغيرها من دول العالم تسير بخطى سريعة نحو التطور والتقدم والازدهار .

وحينما كنت أثير السؤال: لماذا لم يحصل عندنا التقدم الحضاري والاقتصادي والأمني على غرار ما حصل في تلك الدول المجاورة لنا وفي بقية دول العالم؟ في حين كانت مقومات النمو والتطور المادية والبشرية متوفرة لدينا بمستويات لا تقل بل تزيد أحياناً عن تلك الدول، ولماذا لم تكن مسيرة التطور عندنا في العراق متناغمة مع تحولات العلم والتكنولوجيا التي تجتاح العالم؟ ولماذا تتزايد عندنا أساليب العنف واختراق النظام والقانون وغياب الأمن؟ ولماذا حل في بلدنا الدمار والخراب؟

لم أجد جواباً مقنعاً عن هذا السؤال الكبير، وكم عجز غيري عن الوصول إلى ذلك الجواب !.

لكن الحصيلة التي كانت أمامي دائما هي صور كثيرة وتداعيات شخصية متنوعة وذكريات كثيرة عن الماضي البعيد والقريب تذكرني كيف كانت الأوضاع في الخمسينات والستينات تسير رويداً رويداً نحو مكافحة الجهل واحترام النظام والقانون واستتباب الأمن وتنامي سبل الحضارة والنمو والتقدم، وكيف انحدرت تلك الأوضاع بعد الستينات .

لا أدري لماذا كانت تلك الصور والحوادث والذكريات تتدفق أمامي خلال الفترة القصيرة الماضية، وقد وجدتها مثيرة وممتعة وحرصت على ان أدونها على حقيقتها دون تغيير ، لكي تكون شاهداً على تلك المراحل وما حصل فيها من تغيير .

والسبب الثاني هو أنني كغيري من الناس شهدت الكثير من الأحداث المثيرة وتوقفت عند الكثير من المحطات المهمة في مسيرة العمر الطويلة، وعندما كنت اتحدث عنها لأصدقائي ومعارفي كنت أجد أنها مثيرة وممتعة ومفيدة، فرأيت أن أوثقها لعلها تكون ممتعة ومفيدة لمن يطلع عليها.

* * * *

أما السبب الثالث فهو أنني مارست تجربة العمل وزيراً للزراعة خلال الفترة من ٢٠٠٣/٩/١ ولغاية ٢٠٠٤/٦/١ وقد واكبت تلك التجربة الكثير من المصاعب والمشاكل، بخاصة لأن العمل في تلك الفترة كان خلال فترة الاحتلال من قبل القواه الأجنبية، وقد وجدت من الضروري أن أضع أمام القارئ الكريم تصوراً واضحاً ودقيقاً لكيفية إنجاز العمل الإداري خلال تلك الفترة، وما كانت تعانيه وزارة الزراعة من مشاكل ومصاعب، والإجراءات التي اتخذت في حينه لمعالجتها وهو ما تناوله الفصل الثالث من هذا الكتاب.

* * * *

في الأحوال كلها فإن هذه المحاولة استقطبت الكثير من الحوادث التي مرت على كاتب هذه السطور عبر مسيرة العمر الطويلة، وقد حاولت انتقائها وتدوينها بدقة دون تغيير وصولاً إلى حزيران ٢٠٠٥، وهو وقت الانتهاء من كتابة هذا الكتاب لكنها، بطبيعة الحال، لم تستجمع كافة الحوادث ولم تتحدث عن كافة الشخصيات بالرغم من أهمية الكثير من تلك الحوادث والشخصيات، بقصد التركيز على ما كان ذي أهمية ودلالة، ورغبة في تفادي الإسهاب والإطناب .

لا بد من تسجيل الشكر إلى كافة الأصدقاء ممن قرأوا مسودة هذه المذكرات وأبدوا الملاحظات القيمة حولها، ومنهم بخاصة الدكتور كاظم حبيب، والأديب عبد الستار ناصر، والصديق طالب عبد الجبار حيدر.

والله من وراء القصد

د. عبد الأمير رحيمة العبود

٢٠٠٥/١٠/١

الفصل الأول

من خزيـــن الذكريـــــات

١

ناحية المجر الكبيـــر

ولدت في ناحية المجر الكبير، وهي مدينة صغيرة تابعة إلى لواء العمارة الذي سمي فيما بعد بمحافظة ميسان، وهي تقع جنوب العراق على بعد ١٥٠ كم من مدينة البصرة جنوباً و٤٠٠ كم عن مدينة بغداد شمالاً. تحيط بهذه المدينة منطقة زراعية خصبة تمتد على ضفتي نهر المجر الكبير وصولاً إلى منطقة الأهوار . يخترقها ويرويها نهر المجر الكبير الذي يتفرع من نهر دجلة ويصب مياهه في منطقة الأهوار .

لم أعلم حتى الآن باليوم الذي ولدت فيه، لأن الناس في المدينة الصغيرة التي ولدت فيها لم يعيروا اهتماماً آنذاك بتاريخ ميلاد أولادهم، وأتذكر أنني عندما كنت طالباً في فترة الدراسة المتوسطة دعيت لعيد ميلاد زميل لي اسمه زيد، وحينما قدمت لنا الحلويات والمعجنات استغربت وقلت لأصدقائي بأن طقوس ميلاد النبي محمد (ﷺ) في مدينتنا الصغيرة تختلف عما تفعلونه تماماً، عندئذ علمت بأن الاحتفال الذي نحضره هو عيد ميلاد زميلنا زيد، كما علمت حينذاك، لأول مرة بأن الناس يؤرخون ميلاد أولادهم وهم يحتفلون عندما يحل هذا التاريخ .

وحقيقة فإنني لم أعلم كذلك بالعام الذي ولدت فيه إلا حينما اقتضت الحاجة لإعداد دفتر النفوس وشهادة الجنسية، وكان ذلك شرطاً لدخول مرحلة الدراسة المتوسطة، عندها احتسبت من مواليد ١٩٣٧ ، ولم يكن ذلك بناء على التسجيل في المستشفى أوفي دائرة الأحوال الشخصية كما يجري حالياً، إنما بناءً على مؤشرات وحوادث يحسبها الأهل لتحديد سنة الميلاد .

* * * *

ناحية المجر الكبير مدينة حديثة النشوء، أستحدثت في نهاية القرن التاسع عشر نتيجة لهجرة عشائر (البومحمد) والعشائر المتاخمة لها من منطقة الكحلاء قرب مدينة العمارة شرقاً إلى المنطقة الخصبة المحيطة بنهر المجر وصولاً إلى المناطق المحيطة بالأهوار ، إذ ترتب على هذه الهجرة بروز حاجة الفلاحين إلى الخدمات

المهنية كأسواق السلع، وجهاز الشرطة، والمستشفى، والبريد، والخدمات المهنية المختلفة، ولهذا تدفق مئات المواطنين النشطين مهنياً والمغامرين من مختلف أنحاء العراق بقصد العمل في هذه المدينة، ولهذا نجد أن سكان هذه المدينة ليسوا مجتمعاً عشائرياً آنذاك ولا يمتون بصلة كبيرة إلى المناطق العشائرية المحيطة بهم، إنما هم في الغالب خليط متنوع من أصحاب المهن الذين جاءوا من مختلف مناطق ومدن العراق سعياً وراء العمل في المهن المختلفة التي راحت تزدهر في هذه المدينة، فمنهم من جاء من المناطق المحيطة بمدينة البصرة. وآخرون من المناطق المتاخمة للحدود الإيرانية شرق مدينة العمارة، وآخرون من مدن بغداد والبصرة والنجف وسامراء وديالى، والبعض جاءها حتى من مدينة الموصل والمناطق الكردية القريبة منها، إضافة إلى من أوفدهم نظام الحكم العثماني من موظفين أتراك لإدارة المدينة في ذلك الوقت، والذين استوطنوا فيها فيما بعد.

وعائلتي هي واحدة من العوائل التي نزحت إلى هذه المنطقة، وهي بالأصل من أفخاذ عشيرة (زبيد: البوسلطان) التي كانت تقطن في إحدى قرى محافظة ديالى.

ولطبيعة ما تفرضه الغربة من ضرورة التآلف والتآزر فيما بين الغرباء كان أهالي هذه المدينة متآلفين متآزرين في السراء والضراء، فما أن تحصل مناسبة للفرح حتى تجدهم كلهم مشاركين متحمسين لهذا الفرح، وما أن تحصل مناسبة حزن أو كارثة حتى تجدهم قلباً واحداً يهبون للمشاركة والنجدة، وكأن المناسبة مناسبتهم جميعاً.

* * * *

تمتد ناحية المجر الكبير على الجانب الأيسر من نهر المجر الكبير وهي تبعد قرابة عشرة كيلومترات عن الطريق العام الذي يربط مدينة بغداد بمدينة البصرة، كانت هذه المدينة في الأربعينات والخمسينات، مقسمة إلى قسمين رئيسيين هما محلة «السراي» وهي محلة يهيمن عليها الطابع المدني بحدود ضئيلة، لأن أغلب سكانها ممن

كانوا يعملون في الجهاز الإداري، ومستوصف المدينة، ومدرستها، وبريدها، وقدامى تجار المدينة ممن كانوا يتعاطون تجارة الحبوب والتمور والمواد الغذائية والسلع المنزلية، وممن يعملون في الحرف المختلفة، والمحلة الثانية هي ((البدراوي)) التي بناها التاجر المعروف في المنطقة ((نجم البدراوي)) وسميت باسمه وهي تتصف بالطابع العشائري بحدود ضئيلة أيضاً، حيث يسكنها أبناء بعض العشائر الذين نزحوا من المناطق المحيطة بمدينه العمارة والبصرة، مثل الوزاوزة، والوحيلات، والبيضان، وغيرهم ممن كانوا يعملون في الأعمال المهنية والتجارية المختلفة .

يخترق محلة السراي سوق كبير ، وهو السوق القديم الذي تنتشر على جانبيه محلات الخياطين ومخازن بيع الأقمشة والمواد الغذائية والتبوغ والسكائر، وينتشر على أرصفته بائعات الخبز الطازج وبائعوا الخضراوات والفواكه يتوسطهم الحاج حسين وهو يقلي كبة الموصل، والزاير نعمة وهو ينادي لتصريف ما لديه من لبن الجاموس، وكانت هذه السوق تزدحم في الأربعينات والخمسينات بالفلاحين وسكان الريف ممن كانوا يقصدون المدينة للتزود بما يحتاجونه من السلع والخدمات، حتى إن المرء لم يجد فيها خلال فترة الضحى مكاناً للمرور من شدة الازدحام. ويرتبط هذا السوق بسوق آخر كبير كان مخصصاً لبيع الدجاج والطيور والدهون والبيض ومنتجات الألبان التي كان سكان الريف يجلبونها لغرض التسويق، أما نهاية السوق من الجهة اليسرى فيقع جامع المدينة الكبير الذي يؤمه سكان المدينة بقصد الصلاة وإقامة المناسبات الدينية، ويدير هذا الجامع آنذاك الشيخ رضا الذي يقوم بعمله كمؤذن في الجامع مجاناً، بينما يعمل هو وولده صادق اسكافيان في محل صغير يقع بالقرب من نهاية الجامع من الجهة اليمنى، وتمتد مقابل نهاية الجامع من الجهة اليسرى واليمنى محلات بيع المواد الغذائية واللحوم والفواكه والخضراوات، فتجد المنطقة الممتدة بين الجامع وهذه المخازن مزدحمة بأهالي المدينة منذ الصباح الباكر

وهم يتسوقون لعوائلهم ما يحتاجونه من هذه السلع، وبموازاة هذا السوق أنشئت في نهاية الأربعينيات سوق أخرى هي سوق البدراوي التي أصبحت فيما بعد متخصصة بمحلات بيع الأقمشة والسلع المنزلية .

* * * *

تنتشر في واجهة المدينة وعلى ضفاف نهر المجر من الجهة اليسرى محلات أصحاب المهن كالصاغة، وخياطي العباءات الرجالية، والحدادين والحلاقين والنجارين ومن يمتهنون إنتاج المعدات الزراعية البدائية كالمسحاة والفاس والمنجل، وأغلب من كانوا يعملون في مجال صياغة الذهب والفضة وإنتاج هذه المعدات كانوا من طائفة الصابئة المندائيين، وينتشر بين هذه المحلات عدد من المقاهي التي كانت تقدم الشاي وشربت النومي لمن يؤمونها.

لقد كانت عادة الجلوس في المقاهي، خاصة في الأمسيات، عادة مستحكمة عند أهالي المجر الكبير، فما أن يحل المساء حتى تجد الرجال كافة يهرعون للجلوس في المقاهي لكي يستمعوا إلى أخبار العالم التي تذاع عبر جهاز الراديوالذي يفتقدونه في بيوتهم آنذاك، وبعض هذه المقاهي كانت مزودة بجهاز ((الكرامفون اليدوي))، وكانت تكتظ بالشباب من أبناء المدينة للاستماع إلى أغاني الأسطوانات الشائعة آنذاك مثل: ((على بلد المحبوب وديني)) لأم كلثوم و((يا شراعاً وراء دجلة يجري)) لعبد الوهاب و((للناصرية .. تعطش وأشربك ماي بجفوف إيديه)) لصديقة الملاية وغيرها.

وترتبط الجهة اليسرى من المدينة بالجهة اليمنى بمعبر يدوي يستند في قاعدته إلى عوامتين كبيرتين ويرتبط هذا المعبر بجهتي المدينة بحبل معدني كبير ملفوف على عتلة دائرية يحركها السيد محمد بذراعيه المفتولتين فتتحرك العبارة

منتقلة من جهة إلى جهة أخرى، وكان هذا المعبر يمتلئ من الصباح حتى المساء بالفلاحين الذين يجلبون حيواناتهم وسلعهم إلى المدينة.

* * * *

كانت ناحية المجر الكبير من المدن الصغيرة المتميزة بنشاطها التجاري والمهني على مستوى العراق خلال عقدي الأربعينيات والخمسينيات، ففيها عدد من معامل جرش وطحن الحبوب التي كانت ترد إليها آلاف الأطنان من محاصيل الرز والحنطة والشعير من المناطق الزراعية المحيطة بالمدينة ومن مناطق الأهوار، والتي كانت تصنع وتعبأ وتشحن إلى مدن البصرة وبغداد، كما كانت ترد إليها كميات كبيرة من الأسماك والدهون والدجاج والبيض التي كانت ترسل لغرض بيعها في مدينتي البصرة وبغداد، وحيثما كنت تلقي النظر على نهر المجر الكبير تجده دائماً مليئاً بالسفن الشراعية والابلام والمشاحيف التي كانت تنقل السلع والناس بين الريف وهذه المدينة، كما يزدحم شارعها الذي يمتد على حافة النهر وقت المساء بسيارات النقل الخشبية التي كانت تستعمل لنقل السلع إلى المدن الأخرى.

أما المناطق الريفية المحيطة بهذه المدينة من جهاتها الأربع فقد كانت تكتظ بالفلاحين من عشيرة البومحمد وبطونها وأفخاذها والعشائر المتاخمة لها مثل عشائر البوعلي والبيضان والفوطوس والفريجات والشموس وغيرها. وهم جميعاً يمتهنون زراعة الشلب (الرز) صيفاً والحنطة والشعير والذرة شتاءاً، وهم ينتشرون بقراهم المبنية من القصب والبردي على ضفتي نهر المجر الكبير ابتداءً من تفرعه في منطقة «صدور المجر» وانتهاءً بمنطقة الأهوار التي يصب فيها النهر مياهه بعد أن يتفرع إلى نهري «العدل» و«الوادية» على بعد مئات الأمتار من ناحية المجر الكبير.

وحينما ينتقل المرء في ذلك الوقت «بالمشحوف» من ناحية المجر الكبير إلى منطقة الأهوار يشاهد القرى الكثيرة والكبيرة والمزدحمة على حافتي النهر، ويلاحظ قطعان الجاموس والأبقار والخراف تنتشر في المزارع، كما يشاهد البساتين والمناخق الخضراء المزروعة على امتداد النظر على جانبي النهر والتي كانت شاهداً على ازدهار الإنتاج الزراعي والحيواني في ذلك الوقت . لكن ازدهار النشاط الاقتصادي في تلك المناخق أصبح يتراجع بعد الستينات نتيجة لنزوح الفلاحين بسبب المصاعب الإنتاجية التي أصبحوا يعانون منها والتي سوف نأتي على ذكرها فيما بعد، وكان لذلك بطبيعة الحال تأثير على مستوى النشاط التجاري والمهني في ناحية المجر الكبير التي كان نشاطها يعتمد أساساً على الوضع الاقتصادي في تلك المناخق الريفية المحيطة بها، وما أن حل عقد السبعينات والثمانينات حتى أصبحت هذه المدينة مدينة للمستهلكين وليست للمنتجين، وأصبح أهلها يعيشون على المواد الغذائية المستوردة التي تقدمها الدولة والتي يأتي بها التجار.

زرت هذه المدينة قبل سنوات فوجدتها خاوية منهكة وقد تلاشت واندثرت فيها كل معالم الازدهار والنشاط، فتألمت لما حلَ بها خلال السنوات الخمسين الماضية.



أيام الطفولة

١٩٣٧-١٩٤٣

في الثلاثينيات والأربعينيات كانت عائلتي تسكن في بيت صغير، مبني من الطابوق، في محلة السراي، وكان هذا البيت يتكون من ساحة كبيرة مفتوحة في وسطه على نمط البيوت الشرقية، تحيطها أربع غرف صغيرة وإيوان، وغرفة أخرى تقع في واجهة الدار كانت عائلتي تخصصها للضيوف، إحدى هذه الغرف كانت تستعمل لنومنا سوية أنا وأخي وأبي وأمي، والأخرى تعيش فيها جدتي «سكينة»، وعندما ماتت قبل أن أرى النور استعملتها عائلتي مخزناً للمواد الغذائية وغيرها من شؤون البيت. والغرفة الثالثة كنا نستعملها لمعيشتنا فترة الشتاء وهي تحتوي على فراش بسيط على الأرض، أما الغرفة الرابعة فكانت تستعمل مطبخاً وهي لا تحتوي إلا على التنور الحجري الذي كانت تستعمله أمي لتحضير الخبز لنا، أما إعداد الطعام فكانت والدتي تستعل الحطب للطهي وهي جالسة على الأرض حيث لا يوجد آنذاك أي جهاز نفطي أو كهربائي لطهي الطعام، ولهذا كانت أمي تستنفد جلّ يومها في غرفة المطبخ لإعداد الطعام، وكم كان هذا العمل يرهقها حينما يتدفق على دارنا الضيوف من أقاربنا الذين كانوا يترددون علينا دائماً، والضيوف الذين يدعوهم والدي بين الحين والحين.

كنا نستعمل «الحب» و«الحبانة» لشرب الماء، وهما إناءان فخاريان لخزن الماء في الحب وهو الإناء الفخاري الكبير، الذي ينضح منه الماء صافياً فيسقط على شكل قطرات في الحبانة التي توضع تحت الحب مباشرة، وهذان الإناءان الفخاريان هما الوسيلة لتبريد الماء وقت الصيف حيث لم تستعمل الثلاجة آنذاك .

ولم يكن لدينا كغيرنا من العوائل اسالة للماء، وكان يزودنا بالماء من النهر الذي لا يبعد عن بيتنا إلا عشرات الأمتار السقا «بهلول» رحمه الله وهو رجل ضرير، طويل القامة، يقوده ابنه الصغير حسن، وكان يحمل على كتفه عصا طويلة تنتهي بإناءين كبيرين يستعملهما لملء الماء ونقله.

غير أن العوائل الميسورة الحال في مدينتنا هي التي يزودها السقا بالماء، أما بقية العوائل فقد كانت نساؤهم هن اللواتي يحملن الأواني على رؤوسهن لكي يزودن عوائلهن بالماء من النهر.

أما الإنارة فقد كانت عائلتي كغيرها من العوائل تستعين بوسائل الإنارة النفطية ((كالفانوس)) و((اللمبة)) حيث لم توجد الكهرباء في مدينتنا آنذاك، والشوارع الرئيسية في المدينة كانت هي الأخرى تضاء بالفوانيس وقت الليل، وأذكر أن الموظف ((نعمة)) كان يأتي إلى شارعنا في كل مساء، حاملاً درجاً خشبياً على كتفه لكي يستعمله في الصعود لغرض تنظيف الفوانيس وإشعالها قبل أن يحل الظلام .

وكان تحوّلاً أراح والدتي وغيرها من نساء المدينة عندما دخل الأسواق جهاز ((البريمز)) وهو جهاز نفطي صغير يستعمل للطهي بدلاً من الحطب. لقد كانت والدتي رحمها الله تمضي يومها من الصباح حتى المساء في تدبير شؤون المنزل من طهي وغسل ملابس وتنظيف الدار، وكانت لا تغادر بيتنا إلا نادراً في مناسبات متباعدة إما لزيارة أهلها أو لمناسبات الأفراح والأحزان .

كانت جاراتها ((زنوبة)) و((خيارة)) و((الحاجة ظاهرة)) يترددن عليها أحيانا خلال فترة الضحى أو عند المساء، فيجلسن في فناء الدار ويتبادلن الحديث حول همومهن، وكان همَ أمي هو الخوف علينا أنا وأخي من المرض، بعد أن فقدت بسببه ثلاثة من أولادها ، ولهذا كانت تتوسل الأدعية والنذور لحمايتنا من الحسد والمرض، وكانت تستمع بآذان صاغية لنصائح صديقاتها حول أنواع النذور والأدعية والأحجار الكريمة الطاردة للحسد والواقية من المرض .

* * * *

اتذكر مرة عندما كان عمري يقارب الأربع سنوات وكنا في زيارة عائلة خالي مجيد في ناحية المجر الصغير أن عبرنا نهر المجر الصغير بأحد الزوارق الصغيرة وقد تحركت في حضنها حركة سريعة أسقطتني بين أمواج النهر، وغطست في الماء، ولولا أن

فقفز أحد أقاربي إلى النهر لما استطاع انتشالي من الغرق. لقد مرضت بسبب هذا الحادث ورقدت على فراش المرض أياماً طويلة. وعقب هذا الحادث أصبت بداء التايفونيد الذي كان متفشياً في المدينة، وقد عالجني آنذاك أحد أقاربنا وهو الحاج منصور بـ (الكيّ) مستخدماً صرة مملوءة بالشعير كان يغمسها بالماء الحار ويدسها في فروة رأسي وفي أعلى عنقي ولا تزال آثار ذلك «الكيّ» تأخذ مساحة من فروة رأسي حتى اليوم .

ذات مرة وحينما كنت أعاني من أشد حالات المرض، كانت أمي نذرت كل ما تملك من الذهب والمصوغات لتقدمه هدية إلى ضريح العباس عليه السلام في كربلاء حينما أتماثل للشفاء، وحينما تماثلت للشفاء يبدو أن والدي الذي لم يكن مقتنعاً بجدوى هذه النذور قد عارض ذلك ومنع والدتي من الوفاء بعهدها،ولهذا بقيت أمي خائفة وكانت تفسر كل ما كنا نتعرض له من حوادث أو أمراض بعدم وفائها بعدها، ولم تستقر لها الحال إلا عندما أنقذ الموقف أحد أقاربها الذي أرسلها إلى كربلاء واتفق مع أحد خادمي الحضرة العباسية بأن يعوض تلك السبائك بأخرى غير حقيقية وضعها في قطعة من القماش، ورميناها في ضريح العباس أنا وذلك الخادم دون أن تعلم أمي، ولو علمت أمي بذلك لظلت خائفة طوال عمرها.

كانت أمي رحمها الله مسكينة، طيبة، خائفة، قانعة دائماً بما هي عليه من حال .

أما والدي رحمه الله فقد كان جميل الطلعة، متوسط القامة أبيض الوجه نشيطاً حيوياً كثير الحركة لا يستقر على حال، شغوفاً بعمله . اجتماعياً تربطه علاقات واسعة مع أغلب سكان المدينة، كان كثير السفر إلى مدينة البصرة لمتابعة

أعماله التجارية، وعندما كان يحل بيننا ما كان يمكث كثيراً معنا في الدار، كان انشغال والدي يؤلمني كثيراً وانا طفل صغير، كنت اتمنى أن يكون دائماً بيننا .

كان يصطحبني معه، احيانا، إلى مقهى رزوقي التي لم تبعد عن دارنا سوى عشرات الأمتار، وأتذكر وانا طفل صغير، أن حديث أبي مع أصدقائه كان يجري دائماً حول «الحلفاء» وما كنت افهم من ذلك شيئاً في حينه، لكني علمت فيما بعد أنه كان يدور حول تقدم الحلفاء في الحرب العالمية الثانية إبان مطلع الأربعينيات.

* * * *

كنا نلهو أنا واخي مع بقية أطفال الجيران في الشارع أمام بيتنا بالألعاب البدائية الشائعة، مثل ألعاب «الدعبل» و«الجعاب» و«غميضة الجيجو» وكانت هذه هي وسائل اللهو الشائعة، أذ لا توجد ألعاب للأطفال تباع في الأسواق، وكانت الفرصة الكبيرة للعب الأطفال هي الساحة الكبيرة في وسط المدينة التي تقع أمام مركز الناحية والتي كانت تجهز خلال أيام العيد «بالمراجيح» و«دولاب الهوا» وغيرها من ألعاب اللهو البريء.

كنا نفرح بحلول العيد فرحاً شديداً، وننتظر أيامه بشوق ولهفة، إذ كانت لأيام العيد بهجة متميزة بالفرح والسرور يشعر بها الناس جميعاً، ففي يوم العيد يرتدي الناس ملابس جديدة، ويفتح وجهاء المدينة بيوتهم لاستقبال المهنئين بالعيد. أتذكر أن شوارع المدينة وأزقتها كانت تكتظ بمجموعات الرجال وهم يتعاقبون على تهنئة بعضهم بصباح يوم العيد وزيارة وجهاء المدينة وهم متأنقون بملابسهم النظيفة. لم تكن أيام العيد باهتة مثلما نعيشها الآن .

ما كان يؤلمني حقاً في أيام الطفولة هي حالة المعتوهين والمجانين، الذين كان في مدينتنا عدد قليل منهم ممن كانوا يجوبون أزقة المدينة في النهار ومن هؤلاء «سليطين» الذي كان يحمل دائماً حجراً في يده، و«غريدل» التي كانت تجوب الأزقة

بشعرها المنفوش، و«ديدو» الذي كان يمشي بخطى واسعة وهو يردد بعض الكلمات التي لا يفهمها أحد .

ما أن يطل واحد من هؤلاء حتى تجد الأطفال الصغار يلاحقونه مرددين الأهازيج، ومنهم من كان يرميهم بالحجارة، لم تكن في المدينة رعاية لهؤلاء سوى أهاليهم، كم كنت أتألم لحال أم ديدو وهي تلاحقه أينما ذهب لحمايته من عبث الأطفال .

* * *

ولعل مما هو جدير بالذكر وأنا أتحدث عن صور الحياة في مدينتنا الصغيرة في ذلك الوقت، أن أشير إلى الوضع الاجتماعي وموقع المرأة في تلك الفترة، ذلك أن الرجال هم وحدهم الذين كانوا يتمتعون بحرية العمل والحركة خارج منازلهم، أما النساء فكن قابعات في منازلهن ينفردن وحدهن في تدبير شؤون المنزل وتربية الأطفال، وهن لا يغادرن منازلهن إلا في المناسبات العامة، وإذا غادرن منازلهن فإن الحجاب والعباءات السود تغطي أجسامهن بالكامل، لكن هذه الظاهرة الاجتماعية لم تكن سائدة بصورة مطلقة بل كانت لها بعض الاستثناءات القليلة، إذ أن بعض النساء ممن كن يتمتعن بالشخصية القوية والمؤثرة كن يتمتعن بحرية العمل خارج منازلهن، ومنهن على سبيل المثال القابلتين «ناطف» و«إم عباس» اللاتي كن يمارسن التوليد لنساء المدينة وإلى جانبهن عدد من النساء يمارسن أعمال التجارة أسوة بالرجال داخل السوق مثل «فهيمة» التي كانت تتعاطى شراء الحبوب والمنتجات الحيوانية وهي جالسة وسط السوق، و«غنمة»: التي كانت تتعاطى بيع الأعشاب والأدوية الشعبية وهي تفترشها في باحة السوق، وغيرهن ممن كن يتعاطين بيع الخبز . والخضراوات، والألبان، والأسماك داخل السوق، ومن دلائل قوة الشخصية لبعض نساء المدينة أن سكان المدينة ينعتون

أولادهن بأسمائهن فيقال عباس ابن ((أم عباس)) وكاظم ابن ((ناشية)) ومحمود ابن ((غدا الشر)) ومحسن ابن ((مدلولة)) وغيرهم ممن لا أتذكرهم الآن.

على أن الوضع الاجتماعي للمرأة كان يختلف تماماً في المناطق الريفية المحيطة بالمدينة، فهناك تمارس المرأة حريتها في العمل إلى جانب الرجل في الحقول والمزارع، وهي تقوم بالأعمال الزراعية وتربية الحيوان شأنها شأن الرجال تماماً.

٣

الدراسة الابتدائية

١٩٤٣ — ١٩٤٩

في عام ١٩٤٢ أدخلني والدي المدرسة الابتدائية، وكانت هذه المدرسة من المعالم المهمة في مدينتنا الصغيرة، فهي بناية كبيرة وجديدة، تتكون من طابق واحد يحتوي على قاعات كثيرة لتدريس التلاميذ، تتوسطها ساحة كبيرة كانت تستخدم لتجمع التلاميذ في الصباح الباكر لقراءة النشيد الوطني، ولرفع العلم يوم الخميس.

وتتقدمها مساحة كبيرة من الأرض مزروعة بالنباتات والأشجار وكان مدخلها الطويل محاطاً بأشجار الزعرور واليوكالبتوس التي تتقدمها أوراد الجوري والأشرفي وسلطان الورد التي كانت تفوح منها رائحة عطرة أيام الربيع.

وإلى جوار المدرسة، على الجانب الأيسر، كانت تمتد حديقة المدينة الواسعة المملوءة بالأشجار المختلفة والأوراد الجميلة والتي تتخللها الممرات المستقيمة والواسعة، والتي كان يحرص على زراعتها والاعتناء بها الفلاح «كاطع» وأخوه «زغير» والذي كان يتردد عليها أبناء المدينة في الأمسيات مستصحبين أطفالهم ليتمشوا في ممراتها الواسعة وليتمتعوا بجمال أشجارها وأورادها .

كنت شغوفاً في النظر إلى أشجار حديقة المدرسة ونباتاتها وأورادها عندما أدخل إلى المدرسة أو أخرج منها، وقد غرس هذا الشغف والتأمل في نفسي طبيعة حب الزراعة والنباتات والأشجار والأزهار منذ ذلك الحين.

كانت هذه المدرسة من المدارس الزراعية النموذجية القليلة التي أنشئت في العراق آنذاك، ولهذا أقيمت في الجهة اليسرى من بناية المدرسة محطة لتربية الأبقار والدجاج ظلت تزود المدينة بمنتجاتها الحيوانية لسنوات عديدة .

خلف بناية المدرسة توجد ساحة ترابية كبيرة مجهزة بأدوات الرياضة المختلفة، وكانت هذه الساحة مملوءة دائماً بالتلاميذ الذين كانوا يمارسون التدريب على تمارين الرياضة خلال أوقات الدوام بإشراف المعلم القدير نعيم عبد الرزاق.

كان فريق لعبة الطائرة الخاص بهذه المدرسة من الفرق الرياضية المتميزة على مستوى المنطقة، وأتذكر أنه كان يخوض السباق مع الفرق الأخرى ويخرج منها منتصراً فائزاً بالكأس الفضي، وحينما يحصل الفوز يندفع تلاميذ المدرسة بمجموعاتهم يجوبون شوارع المدينة حاملين الكأس على رؤوسهم مرددين أهزوجتهم:

هذا الكأس الكنا نريده .... أبو بلقيس كاسه بإيده

وأبو بلقيس هو الأستاذ محسن جار الله مدير المدرسه الابتدائية ، وكان رحمه الله هو ومن تعاقبوا قبله على إدارة المدرسة من الإداريين الحازمين ممن يحظون بالهيبة والاحترام من لدن طلبتهم .

لقد كان احترام تلاميذ المدرسة لعلميهم وانطاعتهم لهم ظاهرة شائعة في ذلك الوقت، فما ان يمر أحد المعلمين في أزقة المدينة حتى تجد من فيها من التلاميذ ينصرفون إلى بيوتهم احتراماً وإجلالاً .

لا يمكن أن أنسى من علموني في المدرسة الابتدائية الذين كان لشخصياتهم وأسلوب تعليمهم أثر كبير في تبلور شخصيتي مثل الأساتذة «عبدالحميد خشن» و«عبداللطيف عامر» و«عبدالرزاق حيدر» و«جبار الشنون»، ومنهم بصورة خاصة حسين الملا علوان الذي علمني كيف ينبغي أن يكون الإنسان واضحاً في التعبير عن أفكاره سواء في حديثه أو فيما يكتب .

كان الأستاذ «حسين الملآ علوان» قصير القامة، بدين الجسم واسع العينين، تعلوه إبتسامة عريضة حينما يلتقي بغيره، ما إن يدخل الصف متأبطاً «سدارته» حتى يبادرنا بالتحية مبتسماً كعادته، ثم يبدأ بخط برنامج الدرس على السبورة،

بخطه الجميل الواضح، ثم يبدأ بشرح موضوع الدرس مستعيناً بالجملة القصيرة، والنبرة الواضحة، والصوت المسموع، والإبتسامة التي لا تفارقه .

لقد كان لاولئك المعلمين الأفاضل تأثير كبير على سلوك طلابهم وأنا واحد منهم، وهو يؤكد ما كان يتردد آنذاك بان الإنسان يكتسب شخصيته من خلال ما يتعلمه من ذويه ومعلميه وما يقرأه في الكتب ، لكن الحال قد تغيرت في هذا الوقت فأصبح سلوك الإنسان يتأثر بعوامل كثيرة منها التلفزيون ووسائل الإعلام والانترنيت وعوامل التربية الإجتماعية الكثيرة والمتنوعة .

* * *

لم يكن معلموا المدرسة الابتدائية هم وحدهم ممن كانوا يحظون بإحترام وتقدير اهالي المدينة، بل أن ما كان يميز هذه المدينة أنها كانت تضم عدداً كبيراً من الشخصيات المحترمة والمؤثرة في وسطها الإجتماعي. والغريب أن هؤلاء ما كانوا يتشابهون بصفاتهم وطبائعهم، بل كانت لكل منهم شخصية مؤثرة تميزه عن غيره .

فالسيد ((محمد الحلو)) الذي كان العالم الديني بالمدينة، كان هادئا قليل الكلام يسيطر عليه الخجل أحياناً، لكنه بهذه الصفات من الهدوء والخجل كان محترما ومحبوباً عند الناس ، أما اخوه السيد ((محمود الحلو)) الذي كان يناوبه في إدارة شؤون الدين فقد كان نشيطاً، كثير الحركة، ذو نبرة عالية، ما إن يتحدث حتى تجد يديه تتحركان تلقائياً لتوضحا انفعاله، له نظرات ثاقبة، يفرض تأثيره على الآخرين من خلال ما يردده من أحاديث وأمثال . وإلى جانبهما ((عبد الحسن ملا منذور))، الذي كان طويل القامة، حسن الطلعة، نافذ الكلمة، ساخرا ضاحكاً في الاوقات كلها، كان يعمل خياطا ولكن مهمته الأخرى هي قيادة المواكب الحسينية في عاشوراء وقراءة القصائد فيها، وأما ((عبد الرسول الصفار)) الذي كان يعمل في تصنيع الأواني المنزلية

من معدن النحاس والقصدير فقد كان متوسط القامة، بهي الطلعة، أخضر العينين، واسع المعرفة، كثير الإهتمامات والهوايات، اقام مزرعتين خاصتين به في اطراف المدينة، وكان يزرعهما ويعتني بهما بنفسه ولوحده، وكان يبهرك بأحاديثه ومعلوماته الغزيرة .

وأما «عبد الجبار حيدر» فقد كان طويل القامة، جميل الطلعة، هادئ الطبع، حلو الحديث، أنيق في الأوقات كلها، كان يقضي معظم أوقات فراغه مع صديقه «عباس علو» في مقهى رزوقي يتجاذبان اطراف الحديث ويحولان مادة الحياة الى الضحك .

إلى جانب هؤلاء كان في المدينة كثيرون وكثيرون ممن كانوا يتميزون بشخصياتهم القوية والثاقبة، وكان ما يجمع هؤلاء هو أهتمامهم بالمناسبات الاجتماعية وبخاصة طقوس العزاء في شهر عاشوراء فهم القادة البارزون في هذه المناسبات .

* * *

ما ان يحل شهر عاشوراء حتى يتجمع الشباب طيلة أيامه العشرة الأولى أمام دار «عبدالحسن ملا منذور»، منخرطين في مجموعات تضم كل منها قرابة الثلاثين شخصاً، ثم يبدأون بالتدريب على الاهازيج «الردات» وايقاعاتها حسبما يرددها امامهم «عبدالحسن ملا منذور»، وهو يلحنها لهم مستعيناً بحركات يديه كما يعمل المايسترو وهو يقود الفرقة الموسيقية ، وحينما يكتمل التدريب يتحرك الموكب متجهاً إلى جامع المدينة على بعد قرابة الكيلومتر الواحد، تتقدمهم الرايات السوداء والخضراء، حاملين وسائل الانارة «اللوكسات» على رؤوسهم يحيطهم اطفال المدينة وشيوخها، أما نساء المدينة فبعضهن يرافقن الموكب وقد غطين وجوهن واجسادهن

بالعباءات السود فلا ترى سوى عيونهن، والبعض الآخر يتلصص على الموكب من نوافذ بيوتهن أومن أعلى السطوح المطلة على حركة الموكب.

يبلغ الحماس في المشاركة ذروته في موكب العزاء يوم العاشر من عاشوراء، فتكون حركة الموكب في النهار بدلاً من الليل وتتسع المشاركة فتشمل شيوخ المدينة واخفالها، وينضم إليهم ابناء الريف الذين يتدفقون من المناخق المحيطة بالمدينة ويطوف الموكب في ازقة المدينة، وتكون نهايته في سوق السراي، فترى السوق مليئاً بالناس حتى اخرافه المترامية، النين يلطمون على صدورهم حسب الإيقاعات السريعه والالحان الشجية التي كان يرددها عبدالحسن ملا منذور وهو يعتلي منصته وسط السوق .

وفي الأمسيات من شهر عاشوراء تقام المجالس الحسينية، وهي مجالس تعقد في البيوت وفي جامع المدينة خيلة شهر عاشوراء، يحضرها جمع كبير من الناس ويتحدث فيها أحد رجال الدين ممن كانوا يفدون إلى المدينة من النجف الأشرف والذين كانوا يتحدثون عن تفاصيل واقعة كربلاء مقرونة بالنصائح والارشادات الدينية، واتذكر في ذلك الحين أن أحد المتحدثين كان شاباً نال اعجاب المستمعين لما تميزت به احاديثه من غزارة في المعلومات ونهج مؤثر في أسلوب الحديث، وكانوا يصفونه ((بالراديون)) لما تميز به صوته الشجي ونبرته الواضحة من ايقاع مشابه لما كانوا يستمعون إليه من مذيع الأخبار في راديولندن، وكان هذا القارئ هو المرحوم الشيخ أحمد الوائلي .

وكان للنساء مجلس مشابه تقيمه القارئة المرحومة ((عذية)) وابنتها ((قمرية)) في بيتهن، واللاتي كن يمتلكن الصوت الشجي والشخصية المحترمة عند نساء المدينة قاخبة، فما إن يحل المساء حتى ترى أزقة المدينة مليئة بمجموعات النساء اللاتي يتدفقن على دار الملا ((عذية)) بعباءاتهن السود للمشاركة في مجلس العزاء .

ومن أكثر الطقوس تأثيراً في النفس وتعبيراً عن الحزن والوقار هو ما كان يحصل في اليوم الحادي عشر من عاشوراء، والذي كان يسمى بيوم الوحشة، لأن عائلة الحسين صلى الله عليه وسلم بقيت وحيدة تهيمن عليها الوحشة بعد مقتل رجالها، ففي مساء هذا اليوم يتجمع سكان المدينة من كبار السن، في مجموعات كبيرة، وهم متأنقون بكامل ملابسهم قرب جامع المدينة يتقدمهم السيد ((محمد الحلو)) حاملين الشموع بايديهم، ومنكسي عقالاتهم على اكتافهم وهم يرددون بصوت حزين مرتفع:

يا شهيد الطف جئنا للعزاء

وما ان تنتهي المجموعة الأولى من ترديد شعارها حتى تبدأ المجموعة الثانية التي يتقدمها السيد ((محمود الحلو)) بالترديد:

كربلاء لا زلت كربا وبلاء

وعلى التوالي تردد بقية المجاميع شعارتها، كان هذا الموكب مشهداً وقوراً ومؤثراً ومعبراً عن الحزن والوفاء بأسلوب حضاري موقر ، لما أصاب الحسين وعائلته من نكبة في واقعة كربلاء، كنت اتمنى دائماً، وما زلت، أن يكون هذا النهج هو الأسلوب الذي تعتمده طائفة الشيعة للتعبير عن حزنهم في شهر عاشوراء بدلاً من اللطم على الصدور العارية، والزنجيل، والتطبير .

* * *

وإذا كان أغلب سكان ناحية المجر الكبير، في ذلك الوقت، من الطائفة الشيعية، فقد كان يعيش إلى جانبهم عدد كبير من أفراد الطائفة السنية الذين كانوا من الشخصيات المؤثرة والمحترمة في المدينة، وكانت تربطهم علاقات المحبة والود والأحترام مع أقرانهم من الطائفة الشيعية، بل كانت تربط الكثيرين منهم وربما أغلبهم علاقات المصاهرة مع بقية العوائل الشيعية، لم يلاحظ المرء آنذاك في محيط تلك المدينة وربما في غيرها من مدن المنطقة أي حالة من التعصب الطائفي بين أفراد

الطائفتين الشيعية والسنية، بل انني شخصياً لم ألمس الفرق بين الطائفتين خلال مرحلة الطفولة، رغم أن عدداً من أبناء الطائفة السنية كانوا من أصدقائي في ذلك الحين .

* * *

إلى جانب هاتين الطائفتين كان يعيش في ناحية المجر الكبير في ذلك الوقت عدد من طائفة الصابئة المندائيين، يناهز عددهم الخمسين عائلة . كان بعضهم يعمل في صياغة الحلي الذهبية والفضية والبعض الآخر يعمل في مجال الحرف اليدوية كصناعة الآلات الزراعية مثل المنجل والمسحاة، وآخرون يعملون في صناعة الزوارق النهرية «كالمشحوف» و«البلم» وقد برز منهم عدد من المثقفين وأصحاب الشهادات العليا، ومما كان يميز أفراد هذه الطائفة أنهم ودودين مسالمين، فلم يسمع احد أن صابئياً تشاجر مع مسلم حول شؤون الدين أو شؤون الحياة، بل كانت المودة وحسن الخلق تبلغ بهم في مجاملة اخوانهم المسلمين إلى حدود المشاركة في طقوس شهر عاشوراء فترى في اليوم العاشر من عاشوراء إحدى المجموعات «الردات» وهي تشارك في موكب العزاء من الطائفة المندائية وهم يرددون الشعارات الحسينية ويلطمون على صدورهم كغيرهم من المسلمين .

* * * *

أما مناسبات الأفراح في ذلك الوقت فأهمها مناسبات الزواج والاعراس، والزواج كان يحصل، في الغالب، بين الأقارب والمعارف، حيث تقوم الأم أو الاخوات بترشيح إحدى قريباتهن أو معارفهن من بنات المدينة إلى من يرغب بالزواج ولهذا تجد أن أغلب عوائل المدينة تربطهم ببعضهم علاقات النسب والمصاهرة .

ومن يتزوج لا تربطه مع من يروم الزواج منها، في ذلك الوقت، علاقة شخصية وثيقة، بل هما، في الغالب، لا يعرفان بعضهما البعض ولم يلتقيا ويرى أحدهما الآخر إلا يوم الزفاف، أما طقوس الزواج فهي بسيطة آنذاك، بخاصة بين العوائل الفقيرة،

فالخطبة تبدأ بزيارة النساء من أهل الزوج للنساء من أهل الزوجة، لغرض التعارف وتثبيت ما يحدد من مبلغ مقدم الزواج ومؤخره، وهي مبالغ نمطية حسبما تحدده العشيرة أو العائلة، فالمقدم يتضمن تكاليف عدة الزواج البسيطة، والمؤخر مبلغ زهيد يكاد لا يذكر .

وبعد ذلك تذهب مجموعة من رجال أهل الزوج إلى أهل الزوجة لاجراء مراسيم الخطبة التي لا تتعدى إقرار ما اتفقت عليه النساء في زيارتهن الأولى، وتبادل عبارات الثناء والاعتزاز، وشرب العصير، وقراءة الفاتحة، والخطبة في جوهرها وسيلة للاعلان عن النية في الزواج أما عقد الزواج، في ذلك الوقت، فقد كان ينظم، حصراً من قبل رجل الدين، الذي يوثق عقد الزواج، ويعلنه بناءاً على الأسس والشعائر الدينية، ولم يجر التسجيل في المحكمة ودوائر الاحوال المدنية إلا في سنين متأخرة جداً.

وخاتمة طقوس الزواج هي اجراءات الزفاف، وكانت هذه بدورها بسيطة أيضاً، وتقتصر عند العوائل الفقيرة على طقوس الزفاف حيث تقاد الزوجة مساء ذلك اليوم إلى بيت الزوج بالأهازيج ((الهوسات)) التي يشترك فيها اهالي الزوج وأصدقائهم ومعارفهم و((الهوسة)) التي كانت تتردد دائماً في هذه المناسبة :

جبناها وجبنا أمها وياها

بمعنى جلبنا الزوجة برفقة أمها، حيث يظل الأب والأبناء في بيتهم بينما ترافق الأم أبنتها إلى بيت الزوجية لأيام معدودات، وتختتم الزفة بالوليمة التي يقيمها أهل الزوج لاقاربهم ومعارفهم ممن يشاركون في الاحتفال بالزواج .

أما مراسيم الاعراس بالنسبة لميسوري الحال من أهل المدينة، فقد كانت تقترن باحتفال كبير يشترك فيه عدد من سكان المدينة ويساهم فيه الغجر ((الكاولية)) بأداء

الأغاني والرقص حتى وقت متأخر من الليل، وتتخلله الزغاريد ويتسم بالمرح والابتهاج .

ومن الراقصات والمغنيات المشهورات اللاتي كن يشاركن في احتفالات أعراس المدينة، المغنية الغجرية الشهيرة ((بته)) التي كانت تترأس مجموعة من الراقصات والمغنيات الغجريات الجميلات ضمن فريق ((عيسى بن حويلة)) وكانت ((بته)) تصدح بصوتها الشجي بالاغاني المشهورة في ذلك الحين فتطرب كل من يشارك بالاحتفال، وأتذكر أن الفنان المعروف ((داخل حسن)) قد شارك مراراً في احتفالات الاعراس التي كانت تقام في المدينة لابناء أصدقاءه من شيوخ العشائر .

و((عيسى بن حويلة)) رئيس فريق الطرب هذا الذي كان يسمى باسم أمه ((حويلة)) هو من ابناء المدينة ويمت بالصلة إلى عائلة محافظة وعريقة، وهو فنان بفطرته، وكان يعشق الطرب والغناء منذ طفولته، وقد وقع في عشق المغنية الغجرية ((بته)) وراح يتبعها أينما تذهب، حتى تزوجها وأصبح واحداً من مجموعتها ورئيساً لفريقها، إنه يمثل التحدي للتقاليد المألوفة، والانتصار لعاطفة الحب بأجلى صورها .

* * * *

ومن المناسبات التي لا تغيب عن الذاكرة أيام الصيام في شهر رمضان، وأيام شهر رمضان في الأربعينيات والخمسينيات كانت تحصل في منتصف الصيف القائظ، أغلب الناس كانوا يصومون هذا الشهر برغم طول النهار وشدة الحر، فخلال النهار يهرع الأطفال والشباب إلى النهر ليستمتعوا بالسباحة، كم كانت السباحة مفرحة لنا نحن الأطفال في ذلك الوقت، فترانا طيلة وقت الظهيرة والمساء نسبح في النهر، ونجري المسابقات واللعب بالماء دون كلل أو ملل .

أما في الليل فقد كان سكان المدينة يجابهون الحرارة بالنوم على السطوح، وكانت عادة النوم على السطوح هي السائدة في ذلك الوقت، فما أن يحل المساء حتى ترى أهل البيت يقومون برش سطح البيت بالماء فيصبح بارداً في الليل، لأن السطوح كانت تكسى بالتراب الذي يستجيب للحرارة بالتبخر فيبرد ذلك السطح، ولكثرة الحشرات والبعوض بسبب قرب البيوت من النهر يلجأ الناس إلى تغطية فراشهم ((بالكلل)) و((الكلة)) تتكون من قماش خفيف يفرش على شكل مكعب فوق سرير النوم ليحمي النائمين من لدغ الحشرات، وتنشغل النساء طيلة النهار في شهر رمضان في إعداد طعام الإفطار الذي ينبغي أن يكون متنوعاً، ومن المأكولات الشائعة التي تحتوي عليها مائدة الإفطار ((شوربة العدس)) و((كبة الحلب)) و((شربت النومي بصرة)) ومن العادات الشائعة أن عوائل المدينة تبادر قبل الأفطار بارسال ما تجيده من مأكولات إلى جيرانهم ومعارفهم، فتجد مائدة الإفطار عامرة بما تطبخه العائلة وما يأتي من العوائل الأخرى .

* * * *

حينما يحل المساء تجد ساحة السوق أمام جامع المدينة تكتظ بالصائمين وهم ينتقون الحلويات من ((البقلاوة)) و((الزلابية)) و((اللقم)) التي يجيد صنعها ويعرضها ((مجيد الشكرجي)) في ساحة السوق، وكذلك كؤوس اللبن الصغيرة والنظيفة التي تعرضها بائعة اللبن ((ناجية أم الروبة)) التي كانت تكسي يديها وصدرها وانفها بالحلي الذهبية، وكذلك قوالب الثلج التي يقوم بتقطيعها وبيعها ((شيهاني))، وما ان يسود ظلام الليل حتى تجد ساحة السوق تزدهي بأضواء ((اللوكسات)) المسلطة على حلويات الحاج مجيد الشكرجي . لقد كانت حقاً اجواء احتفالية مبهجة تشيع الفرح في ليالي رمضان ، وحينما يحل وقت الافطار يعتلي الشيخ رضا مئذنة المسجد معلناً بصوته المرتفع الجميل حلول وقت الافطار .

وبعد منتصف الليل يستيقظ الصائمون على أصوات الطبول التي يقرعها السقا ((بهلول)) هو وأقرانه راكضين في أزقة المدينة معلنين وقت السحور لينجزوا مهمتهم في الوقت المحدد.

* * * *

تقدمت في دراستي الابتدائية حتى بلغت الصف الرابع، وكنت حسبما اتذكر مثابراً أحرص على تنفيذ تعليمات المدرسة وإرشاداتها، وما كان يسترعي انتباهي هو العناية الفائقة والعطف الذي كنت احظى به من لدن كافة أسرة التعليم، وهو ما كان يثير الحسد والغيرة عند زملائي، لم أكن اعرف أسباب ذلك العطف والاهتمام وهل هو بسبب الصداقة التي كانت تربط والدي بأسرة التعليم، أم بسبب ما كنت أتصف به من مثابرة واجتهاد وإطاعة للنظام ؟.

وعند اقتراب موعد الامتحانات النهائية وأنا في الصف الرابع الابتدائي اصبت بداء الملاريا الذي اقعدني في الفراش أياماً عديدة، وكان معلمنا في حينه عبد الحميد الخشن، وأتذكر أن والدي قد اصطحبني للامتحان، وانا في أشد حالات المرض، وكانت إجابتي في الامتحان لا توحي بأمكانيه النجاح اطلاقاً، لكني فوجئت عند اعلان نتائج الامتحان بأني قد حصلت على ذات النتائج المتفوقة التي كنت أحصل عليها في الامتحانات الشهرية، وعندما استفسرت عن ذلك من معلمي عبدالحميد الخشن بعد سنوات طويلة أخبرني بأنه يقيم طلابه حسب كفائتهم خلال العام بكامله وليس الامتحان إلا مؤشراً واحداً لتقييم تلك الكفاءة، وقد طبقت هذا النهج لاستاذي القدير عبدالحميد الخشن عندما أصبحت استاذاً في جامعة البصرة فيما بعد .

* * * *

وعندما أصبحت في الصف الخامس الابتدائي وعمري آنذاك يقارب الحادية عشرة اصبحت اشعر بمشاعر لم آلفها سابقاً ازاء المرأة، بخاصة حينما كانت تزور بيتنا إحدى العوائل مصطحبة معها طفلة يافعة اسمها ((ساجدة)) فحينما أعلم بوجود ((ساجدة)) في بيتنا وأسمع صوتها، كان ينتابي شعور غريب فتراني متحمساً، افتعل الاهتمام، وأحاول الاثارة، لم أكن اجرؤ على الحديث مع تلك الفتاة، وحتى النظر إليها مباشرة، وفي اللحظات التي كانت تقتضي اللقاء معها كنت أدير وجهي إلى الجهة الأخرى، فقد كان الحديث المباشر مع المرأة الغريبة عيباً على الرجال في ذلك الوقت ويوصف الرجل الذي لا يركزّ نظرة على وجه المرأة بأنه الرجل الشريف صاحب الحياء والمؤدب ، لم أدرك ما أنا عليه ولكنه كان شعوراً جميلاً يبعث البهجة والفرح في نفسي، وأصبحت أطرب وينتابني السرور والانشراح عندما كنت أستمع لأغاني فريد الاطرش وأم كلثوم وداخل حسن .

* * * *

لقد حصل تحول في شخصيتي وأسلوب تفكيري وأنا في الصف السادس الابتدائي عندما تعرفت على صديقنا ((سامي أحمد العامري))، وحينما كنا نلتقي به أنا وأبناء عمي واصدقاؤنا كان سامي رحمه الله يكبرنا بعامين أو ثلاثة، كنا نسمع منه افكاراً جديدة لم نكن نعرفها من قبل، كان يتحدث لنا عن الاقطاع وما يعانيه الفلاحون من ظلم وفقر وعوز بسبب النظام الاقطاعي الجائر، وكان يتحدث عن الاستعمار وما يعانيه شعبنا من نهب واستغلال لثرواته، وفي لقاءات أخرى كان سامي يتحدث لنا عما قرأه من الكتب مثل كتب جبران خليل جبران وجرجي زيد والمنفلوطي ولامارتين، وكان يبهرنا بأحاديثه الشيقة وشخصيته القيادية المؤثرة، وبدأت احاول تقليده، ولأول مرة بدأت بقراءة الكتب غير المدرسية، والكتاب الأول الذي بدأت بقراءته هو كتاب ((الأجنحة المتكسرة)) لجبران خليل جبران، ثم أعقبته بقراءة ((تحت ظلال

الزيزفون)) للمنفلوطي، ((وروفائيل)) للامارتين، كنت أشعر بالمتعة عندما كنت أقرأ هذه الكتب، وبدأت أشعر بجمال الطبيعة ومشاعر الحب أزاء المرأة التي كانت تصفها تلك الكتب، وكانت صورة الشابة ((ساجدة)) ترافقني وأنا أتابع مشاعر الحب التي تتحدث عنها تلك الكتب .

* * * *

بعد منتصف الأربعينيات تحسنت الحالة المالية لوالدي بعد الاعمال التجارية التي قام بها والأرباح التي حققها أثناء الحرب فاشترى بستاناً كبيراً مزدهراً بالنخيل في أطراف المدينة، انشأ في مقدمته وعلى ضفاف نهر المجر الكبير مشروعاً كبيراً لجرش الحبوب وطحنها، واصبحنا أنا وأخي عبد الكاظم نرافقه خلال عطلة الصيف للإشراف على بناء المشروع وكنا نشعر بالزهو والفرح حينما نشاركه في ذلك العمل !

لم يكن أهالي المجر الكبير في ذلك الوقت متطرفون متزمتون ازاء تقبل وسائل الحضارة والمدنية، ففي ذلك الوقت كان في المجر الكبير طبيب اسمه الدكتور((عزت)) وكان يسكن المدينة مع زوجته ((جوزفين)) وهما مسيحيان . وكانت ((جوزفين)) سافرة ولم يعترض على سفورها أحد، بل الأكثر من ذلك أن الزوجين ((عزت)) و((جوزفين)) كانا يمتطيان حصانين في بعض الأمسيات يتجولان بهما في الحقول المحيطة في مدينة المجر الكبير مخترقان أزقة المدينة، وهما يرتديان ملابس الفروسية، ويضعان على رأسيهما قبعتا ((الجوكي)) البيضاء، ولم يكن ذلك سبباً لاستفزاز أهالي المدينة أو امتعاضهم، لقد مات الدكتور عزت بحادث مفجع، وهو يحاول اشعال شمعة قرب صفيحة البنزين التي انفجرت عليه وأحرقت أجزاء كبيرة من جسمه، ومات بعد يومين من ذلك الحادث متأثراً بحروقه، وبكته المدينة بكاملها، ولا يزال يتذكره سكان

المدينة من كبار السن، لما كان يتصف به من أخلاق فاضلة، وكفاءة عالية ونفس ميالة للخير ومساعدة الآخرين .

* * * *

وحينما أعود بالذاكرة إلى سنوات الاربعينيات والخمسينيات، وما تميز به الوضع الاجتماعي والاقتصادي والنفسي لأهالي المجر الكبير في ذلك الحين، تتكرر أمامي حالة القناعة والرضا والأبتهاج والأنشراح التي كان يتصف بها أولئك الناس على الرغم مما كانوا يعانونه من حرمان مادي وعوز وشظف في متطلبات المعيشة، فالعائلة آنذاك لا تمتلك السيارة، والتلفزيون، والثلاجة والغسالة والمبردة وسائر الأجهزة الكهربائية التي تتراكم في بيوتنا في الوقت الحاضر، ولم تكن لديها الطاقة الكهربائية ولم يصلها الماء الصافي إلى بيوتها، كانوا يسكنون في بيوت بسيطة لا تتوفر فيها وسائل الرفاه المتوفرة الآن مثل الراديو، والتلفزيون والانترنت والمروحة الكهربائية والمكيفة والاثاث الحديث المتنوع، وما كانوا يحصلون عليه من دخول لا تفي إلا بالنزر اليسير من حاجاتهم الضرورية، لكنهم على الرغم من ذلك كانوا راضين قانعين بما هم عليه من حال، بل إن الانشراح، واقتناص مناسبات البهجة والفرح كانت تراودهم في أغلب الاحيان، كانوا يمازحون بعضهم البعض وهم جالسون في المقاهي، يمرحون وهم يمارسون اعمالهم الشاقة، يحولون مادة الحياة برغم عذاباتها إلى الضحك، وهي الحالات التي يفتقدها الناس في هذا الوقت، فعلى الرغم من الرفاه المادي الذي يعيشه الناس الآن، وما يمتلكونه من وسائل الحضارة والمدنية، الحديثة والمتنوعة، التي تزخر بها بيوتهم، وعلى الرغم مما يحصلون عليه من دخول تغطي حاجاتهم الضرورية، والكمالية أحياناً، بل قد ترتقي عند البعض إلى مستويات الترف والبذخ، لكن الإنسان في الوقت الحاضر يفتقد غالباً إلى السعادة والرضا والإنشراح، بل تجده دائماً مهموماً

مكلوماً قلقاً لا يستقر على حال، وما أكثر أسباب القلق والاكتئاب والخوف التي يتعرض لها الإنسان في عصرنا الراهن .

الإنسان في الوقت الحاضر يفتقد، في الغالب، إلى ما كان يحظى به أسلافه ، من السعادة والقناعة والرضا والإنشراح، وهي لعمري مزايا لا تعوضها وسائل المدنية الحديثة أبداً .

٤

الدراسة الثانوية

١٩٤٩-١٩٥٤

دخلت المدرسة الثانوية في مدينة العمارة في عام ١٩٤٩، لأن مدينتنا كانت تخلو من المدرسة المتوسطة أو الإعدادية، وقد تيسر لي تدبير شؤون دراستي ومعيشتي هنالك بالاستعانة باولاد اعمامي على وحسن ومحمد علي الذين كانوا يواصلون دراستهم منذ سنتين في تلك المدرسة الثانوية ، فالتحقت بهم وأصبحت أشاركهم في تأجير دور السكن لتدبير معيشتنا خيلة سنوات الدراسة الثانوية .

لقد كانت هذه الفترة حقاً تجربة جديدة بالنسبة لشاب مثلي بهذا العمر، فيما يتعلق بالاعتماد على النفس، وممارسة التنظيم والتخطيط وتدبير شؤون المعيشة وتهيئة شؤون الدراسة دون الاعتماد على الأهل .

تعودنا على الأكل في مطاعم المدينة، وتعلمنا كيف نرتب شؤون بيتنا، وتهيئة متطلبات دراستنا دون أن يرشدنا أحد .

والحياة في مدينة العمارة كانت تختلف نسبياً عما ألفناه في مدينتنا الصغيرة، فهذه المدينة كبيرة، وشوارعها واسعة وأسواقها كثيرة وكبيرة ومترامية ومزدهرة بمخازنها الحديثة ومطاعمها، وما أثار انتباهي في السنوات الأولى هو أن الحياة الاجتماعية في هذه المدينة أكثر انفتاحاً من مدينتنا الصغيرة . فالنساء هنا يملأن الشوارع والأسواق، وعدد كبير منهن سافرات ، بخاصة النساء المسيحيات واليهوديات اللاتي كن يعشن وعائلاتهن في مدينة العمارة آنذاك.

وكان أمراً اعتيادياً أن ترى النساء يتمشين في شوارع المدينة وحينما يحل المساء ترى مجموعات الفتيات والفتيان يتمشون في شارع المعارف والشارع المطل على نهر دجلة .

كان الشارع الذي يطل على نهر دجلة في واجهة المدينة يزدهر بالحدائق والمقاهي، وفي منتصفه اقيمت دار كبيرة للسينما كان يتردد عليها سكان المدينة نساءاً

ورجالاً في وقت المساء والليل وإلى جانب السينما كان يوجد ملهي ليلي، وحينما كنا نغادر السينما في الليل كنا نسمع صوت الموسيقى وأصوات المغنيات وهي تنبعث من ذلك الملهي الليلي .

وكان شارع ((السبع قصور)) هو الشارع المتميز في مدينة العمارة حينذاك، وهو يقع على الطرف الأيسر من مدينة العمارة جنوباً ، وكان يتكون في بداية نشأته من سبعة قصور يمتلكها اغنياء المدينة، كانت هي السبب لأسمه ، يتكون الشارع من ممرين معبدين تتوسطهما الحدائق التي كانت تزدهر بالأوراد المتنوعة والفواحة في وقت الربيع وتحيط بهما البيوت الحديثة والجميلة، وعلى أطراف هذا الشارع انشأت في ذلك الوقت حديقة خاصة بالنساء ، فما إن يحلَ المساء حتى تجد هذا الشارع غاصاً بالفتيات والفتيان الذين كانوا يتنزهون في هذا الشارع ذهباً وأياباً .

في تلك الفترة اشتهرت اغاني محمد عبد الوهاب وفريد الأطرش، وكان عدد كبير من طلاب المدرسة الثانوية منقسمين بين معجب بعبد الوهاب ومعجب بفريد الاطرش واتذكر أنني كنت من بين المجموعة المعجبة بفريد الأطرش، وكان بين مجموعتنا شاب اسمه محمود يقلد فريد الأطرش في أغنياته ، فحينما كنا نغادر المدرسة في المساء كان يدندن باغاني فريد الاطرش ونحن نمشي في الشارع . ذات مرة، وفي يوم الجمعة، دعانا محمود وهو ابن أحد رجال الدين في المدينة، إلى بيته ليغني لنا اغاني فريد الأطرش، وبينما كان محمود متحمساً في ترديد اغاني فريد الأطرش ونحن في غرفة الضيوف فاجأنا والده بعمامته البيضاء، وما كان من محمود إلا واختتم أغانيه بقوله ((صدق الله العظيم)) ليوهم والده بأنه كان يقرأ القران الكريم، لكن ذلك لم ينطل على والده فانهال عليه ضربا ((بالنعال)) وطردنا من داره .

ولم يكن الاهتمام بالأغاني هو الاهتمام الوحيد عند مجموعتنا، بل كنا نتنافس في قراءة سلامة موسى وطه حسين وأحمد حسن الزيات والقصص العالمية

المترجمة، وكانت هذه الكتب تبهرنا بأفكارها الحديثة، حول حرية المرأة، والديمقراطية وأساليب الحضارة، والتحرر من الاستعمار، والحديث عن روائع الأدب والفن، وكنا نتناقش فيما بيننا دائماً حول هذه الأفكار، واتذكر أن زميلي ماجد حمد النجيدي كان يستفزني حينما كان يتحدث لنا عن موضوع لا نعرفه، فاندفع إلى شراء الكتاب الذي يتحدث عن ذلك الموضوع واقرأه، وقد تطورت بيننا هذه المنافسة حتى اصبحنا في فترة لاحقه نقرأ كتب الفلسفة وعلم النفس والنقد الأدبي . لقد كانت قراءة الكتب الثقافية والتحدث حول موضوعاتها هي الشغل الشاغل للشباب في ذلك الوقت، وأتذكر أنني وأولاد عمي حسن وعلي كنا نهرع في صباح يوم الجمعة من كل أسبوع لشراء الكتب الثقافية الجديدة التي كان يجلبها كل من عبد الرحيم الرحماني وشاكر الهاشمي لغرض بيعها في مكتبتيهما ، كانت هواية جمع الكتب الثقافية وقراءتها هي الهواية التي يتباهى بها أغلب الشباب في ذلك الحين .

في عام ١٩٥١ انتقلت عائلتي إلى دارنا الجديدة التي بناها والدي على ضفاف نهر المجر الكبير بجوار موقع عمله في محلة البدراوي وقد اقيمت هذه الدار في منتصف البستان الذي اشتراه والدي من قبل، وكانت تتكون من قسمين كبيرين، احدهما مخصص للضيافة وقد بني على النسق الغربي، والآخر لمعيشتنا وقد بني على النسق الشرقي، وقد جهز بالاثاث الحديث ومختلف مستلزمات السكن، وزود بالكهرباء التي كانت تتولد في معمل والدي، وأصبحت أمي تعيش وضعاً يختلف عما كانت تعانيه في دارنا القديمة بعد أن هيأ لها والدي من تعينها في تدبير شؤون هذه الدار الجديدة، وقد كبرت عائلتنا الآن بعد أن رزقت خلال هذه الأعوام بإخواني خالدية وخالد ورعد وسعد .

* * * *

توسع عمل والدي كثيراً خلال هذه الفترة، وكان معمله يكتظ دائماً بالفلاحين الذين كانوا يجلبون غلالهم لغرض طحنها في معمله . وكنت اتحدث مع بعضهم احياناً

فألمس ما يعانيه هؤلاء الفلاحين من فقر ومرض وحرمان، وكنت اتألم بسبب الظلم والقسوة التي كانت تهيمن على علاقاتهم مع الإقطاعيين وأصحاب الأراضي الواسعة. وقد كانت آنذاك عائلة واحدة هي عائلة ((آل خليفة)) التي تستحوذ على كافة أراضي منطقة المجر الكبير التي تمتد من الطريق السريع الذي يربط مدينة العمارة بمدينة البصرة ولغاية منطقه الأهوار، وكانت كافة هذه الأراضي الشاسعة والواسعة موزعة بين أولاد الشيخ خليفة مجيد وحمود ومحمد وفيصل، وكانت طبيعة العلاقة التي تربط الإقطاعي وهو صاحب الأرض بالفلاحين هي أن الإقطاعي يحصل على نصف عوائد الأرض المزروعة، بينما يتحمل الفلاح من حصته البالغة النصف جزءاً من مصروفات إدارة الانتاج، وطالما أن قدرة الفلاح على زارعة الأرض بوسائله البدائية كانت محدودة، والمساحة التي يزرعها كانت صغيرة، فإن الغلة التي يحصل عليها في نهاية الموسم الزراعي لا تكفي لمعيشته وتلبيه احتياجاته الأساسية والضرورية هو وعائلته، بينما يحصل الإقطاعي الذي يستحوذ على المساحات الكبيرة من الأراضي على العوائد والأموال الكثيرة .

وبالرغم مما تميز به النظام الإقطاعي من ظلم وحرمان للفلاحين، فقد كان ذلك النظام في حقيقته نظاماً اقتصادياً متكاملاً فيما يوفره من إدارة وتمويل وتسويق لعملية الإنتاج، فقد كان الإقطاعي هو الذي يوفر الأموال لعملية الإنتاج وهو الذي يشرف على إدارة الإنتاج وتسويقه وهو يستعين ((بالسراكيل)) لإدارة انتاجه وهؤلاء يقومون بمهمة المدراء العامين التنفيذيين، وكان هؤلاء يستعينون ((بالمأمورين)) وهم بمثابة المدراء التنفيذيين، وكان كافة هؤلاء يستعينون برهط كبير من ((الحوشية)). ودور هؤلاء أشبه بشرخه الأمن أوقوات التدخل السريع، حيث يتدخلون لخدمة الإقطاعي وتنفيذ أوامره بشأن تحقيق الإنضباط في عملية الإنتاج والزام الفلاحين بالتقيد بالتعليمات السارية، والاشراف على عمليات السقي والحصد

وجمع الغلة وتوزيعها . لقد كان لهذا النظام المحكم دور كبير في ازدهار الانتاج الزراعي في ذلك العهد برغم ما تميز به من ظلم واستغلال للفلاحين .

وسوف نرى فيما بعد كيف أن توزيع أراضي الاقطاعين على الفلاحين وفقاً لقوانين الإصلاح الزراعي كان أحد الإجراءات التاريخية المهمة في تحقيق العدالة وإنصاف الفلاحين، ولكننا سوق نرى فيما بعد أيضا أن تطبيق تلك الإجراءات لم تقترن بتطبيق نظام متكامل جديد للإنتاج يعالج مشاكل الإدارة والتمويل والتسويق، بل أصبح الفلاح أعزل ازاء عدم توفير تلك المقومات . لقد اعتمد في حينه على الجمعيات التعاونية الفلاحية لانجاز تلك المهمة لكنها بقيت غير مؤهلة وغير قادرة على تحقيق تلك المقومات ، مما أسفر عن انخفاض حجم الإنتاج وهجرة الكثير من الفلاحين .

* * * *

كان لهذا الوعي بحالة الفلاحين وما يعانون من ظلم النظام الإقطاعي تأثير كبير على نشاطي في المدرسة الثانوية، فقد رحت أكثر اللقاء بمجموعة أخرى من الطلبة ممن كانوا يمارسون النشاط السياسي ضمن منظمة اتحاد الطلبة، ومن أبرزهم زميلي على حسين الساعدي، وأصبحت اشاركهم بحماس كبير في مناقشاتهم واحاديثهم حول النظام السياسي وضرورة التحرر من الاستعمار، وتحرير الفلاحين من ظلم النظام الاقطاعي، وقد شجعني على ذلك ما كان يحظى به الطالب الذي كان يمارس النشاط السياسي من احترام وتقدير من قبل كافة الطلبة .

لقد أصبحت المشاركة في النشاط السياسي هي التي تستحوذ على اهتمامي خلال عامي ١٩٥١ و١٩٥٢ وكانت تنظيمات الحزب الشيوعي العراقي هي التي تستحوذ على الساحة السياسية ضمن إطار مدرستنا الثانوية، لكن نشاطي هذا لم يكن منظماً أو

منضبطاً أو مرتبطاً بمنظمة أو تنظيم حزبي إنما كان في حقيقته أقرب إلى حماس الشباب واندفاعهم .

* * * *

حينما حصلت انتفاضة عام ١٩٥٢ بسبب اضراب طلبة كلية الصيدلية في بغداد وامتدادها إلى بقية المحافظات احتجاجاً على الأوضاع السياسية السائدة في ذلك الوقت، خرجت من مدرستنا الثانوية مظاهرة اشترك فيها معظم الطلبة، وكنت أنا واحداً منهم، وما أن سارت المظاهرة متجهة إلى وسط المدينة حتى جابهتها شرطة المدينة وأطلقت عليها النار، وسقط في حينها زميلي المرحوم حسن العلاق جريحاً ونقل الى المستشفى بينما استمرت المظاهرة في مسيرتها وكنت أنا بين من كانوا يهتفون وسط المظاهرة وقد رفعني المتظاهرون أكثر من مرة لكي ألقي خطابا .

كنت اتحدث ولا ادري ماذا اقول، ولم يطلب مني احد او يوجهني احد نحو ذلك الحديث، كان اندفاعاً ليس له حدود، وأذكر أن مظاهرتنا اتجهت نحو مستشفى المدينة بعد أن علمنا بوفاة زميلنا المرحوم حسن، مطالبة بجثمانه، وقد حاصرتنا الشرطة ونحن في الساحة خلف المستشفى، واستمر الحصار حتى الساعة الخامسة مساءاً، وبعد أن طال وقت الحصار، وعم السكون، وسيطر اليأس على المتظاهرين، رفع المتظاهرون واحداً من الشباب ليهتف بصوت مرتفع:

ماذا تريدون ؟

اتذكر أن عارف الحلاق الذي كان يشاركنا في المظاهرة والذي كان ساخراً طول حياته، أجابه بصوت مرتفع:

نريد دربا نهرب منه إلى اهالينا

وفي مساء ذلك اليوم جاءنا إلى الفندق الذي كنا نسكن فيه معلمنا ((عبد الصاحب عبد الإبراهيم)) – رحمه الله – واخبرني بأنه علم من صديقه مدير الشرطة بأن في نية الشرطة القاء القبض علينا انا وزميلي ((عبد الجبار العجافي)) الذي كان مثلي فعالاً في المظاهرة، وطلب منا مغادرة المدينة فوراً واستأجر لنا إحدى السيارات التي ارسلتنا إلى أهالينا في المجر الكبير، ولولا محاولة استاذنا المرحوم عبدالصاحب لكنا ضمن قائمة من حكموا بالسجن لمدة خمس سنوات وارسلوا إلى سجن نقرة السلمان .

* * * *

في احد الأيام وبينما كنت طالبا في الصف الرابع الثانوي وصلتني رسالة بالبريد، وما ان فتحتها حتى وجدتها موقعة من قبل الشابة ((ساجدة))، كانت الرسالة مكتوبة بأسلوب جميل في التعبير عن الشوق، اعتقد انه مقتبس من الكتب الكثيرة التي تعبر عن هذه المشاعر وقد اختتمت ببيت جميل من الشعر:

أعلل النفس بالآمال أرقبها

ما اضيق العيش لولا فسحة الأمل

طرت من الفرح حينما قرأت هذه الرسالة، ورحت اعيد قراءتها عشرات المرات، وكنت اتوقف دائماً عند بيت الشعر الذي يذكرني بأهمية الأمل في حياة الإنسان .

وعندما كنت في زيارة لعائلتي في المجر الكبير، كتبت رسالة قصيرة اوضحت فيها استلامي للرسالة وفرحي بها، وارسلتها بيد واحدة من النساء التي كانت تساعد امي في تدبير شؤون البيت، وبقيت انتظر الجواب بفارغ الصبر، وكانت المفاجأة عندما عادت إلي تلك المرأة لتخبرني بأن ((ساجدة)) قد وبختها وطلبت منها عدم تكرار هذا

العمل، وأنكرت علاقتها بالرسالة التي وردتني، اعتقد بأن ((ساجدة)) كانت تخشى من افتضاح امرها لأن ارسال الرسائل من قبل البنات في ذلك الوقت كان شأناً كبير لا يقبله الأهل اخلاقاً وتترتب عليه محاذير كثيرة، وقد دفعني ذلك الجواب إلى ان اسدل الستار على علاقتي بالشابة ((ساجدة)) .

لقد كان في مدرسة ثانوية العمارة مدرسون قديرون كثيرون سوف يبقى تلاميذهم يتذكرونهم طيلة حياتهم، منهم دانيال كساب وحسين الجامع، وعبد المنعم راضي وآخرون لعل أكثرهم تأثيراً في نفسي هو الأستاذ خالد عبد الحميد الذي درسنا مادة الاقتصاد في الصف الخامس الثانوي، كان رحمه الله غزير المعرفة، واضح التعبير، تعلمنا منه مبادئ علم الاقتصاد، وأنا شخصياً عشقت هذا العلم منذ ذلك الحين، وقررت أن يكون هذا العلم هو الذي ينبغي أن يكون محور اختصاصي وعملي في المستقبل .

لكن ظاهرة جديدة راحت تبرز في السنوات الأخيرة من دراستنا في مرحلة الثانوية، وهي سفر من يتخرجون من هذه المدرسة الى انكلترا لاكمال دراستهم، وقد ازداد هذا العدد حتى شمل الكثيرين من معارفي وزملائي، عندها ساورتني الرغبة الشديدة بأن اسافر إلى انكلترا لاكمال دراستي فيها بعد الانتهاء من دراسة الثانوية .

٥

الدراسة الجامعية

١٩٥٤ — ١٩٥٩

عقدت العزم على السفر إلى انكلترا بعد ان اكملت دراستي الثانوية في صيف عام ١٩٥٤، وقد هيأت متطلبات السفر، لكن والدي رفض الموافقة على سفري في اللحظات الأخيرة، فلم اجد امامي فرصة لمواصلة دراستي في بغداد غير دراسة القانون في كلية الحقوق، لأن بقية الكليات قد انتهى وقت القبول فيها حينذاك، ولم تكن تلك الكلية مرتبطة بجامعة آنذاك حيث لم توجد جامعة عراقية في ذلك الوقت، وفي عام ١٩٥٩ انشأت لأول مرة جامعة بغداد وألحقت بها الكليات كافة .

وحقيقة فإنني لم اكن راغباً بدراسة القانون، بل كنت ارغب بدراسة الاقتصاد والعمل في المشاريع الاقتصادية الحرة ، لهذا فإن دراستي لمواد القانون لم تقترن بالمثابرة والحماس خلال فترة الدراسة .

ومن الأسباب التي ساهمت في عدم اهتمامي بدراسة القانون هي اسلوب التعليم في كلية الحقوق، إذ أن ذلك الاسلوب لم يتصف بالانضباط والنظام في ذلك الوقت، كما هو الحال في الدراسة الابتدائية والثانوية حيث يخضع الطلبة لرقابة المعلمين والمدرسين ويطلب منهم التحضير اليومي والقيام بالواجبات اليومية كما يخضع التلميذ للامتحانات اليومية والشهرية التي ترصد معرفتهم وكفاءتهم ومتابعتهم للمواد الدراسية .

فهنا في كلية الحقوق تلقى المحاضرات من قبل أساتذة الكلية ذوي الشهادات العليا في قاعات المحاضرات ولا يسأل عنها الطلبة إلا في امتحانات نصف السنة اوالامتحان النهائي. وكانت المحاضرات تلقى في قاعات كبيرة ويحضر في القاعة عدد كبير من الطلبة، تجاوز عددهم في دورتنا المئة طالب، ممن كانوا في أعمار مختلفة، فمنهم الشباب ممن أكملوا الدراسة الثانوية على التو مثلي، ومنهم كبار السن والموظفين الذين كانوا يرغبون في الحصول على شهادة البكالوريوس في القانون

والذين دخلوا كلية الحقوق الصباحية لعدم وجود دراسة مسائية في ذلك الوقت، ولهذا السبب فإن تحقيق الانضباط في قاعة المحاضرات أثناء إلقاء المحاضرة كان يتوقف على كفاءة الأستاذ المحاضر وشخصيته، فمنهم من كانت لديه القدرة على ذلك، ومنهم، من كانت محاضرته تتسم بالفوضى، والملل، وغياب الانضباط، وينعكس ذلك بطبيعة الحال في صعوبة استيعاب مادة المحاضرة وفهمها من قبل الطلبة .

يضاف إلى ذلك أن المواد الدراسية في كلية الحقوق كانت نظرية وجافة، وفي كثير من الأحيان مملة، وهي تتناول الجوانب النظرية في علوم الفقه والقانون والاقتصاد، بعضها يتناول الجوانب التطبيقية لهذه العلوم، لكنها على قلتها لم تقترن بالتطبيق العملي بل كان الطالب يستمع إليها ويقرأها قراءة، ولهذا تجد ان الطالب الذي كان يتخرج من كلية الحقوق لا يعرف كيف يمارس عمله كمحام ولا يعرف كيف يمارس العمل في المحاكم، بل لا يعرف حتى كتابة العريضة في كثير من الأحيان.

* * * *

لعل أهم ميزة كانت في كلية الحقوق بالنسبة لي شخصياً هي احتواء موادها الدراسية على المواد الاقتصادية مثل مبادئ الاقتصاد، والاقتصاد الدولي، والتشريع المالي والمنظمات الدولية وغيرها من المواد التي كانت تستهويني وأصبحت أساساً لدراستي اللاحقة .

كانت كلية الحقوق تضم مجموعة متميزة من الأساتذة الاكفاء القديرين منهم عبدالرحمن البزاز ومصطفى كامل ياسين، ومحمود الشريف وأحمد فهمي، والذهبي ومنير القاضي ، وحسن الجلبي، وغيرهم .

درسنا الأستاذ عبد الرحمن البزاز مادة أصول القانون، كانت شخصيته رحمه الله قوية ومؤثرة، ما إن يدخل القاعة حتى يسود الصمت، كان يتحدث وهو واقف

واضعاً أحدي يديه على المنصة التي تتصدر القاعة، ويدس أصابع يده الأخرى في جيب زخمته وكأنها ترصد ضربات قلبه المتحمس للكلام، يتحدث بلغة عربية بليغة وبصوت متهجد مقرون بالإيقاع الجميل .

ما ان يبدأ الحديث حتى أجد نفسي منشداً للاستماع إليه، وأفاجأ دائماً بانتهاء وقت المحاضرة دون ان أعلم كيف انتهى الوقت بسرعة، لقد كان عبد الرحمن البزاز بحق نموذجاً للأستاذ الجامعي القدير المتمكن .

وما يميز كلية الحقوق في ذلك الوقت هوانها كانت مسرحاً للنشاط السياسي رغم ان غالبية طلبتها من الأغنياء والمتنفذين وشيوخ العشائر، لقد كان عدد كبير من طلبتها يتوزعون على نشاطاتهم السياسية بين الحزب الشيوعي والحزب الديمقراطي الكردستاني وحزب الاستقلال والحزب الوطني الديمقراطي وحزب الإخوان المسلمين، وقد ظهر في تلك الأيام حزب جديد هو حزب البعث العربي الاشتراكي الذي كانت أفكاره مزيج بين الفكر القومي والفكر الماركسي .

* * * *

كانت تربطني علاقة ودية مع ممثلي كافة هذه التيارات السياسية ولم انضو تحت راية ايا منها، وقد توثقت علاقتي مع الطلبة الشيوعيين من خلال علاقتي مع زميلي محمد الحاج حمودة والتي استمرت حتى الوقت الحاضر .

وكان الحماس لمقارعة النظام يلهب الجميع . فترى مجموعات من الطلبة في نقاش محتدم خلال فترات استراحتهم حول مساوئ نظام الحكم وارتباطه بالاستعمار، والبعض منهم يحمل النشرات السياسية ويدسها في جيوب زملائه خلسة تفادياً لمتابعة رجال الامن، وبين آونة واخرى، وبخاصة خلال المناسبات السياسية مثل أعياد النوروز وذكرى وثبة ١٩٤٨، كان طلبة الكلية يقيمون السفرات

بالإشتراك مع طلبة الكليات الاخرى إلى مناطق البساتين في ضواحي بغداد، لكي يمارسوا في تلك البساتين رقصاتهم ودبكاتهم وهم ينشدون الاناشيد والاغاني السياسية .

في عام ١٩٥٦ وبمناسبة هجوم القوات الإنكليزية والفرنسية والإسرائيلية على قناة السويس، خرجت من كلية الحقوق مظاهرة عارمة سارت في الشارع المحاذي لجسر الصرافية متجهة نحوالسفارة المصرية، وهي تهتف بسقوط حكومة نوري السعيد وتندد بالحلفاء، ثم اتجهت بعد ان اشترك فيها طلبة بقية الكليات نحوكلية دار المعلمين العالية وكلية الآداب، ثم انعطفت نحو الفضاء الكائن بين كلية الآداب وكلية الهندسة، وهناك اصطدمت برجال الشرطة العراقية الذين راحوا يطلقون النار عليها.

اتذكر ان زميلنا عادل كاظم، وهو من كان يحمل اللافتة في مقدمة المظاهرة، وكان من أشد المتحمسين فيها، ما أن سمع صوت انطلاق الرصاص حتى كان أول الهاربين نحو الخلف حاملاً بيده لافتة المظاهرة وهو يصيح بنا :

يا اخوان اصمدوا ولا تهربوا !

كان الحماس القومي والاستعداد للتضحية من أجل القضايا القومية يستحوذ علينا جميعاً، كنا جميعاً مندفعين، ومن يبرز بيننا في النشاط السياسي يعتبر البطل بين زملاءه . اكتشفنا بعد فترة متأخرة، وبعد فوات الأوان، بان الفترة بين عام ١٩٤٥ وعام ١٩٥٨ كانت فترة جيدة في تاريخ العراق المعاصر، لو اخذنا تطبيق القانون واحترام النظام من قبل الدولة والشعب ومدى تطبيق أسس النظام الديمقراطي والتقيد بها من قبل السلطة والشعب في دولة نامية كالعراق في ذلك الوقت، اساساً للقياس ومقارنة ذلك مع ما كان يحصل في الدول المجاورة والدول النامية .

وحتى لو اخذنا النظام السياسي والنظام الاقتصادي في تلك الفترة بنظر الاعتبار ، فقد تمخضت تلك الفترة عن انتخاب البرلمان ووجود عدد من الأحزاب السياسية ، ووجود عدد كبير من الصحف التي كانت تنتقد الدولة، وحتى السياسة الاقتصادية فبالرغم من شحة الموارد المالية آنذاك أقيمت قاعدة جيدة من البنى الارتكازية من الطرق والمواصلات والاتصالات والمدارس والمستشفيات، وغيرها من المشاريع التي نفذت من قبل مجلس الإعمار . لقد كنا نعترض على الاهتمام بالقاعدة التحتية ونعتبرها هدراً للزمن بالمقياس إلى أسلوب الثورة الاقتصادية الذي ينطلق من التصنيع السريع، لكننا بعد مضي ستين عاماً على تلك السياسة عدنا من جديد للاهتمام بالقاعدة التحتية أساساً لإعمار العراق في هذا الوقت. لم يكن ما كان يحصل من الاجراءات السياسية والاقتصادية نموذجياً، لكننا عند تقييم مثل تلك السياسات ينبغي أن نقيمها في ضوء المرحلة التي كانت تطبق خلالها وهي مرحلة الاربعينيات والخمسينيات من القرن العشرين وما كان يحصل آنذاك في الدول النامية والدول المجاورة .

* * * *

صحيح أن العراق كان تابعاً لإنكلترا، تربطه بها عقود جائرة حول استثمار النفط ، وقد فرض عليه الارتباط بحلف بغداد والكتلة الاسترلينية وخيم فيه النظام الاقطاعي الجائر وكل هذه الامور كانت تحول دون استقلاله سياسياً واقتصادياً، وإن غالبية الشعب كانت تعاني من الفقر ، وإن عدداً من القوانين لم تكن تواكب العصر لكن تغيير تلك الاوضاع كان من الممكن ان يحصل بالوسائل السلمية والديمقراطية التي تحافظ على احترام المواطنين للنظام والقانون بدلاً من الأساليب الثورية التي تقترن بالعنف والقتال والتي اتاحت المجال واسعاً امام الإنفلات والفوضى وعدم التقيد بالقانون والنظام وهو ما حصل عندنا فيما بعد .

لقد كانت المناهج والشعارات السياسية التي تنادي بها الأحزاب السياسية في تلك المرحلة وبصورة خاصة الحزب الشيوعي وحزب الاستقلال وحزب البعث العربي الاشتراكي فيما بعد، ترجح استخدام الثورة والعنف كوسيلة لتغيير النظام بدلاً من الأساليب الديمقراطية المعتادة، وكانت شعارات الحقد والانتقام تتغلب على شعارات البناء والحوار واحترام النظام والقانون وسوف نرى انعكاس ذلك على سلوك المواطنين في المراحل اللاحقة .

لا يعني هذا، بطبيعة الحال، إغفال المكاسب الكبيرة التي حققتها ثورة ١٤ تموز عام ١٩٥٨ بقيادة الزعيم المخلص لوطنه عبد الكريم قاسم وبخاصة قانون الإصلاح الزراعي الذي أنصف الفلاحين، وقانون الاحوال الشخصية الذي انصف المرأة وقانون رقم ٨٠ الذي فرض سيطرة الدولة على الاراضي القابلة لاستخراج النفط، وتحقيق النهضة في البناء وما تمخضت عنه هذه النهضة من شق قناة الجيش وبناء مدينتي الثورة والشعلة حيث عولجت مشاكل السكن لآلاف الفقراء والمعدمين وكذلك وضعت الأسس للمصانع الحديثة التي استوردت من الاتحاد السوفيتي وتوسيع علاقات العراق السياسية مع كافة دول العالم، إلا إن تلك الإجراءات التاريخية الهامة لم تقترن بظهور نظام سياسي رصين يعتمد الأسس الديمقراطية، ويفرض هيبة الدولة ويضمن احترام المواطنين للقوانين والانظمة، ولهذا كانت النتيجة هي ما سوف نتحدث عنه فيما بعد من شيوع الفوضى والاضطهاد والدمار بينما قفزت الدول المجاورة قفزات كبيرة وسريعة في سلم النمو والحضارة والاعمار .

* * * *

كانت مدينة بغداد خلال تلك السنوات تزهو بشوارعها وأبنيتها وحدائقها ونواديها وملاهيها وسينماتها، وربما كانت من ابرز العواصم العربية فيما تحتوي من وسائل الحضارة والمدينة .

وكان شارع الرشيد هو الشارع الرئيسي في مدينة بغداد، وكان بحق صرحاً للحضارة والمدنية في ذلك الوقت، بما يحتويه ويزدهر به من المخازن المتنوعة والجميلة التي تحتوي على مختلف البضائع والتي رتبت ترتيباً جميلاً وما يحتوي من مجموعة من المطاعم والمقاهي الفاخرة ودور السينما والفنادق العريقة وكان هذا الشارع غاصاً خوال النهار بالمتسوقين والمتنزهين الذين يقصدونه من مختلف انحاء العراق وكانت تتفرع منه مجموعة من الأسواق العريقة والمتطورة والواسعة كسوق الشورجة وسوق الصفارين وسوق الأقمشة وسوق الهرج، وإلى جانب شارع الرشيد تمخضت حركة البناء والإعمار في ذلك الوقت عن توسع مدينة بغداد وظهور أحياء جديدة كبغداد الجديدة وحي المنصور وحي القادسية وحي الدولعي وحي اليرموك وغيرها، وتبلورت مؤسسات خدمية متميزة بطابع الحضارة والمدنية مثل مطار بغداد ومحطة القطار ومحطة الإذاعة والتلفزيون والفنادق والملاهي والمقاهي التي قلما تجد ما يضاهيها في أساليب التطور والمدنية في عواصم الدول المجاورة آنذاك.

كنا نقضى مساء كل يوم خميس أنا ومجموعة من الزملاء يقودنا صديقنا محمد الحاج حمود في إحدى مطاعم بغداد المنتشرة في شارع أبي نؤاس ، لنستمع إلى أغاني أم كلثوم .

وقد توثقت علاقتي في تلك السنوات مع مجموعة من الزملاء الأكراد عن خريق علاقتي مع زميلي جميل سليمان دزه يي وكنا نقضي فترة الظهيرة في أغلب الأيام في مطعم شريف وحداد الذي كان يتميز بتقديم المأكولات الفاخرة، وقد توثقت علاقتي بصديقي جميل دزه يي خيلة مرحلة الدراسة الجامعية حتى شملت كافة اقاربنا وعوائلنا حتى هذا اليوم ولا زلت احتفظ لصديقي جميل بأجمل الذكريات .

* * * *

كنا نسير في شارع الرشيد أحد الأيام متجهين إلى منطقة الحيدر خانة، وكانت على الجهة اليمنى من الشارع ساحة كبيرة ظهرت بعد تهديم عدد من البيوت القديمة، كان يوجد بالقرب من تلك الساحة عدد من الملاهي والمقاهي، ويبدو أن السكارى في تلك المنطقة اعتادوا التبول في تلك الساحة ليلاً لعدم وجود مرافق صحية قريبة من ذلك المكان، مما دفع أمانة العاصمة إلى أن تكتب على واجهة الحائط المطل على الساحة بخط واضح وكبير العبارة التالية :

هذا مكان البول للحمير

واتذكر أن صديقي استغرب عندما قرأ تلك العبارة وسألني على الفور : ((هل يعني هذا بان من لديه حمار ينبغي أن يجلبه إلى هذه الساحة لغرض التبول ؟!)) .

* * * *

في يوم ١٤ تموز عام ١٩٥٨ حينما كنت أقضي الصيف عند عائلتي في المجر الكبير بعد الانتهاء من دراسة الصف الثالث من كلية الحقوق، أذاع راديو بغداد نبأ قيام ثورة١٤ تموز، لقد تملكني الفرح الغامر عند سماع هذا الخبر ورحت أصفق لوحدي، وقد ازداد فرحي بعد أن سمعت أسماء مجلس الوزراء الذين كانوا يمثلون قادة السياسة الوطنية المعروفين آنذاك، طغت علامات الفرح والابتهاج على سكان مدينة المجر الكبير، فهذا يصفق وذاك ينثر الحلوى على الأخرين، وكان الناس يجتمعون على أجهزة الراديو في المقاهي وهي تذيع البيانات الجديدة فيزداد تصفيقهم ، ومن البيانات التي أذيعت في تلك الأيام إعلان النظام الجمهوري بدلاً من النظام الملكي، وتسمية أعضاء مجلس الوزراء وخروج العراق من حلف بغداد ومن الكتلة الاسترلينية وبعد ذلك بفترة قصيرة أعلن عن توزيع أراضي الإقطاعين على الفلاحين .

* * * *

ما إن مرت فترة قصيرة على انبثاق الثورة حتى بدأت ملامح الفوضى والانفلات الأمني تعم المدينة وظهرت حالات الاعتداء على الاقطاعيين وممثليهم.

انشات في حينه لجان الدفاع عن الجمهورية في كافة المدن العراقية متكونة من ممثلي الاحزاب الوطنية. وقد تم اختياري رئيساً للجنة الدفاع عن الجمهورية في ناحية المجر الكبير، وكانت اللجنة الرئيسية تجتمع في لواء العمارة لتشرف على لجان كافة الاقضية والنواحي وكان أعضاء تلك اللجنة هم السيد عبدالجابر السامرائي والمحامي محمد الديوان وأحمد عبد الطيف العاني وأنا وشخص آخر ممثلاً عن الفلاحين لا اتذكر اسمه، أهم القرارات التي اتخذتها اللجنة هي العمل على استتباب الأمن واحترام القوانين والانظمة واطاعة ممثلي الحكومة الجديدة.

في احد الأيام بلغني مدير الناحية بأن الشخص الأنكليزي الذي كان يتنقل في الأهوار سوف يصل المدينة عن طريق النهر في ذلك اليوم، مما يقتضي مراقبة النهر، وفي حالة وصوله ينبغي إبلاغ شرطة المدينة لغرض إلقاء القبض عليه وتسليمه إلى الشرطة بقصد المحافظة على حياته من المواطنين، وتسليمه إلى أجهزة الدولة، قمت انا بتبليغ ثلاثة من أعضاء اللجنة لكي نقوم بمراقبة النهر، ولم تمض ثلاث ساعات حتى اكتظ الشارع المطل على النهر بأغلب سكان المدينة، وبعد مرور ساعة اخرى لاح أحد الزوارق النهرية في الطرف الآخر من النهر، وهنا عمّ الهرج والمرج، ورمى العشرات من ابناء المدينة بأنفسهم في النهر غير آبهين بالتوجيهات والتعليمات، وسادت الفوضى وتعالت صيحات الحاضرين وهم يتجمعون في اربع مجموعات كبيرة وراحوا ينهالون بالضرب المبرح على من القوا القبض عليه في الزورق، نظرت إلى إحدى المجموعات فوجدت أحد اقاربي وقد طوقه الحاضرون وانهالوا عليه بالضرب، ونظرت إلى المجموعة الثانية فوجدت قريباً اخر لي وسطهم، لقد كان الزروق مـحـمـلاً بأقاربي وليس بالانكليزي المقصود!!.

حاولت حماية أحد اقاربي وكان كبير في السن ولم تنفع المحاولة حتى اضطررت ان اقفز فوقه واضعاً راسه تحت صدري، واصبحت أنا الذي استقبل الضرب من قبل من كنت أقودهم من سكان المدينة الثائرين.

كان ذلك مثالاً للفوضى التي حصلت تلك الأيام وقد علمت بعد سنوات أن الانكليزي الذي كان مستهدفاً هوعالم الاجتماع ((ولفريد ثسيكر)) الذي نذر حياته لمساعدة سكان الأهوار ومعالجة مرضاهم وألف أهم الكتب العلمية عن سكان الأهوار.

* * * *

بعد تلك الحادث بأيام تركت المجر الكبير لكي التحق بالدراسة في كلية الحقوق التي بدأت في عامها الجديد، كان ذلك في ١٩٥٨/٩/١٥ واصبحت في حينه طالباً في الصف الرابع .

كان العام الدراسي ١٩٥٨-١٩٥٩ مفعماً بالفوضى والانفلات الأمني في كافة المدن العراقية وفي مدينة بغداد بصورة خاصة، فبعد مرور اسابيع معدودات على انبثاق الثورة دب الخلاف بين التيار القومي متمثلا في حزب الاستقلال وحزب البعث العربي الاشتراكي، الذي كان يطالب بالوحدة الفورية بين العراق والجمهورية العربية المتحدة المتكونة من مصر وسوريا في ذلك الوقت، وبين اتباع الحزب الشيوعي والحزب الوطني الديمقراطي الذين كانوا يطالبون بالاتحاد الفيدرالي بدلاً من الوحدة الفورية .

ازداد الخلاف حتى وصل إلى مرحلة القطيعة، وأصبحت مجموعات الشباب المؤيدين للحزب الشيوعي تحرس وتراقب شوارع العاصمة، ثم ما لبثت أن تطورت الأمور إلى مستوى المظاهرات التي كانت ترفع شعارات العنف والعداء للجهات الأخرى .

وفي أحد الأيام شاهدت شريحة العاصمة وهم يقومون بمظاهرة في شارع الرشيد وهي تهتف:

أعدم أعدم جيش وشعب يحميك من كل ظالم

وفي كلية الحقوق برزت ظاهرة جديدة أصبحت شائعة في بقية الكليات، وهي هجوم مجموعة من الطلبة الشيوعين على من يوجد في الكلية من الطلبة القومين والبعثيين لينهالوا عليهم ضرباً وتوبيخاً .

كنت أشجب تلك الأعمال حينما التقي مع بعض الأصدقاء وبخاصة زميلي نصير كامل الجادرجي الذي كان يشاطرني الرأي في شجب تلك المظاهر

* * * *

الآن وبعد مرور خمسة عقود على تلك الاعمال والمظاهرات لم تتحقق الوحدة، ولم يتحقق الإتحاد الفيدرالي، لكن الذي حصل هو توسع عناصر الفرقة والخلاف بين الدول العربية بينما نجحت بعض دول العالم في إقامة الاتحادات فيما بينها، وهو ما يؤكد حقيقة أن الاندفاع السياسي الذي كان يحصل من قبل الأحزاب والمنظمات السياسيه لم ينطلق من أسس علمية وعملية وديمقراطية سليمة، بل كانت النشاطات السياسية إلى حد بعيد، غير منضبطة وغير مدروسة ولم تعتمد الأساليب الديمقراطية المعروفة، وكانت تنطلق في كثير من الأحيان من المصالح السياسية الضيقة والشخصية بعيداً عن المصالح العليا للوطن، واعتماد العنف واختراق القانون والنظام نهجاً لتحقيق الأهداف، ولهذا لم يحالفها النجاح في تحقيق أهدافها المعلنة من قبلها سواءً الوطنية أو القومية منها .

لقد ساهمت خلال هذه الفترة بنشاطات اجتماعية عديدة فقد كنت أحرر صفحة الطلبة في ثلاث صحف هي الأهالي والثورة والبلاد وقد ساعدني وشجعني صديقي مجيد الحاج حمود في إنجاز هذه المهمة، كما اشتركت في العمل المسرحي أنا وصديقي محمد الحاج حمود ضمن فرقة المسرح الفني الحديث التي كان يديرها الفنان المعروف يوسف العاني .

* * * *

وحينما أكملت الامتحانات النهائية وظهرت النتائج ذهبت إلى المجر الكبير لأقنع والدي بالسفر إلى فرنسا لإكمال دراسة الدكتوراه، وكان والدي متردداً كعادته، لكن حادثاً كان قد حصل آنذاك كان له الدور في تحقيق تلك الرغبة، إذ طلب مني أحد معارفنا أن أتوكل كمحام عن ابنه كاظم الذي أوقف لدى شرطة المدينة بسبب مشاجرة بين الشيوعيين وأنصار الحزب الوطني الديمقراطي، وكان أنصار الحزب هم أصحاب التأثير على شرطة المدينة في حينه، ذهبت إلى مدير الناحية للاستفسار عن الإجراءات التي ينبغي اعتمادها لغرض التوكل عن كاظم .

وبعد ساعات جاءنا أحد معارفنا وهو سائق تكسي اسمه خالد محمد، مسرعاً ليخبر والدي بأن مظاهرة صاخبة من أبناء المدينة سوف تتوجه إلى دارنا احتجاجاً على توكلي كمحام عن كاظم، وأنهم في حالة غريبة من الهيجان والاستنكار، وهنا طلب مني والدي أن أغادر المدينة فوراً مع السائق خالد متجهاً إلى بغداد، وأن أعد العدة للسفر إلى خارج العراق لتكملة دراسة الدكتوراه في فرنسا، ونفذت ما طلبه والدي وهيأت متطلبات السفر خلال أيام قليلة، ولم يتيسر لي في تلك الايام السفر إلى فرنسا مباشرة لأن علاقاتنا الدبلوماسية كانت مقطوعة بسبب ثورة الجزائر .

لم يكن أمامي سوى اختيار السفر إلى المانيا الغربية، في سبيل الانتظار هناك لحين الحصول على تأشيرة الدخول إلى فرنسا .

٦

دراسة الدكتوراه

(ألمانيا الغربية)

١٩٥٩ - ١٩٦١

في يوم ١٩٥٩/٧/١٥ كنت على متن الطائرة المتجهة إلى مدينة ميونيخ في ألمانيا الغربية، وكانت المرة الأولى التي أركب فيها الطائرة.

كنت أطير فرحاً وأنا على متن الطائرة، وكنت أجيل النظر من خلال النافذة التي كنت أجلس بالقرب منها على الجانب الأيمن من مقاعد الطائرة، ولأول مرة وجدت نفسي طائراً فوق السحاب، وحينما كنت أجيل النظر من خلال تلك النافذة وأنا أحدق إليها، ثم رحنا نحلق فوق الصحراء، وبعدها أصبحنا فوق مياه البحر الأبيض المتوسط على ارتفاع آلاف الأمتار.. لم يتملكني الخوف إطلاقاً بل كانت مشاعري يكتنفها الفرح والحماس، وأنا في الطريق إلى ما كنت أطمح وأصبو إليه منذ سنوات عديدة، ثم حطت بنا الطائرة في ((أثينا)) عاصمة اليونان آنذاك لأن الطيران لمسافات طويلة كان يقتضي التوقف في بعض العواصم لغرض التزود بالوقود، وبعد أن عاودنا الصعود إلى الطائرة بعد برهة التقيت بزميلي المرحوم عبداللطيف البنية وهو يروم السفر إلى ((فينا)) وقد انشغلنا بالحديث خلال الفترة إلى أن هبطت بنا الطائرة في فينا، وبعدها واصلنا السفر إلى مدينة ((ميونيخ)) في ألمانيا الغربية وحينما هبطت بنا الطائرة في مطار ((ميونيخ)) كانت نيتي أن أتجه إلى دار صديقي عبدالرزاق محمد الذي كنت أحمل معي عنوانه، لكنني ما إن وصلت مطار ميونيخ حتى أخبرني سائق التاكسي بأن العنوان الذي أحمله هو عنوان صندوق البريد، ولا يمكن اعتماده للوصول إلي بيت صديقي، لم يكن ذلك مأزقاً في حينه، فبعد أن استفسرت من أحد الشرطة الألمان الذي كان يحمل في جيوبه عدداً من القواميس، أرشدنا إلى عنوان أحد الأقسام الداخلية للطلبة الأجانب، وهناك التقيت بعدد من العرب والعراقيين الذين أوصلوني إلى صديقي عبد الرزاق .

كل شي في تلك المدينة كان غريباً وجديداً بالنسبة لي، فشوارع المدينة وأبنيتها ومخازنها وشكل الناس فيها، واللغة التي يتحدثون بها، وحتى أكلها كان غريباً على ما

تعودت عليه، أذكر أنني لاحظت في اليوم الأول بأن الناس يأكلون وهم يمسكون السكين في يدهم اليمنى والشوكة في يدهم اليسرى بينما تعودنا على غير ذلك عندما كنا نأكل في العراق .

* * * *

كانت الملاحظات الأولى هي ان كل شيء في هذه المدينة منظم وجميل، الشوارع نظيفة وجميلة وتتكون ابنيتها من خوابق متعددة تتدلى من شرفاتها النباتات وأزهار ((الجيرانيوم)) الحمراء وتحتوي على المخازن الكثيرة والمتنوعة والمنظمة تنظيماً جميلاً والمكتظة دائماً بالمتسوقين رجالاً ونساءً.

لا تجد في الشارع من يرتدي ملابس بالية، ولا يستوقفك المتسولون والفقراء وأنت تمشي في الشارع، فالكل هنا رجالا ونساءً يرتدون الملابس الأنيقة، ولعل أكثر ما أثار انتباهي في الأيام الأولى هو حرية المرأة فهنا تستطيع التحدث مع كل فتاة في الشارع أو المرقص دون أن تحسب لما يترتب على ذلك من ردود أفعال عنيفة من أهلها أو أقاربها، وكانت تلك مسألة مهمة بالنسبة لنا نحن الشباب العراقيين والعرب في ذلك الوقت، فترانا منذ الأيام الأولى نسعى هنا وهناك للتعرف على الفتيات الشقراوات.

تعرفت في الأيام الأولى على عدد من العراقيين الذين كانوا يدرسون في تلك المدينة ومنهم كاظم حبيب ومحمود المعمار وراجح البدراوي وصادق البلادي وقد ساعدني ذلك على التعرف على المدينة، كما ساعدني على اتخاذ القرار في أن أغض عن السفر إلى فرنسا وأن أحاول إكمال دراستي في ألمانيا لنيل شهادة الدكتوراه بالاقتصاد .

كانت مدينة ميونيخ تحتفل في تلك الأيام بعيد ((البيرة)) وقد أخبرني أصدقائي بأن هذه المناسبة أحد الأحداث المهمة في مدينة ميونيخ التي تستقطب آلاف السياح من كل مكان .

تقام الاحتفالات في عدد من القاعات الكبيرة، أرسلني أصدقائي إلى إحدى هذه القاعات، وكانت تضم المئات من الرجال والنساء الذين جلسوا في حلقات دائرية كبيرة، يتأبط كل منهم ذراع جاره يساراً ويميناً حتى ترى الجالسين على كل الطاولة وكأنهم دائرة مترابطة، ويتمايلون يساراً ويميناً وهم يحتسون البيرة وينشدون ألحان ((المارش)) الألماني التي تعزفها فرقة موسيقية كبيرة يتجاوز عدد أعضائها الخمسين عازفاً وسط القاعة.

كانت ألحان المارش صاخبة وإيقاعاتها جميلة، تصاحبها أصوات الحاضرين، وهم جميعاً ينشدون على إيقاعات المارش اغان ألمانية قديمة كل معانيها تدل على المرح والانشراح، فقضينا حقاً ليلة جميلة أنا وأصدقائي استمرت حتى منتصف الليل .

* * * *

بعد ذلك ببضعة أيام سافرت إلى مدينة ((مورناو)) التي تبعد قرابة الثلاثين كيلومتراً عن مدينة ((ميونيخ)) لغرض دراسة اللغة الألمانية لمدة شهرين في معهد ((غوته)) الذي يشترط السكن مع العوائل الألمانية لكي يتحدث الطلبة اللغة الألمانية مع تلك العوائل، وكان نصيبي هوالسكن مع عائلة ((شتارك)) الفلاحية التي يقع دارها في أطراف المدينة بمواجهة المنطقة الجبلية القريبة من المدينة، كنت أقضي وقتاً طويلاً في شرفة المنزل لأطيل النظر إلى قمم الجبال التي تمتد أمامي تكسوها الثلوج البيضاء وتنتشر على سفوحها الاشجار الخضراء التي تتخللها المساكن الجميلة التي طليت سقوفها الحجرية باللون القرميدي الأحمر، ويمتد بين سفح الجبل والدار التي نسكنها سهل كبير نظمت فيه البساتين التي تنتشر فيها الاشجار بشكل متناسق يبعث في النفس البهجة والارتياح والرغبة بالتمتع بجمال الطبيعة الأخاذ في هذا الموقع، ما كنت أرغب بالانقطاع عن النظر إلى تللك المناظر الخلابة .

يبدأ وقت الدراسة في الساعة الثامنة صباحاً ويستمر حتى الثانية عشرة ظهراً، ثم نتمتع بفترة الغذاء لمدة ساعتين نعود بعدها للدراسة من الثانية حتى الرابعة مساءاً .

درستنا اللغة الألمانية معلمة اسمها ((كاتلين)) وكانت هذه المعلمة صارمة كضابط عسكري قوي الشكيمة، لا تتساهل مع من تقاعس في إنجاز واجباته البيتية، وسرعان ما توبخ من تجده شارد الذهن لم يلاحق معلوماتها وملاحظاتها، كانت خشنة الطبع واضحة الأسلوب دقيقة وحازمة، وكانت صفاتها هذه وراء تعلمنا اللغة الألمانية بفترة سريعة .

أما عائلة السيد ((شتارك)) التي كنا نسكن معها أنا وصديقي الأردني الجنسية محمد زركية فقد كانوا يمتهنون تربية الأبقار وبيع منتجاتها، فكانت هذه العائلة التي تتكون من رجل في السبعين من العمر وزوجته وابنه وابنته نموذجا للمثابرة والجد والتنظيم الدقيق في عملهم اليومي، يهرعون كلهم منذ الفجر لتهيئة العلف لأبقارهم وتنظيف موقعها، ثم يتعاونون لجمع الحليب منها، وفي السابعة والنصف يهيئون الفطور لنا أنا وزميلي محمد وبعدها يرسلون الحليب في علب كبيرة إلى مراكز التسوق، ومن هناك يتجهون نحومزرعتهم على بعد عشرين كيلومترا من مدينة ((مورناو)) للقيام بما تتطلبه المزرعة من أعمال زراعية، ثم يجلبون العلف وقت المساء إلى أبقارهم .

لاحظت أن وقت أي منهم كان مبرمجاً بالدقائق من الصباح حتى المساء، وهم في حركة مستمرة طيلة هذا الوقت لإنجاز متطلبات عملهم ومعيشتهم .

في أحد الأيام وبينما كنا أنا وصديقي محمد زركية نتنزه في غابة قريبة من مدينة مورناو ، مر علينا رجل قارب عمره الستين عاماً ترافقه ستة من الشابات الشقراوات الجميلات .

أتذكر أننا ضحكنا ونحن نتحدث عن حظ هذا الرجل في مرافقة هذا العدد من الحسناوات ، ثم ما لبث أن انعطف هذه الرجل نحونا وبادرنا بالسؤال مازحاً: لماذا تضحكون ؟

قلت له: تذكرنا زعيمنا عبدالكريم قاسم، وهورجل عسكري وعادل، فقلت لصاحبي لوكان عبدالكريم قاسم هنا لحقق العدل بيننا وبينك .... أنت تتجول مع ست من الشابات الجميلات بينما نحن لوحدنا نفتقد الجنس اللطيف ...!. ضحك الرجل وخلب منا أن نصطحبهم إلى مطعم قريب .

علمنا فيما بعد أن هذا الرجل هو السيد ((هيرش)) وهو من رجال الأعمال المعروفين في مدينة ميونيخ وأنه جاء مع سكرتيراته لإقامة دعوة كبيرة لأصدقائه .

ويبدو أن الجميع قد شعروا بالارتياح من مشاركتنا، لذلك خلب منا السيد ((هيرش)) أن نرافقهم إلى مدينة ميونيخ لقضاء تلك الليلة معهم، وبعد ذلك توثقت علاقتي مع عائلة السيد هيرش خيلة فترة مكوثي في ألمانيا، واستمرت المراسلة بيننا حتى عام ١٩٨٢ .

* * * *

انتهت الدراسة للغة الألمانية في مورنا بتاريخ ١٩٥٩/١٢/٢٧ فتوجهت إلى برلين الغربية بعد أن حصلت على قبول لدراسة الدكتوراة في العلوم الاقتصادية من جامعة برلين الحرة، وقد باشرت بحضور دروس اللغة الألمانية والمحاضرات في العلوم الاقتصادية بعد مرور أسبوع من وصولي إلى برلين .

كنت مثابراً على دراسة اللغة الألمانية، وبعد مرور فترة قصيرة أصبحت أفهم القليل مما أقرأه في الكتب الاقتصادية، وهذا ما شجعني على حضور بعض المحاضرات، ومنها محاضرة البروفيسور ((بيلوف)) وكان من أشهر أساتذة الجامعة , وكان خاعناً في السن يقارب عمره السبعين عاماً وكنت بين الحين والحين أثير الأسئلة وألاقي منه استجابة كبيرة برغم اللغة الركيكة التي كنت اتحدث بها .

وبعد فترة قليلة وافق البروفيسور ((بيلوف)) على قبولي طالباً ضمن المجموعة التي يشرف عليها، وبعد أسابيع قليلة وجه لي الدعوة لزيارة عائلته، وقد لقيت عطفاً واهتماماً لم أتوقعه من زوجته العجوز، وخلال الأشهر الأولى من دراستي مع البروفيسور ((بيلوف)) زودني بكتاب إلى جامعة برلين الحرة يطلب فيه شمولي بمنحة الطلبة الأجانب، ثم زودني بكتاب آخر إلى السفارة العراقية في بون يشير فيه الى أنني دخلت الامتحان ونجحت فيه، وقد حصلت بسبب هذين الكتابين على منحة مالية من الجامعة الألمانية ومنحة أخرى من الحكومة العراقية.

الوضع الدراسي

في الجامعات الألمانية

ما يميز الدراسة في الجامعات الألمانية عموماً وفي جامعة برلين الحرة التي قبلت فيها، هو الاهتمام الكبير بالدراسات التطبيقية والتعليم المهني، فالطالب الذي يكمل الدراسة الثانوية يطلب منه العمل في أحد المؤسسات عملاً مهنياً لمدة ستة أشهر والحصول على وثيقة بذلك تطلب منه قبل أن يدخل الجامعة، وخلال الدراسة الجامعية على اختلاف أنواعها وصنوفها يجري التركيز على الجانب العملي والتطبيقي خلال فترة الدراسة الأولية للحصول على شهادة الدبلوم العالي، ففي الجامعة التي قبلت فيها وهي ((جامعة برلين الحرة)) التي تتخصص بدراسة المواد الدراسية الاقتصادية والإدارية، يجري التركيز خلال فترة الدبلوم العالي على التطبيقات والتمارين في مواد المحاسبة، والرياضيات، والإحصاء، والرياضيات للاقتصاد، والحاسوب الآلي، والطابعة وغيرها، حيث يقسم الطلبة إلى مجاميع لا تزيد أعداد كل منها على الثلاثين طالباً يجري تعليمهم من قبل أساتذة متخصصين وفي قاعات مزودة بالأجهزة ولوازم التدريس .

على أن نظام التدريس في الجامعة بشكل عام يعتمد على نظام المقررات حيث يطلب من كل طالب، حسب الاختصاص، الذي يرغب فيه، أن يقوم بدراسة مجموعة من المواد الدراسية بعضها إلزامية والأخرى اختيارية، ولكل مادة وزن أو درجة يحسب بالوحدات الدراسية، ويطلب من الطالب ما مجموعه عدد من الوحدات الدراسية ((الدرجات)) التي ينبغي عليه أن يحققها خلال الامتحانات لمرحلة الدبلوم الابتدائي ((Vor Diplom)) بعد ذلك دبلوم الدولة العالي ((States Diplom)). والطالب والحال هذه

يتمتع بالحرية الكاملة لاختيار الوقت الملائم لاجتياز هاتين المرحلتين خلال الحد الأدنى والحد الأعلى للفترة التي تتراوح بين ٤ – ٦ سنوات لنيل شهادتي الدبلوم الابتدائي والدبلوم العالي، بمعنى أن الطالب يعتمد على نفسه بشكل أساسي في تنفيذ البرنامج الدراسي وزياده المحاضرات والخضوع للامتحانات المحددة لها، وهو لا يستطيع الانتقال إلى مرحلة الدبلوم العالي ما لم يجتز امتحانات الدبلوم الابتدائي ويحصل على الوحدات المطلوبة لاجتيازها بنجاح.

* * * *

إن التعامل مع هذا النمط من التعليم الجامعي الذي يعتمد على الحرية والتنظيم والاعتماد على النفس والمتابعة الدقيقة لبرنامج المحاضرات والتدريبات، التي تقام في مناخق متعددة ومتباعدة أحياناً لم يكن سهلاً على الطلبة الأجانب وبصورة خاصة العراقيين منهم، بل تتسبب في تعثر دراسة الكثيرين منهم بخاصة بالنسبة لمن كانوا يرغبون بدراسة العلوم الهندسية والعلوم الطبيعية الأخرى، وعجزهم عن ملاحقة امتحاناتهم والنجاح فيها إذ أن هؤلاء الطلبة ما أن يبدأوا المراحل الأولى من دراستهم حتى يسبب انشغالهم في شؤون المعيشة ابتعادهم عن متابعة شؤون دراستهم التي تنطلق من برنامج معقد، فتتراكم عليهم المواد الدراسية ويصبحون عاجزين بعد مرور الوقت من اجتياز امتحاناتهم. ولعل الملفت للنظر بالنسبة للطلبة العراقيين الذين كانوا يدرسون في ألمانيا الغربية آنذاك، وبخاصة في مدينة برلين، هو تعثر دراسة أغلبيتهم، وعجزهم عن إكمال تلك الدراسات، ليس بسبب تعقد وصعوبة نظام الدراسة التي أشرنا إليه فحسب، وإنما لأن أغلبيتهم كانوا من الطبقة المتوسطة بخاصة الذين جاءوا إلى ألمانيا للدراسة على حسابهم الخاص، وإن غلاء المعيشة في ألمانيا كان يضطرهم إلى العمل إلى جانب دراستهم، إضافة إلى انشغال

الكثيرين منهم باللهو بأساليب الحياة الحرة هناك والتي كانت تبعدهم عن المثابرة ومتابعة شؤون الدراسة.

* * * *

أما الدراسة العليا لنيل شهادة الدكتوراه فهي تعتمد أساسا على كتابة الأطروحة في الاختصاص المطلوب، والتي تقتضي زيارة مجموعة من المحاضرات ذات العلاقة باختصاص الأطروحة، وبالنسبة للطلبة الأجانب يقتضي القبول في الدراسات العليا الاعتراف بشهادة الجامعة التي تخرج منها الطالب الأجنبي من قبل السلطات الألمانية ذات العلاقة، ومطالبة الطالب الأجنبي بدراسة المواد ذات العلاقة باختصاصه والتي لم يتناول دراستها في بلده. وبعد ذلك يقوم طالب الدكتوراه بإعداد أطروحته بإشراف أحد الأساتذة المتخصصين خلال فترة تتراوح بين ثلاثة أعوام وخمسة أعوام، وعند اكتمال طبع الأطروحة وموافقة المشرف عليها تجري مراسيم الدفاع عن الأطروحة بحضور عدد من ذوي الاختصاص وطلاب العلم، حيث يقوم طالب الدكتوراه بتقديم ملخص عن أطروحته والنتائج التي توصل إليها. وبعدها تجري المناقشة وتثار الأسئلة من قبل الحاضرين ويقوم طالب الدكتوراه بالإجابة عليها، ثم تقيم كفاءته عن طريق لجنة المناقشة التي يشترك فيها الأستاذ المشرف على الأطروحة وتعلن النتيجة فيما بعد.

* * * *

خلال السنة الأولى من إقامتي في برلين عام ١٩٦٠ ، مرت عليَ بعض الحالات التي أرى أنها جديرة بالذكر ، منها ما حصل لي مع الطلبة اليهود في الجامعة التكنولوجية في برلين، ذلك أنني ذهبت في أحد الأيام لحضور محاضرة في تلك الجامعة وكان علي أن أصعد الدرج للوصول إلى قاعة المحاضرات التي تقع في الطابق الثالث، وما أن أقبلت على

صعود الدرج حتى سمعت أصواتاً مزعجة وغير مفهومة، وبعد أن نظرت إلى مصدر الأصوات في أعلى الدرج لاح لي ثلاثة أشخاص وقد لبسوا الكوفية البيضاء ووضعوا فوقها عقالاتهم السوداء التي لم تكن مستقرة على رؤوسهم، وقد مسكوا بأيديهم الطبول والدفوف وراحوا يتصايحون بأصوات لم أفهم منها شيئاً وهم يضربون الطبول والدفوف. وقد لاحت فوق رؤوسهم لائحة مكتوبة باللغة الألمانية ((**إدفع ماركاً تطرد يهودياً**)).وقد سببت هذه الحالة بما تضمنته من أصوات مزعجة وضربات غير متناغمة على الطبول والدفوف إزعاجاً كبيراً للطلبة الألمان الذين كانوا يهمون بصعود الدرج للوصول إلى قاعات دراستهم، بينما كان وجود هؤلاء يمنعهم من مواصلة صعود الدرج فيحصل التدافع والزجر بينهم وبين أولئك الضاربين على الدفوف.

تصورت في الوهلة الأولى من زي هؤلاء انهم عرباً، ولهذا صعدت مسرعاً إليهم، ورحت أشرح لهم بأن هذا التصرف يسيء لسمعة العرب والفلسطينيين، لكن أحداً منهم لم يجاوبني، وحينما حاولت تكرار ذلك أدركت أن هؤلاء ليسوا عرباً وإنما هم يهود يقومون بهذا النمط من النشاط والدعاية للإساءة لسمعة العرب، ولتأكيد إحدى المقولات التي تنتشر في تلك الأيام ومفادها أن معاداة السامية بدأت تعود إلى ألمانيا من جديد.

ومعاداة السامية هي الوتر الحساس الذي يطرقه اليهود دائماً للضغط على الألمان، فالمعروف تأريخاً أن الحكم النازي قد قتل آلاف اليهود بسبب السياسة العنصرية التي كانت تنادي بتنقية العنصر الآري الجرماني ومنهم الألمان من العنصر السامي ومنهم اليهود، بدعوى أن اليهود هم أصحاب الثروة والمال الذين يسيطرون عليه بحيلهم وذكائهم دون أن يحققوا ذلك بالعمل والجهد الجهيد، وما أن اندحر النازيون حتى حكمت محاكم الحلفاء بالتعويض لليهود عما تعرضوا له من جراء معاداة للسامية، وحرمت شعارات معاداة السامية وكره اليهود.

لكن اليهود اتخذوا من معاداة السامية ذريعة لفرض سياساتهم عندما تقتضي الحاجة، فما أن تقترب مواعيد الانتهاء من دفع التعويضات الألمانية آنذاك حتى ترى الشوارع الألمانية الرئيسية مليئة بشعارات معاداة اليهود مثل: لا نريد اليهود في بلدنا، الموت للسامية والساميين، وغيرها من شعارات معاداة اليهود، وبعد إعلان تلك الشعارات ((وربما تصرف أهل الدفوف واحداً منها))، تقوم وسائل الإعلام التي يسيطر عليها اليهود وهي الغالبية بالكتابة عنها. ثم تخرج مظاهرة تستنكر عودة معادات السامية وتصبح الحكومة الألمانية في موقف دبلوماسي حرج تضطر إزاءه إلى تلبية الطلبات الكبيرة التي يتقدم بها ممثلو دولة إسرائيل.

ولم تقف محاولات اليهود ودعاياتهم لإسرائيل عند هذه الحدود بل تلاحظ في كل يوم نمطاً جديداً من الدعاية لإسرائيل وكان اليهود المقيمين والزائرين لألمانيا مجندون لتحقيق هذه المهمة.

* * * *

والحالة الثانية هي أنني دعيت من قبل أحد الأصدقاء العراقيين لحضور الكرنفال التنكري الذي يقام في كلية الكيمياء، وقد كان طلبة كلية الكيمياء مشهورين في إقامة هذه الاحتفالات التنكرية، ذهبنا إلى تلك الحفلة وقد لبست أنا الزي العراقي المتمثل بالكوفية والعقال والعباءة، بينما اختار صاحبي الزي البغدادي المتمثل بالزبون والكوفية البغدادية الملفوفة على الرأس، دخلنا بناية الكلية وكانت جدرانها مغلفة بالورق الأسود لتضفي لوناً سحرياً معتماً على الحفل، وتنتشر في ممرات الكلية وسائل الإنارة الحمراء والزرقاء لتضفي على الحفل جواً رومانسياً ساحراً، وقد اكتظت ممرات الكلية بمئات الطلبة والطالبات الذين ارتدوا ملابس تنكرية غريبة تخفي شخصياتهم.

فهذا لبس الطربوش وعمل له لحية بيضاء طويلة وارتدى سروالاً أبيض، وتلك جاءت شبه عارية وقد غطت وجهها بالمساحيق التي أخفت شخصيتها، وآخرون لبسوا ملابس القرون الوسطى وهكذا.

ما إن تلقي النظر على المشاركين في الاحتفال حتى تجد أزياء تنكرية متنوعة تخفي حقيقة أشخاصها.

الفرق الموسيقية تصدع بالألحان الجميلة والطلبة المتنكرون بأزيائهم يمارسون الرقص والغناء والمرح والضحك بأعلى أصواتهم، إنه جو احتفالي يبعث على البهجة والانشراح، لكنه لا يخلو مما تفرزه العواطف من أحاسيس بين الشباب والشابات، فهذا يقبل صاحبته وهما متكئان على الجدار، وذاك اختفى بصديقته في مكان مظلم بعيداً عن الأضواء.

وحقيقة فإن تقاليد الحفلات التنكرية التي تمارس في مختلف دول العالم قديمة وتبلغ ذروتها في دول أمريكا اللاتينية، لكنها أصبحت مستحكمة عند الشباب وبخاصة طلبة الجامعات في ألمانيا في السنوات الأخيرة، فما إن تبدأ الدقيقة (١١) من الساعة (١١) من يوم (١١) وشهر (١١) حتى تبدأ مراسم الحفلات التنكرية وتستمر لمدة شهرين، متنقلة من كلية إلى أخرى ومن مرقص إلى آخر، وهي في كل الأحوال واحدة من وسائل الاحتفال والفرح الكثيرة التي يستغلها الألمان للحصول على المتعة والابتهاج.

* * * *

والحالة الثالثة هي ما جرى بيني وبين السيدة ((شبيربر)) التي يتجاوز عمرها الثمانين عاماً والتي كنت أسكن معها في منطقة ((فلمرسدروف)) من حديث حول غرام العجائز.

ومنطقة ((فلمرسدروف)) تقع وسط برلين وتتوسطها حديقة كبيرة تقع على أحد أطرافها بناية للعجزة، يسكنها العجزة ممن تجاوزت أعمارهم السبعين أوالثمانين

عاماً، لقاء التنازل عن حقوقهم التقاعدية، وتحصل دور العجزة على دعم كبير من الدولة والمنظمات الإنسانية، ولهذا فهي تقدم خدمات جيدة لكبار السن تغنيهم عن السكن مع عوائلهم وذويهم، وتوجد في ألمانيا مستويات مختلفة وكثيرة لبيوت العجزة، فبعضها الخاصة بالأغنياء الذين يدفعون مبالغ كبيرة ويحصلون بسببها على الخدمات المعيشية والصحية الممتازة، وأخرى متوسطة يؤمها ذوي الدخل المحدود الذين تكون مستويات تقاعدهم أعلى من العمال وذوي الدخول القليلة.

ولجوء كبار السن إلى دور العجزة تكاد تكون حالة شائعة في ألمانيا يفضلها أغلب كبار السن لفقدانهم التضحية والإيثار والتحمل من قبل ذويهم، وإلى جانب الخدمات المعيشية والصحية تقدم دور العجزة البرامج الترفيهية والزيارات والسفرات والكثير من الأنشطة الاجتماعية.

ومما هو مثير فعلاً أن تجد بين القاطنين في دور العجزة علاقات ودية وصداقة متينة، ترقى أحياناً إلى مستويات الحب والزواج فيما بينهم، وقد سمعت عن حصول ثلاث حالات للزواج في دار العجزة القريب من دارنا خلال العام الذي عشت فيه بالقرب من تلك الدار.

قرأت مرة أحد الإعلانات المنشورة في الصحف عن عجوز عمره اثنان وثمانون عاماً، ولكنه يبول بولاً طبيعياً ولم يستعمل الأنبوب الخارجي في حالة البول أو البراز، وهو في إعلانه يطلب الحصول على زوجة بعمره أو أقل قليلاً تحمل الصفات ذاتها، سألت ذات مرة أحد المتزوجين في الدار عن الدوافع للزواج فقال لي:

- الدافع هو حاجة الإنسان إلى الإنسان رفيقاً يبادله الأحاسيس والشعور بالحب والحديث الجميل واستعراض الذكريات والاهتمامات المشتركة، أما الجنس فليس له أي دور في الغالب.

ذات مرة، وبينما كنت عائداً إلى داري عبر الحديقة الكبيرة وكان الجو غائماً يتساقط فيه الرذاذ والمطر، لاح لي على أحد أرائك الحديقة عجوزان كبيران في السن، يعانق أحدهما الآخر ويقبل أحدهما الآخر بشوق وحماس، فاستغربت من ذلك وتركتهما على حالهما.

ولما وصلت إلى شقتي وصفت ما رأيته إلى السيدة ((شبيربر)) العجوز ذات الثمانين عاماً التي أسكن معها، وكان جوابها على الفور:

كلا... كلا... ما كنت لأعمل ذلك تحت المطر..!

* * * *

أما الحالة الرابعة فهي أسلوب تربية الألمان لأولادهم، واهتمام الألمان بتعليم أولادهم حب العمل، والحرص على تنظيم شؤون الحياة بالاعتماد على النفس، وإطاعة النظام والقانون.

والاهتمام بغرس حب العمل عند الناشئين هو أحد الجوانب الأساسية التي يركز عليها أسلوب التربية عند الألمان، سواء في محيط العائلة أومن خلال المؤسسات التعليمية والتربوية باختلاف مستوياتها ومراحلها، فالطفل يتعلم من والديه منذ أن تظهر لديه حالة الإدراك، بأن العمل هو أساس الشخصية وهو الوسيلة لمعيشة الإنسان وتقييمه من قبل المجتمع، والعائلة تعلم أولادها منذ بلوغهم السنتين أسلوب الاعتماد على النفس، وتنظيم شؤون الحياة واحترام النظام والقانون والمساهمة في تدبير شؤون المنزل، وحينما يدخل الطفل روضة الأطفال يتعلم الأناشيد التي تتغنى بالعمل والنظام وتوصيف بعض الأعمال، ويمارس الألعاب التي تنمي الموهبة والإدراك، والعمل المنظم لدى الأطفال، وفي المدرسة الابتدائية يتعلم الأطفال بعض المهن مثل النجارة، والحدادة، والأعمال الكهربائية البسيطة، والحاسوب الآلي، ويشتمل البرنامج التعليمي

على خزمة من العلوم النظرية والتطبيقية التي توسع مدارك الطفل وتعلمه أساسيات العلوم المختلفة، وخلال الدراسة المتوسطة والإعدادية يتوسع أفق هذا البرنامج إلى مستوى متطور ومتنوع من العلوم الأساسية النظرية والتطبيقية وممارسة العديد من المهن.

* * * *

كان يسكن إلى جانب غرفتي عند السيدة ((شبيربر)) في برلين الغربية شاب ألماني اسمه ((هانز مولر))، كان هانز يحفزني في كل يوم ليس لدينا فيه محاضرات في الجامعة، لأن نذهب إلى مركز توزيع الأعمال على الطلبة في ((جامعة برلين الحرة))، للحصول على فرص عمل، بغية الحصول على الأجور .

كانت الفرصة الأولى التي حصلنا عليها هي أن نعمل حمالين في أحد المخازن الكبيرة، فعملنا طيلة فترة العمل على تحميل صناديق المعلبات الثقيلة من مكانها وترتيبها في مكان آخر، وكان عملاً شاقاً، وكان العمل في يوم آخر هو مرافقة إحدى سيارات توزيع السلع على المخازن المختلفة، فحينما نكون أمام أحد المخازن نقوم بنقل المواد من سيارة الحمل إلى ذلك المخزن، ومرة ثالثة كان نصيبنا هو أن نمارس دور المربية عندما يذهب الزوجين للعمل تاركين أطفالهم في المنزل، كان علينا أن نرعى الأطفال منذ مغادرة الأبوين للعمل خارج المنزل، وإلى حين عودتهم، مارسنا أعمالاً مختلفة أغلبها شاقة، وهو أمر يمارسه كافة الطلبة الألمان للحصول على الأجور التي تساعدهم على تدبير شؤون المعيشة، وكان هذا هو السبب وراء ما كنت أمارسه من أعمال، كان ((هانز)) يتحدث لي بين الحين والحين عن مشاريعه بالتصرف فيما كان يحصل عليه من أجور، فهو تارة يخطط لشراء جهاز حديث للتصوير، وتارة أخرى يجمع المبالغ للقيام برحلة خارج ألمانيا خلال عطلة الصيف.

علمت من خلال علاقتي بالطالب الجامعي ((هانز مولر)) بأنه ينتمي إلى عائلة ميسورة الحال، فأبوه يمتلك معملاً صغيراً للعب الأطفال وأمه لديها أملاك ورثتها عن والدها، ولديها مخزن لبيع الملابس النسائية الجاهزة، ذكر لي ((هانز)) بأن عائلته تشترط عليه أن يسدد من حسابه الخاص، نصف تكاليف السلع الكمالية التي يرغب بشرائها، وهو مسؤول عن تكاليف الرحلة إلى خارج ألمانيا إن رغب بالقيام بها خلال العطلة الصيفية، العائلة مسؤولة عن تكاليف الدراسة والمعيشة ضمن الإطار الذي تحدده تلك العائلة شهرياً، وهذا التحديد يقتضي من هانز أن يعمل أيام العطل الأسبوعية وأحد الأشهر من العطلة الصيفية لتدبير ما يرغب به خارج الحدود التي تقررها العائلة.

ذات مرة التقيت بالسيد ((مولر)) والد الطالب ((هانز))، الميسور الحال، وشكوت له وضع زميلي ((هانز))، وما يعانيه من مشقة في ممارسة الأعمال، وعبرت له عن استغرابي عما يعانيه هانز من عوز يدفعه إلى ممارسة العمل الشاق، بينما تمتلك عائلته الأموال الكثيرة، وكان جواب والده على الفور:

- لو لم يتحمل هانز مشقة العمل وهو شاب، فلن يستطيع الحفاظ على ثروة عائلته في المستقبل.

* * * *

انتهى عام ونصف على دراستي في برلين وأنا في أفضل حال من الناحية المالية والدراسية، لكن الفرحة لم تدم طويلاً، ففي إحدى الأمسيات سمعت من راديو برلين نبأ وفاة البروفسور ((بيلوف)) بالسكتة القلبية المفاجئة، كانت صدمة كبيرة لي في تلك اللحظات وشعرت بأن ظروفاً صعبة سوف تقابلني في الأيام القادمة، وقد حصل ذلك فعلاً، إذ لم أجد من بين الأساتذة الآخرين من يقبل العمل معي كطالب دكتوراه ما لم

أقدم اعترافاً من قبل وزارة التعليم الألمانية بالكلية التي درست فيها في بغداد، وهو ما لم يكن ممكناً ولم يطلبه مني البروفسور ((بيلوف)) في حينه، وكان هو الوحيد الذي يتمتع بتلك الصلاحية.

ثم فشلت كل محاولاتي، وكان علي أن أبدأ الدراسة الجامعية الأولية من الصف الأول وكأنني لم أحمل شهادة البكالوريوس من بغداد، أصبحت في حيرة من أمري لا أدري ماذا أفعل..!

فقررت أن أتجه إلى العمل في المصانع الألمانية، وبدأت ذلك فعلاً بعد أيام قليلة بعد أن حصلت على فرصة للعمل ((كخراط)) في معمل ((سيمنس)) الألماني أنا وصديقي السوري ((مسلم كوزما)) وكانت أجورنا ماركان المانيان للساعة الواحدة من العمل، وكان هذا الأجر يقتضي إنتاج عشرين وحدة إنتاجية خلال الساعة الواحدة، لكن نظام ((الريكورد)) الذي كان مطبقاً هناك يتيح المجال للحصول على أجور أكثر في حالة إنتاج وحدات أكثر خلال الساعة الواحدة، وقد كان بعض العمال الألمان ينتجون قرابة الخمسين وحدة إضافية.

لقد كانت عملية الإنتاج تقتضي تحريك اليدين والرجلين بشكل متعاقب وسريع، ففي اليد اليمنى تدفع العتلة نحو الماكنة وبالرجل اليمنى يحصل الضغط على كابس الدهون، بينما تقوم الرجل اليسرى بتشغيل جهاز الخراخة عن طريق الضغط عليه، أما اليد اليسرى فتأخذ العتلة لتضعها في المكان المحدد بعد اكتمال عملية خراطتها.

وكان العمال الألمان يعملون وفق حركات دقيقة وسريعة جداً، حاولنا أنا وصديقي أن نقتدي بهم للحصول على الأجور الإضافية فلم نفلح، وكانت النتيجة ظهور أخطاء كثيرة في إنتاجنا، مما اضطرنا إلى فحص كافة الإنتاج لليوم السابق مجاناً،

هذه الدقة والمثابرة والانصراف كلية إلى العمل هي طبع الشعب الألماني الذي يميزهم عن غيرهم، فهاجس الفرد الألماني هو حب العمل، والعمل عندهم لذة الحياة الكبرى، والفرد الألماني يعتبر العمل هو شرفه وأساس شخصيته، فما أن تسأل أحد الألمان عن رأيه في شخص آخر حتى يأتي جوابه بأنه مثابر ودقيق في عمله لوأراد مدحه.

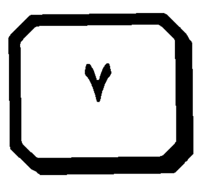
وقد يكون هذا هو السبب وراء الخشونة في تصرفاتهم، وغياب عنصر الشفافية والعذوبة والرقة في طباعهم، كان العمال يعاملوننا أنا وصديقي ((مسلم)) بخشونة وتعال ملحوظ، لقد كانت تلك الفترة هي فترة ثورة الكونغوليين على البلجيكيين بقيادة ((لومومبا)) و((كازافوبو))، والغريب أن العمال الألمان كانوا يخاصموننا بسبب تلك الثورة وكأننا جزء منها، وكانوا ينعتونني بلومومبا وينعتون صديقي مسلم بكازافوبو.

في أحد الأيام انفجرت ماكنة الخراطة التي كنت أعمل عليها، وقذفتني على بعد عدة أمتار، وأزاحت ثلاثة من أضلاعي عن موقعها، فما كان من بقية العمال إلا أن أسدلوا على جسمي قطعة كبيرة من القماش غطتني بالكامل وتركوني لوحدي دون أن يسأل أحد عما أعانية، وهو ما أفزعني، حتى وصلتني فرقة الإسعاف من المستوصف بعد وقت قصير، وهذا أمر طبيعي عندهم، فالمسؤول عن هذا الحادث هو كادر المستوصف وغيرهم لا يتدخل في عملية الإنقاذ، ولا توجد عواطف ولا هم يحزنون.

وقد رقدت بسبب هذا الحادث قرابة الشهرين في المستشفى وكانت في حينه تجربة مريرة لمن هو مثلي غريباً في مجتمع بعيد عن العواطف.

زارني أحد أصدقائي العراقيين بعد أن غادرت المستشفى وأخبرني بأن جامعة الاقتصاد في برلين الشرقية وهي تابعة إلى جمهورية ألمانيا الديمقراطية، سوف تقيم

دورة لدراسة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية وسوف يشترك بها عدد من الطلبة العراقيين والعرب والأجانب، لذلك أسرعت في تقديم الطلب إلى تلك الجامعة، وقد ساعدني صديقي الفنان المعروف ((يوسف العاني)) الذي كان يقوم بزيارة لبرلين آنذاك على ترتيب قبولي في تلك الجامعة، وحزمت حقائبي على عجل واتجهت إلى جمهورية ألمانيا الديمقراطية بقصد مواصلة دراسة الدكتوراه في جامعة الاقتصاد في برلين الشرقية وكان ذلك في نهاية عام ١٩٦١.



دراسة الدكتوراه

(ألمانيا الشرقية)

١٩٦١ — ١٩٦٦

لم تكن مدينة ((برلين الشرقية)) غريبة عني، إذ كنت أتردد عليها لخيلة العامين المنصرمين لزيارة أصدقائي ممن كانوا يسكنون فيها، وكانت الحدود مفتوحة بين قسمي برلين الشرقي والغربي برغم أن النظام كان يختلف بينهما جذرياً، بسبب ما أقرته اتفاقية ((بوتسدام)) بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية من تقسيم لمدينة برلين فيما بين الحلفاء، فبينما يطبق في برلين الغربية النظام الرأسمالي الغربي، برغم أنها تقع جغرافياً ضمن مساحة ألمانيا الديمقراطية، كان النظام الاشتراكي على النسق السوفييتي هو ما كان مطبقاً في برلين الشرقية.

ولم توجد في ذلك الحين حدود فاصلة بين قسمي المدينة، بل كان بإمكان من يرغب بزيارة القسم الآخر من المدينة أن يركب القطار فيصل إلى ذلك القسم بدون عقبات، وكان عدد كبير من المواطنين في برلين الشرقية يعملون في برلين الغربية فيذهبون إلى برلين الغربية في الصباح ويعودون إلى مساكنهم في برلين الشرقية في المساء.

وحينما ازدادت الهجرة من القسم الألماني الشرقي إلى القسم الغربي في مطلع الستينات بني جدار برلين في عام ١٩٦١، ووضعت الحواجز والعقبات أمام انتقال سكان ألمانيا الشرقية إلى مناطق ألمانيا الغربية.

بدأنا الدراسة في جامعة الاقتصاد في شهر أيلول من عام ١٩٦١، وكان منهج دراستنا في السنة الأولى يتضمن المشاركة بالحلقة الدراسية الاقتصادية، وزيارة عدد من المحاضرات في الموضوعات ذات العلاقة باختصاصنا، وبعدها بدأت بالتحضير لأطروحة الدكتوراه، وكان موضوع أطروحتي حول صادرات العراق غير النفطية.

التعليم الجامعي في ألمانيا الديمقراطية

أما نظام التعليم الجامعي في ألمانيا الديمقراطية فهو لم يختلف كثيراً، من الناحية الفنية،عن نظيره في ألمانيا الغربية، فالنظام هنا يولي أيضاً الاهتمام الكبير بأمور التدريب والجوانب التطبيقية، وهنا أيضاً يطبق نظام ((المقررات))، لكن الاختلاف الكبير فيما بين النظامين الجامعيين يقبع في اهتمام نظام التعليم الجامعي في ألمانيا الديمقراطية بالجوانب الاجتماعية والسياسية التي تنطلق من تطبيقات الفكر الاشتراكي وفقاً للنظرية الاشتراكية، ويظهر هذا الفرق واضحاً بالنسبة للدراسات الاجتماعية. ويقتضي تطبيق هذا النظام بالنسبة لدراسات العلوم الاقتصادية والإدارية على سبيل المثال حضور الطالب لعدد من الساعات الدراسية تتراوح بين ٢٢٠٠ – ٢٧٠٠ ساعة دراسية تدرس خلالها ١٧–٢٧ مادة دراسية، وهذه المواد تختلف باختلاف الاختصاصات وهي تدرس خلال أربعة أعوام تنقسم إلى ثمانية فصول دراسية ((سمستر)) لغرض نيل شهادة دبلوم الدولة في العلوم الاقتصادية، وتنقسم المواد والساعات الدراسية إلى مرحلتين:

١. مرحلة تدريس المواد الأساسية والعلوم التي لها علاقة بعلم الاقتصاد ويغلب على هذه المرحلة الجانب النظري وتدرس فيه ١٨ مادة دراسية تستغرق ٢٤٥٠ ساعة دراسية، وأغلب موادها تدرس خلال الفصول الأربعة الأولى، وهذه المواد الأساسية موحدة في كافة الجامعات التي تقوم بتدريس العلوم الاقتصادية.

٢. مرحلة الدراسة التخصصية وهي تبدأ في العام الدراسي الثالث ابتداءً من الفصل الخامس، حيث يتوزع الطلبة حسب الاختصاصات الاقتصادية في الجامعات، فيذهب قسم من الطلبة إلى قسم التخطيط الاقتصادي، أو الاقتصاد الدولي، أو العلوم المالية، بينما يذهب القسم الآخر إلى أقسام

المحاسبة، أو الإحصاء، أو الرياضيات للاقتصاد، أو الاقتصاد الهندسي للصناعات الكيماوية، أو للصناعات الكهربائية، أو لصناعات المكائن أو غيرها من الاختصاصات ذات الطابع الفني والتطبيقي، ويلاحظ أن بعض الاختصاصات، كالاختصاصين الأوليين، تعد الطلبة للعمل كباحثين، في حين تعد الاختصاصات الأخرى الطلبة لغرض العمل في الجوانب الفنية داخل المؤسسات.

* * * *

كنت أقضي معظم أوقات النهار في القسم الشرقي من مكتبة الدولة في وسط برلين، وهي مكتبة ضخمة وعريقة، ويحتوي قسم الشرق منها على آلاف الكتب والمصادر حول الدول الشرقية ومنها العراق.

وقد تعودت على الجلوس في مقعد معين داخل قاعة المطالعة، وكنت أفقد الرغبة في العمل حينما أجد ذلك المقعد محجوزاً من قبل غيري، وقد دفعني ذلك إلى أن أحضر إلى المكتبة بوقت مبكر لكي أحظى بحجز ذلك المقعد.

تعرفت في المكتبة على العديد من الأدباء والفنانين وطلبة العلم الذين يقصدون هذه المكتبة للاطلاع على ما فيها من مصادر العلم والمعرفة ذات العلاقة بأعمالهم، وكنا نتجاذب أطراف الحديث في مطعم المكتبة حول موضوعات شتى زادت من معرفتي بشؤون علمية كثيرة.

زرت هذه المكتبة في عام ٢٠٠٣ عندما أصبحت وزيراً للزراعة، وقصدت القاعة التي كنت أقرأ فيها، ونظرت إلى المقعد الذي كنت أجلس عليه، فوجدت كل شيء في المكتبة كما كان سابقاً باستثناء التحسينات التي أجريت عليها.

وفي بعض الأمسيات كنت أتردد على مقهى قريبة من الدار التي كنت أسكن فيها، واسمها ((مقهى أولى)) وكان يتردد على تلك المقهى عدد من الفنانين وطلبة العلم، تعرفت على العديد منهم بعد فترة من الزمن، وكان ابرزهم شاب من أصل فرنسي اسمه ((بيترفيبروفسكي)) كان يعد أطروحة الدكتوراه، في أحد موضوعات الفلسفة، وقد توثقت علاقتي مع هذا الشاب واصبحت مشاركاً في مجموعة أصدقاءه التي تتكون من سبعة أشخاص أحدهم يعد الدكتواره، في علوم الحياة، والآخر طبيب، والثالث مسرحي، والرابع كاتب للقصة، وشابتان إحداهما تدرس الموسيقى والثانية تدرس التأريخ، وهذه المجموعة كانت تلتقي في مساء كل يوم أربعاء في مسكن أحدهم، كل واحد منهم يدفع ماركاً ألمانياً واحداً لتغطية نفقات القهوة والمعجنات التي تقدم خلال الاجتماع، واللقاء ينعقد لغرض مناقشة إحدى الموضوعات العلمية أو الأدبية التي يختارها كل منهم عندما يأتي دوره في النقاش، ومن شروط النقاش تجنب الثرثرة والحديث في موضوعات السياسة، ساهمت في هذه الحلقة مدة عامين توثقت خلالها علاقاتنا وصداقاتنا، وكان كل منا يساعد الآخر، وتعرفت من خلال الموضوعات التي كانت تطرح للنقاش على جوانب كثيرة فيما يستجد من الفن والفلسفة والطب وعلوم الحياة والأدب التي لا تسمح ظروف عملي بمتابعتها والإطلاع عليها.

* * * *

حاولت تقليد هذه التجربة عندما عدت إلى العراق فدعوت إلى داري في محافظة البصرة عدداً من الأدباء والفنانين وأساتذة الجامعة، وقد استمعنا في اللقاء الأول إلى موسيقى بتهوفن وقد تخللته الثرثرة والحديث عن الأمور الشخصية ولم يصغ أحد إلى موسيقى بتهوفن، وفي اللقاء الثاني الذي كان مخصصاً للحديث عن المدارس الأدبية

المعاصرة تخفى الحديث عن أمور السياسة فقررنا إلغاء ذلك اللقاء خوفاً من عواقبه السياسية.

تطورت علاقتي آنذاك مع الشاعر المعروف ((هورست باستيان))، وكان يزورني في شقتي بين الحين والحين مع زوجته ((هيلكا)) وقد ساعداني كثيراً في تصحيح ما كنت أكتبه في أطروحتي باللغة الألمانية، وكانا يعجبان بما أقدمه لهما من الأكل المطبوخ على الطريقة العراقية.

دعوت ((هورست باستيان)) ذات مرة إلى احتفال الطلبة العراقيين بمناسبة أعياد ثورة ١٤ تموز، وقد فاجئني بإلقاء قصيدة في الحفل بعنوان ((صديقي عبد الأمير)) عبر فيها عن اعتزازه بصداقة العراقيين.

أصبح ((هورست باستيان)) فيما بعد شاعراً وكاتباً مشهوراً واختير لسنوات عديدة رئيساً لاتحاد الأدباء الألمان ومات عام ١٩٨٥ بعد أن عانى كثيراً من مرض الربو.

* * * *

من يعيش في ألمانيا فترة طويلة يتعرف على بعض الظواهر الاجتماعية التي تختلف عما هو مألوف عندنا، ومن أبرز تلك الظواهر اهتمام الألمان بمناسبات الأعياد والتمتع بأيام العطل الرسمية، وما أكثر الأعياد الدينية والاجتماعية عند الألمان مثل أعياد الميلاد، والفصح، وراس السنة الميلادية، وعيد الحب، وعيد الأم وعيد البيرة، وغيرها وغيرها، والأعياد هي مناسبات للالتقاء الأهل والأصدقاء وتبادل الهدايا فيما بينهم، والهدية عند الألمان ليست هدية ينبغي أن ترد إلى المهدي في مناسبة قادمة، إنما هي وسيلة للتعبير عن الشعور عندما يعجز الكلام عن التعبير عن ذلك، ولهذا تجد الأسواق تزدحم بالناس قبيل الأعياد لشراء الهدايا إلى محبيهم، والزهور أهم ما يقدم

هدية في مناسبة الأفراح والمرض والأحزان، ولهذا تجد مخازن الزهور تنتشر في كافة الشوارع الرئيسة.

اتذكر ذات مرة عندما كنت مقيماً في برلين الغربية أن مرضت العجوز التي كنت أسكن معها مرضاً شديداً، ولهذا ذهبت مسرعاً إلى مخزن الزهور لكي أشتري لها أفضل الزهور وأغلاها ثمناً، وقد اشتريت في حينه ثمانية زهور من ورد البوق الأبيض، لكنني ما إن قدمتها إلى تلك العجوز حتى اصفر وجهها وصاحت: ((يا ستار يا رب العالمين!)). حينذاك جنبتني أختها وأخبرتني بأن ذلك النوع من الزهور لا يقدم إلا في مناسبات التعازي والوفيات، وعلمت فيما بعد بأن لألوان الزهور معانٍ مختلفة، فاللون الأحمر القاني يعبر عن الحب، ويقدمه العشاق إلى معشوقاتهم، بينما يعبر اللون الوردي عن البراءة والاعتزاز، واللون الأصفر يعبر عن العتاب والرغبة بتذكير الآخر بنسيان الماضي، أما اللون الأبيض وبخاصة ما يتخذ شكل أبواق الموسيقى فهو كما ذكرنا لا يعبر إلا عن الحزن والأسى ويقدم في حالات التعازي والوفيات.

* * * *

الظاهرة الاجتماعية الأخرى هي طقوس الأحزان والوفيات فحينما يموت أحد أفراد العائلة، يرقد الجثمان في الغالب في ثلاجة المستشفى أو الكنيسة لمدة ثلاثة أيام .

وخلال هذه الأيام الثلاثة تعتكف عائلة المتوفى في منزلها لترتيب الأمور المتعلقة بالمتوفي، وتهيئة متطلبات الدفن وكذلك توجيه الدعوى إلى أقاربهم وأصدقائهم لحضور مراسيم الدفن، لقد حضرت مناسبتين لمراسيم الدفن خلال فترة إقامتي في ألمانيا، ولاحظت أن جثمان المتوفي يرسل بسيارة طويلة سوداء تغطيها الزهور إلى المقبرة، وفي قاعة المقبرة يسجى جثمان المتوفي في مقدمة القاعة يحيطه أربعة من أقرباء المتوفي وقوفاً حول الجثمان وهم خاشعون، بينما يجلس الضيوف في قاعة

الاحتفال، بعد ذلك يلقي أحد معارف المتوفي أو أصدقاؤه كلمة قصيرة يشكر فيها الحاضرين، ثم تؤخذ الجنازة من قبل الدفانين لوضعها في القبر الذي يقع بالقرب من القاعة وهي في تابوتها الخشبي، بعد ذلك يضع الحاضرون باقات الزهور على ضريح المتوفى ثم يودع الضيوف ذوي المتوفى معبرين عن تعازيهم.

وفي كثير من الأحيان يذهب أقارب المتوفي مصطحبين عدداً من أصدقائهم إلى أحد المطاعم الكبيرة لتناول الطعام الفاخر متحدثين عن مناقب فقيدهم وذكرياته، وفي الغالب يتناولون كؤوس المشروبات الروحية ترحماً على روح فقيدهم، وقد لمست في مناسبات العزاء هذه غياب ما يحصل عندنا من حالات البكاء بصوت عالٍ وشق الملابس واللطم على الصدور.

* * * *

لكن الظاهرة التي تلفت الانتباه عند الشعوب الغربية وعند الألمان بصورة خاصة هي ظاهرة غياب التماسك العائلي والوفاء والالتزام بين أفراد العائلة، فالفرد الألماني يعتمد على عمله وعلى الدولة في تهيئة متطلبات معيشته الضرورية، والأبوان يلتزمان بتوفير متطلبات معيشة أولادهم حسب القوانين ولحين بلوغ سن الرشد، وبعد ذلك ينبغي أن يعتمد الأولاد على أنفسهم، ولهذا تراهم في الغالب ينسلخون عن العائلة ولا تربطهم بذويهم سوى علاقات التواصل في المناسبات، وحينما يبلغ الأبوان سن الشيخوخة ويصبحان عاجزين عن تدبير شؤون معيشتهم تجدهم يلجأون إلى دور العجزة وهي متوفرة وكثيرة، أو يعتمدان على أنفسهما، لا ترى في المجتمع الألماني حالة التآزر والتواصل الوثيق، والتضحية والتفاني بين أفراد العائلة مثلما هو سائد في مجتمعنا الشرقي إلا نادراً.

* * * *

والجانب الآخر هو ظاهرة حب الأشياء عند الألمان الذي يصفونه باللغة الألمانية بـ((Die Sachlichkeit))، ذلك أن الفرد الألماني يحب أشياءه حباً جماً، ويعتني بها ويصونها بشكل مستمر حتى تجدها أشبه بالجديدة دائماً، وما إن تدخل بيت إحدى العوائل الألمانية حتى تجد كل أشياءه تلمع من كثرة التنظيف والعناية، والبيت يحتوي دائماً على عدة للنجارة، وعدة للحدادة، وأخرى لمواد التصليح الكهربائية وأنابيب الغاز، وأخرى للصبغ والأصباغ، وما أن يحصل عطل في أجهزة الكهرباء أو الغاز أو الأجهزة المختلفة التي تحتويها الدار حتى تجد العائلة ذاتها تقوم بإصلاحه، وهم يتعلمون المبادئ الأساسية للعديد من المهن التي تساعد على ذلك خلال دراستهم الابتدائية والثانوية أو المهنية.

اتذكر حينما كان يحصل في شقتي عطل في التيار الكهربائي أوفي أنابيب الغاز أو إشكال في إحدى الأجهزة واستدعي مصلحاً فنياً، يستغرب معارفي الألمان من ذلك، وهم يبادرون أحياناً إلى إصلاحه لي، إنهم لا يلجأون إلى المصلحين الفنيين إلا حينما يحصل عطل فني كبير في أجهزتهم.

وكم لاحظت بعض العوائل وهي تقوم بطلاء شقتها بالأصباغ سنوياً أو تبديل الأغلفة الورقية لحيطان شقتها بنفسها دون استدعاء العمال الفنيين لإنجاز ذلك، حيث يتعاون الزوج والزوجة وأحياناً يشاركهم الأصدقاء في إنجاز هذا الغرض.

ذات مرة باع أحد معارفي سيارته ليشتري بدلاً منها سيارة جديدة، وعندما جاء المشتري لاستلام تلك السيارة وقف صديقي مشدوهاً حزيناً، استغربت من حالته وسألته فيما إذا كان غير راض بسعر البيع لأنني لما أجده مرتاحاً في ذلك الحين. أجابني:

- كلا... إن الأمر ليس له علاقة بالسعر أو عملية البيع إطلاقاً، وإنما أشعر بالحزن لأن هذه السيارة قد رافقتني خمس أعوام، تحملت متاعبي، وكانت تنقلني إلى أبعد المناطق، كنت أعتني بها كما أعتني بنفسي، وهي تخدمني على الفور، نشأت بيننا علاقة تشبه التعلق والحب، أشعر الآن وهي تغادرني، كأنها تقول لي: لماذا تركتني يا عديم الوفاء؟!.

* * * *

أما العطل الرسمية فهي نوعان: النوع الأول وهو عطلة نهاية الأسبوع، وخلالها تتعطل الأعمال في يومي السبت والأحد، وفي هذين اليومين تجد أن الألمان يحاولون استغلال الوقت للتمتع بهواياتهم واهتماماتهم دون تمضية الوقت بالكسل فقط، فمنهم من يتردد على المسارح ودور السينما والمراقص مساء يوم السبت، ومنهم من يهرع إلى المتنزهات والبحيرات، وفي إحدى الأيام قصدني إلى برلين أحد معارفي من بغداد اسمه موسى ((علوان))، وهو بغدادي أصيل ويهوى المقام العراقي، ويغني حينما كنا نلتقي أيام الخميس في بغداد مدعوين من أحد الأصدقاء، وقد وصل إلى برلين بعد سفرة مضنية قام بها من بغداد إلى برلين هروباً من أفراد الحرس القومي في عام ١٩٦٣، وقد طلب مني في ذلك الوقت أن اصطحبه إلى أحد المراقص لأنه يسمع بالرقص الأوروبي ولم يشاهده حتى الآن، فذهبت معه إلى ((مرقص)) برلين، وهو مرقص شعبي يقع في الطابق العاشر من ((فندق برلين المشهور))، وجلسنا لوحدنا على أحد الطاولات وراح موسى يتحدث لي عن الظروف الصعبة التي جابهها في بغداد بسبب بطش الحرس القومي لأنه كان شيوعياً، وكيف هرب مشياً على الأقدام ومتخفياً عند أقاربه الذين أوصلوه إلى من رافقه في سفرة شاقة إلى طهران، وكيف وصل عبر سلسلة من السفرات التي تكللتها المشقة والجوع حتى وصل إلى برلين، وكان يواصل حديثه وهو يزق كؤوس ((الكونياك)) وهو من الكحول ذات الفعالية العالية، ثم سكت موسى

برهة من الوقت دون أن يواصل حديثه عن ظروفه الصعبة والمصاعب التي مرت عليه، وبعدها فاجأني وهو يضع يديه على خديه متكئاً على طاولة المرقص بغناء المقام بصوته الجهوري مردداً:

وأنا... كضيت العمر بالحسرات.. وأنا.. نسوني هلي ولا سألوا علي... ((يا يابه)) ..

جلب صوته العالي انتباه رواد المرقص... وراحوا يطيلون النظر إليه مستغربين، وظن البعض منهم أنه يبكي حيث لم يسمع أحد منهم بتلك النبرة الحزينة من قبل.. والبعض الآخر عبر عن استغرابه وانزعاجه من ذلك الصوت الغريب الذي أفسد عليهم مواصلة الاستماع إلى ألحان الموسيقى والغناء الجميل، وبعضهم ترك ساحة الرقص ليرى ماذا يحصل.. ولم تنفع توسلاتي، إلى موسى، بأن يتوقف عن غناء المقام العراقي إلى أن جاءنا نادل المرقص، ووبخنا على إزعاج الآخرين وطلب منا مغادرة المرقص، وقد غادرناه بالفعل بعد دقائق.

* * * *

وما يميز مدينة برلين أنها محاطة بعدد كبير من البحيرات الطبيعية التي يناهز عددها الثلاثين بحيرة، تحيطها الغابات وتكثر حولها المتنزهات ووسائل الاستراحة واللهو، وهي تختلف في طبيعتها اختلافاً نسبياً، فمنها من تحيطها الغابات الكثيفة، ومنها من تحيطها المرتفعات، وأحدها تحيطها الصخور، وأخرى أقرب إلى طبيعة الأهوار. ولهذا تجد أن أغلب العوائل يذهبون إلى هذه البحيرات خلال أيام السبت أو الأحد، لأغراض السباحة أو التمشي أو التمتع بما حباها الله من جمال الطبيعة.

أما النوع الثاني فهو العطل السنوية، حيث يتمتع كافة العاملين في الشركات والمؤسسات بإجازات سنوية يتراوح أمدها بين أسبوعين إلى ثلاثة أسابيع، والألمان يخططون دائماً لكيفية استغلال هذه الإجازة والتمتع بها في إقامة الرحلات داخل

ألمانيا أو خارجها لأغراض السياحة، والسفرة السياحية من المتطلبات الأساسية والمهمة للفرد الألماني، وقد لاحظت خلال فترة إقامتي في ألمانيا ومن خلال علاقتي ببعض العوائل الألمانية بأن العائلة الألمانية تقوم عند استلام الراتب الشهري بتوزيعه حسب أوجه الإنفاق بشكل مخطط، وبعضها كان يوزعه على مظاريف متعدد لضمان تنظيم إنفاقه، فترى جزء منه يوضع في المظروف المخصص لدفع الإيجار ونفقات الكهرباء والماء، والجزء الآخر يوضع في المظروف المخصص لدفع أقساط شراء الشقة أو السيارة أو أية سلعة أخرى، وآخر لتغطية نفقات السفرة السياحية التي تقوم بها العائلة خلال فترة الصيف والقسط المتبقي للإنفاق اليومي وأغراض المعيشة.

كان ذلك في الوقت الذي لم تكن فيه أساليب المصارف متطورة، أما الآن بعد أن تطورت أساليب المصارف وظهرت أشكال من البطاقات المصرفية فقد أصبح أمام الألمان بالتأكيد أساليب أخرى لتنظيم إنفاقهم.

ولا تكتفي العائلة بهذا النهج لضمان المورد اللازم لتغطية نفقات السفرة السياحية، بل أنها تتدارس في وقت مبكر رغباتها لكي تختار المكان التي تذهب إليه خلال الإجازة السنوية سواء داخل البلد أو خارجه. وحينما تنتهي من إقرار ذلك الاختيار، تقوم بأعمال الحجز في ذلك المكان بوقت مبكر، أو الحجز لدى الشركة السياحية التي تقوم بذلك، أو الحجز في الفندق الذي يرومون السكن فيه، وكذلك واسطة النقل إذا كان الأمر لا يتعلق بالشركات السياحية، ويشمل ذلك الحجز حتى المسارح والمتاحف والمطاعم أحياناً، هكذا ترى كيف ينظم الألمان أساليب التمتع بالحياة ومنها عملية السياحة بصورة خاصة.

* * * *

لكن الظاهرة الأكثر أهمية فيما لمسته خلال فترة إقامتي في ألمانيا الديمقراطية هي التطبيق للنظام الاشتراكي وانعكاساته على حياة الناس.

كنت من المؤمنين بالفكر الاشتراكي، وكنت أعتقد قبل أن تطأ قدماي أراضي ألمانيا الديمقراطية بأن الناس جميعاً هناك يشعرون بالسعادة ويتمتعون بالرفاه الاقتصادي، لكنني اكتشفت منذ الأيام الأولى بأن ذلك لم يتحقق في الواقع، وأن سباق الرهان حول النمو والحضارة والازدهار بين ألمانيا الاشتراكية وألمانيا الغربية الرأسمالية قد حسم لصالح ألمانيا الغربية، بينما تخلفت عنه ألمانيا الديمقراطية بمسافة طويلة جداً.

الدولة الاشتراكية في ألمانيا الديمقراطية كانت تمتلك كل وسائل الإنتاج، وتطبق نهج التخطيط الاقتصادي والاجتماعي الشامل، وهي تضمن للفرد كافة حاجاته الأساسية الضرورية، فالعمل مضمون، والتعليم بكامل مراحله مجاني، والصحة بكافة مستوياتها مضمونة والنقل أشبه بالمجاني لرخص أسعاره، ووسائل الثقافة والمعرفة متاحة للجميع بأسعار زهيدة، لكن الاقتصاد الوطني لم ينم نمواً سريعاً والإنتاجية بقيت منخفضة، ولم يحصل الازدهار الاقتصادي والاجتماعي، ويعود ذلك إلى عجز السياسة الاقتصادية عن النهوض بالاقتصاد الوطني والتقيد بالقوالب الصارمة للتخطيط الاقتصادي الشامل، وتجاهل تأثير العوامل النفسية على سلوك الأفراد، وغياب عنصر المنافسة وإهمال العوامل المؤثرة في اقتصاد السوق، فالفرد ينظر إليه ضمن هذا النظام كرقم واحد ضمن حركة المجتمع التي تحكمها ضوابط التخطيط الصارمة دون النظر إلى نوازعه النفسية.

* * * *

لقد كانت حصيلة غياب عنصر المنافسة بين المواطنين وضمور دور القطاع الخاص وإهمال عوامل السوق هي اتكال المواطنين على الدولة وعزوفهم عن النشاط الدؤوب، ويبدو أن هذه هي طبيعة البشر التي ينبغي أن تؤخذ بنظر الاعتبار.

كانت نتيجة هذا الإخفاق في تحقيق النمو السريع في الإنتاج والإنتاجية هي العجز في ملاحقة التطورات في حقول العلم والتكنولوجيا، وكان البديل الذي اعتمدت عليه الأنظمة الاشتراكية هو اختيار النهج الدكتاتوري لقيادة المجتمع بدلاً من النهج الديمقراطي الحر، ولهذا أصبح لرجال الأمن والحزب الحاكم الدور الرئيسي في توجيه النظام والحظوة بمزاياه.

لقد قرأت في إحدى اللافتات أثناء مظاهرة الاحتفال بيوم العمال:

الاشتراكية لا توزع الفقر على الفقراء فهلموا للإنتاج يا دعاة الاشتراكية!

حقيقة كانت الاشتراكية توزع الفقر على الفقراء بأسلوب عادل لكنها أخفقت في زيادة الإنتاج والإنتاجية وتحقيق الازدهار الاقتصادي الاجتماعي، وكان ذلك هو السبب الرئيس لإخفاقها وانهيارها فيما بعد.

* * * *

أما خصوص الزواج والطلاق في ألمانيا فهي لا تختلف كثيراً عن مثيلاتها في دول أوروبا الغربية، حيث تتمتع المرأة بكامل الحرية حول إقامة العلاقات المختلفة مع الرجال، والرجل يقيم العلاقات العديدة مع النساء من خلال المناسبات الكثيرة التي تجمع الرجال والنساء، سواء في موقع العمل أوفي المراقص والمقاهي والاحتفالات وحتى في الشوارع، حيث تقام الصداقات بين النساء والرجال لفترات قصيرة أو طويلة، وقد تتعدد هذه الصداقات فتشمل نساء معدودات بالنسبة لرجل واحد، وكذلك تشمل رجال معدودين بالنسبة للمرأة الواحدة، وتتطور هذه العلاقات حتى تصبح حميمة

وجنسية في كثير من الأحيان دون أن ترتبط بالزواج، وقد تقترن بميلاد الأطفال احياناً دون أن يحصل الزواج أيضاً.

إن حرية العلاقات العاطفية والجنسية شائعة في ألمانيا ولا توجد عليها قيود ومحاذير سوى رغبة الطرفين في تكوين هذه العلاقة واستمرارها وتحديد طبيعتها ومستواها.

وقد ظهر في السنين الأخيرة نموذج جديد لاقتران الرجال بالنساء، اتسع نطاق هذا النموذج في الآونة الأخيرة حتى أصبح يشمل قرابة ٤٠٪ من حالات الاقتران بين الرجال والنساء الشباب، ويقوم هذا النموذج على أسس إقامة علاقة الصداقة بين الرجل والمرأة وتنتهي هذه الصداقة بأن يسكن الرجل مع صديقته في بيت واحد لآماد طويلة.

بمعنى أن هذه العلاقة تشبه الزواج ولكنها لا ترتبط بعقد الزواج تفادياً للتعقيدات والكلف العالية التي تترتب على عقود الزواج بخاصة عند الرغبة في الطلاق، فالزوجين هنا قد يصبح لديهما أطفال يعيشون معهما في الدار، والأبوان يلتزمان قانوناً بمسؤوليتهما عن أولادهما، والأطفال قد لا يحملون أسماء آباءهم بل أسماء أمهاتهم. إنه زواج بكل ما يعنيه الزواج من اقتران وتعاون في تنظيم شؤون الحياة، ولكنه بدون عقد زواج، ويبدو أن المشرع قد نظم هذه العلاقة وقيدها بالشروط والالتزامات التي تضمن مسؤولية الطرفين عن تربية الأطفال وكأنه أقرها.

وفي حالة افتراق هذين الزوجين فيجري دون قيود أو شروط أو محاكم، ولكن تستمر مسؤولية الزوجين تجاه أولادهم من حيث النفقة والتربية، إن هذا النمط من الاقتران يمثل بحق تفسخ العلاقات العائلية الإنسانية التي بنيت أسسها عبر العصور، وبروز نماذج في العلاقات الإنسانية تنطلق من أنانية الإنسان ونزواته، بمعنى أن

العلاقة الزوجية في هذه المجتمعات طبقاً لهذه العلاقات لم تعد مقدسة وليست مبنية على التضحية والإيثار.

* * * *

وبالنسبة للبعض الآخر من الناس فإن العلاقة بين الرجل والمرأة التي تستمر فترة طويلة يتعرف كل منهما على طبائع الآخر تنتهي بمراسيم الخطبة، والخطبة، هنا ليس لها إجراءات معقدة بل يذهب الرجل والمرأة لشراء عقد لكل منهما ويقترن إعلان الخطوبة أحياناً بحفل بسيط يضم عائلتي الزوجين والغرض من الخطبة هو الإعلان بأن هذه المرأة أصبحت محجوزة لخطيبها.

وفيما يتعلق بطقوس الأعراس، وهي تحصل بعد أن يمضي الخطيبين فترة من الزمن يتعرفان على بعضهما ويقرران خلالها إقامة مراسم الزواج فيذهبان برفقة عوائلهما وبعض معارفهم إلى إحدى المحاكم المختصة وهناك تجري طقوس إبرام عقد الزواج في أجواء احتفالية بسيطة.

ثم يقيم الزوجين احتفالاً في أحد المراقص أو القاعات يدعوان إليه أقربائهما وأصدقائهما وهو احتفال محدود يقترن بالموسيقى والغناء والرقص حتى ساعة متأخرة من الليل.

وقد ينتهي الزواج بالطلاق، وقد اتسعت ظاهرة الطلاق بين العوائل في الآونة الأخيرة حتى أصبحت تشكل نسباً عالية وهي تحصل لأتفه الأسباب، وأساسها رغبة كل من الزوجين بالتمتع بكامل حريته بمعزل عن حرية الطرف الآخر، أو غياب عناصر الانسجام والألفة بين الزوجين بعد مرور فترة من الزمن.

التقيت في أحد الأيام بصديق ألماني اسمه ((بيتر))، وقد ظهرت على وجهه ابتسامة غريبة تنم عن الاستغراب، وحينما سألته عن سبب هذه الابتسامة قال لي:

لقد طلقت زوجتي ((هيلكا)) !

صعقت فعلاً لهذا الخبر لما أعرفه عنهم من انسجام وتفاهم وتكامل في شخصيتهما فكلاهما استاذين في جامعتنا آنذاك وحينما سألته عن السبب أجابني:

- جلسنا صباح هذا اليوم على مائدة الفطور وكان وجهها عبوساً، ولما سألتها عن السبب، قالت: أنها ترغب بالطلاق ولم تنفع توسلاتي في إقناعها للعدول عن رأيها، وحينما سألت الزوجة ((هيلكا)) بعد ذلك قالت لي: إنه رجل طيب وذكي وشخصيته جيدة، لكني لم أعد أتحمل طبائعه واهتماماته وقد تضاءلت بيننا عوامل الألفة والتفاهم والاهتمامات المشتركة.

ولم تنفع محاولاتي لإصلاح ذات البين بينهما.

لكن ما هو غريب فعلاً، أن هذين الزوجين عادا بعد مرور سنين عديدة وتزوجا من جديد بعد أن اكتشف كلاهما أن أياً منهما لم يجد البديل الأفضل للزواج:

إن إجراءات الطلاق معقدة ومكلفة ويخرج منها الزوج صفر اليدين.

السفر إلى إيطاليا

في صيف عام ١٩٦٣ قررت السفر من برلين إلى إيطاليا بالقطار للإلتقاء مع قريبي ((علي بدير)) بمدينة جنوا في الساعة السابعة من يوم ١٩٦٣/٨/١٨.

ركبت القطار من برلين بعد أن حصلت على بطاقة السفر من برلين إلى روما مروراً بمدينتي ((فرانكفورت))، و((شتوتكارت)) في ألمانيا الغربية، ومدينة ((بيرن)) في سويسرا، و((جنوا)) وروما في إيطاليا، والعودة من روما عن طريق ((البندقية)) في إيطاليا و((براغ)) في جيكوسلوفاكيا إلى ((برلين)).

وصلت إلى مدينة ((شتوتكارت)) بعد أن توقف القطار قليلاً في مدينة ((فرانكفورت)) في ألمانيا الغربية مساء ذلك اليوم، وكنت أحمل معي دليل السفر للطلبة الذي يرشدني إلى مناطق السكن بأجور مخفضة للطلبة، وكانت السفرة بالقطار ممتعة، حيث تعرفت على بعض المسافرين وتحدثنا عن جوانب كثيرة، وكنت أشاهد الغابات والمدن والقرى الجميلة التي كانت تمتد طوال الطريق بين مدينة برلين ومدينة ((شتوتكارت)).

مكثت في مدينة ((شتوتكارت)) يوماً واحداً زرت خلاله شركة ((مرسيدس)) للسيارات وبرج مدينة ((شتوتكارت))، وكانت طبيعة مدينة ((شتوتكارت)) لا تختلف كثيراً عن بقية المدن الألمانية التي شاهدتها.

ركبت القطار في اليوم الثالث متوجها إلى مدينة ((بيرن)) في سويسرا ولم ألحظ أية عقبات عند اجتياز الحدود بين ألمانيا وسويسرا غير دخول الشرطة السويسريين في عربات القطار وتفتيش جوازاتنا.

لكن الذي حصل بعد تجاوزنا الحدود، وتوقف القطار في أحد المدن الصغيرة بعد أن نزلت من القطار لشراء بعض البطاقات للذكرى تاركاً حقيبتي السوداء في القطار، هو مغادرة القطار قبل أن أصل إليه، فما أن تسلمت البطاقات من البائع حتى وجدت أن القطار قد تحرك مغادراً، ولم أستطع اللحاق به، وبقيت حائراً لا أدري كيف أحصل على حقيبتي.

ذهبت حينها يائساً، إلى ناظر المحطة، فما كان منه بعد أن قام بإجراء الاتصالات التلفونية إلا وأخبرني بأن قطاراً آخراً سوف يصل بعد نصف ساعة متجهاً إلى مدينة ((بيـرن))، وسوف يتوقف لمدة ربع ساعة في مدينة صغيرة أخرى، وعليَ أن أركب ذلك القطار البطيء، وعندما يصل إلى تلك المدينة الصغيرة عليَ أن أتصل بسرعة بناظر تلك المحطة الذي سوف يسلمني حقيبتي.

ركبت القطار الثاني، وما أن وصلنا المدينة الصغيرة التالية، حتى وجدت ناظر المحطة على رصيف القطار حاملاً بيده حقيبتي السوداء، وقد سلمني الحقيبة في الحال عند توقف القطار، ثم واصلنا السفر إلى مدينة ((بيـرن))، أمضيت يوماً واحداً في مدينة بيرن، كما كان مخططاً، زرت خلالها بعض معالم المدينة، ومما أثار انتباهي في تلك المدينة هو التنظيم المحكم، وجمال الطبيعة حتى تبدو مناظر الطبيعة، وكأنها صورة رسمها فنان ماهر.

في اليوم الرابع توجهت بالقطار إلى مدينة ((جنوا)) في إيطاليا، وحينما وصلنا جنوا في الساعة السابعة مساءً وجدت أقاربي ((علي بدير)) مع زوجته في محطة القطار، وبعد وصولي بساعة واحدة ركبنا قطاراً آخراً متجهين إلى مصيف ((سيستري دي لا فانتا)) الذي يقع بالقرب من مدينة جنوا.

يطل هذا المصيف على البحر الأبيض المتوسط، ويتكون من مجموعة كبيرة من العمارات والمطاعم والمقاهي والمراقص التي تطل على البحر مباشرة، وتمتد بمسافات طويلة، كنا نمضي الوقت خلال النهار بالسباحة في البحر من الصباح حتى المساء، الشاطئ الرملي يمتلئ بالسياح من مختلف الجنسيات الذين جاءوا من كافة المدن الأوروبية للتمتع بنور الشمس والسباحة في مياه البحر الأبيض المتوسط.

وما أن يحل الليل حتى تسمع الموسيقى تصدح من المراقص والمقاهي والمطاعم بألحانها وأغانيها المختلفة، كنا نمضي الليل بالتمشي على ساحل البحر والتمتع بالنسيم العليل، وأنغام الموسيقى والغناء التي تعزفها الفرق الموسيقية المتنوعة من حدائق المطاعم والمراقص والمقاهي التي تزخر بالأنوار البهيجة، لم نتمكن من إرتياد تلك المطاعم إلا مرة واحدة اكتشفنا من خلال الاطلاع على قوائم الأسعار فيها بأن امكاناتنا المالية ونحن طلبة لا تسمح بأكثر من تلك الزيارة، انتهى الأسبوع بسرعة فائقة، تخللته أحاديث الذكريات وقصص الماضي، ثم افترقنا، وكان علي أن أواصل السفر وحدي إلى روما.

بقيت في روما ثلاثة أيام، تعرفت في اليوم الأول على اثنين من الطلبة الألمان، فشاركتهما برنامجهما الحافل بزيارة أغلب المناطق الأثرية والسياحية في روما مشياً على الأقدام، وقد شبعنا من أكل ((المعكرونة)) و((السباكيتي)) الذي كنا نلتهمه في الغداء والعشاء لرخص أسعاره، وفي اليوم الرابع ركبت القطار متجها إلى مدينة ((البندقية)) التي تبعد عن روما مئات الكيلومترات، وقد كنت أطيل النظر من نافذة القطار إلى المزارع المتناسقة الجميلة التي تزخر بأشجار التفاح والعنب وسائر الفواكه الأخرى والتي تمتد طوال الطريق بين روما والبندقية.

وصلت البندقية مساء ذلك اليوم وقد حجز لي أحد الأصدقاء، غرفة في كنيسة ((سان ماركو)) ذائعة الصيت، حيث تؤجر غرف طلبة الدين الذين يغادرون إلى أهاليهم في عطلة الصيف إلى غيرهم من الطلبة بأسعار زهيدة جداً.

* * * *

ما إن وضعت حقيبتي في غرفة الكنيسة حتى داهمني ألم شديد في الجهة اليمنى من بطني، ذهبت في حينه إلى ناظرة قسم السكن في الكنيسة السيدة ((رومانو)) مستفسراً عن عنوان إحدى الصيدليات للحصول على ما يهدئ الألم، لكنها ما أن سمعت مني وصف ما كنت أعانيه من ألم، حتى اشتد ذعرها، وأخبرتني بأن أحد الطلبة الذين رقدوا في الكنيسة في الصيف الماضي كان يعاني من ذات الألم، ومات بعد أيام بسبب انفجار الزائدة الدودية، راحت تكرر الاتصالات التلفونية وهي مذعورة، ولم أفهم حديثها لأنها كانت تتحدث باللغة ((الإيطالية))، حاولت الانصراف من غرفتها فمنعتني بإصرار شديد، ولم تمض بضع دقائق حتى وصلتنا سيارة الإسعاف ونقلوني إلى المستشفى، وهناك بعد مرور ساعة واحدة وإجراء بعض الفحوص قرر الأطباء إجراء عملية الزائدة الدودية فوراً، شعرت بصدمة كبيرة، فأنا لا أملك في تلك اللحظات سوا عشرين ((باون إسترليني)) لا تكفي إلا لمصروفات السفر إلى برلين، كما أنني لا أجيد غير اللغة العربية واللغة الألمانية وكادر المستشفى لا يتكلم غير اللغة الإيطالية، كنا نتفاهم بالإشارات، ثم أنني لا أعرف أحداً ولا يعرفني أي شخص في تلك المدينة، فما عساني أفعل لو حصل ما حصل، كنت متردداً ولم أدر ما أفعل.

بعد ساعتين، وتحت ضغط الأوجاع المبرحة، وافقت على إجراء العملية، ووقعت تعهداً يؤكد مسؤوليتي عما يحصل وتحملي لتكاليف العملية.. أدخلت إلى غرفة العمليات تراودني شتى المخاوف وأنا غريب في تلك المدينة.

* * * *

حينما أفقت من التخدير، فوجئت بوجود السيدة رومانو إلى جانب سريري فشعرت بالاطمئنان وكأن أمي كانت إلى جانبي، رقدت في المستشفى عشرين يوماً، بعد أن حصلت بعض المضاعفات، وكانت تلك الأيام لا تخلو من الطرافة لأن أغلب الراقدين في قاعة المستشفى كانوا من العمال مصطنعي المرض، للحصول على التأمين الصحي الذي كان قد طبق لأول مرة في إيطاليا آنذاك، ولهذا ما إن ينتهي موعد العمل لبعض العمال، حتى يقوم ذلك العامل بمضغ عدد من السكائر التي تسبب الالتهاب المؤقت في معدته ويظهر في أشعة المعدة وكأن لديه قرحة في المعدة فيرقد في المستشفى فترة من الزمن يحصل خلالها وما بعدها على أجوره كاملة، ولهذا كان هؤلاء العمال يمرحون ويغنون ألحان الأوبرا ويتمازحون طيلة النهار، وكانوا يمارسون المقالب مع الراهبات اللاتي يأتين في المساء للقيام بالصلاة على المسيح قبل إطفاء الأنوار.

أبلغتني السيدة رومانو بعد رقودي بثلاثة أيام في المستشفى بأنها اكتشفت بأن الدولة السياحية تتحمل تكاليف العملية والعلاج وفقاً للاتفاقيات الدولية في مثل هذه الحالات، وأنها أخبرت المستشفى بذلك وهي تقوم بمتابعة معاملة إعفائي من تكاليف المستشفى.

كانت السيدة رومانو وعائلتها لا تنقطع عن زيارتي في المستشفى، وقد أدركت بعد حين بأن عائلة السيدة رومانو من العوائل المعروفة والميسورة في مدينة البندقية، وهي تخدم في الكنيسة مجاناً، شأنها شأن العديد من نساء الأثرياء في مدينة البندقية تقرباً وفدية لرب الكنيسة.

لم أكن أحلم بأنني سوف التقي بمثل هؤلاء البشر الطيبين، غادرت الكنيسة عندما تماثلت للشفاء، وأرغمتني عائلة رومانو على السكن لديها لفترة أسبوع، فهم يعتبرون ضيوف الكنيسة ضيوفاً مباركين لديهم.

وبعد مضي ذلك الأسبوع ركبت القطار متجهاً إلى برلين عبر مدينة براغ في جيكوسلوفاكيا، لكنني لم أتمكن من زيارة مدينة براغ حسب ما كان مخططاً.

* * * *

تعرفت خلال فترة إقامتي في ألمانيا على نساء كثيرات كغيري من الطلبة العرب والأجانب، لكن امرأة واحدة كانت تختلف عن الأخريات جميعاً، تلك هي ((بريكيتا باردل ماير)) تعرفت عليها ذات مرة وكانت بصحبة أبويها في أحد المطاعم، واستمرت علاقتي معها ثلاث سنوات كانت حافلة بمشاعر الحب والفرح والشوق والقلق والحزن احياناً، كانت متعددة المواهب، معسولة الحديث تنظم الشعر، وتعشق الموسيقى والمسرح، دفعتني إلى الإشتراك ببرنامج سنوي للمسرح وآخر للموسيقى الكلاسيكية، وكان لزاماً علينا أن نزور المسارح والفرق الموسيقية بحسب البرامج السنوية المحددة لها.

كانت تلزمني أن نقرأ سوية الكتيبات الصغيرة التي توزعها المسارح وبيوت الموسيقى مع بطاقات الدخول قبل الدخول إلى قاعات تلك المسارح، وكانت تجذبني إلى النقاش بعد زيارة أي من تلك البرامج الفنية، وكم كنت أشعر بالخجل حينما أجد نفسي عاجزاً عن توضيح معنى ما كان يدور في تلك الأعمال الفنية فأضطر إلى التعلم.

اتذكر أنها سألتني خلال الأسبوع الأول من تعرفي عليها، فيما إذا كنت أحب الأوبرا، فقلت لها نعم خجلاً، وذهبنا بعدها لمشاهدة الأوبرا، وكان صوت المغنيين غريباً على أذني في ذلك الحين، فنمت بالقاعة بعد حين.

ربتت على كتفي قائلة بأدب: ((لقد أزعجت المشاهدين بشخيرك المرتفع)) وطلبت مني أن نغادر القاعة، وغادرنا القاعة فعلاً.

لقد تعلمت معها الكثير حول الفن والأدب، كانت رقيقة مرهفة يكاد يجرح خديها النسيم العليل، وكانت مولعة بالشاعر الألماني ((شيلر)) وما كان يردده من أبيات الشعر:

من الماضي الذكريات ...

ومن الحاضر الفرح ...

ومن المستقبل الأمل

كانت مدللة مرهفة، متعلقة بحياتها في ألمانيا وبالأجواء المترفة التي كانت تعيش فيها، أدركت أنها لا يمكن أن تعيش في العراق، لذلك قررنا أن نفترق، وافترقنا.

٨

التدريس في جامعة البصرة

١٩٦٧ — ١٩٨٧

في نهاية عام ١٩٦٦ أكلمت دراسة الدكتوراه، وعدت إلى الوطن بسيارتي سالكاً الطريق عبر جيكوسلوفاكيا وهنغاريا ويوغوسلافيا وبلغاريا وتركيا.

وقد شاركني في السفرة إلى بغداد بالسيارة صديق لي اسمه ((عمر سلمان)) وهو مدرس في ثانوية بغداد جاء إلى برلين لقضاء العطلة الصيفية لغرض السياحة، وكانت السفرة شاقة، وقد استغرقت سبعة أيام كنا خلالها نتابع في سياقتنا الطريق رقم (١) الذي يوصلنا من برلين إلى بغداد مستدلين بالخرائط التي كنا نحملها معنا، والتي توضح لنا مسارنا في كل دولة نصل إليها، ومما هو ممتع في هذه السفرة أنك تشاهد التغيير في وجوه الناس وأشكالهم ونمط العمارة، وأشكال الأبنية وأنت تنتقل من دولة إلى أخرى، لم نجد صعوبة في التحدث إلى الناس لأن الكثيرين من كبار السن في الدول التي كنا نمر فيها يتحدثون باللغة الألمانية، ومما أثار انتباهي ونحن ننتقل بالسيارة هو تغير ألوان الأشجار والروابي كلما انتقلنا من دولة إلى أخرى، فبينما كان اللون الأخضر الداكن المائل للأزرق هو السائد على الأشجار والروابي في كل من ألمانيا وجيكوسلوفاكيا بدأت ألوان هذه الأشجار والروابي تتحول إلى اللون الأخضر الفاتح عندما توغلنا في عمق الأراضي اليوغسلافية والبلغارية، وما أن دخلنا تركيا حتى بدأت ملامح الحياة الشرقية واضحة من خلال الأشجار والمراعي التي أصبحت ألوانها فاتحة أكثر من السابق، وكذلك في ظهور المآذن والجوامع حيثما تسير بنا السيارة، كما أصبحنا نرى المساحات غير المزروعة من الأراضي، بينما لم نشهد ذلك في الدول السابقة التي كانت أراضيها مغطاة بالزراعة الكثيفة حيث لم نشهد مساحة من الأرض لم تغطها البنايات أو الأشجار والنباتات ابتداءً من ألمانيا وحتى الحدود البلغارية، وحينما دخلنا الحدود التركية همس بأذني موظف الكمارك وكان يقف إلى جانبه رجل طويل القامة يرتدي بدلة عسكرية ويحمل على كتفه عدداً من النياشين العسكرية، مؤشراً إلى هذا الرجل العسكري وهو يقول:

- هذا الرجل هو الأدميرال ((جمال أوغلو)) وهو يرغب بالسفر معكم إلى اسطنبول، وبالتاكيد سوف يساعدكم كثيراً بالطريق.

وما كان منا إلا أن رحبنا بالأدميرال ((جمال)) وفتحنا له باب السيارة وركب معنا وجلس في المقعد الأمامي، وحينما تحركت السيارة راح الأدميرال ((جمال)) يتحدث لنا بلغة عربية ركيكة تتخللها الإشارات ويشوبها التعالي حول رتبته العالية وعلاقاته الواسعة مع بعض الشخصيات المعروفة في اسطنبول، ثم أردف قائلاً أنه سوف يدعونا للغداء حينما نصل إلى إحدى المدن في منتصف الطريق، ثم سكت برهة، وعاود الحديث قائلاً بأنه لاحظ عندما فتحنا حقائبنا في الحدود التركية بأنها تحتوي على عدد كبير من ((القمصان)) الجميلة، وهولا يدري كيف يستطيع أن يشتري مثل هذه القمصان ليقدمها هدية إلى ولديه، وما أن انتهى من كلامه حتى بادره صديقي عمر على الفور بالقول بأنه سوف يقدم قميصين من التي جلبها معه من برلين هدية لولديه، فشكره الأدميرال جمال معقباً بأنه سوف يدعونا إلى داره الكبيرة في اسطنبول وسوف يقدم لنا قمصلتان جلديتان هدية للذكرى.

* * * *

بعد ساعتين وصلنا إلى المدينة التي تقع في منتصف الطريق، وتوقفت سيارتنا أمام أحد المطاعم الجيدة التي أرشدنا إليها الأدميرال ((جمال)) لتناول الغداء، وما أن توقفت سيارتنا حتى طلب الأدميرال جمال من صديقي عمر أن يريه القميصين، وسرعان ما قام عمر بفتح حقيبته وأخرج منها القميصين، وما كان من الأدميرال إلا أن أخذهما في الحال ووضعهما في حقيبته اليدوية الصغير التي كان يحملها معه. ثم دخلنا المطعم، وأسرع الأدميرال إلى طلب عدد كبير من أنواع المأكولات والمقبلات والزلاطات امتلأت بها طاولة المطعم، وعندما انتهينا من الأكل غادرنا الأدميرال جمال

لقضاء حاجته في مرافق المطعم، وقد طال انتظاره، وخلال تلك الفترة الطويلة طالبنا نادل المطعم بدفع الحساب، وأصبحنا في وضع حرج، ثم اضطررنا إلى دفع الحساب وكان المبلغ باهظاً بالنسبة لتقديراتنا وامكانياتنا، وبعد برهة جاءنا الأدميرال جمال وهو يشكو من صداع شديد في رأسه واضعاً يده اليسرى على مقدمة رأسه وهو يؤشر لنا بيده اليمنى إلى أن نذهب إلى السيارة لنواصل السفر إلى اسطنبول، وقد غالبنا الخجل وهو في تلك الحال من الصداع ولم نسأله عن دعوته المزعومة وتكاليف غداءه هو على الأقل.! وخلال سير سيارتنا غط الأدميرال جمال في نوم عميق، وحينما كان يستفيق من النوم يكرر الشكوى من الألم الشديد الذي راح يشتد عليه، وحينما وصلنا إلى اسطنبول طلب منا ((الأدميرال جمال)) أن نتوقف في إحدى شوارعها ونزل من السيارة حاملاً حقيبته الصغيرة مودعاً ببرود شديد متناسياً أن يتحدث لنا عن دعوته المزعومة في داره الكبيرة والقمصلتين اللتين زعم أنه سوف يقدمهما لنا هدية للذكرى عند وصولنا إلى اسطنبول ..!

* * * *

أدهشتنا مدينة اسطنبول بجمالها وكثرة المساجد والمآذن الشرقية فيها برغم أننا قد دخلناها وقد أرخى الليل سدوله.

وقد اخترنا أحد الفنادق الجيدة، ووضعنا سيارتنا في باحتها الكبيرة التي يشرف عليها اثنان من حراس الفندق، وتركنا كافة حقائبنا وما نحمله من سلع داخل السيارة، ولم نصطحب معنا إلى داخل الفندق إلا حقيبة واحدة وكانت تلك الحقيبة تضم في داخلها شهادتي للدكتوراه التي وضعت داخل غلاف جلدي اسطواني جميل وبدا هذا الغلاف الجميل وكأنه يحتوي في داخله على جهاز الكتروني ثمين.

في صباح اليوم الثاني قفلت حقيبتي بعد أن نظرت إلى العلية التي تحتوي على شهادتي ثم قفلت الغرفة التي أسكن فيها، وغادرنا الفندق للتعرف على مدينة اسطنبول ولم نعد إلى الفندق إلا في وقت متأخر من الليل، لكنني ما إن فتحت حقيبتي في صباح اليوم الثاني حتى فوجئت بفقدان شهادة الدكتوراه وغلافها منها... تملكني الذعر.. ورحت افتش الحقيبة عشرات المرات ولم أجد الشهادة.

انطلقت إلى إدارة الفندق مذعوراً وأخبرتهم بذلك، وقد رافقني مدير الفندق إلى غرفتي ليتأكد من ذلك، ثم راح يمطرني بالكثير من الأسئلة الغريبة: كيف يمكن أن تسرق الشهادة، والحقيبة مقفلة.. وقفلها عندي؟!.. وفيما إذا كنت متأكداً من ذلك، وفيما إذا كنت قد تركتها في مكان آخر أو نسيتها في برلين...؟

اكدت له بأنني قد تفقدتها قبل أن اغادر الغرفة .. وانا متأكد من ذلك ولن أغادر الفندق ما لم أحصل عليها .. وأنني على استعداد أن ادفع ١٠٠دولار إلى من يعيدها إلي، وأنني سوف أبلغ السفارة العراقية بذلك.

وبالفعل ذهبت لتبليغ السفارة العراقية ومركز الشرطة ولم أجد منهما اهتماماً أو أي رغبة لمساعدتي.

وحينما عدت إلى الفندق في المساء قال لي مدير الفندق بأنه حقق مع عمال الفندق وقد اقسموا بأن أحداً منهم لم يفتح حقيبتي.

ثم ذهبت إلى غرفتي يائساً، وعندما فتحت حقيبتي كانت المفاجأة، فقد وجدت شهادتي وعلبتها في مكانها السابق.. ولم أعلم كيف استطاع من سرقها فتح الغرفة والحقيبة، لكنه في كل الأحوال.. حينما سرقها لم يجد فيها ضالته.. فقرر إعادتها إلى مكانها لعله يحصل على ما وعدت به من مكافأة.

فرحت كثيراً باستعادة شهادتي.. وقررنا مغادرة الفندق ومواصلة السفر.. وغادرنا الفندق فعلاً دون أن أفي بوعدي في تقديم المكافأة.. لأنني لم أجد لها ما يبررها.

* * * *

وصلت إلى بغداد يوم ١٩٦٦/١٢/٢٥ وتوجهت بعد أيام إلى المجر الكبير، وكان فرحاً كبيراً عند الأهل شاركنا فيه عدد كبير من أهالي المجر الكبير، وقد فوجئت باتساع عائلتنا خلال فترة غيابي عنها بعد ميلاد إخواني سعاد وسمير وكريم، وبعد أن رزق أخي عبد الكاظم الذي تزوج في عام ١٩٥٦ بثلاثة أولاد وبنتين فأصبح عدد عائلتنا ١٦ شخصاً امتلأت بهم دارنا الكبيرة.

لاحظت في الأيام الأولى أن مدينة المجر الكبير لم تعد مزدهرة بنشاطها الاقتصادي السابق، نتيجة لنزوح أعداد كبيرة من الفلاحين إلى مدينتي البصرة وبغداد، ويعود السبب في ذلك إلى أن توزيع الأراضي على الفلاحين بعد تطبيق قانون الإصلاح الزراعي لم يقترن بتوفير مقومات الإنتاج الزراعي من تمويل، وتسويق، وتنظيم عملية الري، وتحقيق الأمن والاستقرار بين الفلاحين، وهو ما كان يوفره النظام الإقطاعي السابق كما أوضحنا سابقاً، أنشأت الجمعيات التعاونية الفلاحية لتحل محل الإقطاعي في توفير تلك المقومات، لكنها بقيت مجرد كيانات إدارية لا تمتلك الأموال والخبرات والصلاحيات والقدرة على معالجة مشاكل الفلاحين. ولهذا أصبح الفلاح عاجزاً عن تدبير الأموال اللازمة لإدارة مزرعته وتجهيزها بالآلات الزراعية والأسمدة والبذور، ولم تكن لديه القدرة على التسويق. بل أصبح أمام مشاكل تقسيم المياه فيما بينه وبين بقية الفلاحين والتي سببت الخصام والصراعات فيما بينهم، أصبح الفلاح متحرراً من استغلال الإقطاعي لكنه عاجز عن زراعة الأرض، ولم يجد سبيلاً غير النزوح إلى المدن الكبرى.

* * * *

بقيت فترة من الزمن متردداً بين الاشتغال بالأعمال الحرة لتطوير عمل والدي، وبين العمل مدرساً في الجامعة، وأخيراً قررت العمل مدرساً في جامعة البصرة بسبب المزايا والمكانة الاجتماعية التي يحظى بها أساتذة الجامعة آنذاك، ولأن ابن عمي الدكتور علي بدير قد سبقني للعمل فيها مدرساً لعلوم القانون، وقد فضلت العمل في جامعة البصرة لقربها من موطن عائلتي ولأنني كنت أعتقد بأن مدينة البصرة سوف تتطور كمدينة صناعية تجارية كبيرة وسوف تصبح مشابهة لمدينة ((دريسدن)) في ألمانيا لقربها من الموانئ الخليجية ولتمتعها بمزايا جغرافية وطبيعية تؤهلها لتبوء هذا الموقع، إضافة إلى أن البصرة تعتبر مدينة حضارية، وأهلها مشهورون بالتسامح ودماثة الخلق، وكذلك كنت أعتبر مدينة البصرة مدينة آمنة وسوف تبقى آمنة لبعدها عن مناطق الصراع، ومركز الصراع آنذاك هو إسرائيل، وهي بعيدة كل البعد عن البصرة.

ما كنت أتصور ولا غيري كان يعتقد بأن الشرارة الأولى للحرب سوف تندلع مع إيران، وبعدها تحصل الحرب على الكويت وأن تصبح مدينة البصرة مركزاً للحرب والقتال، كان ذلك بعيداً حتى عن الخيال.

* * * *

قبلت مدرساً في جامعة البصرة في ١٩٦٧/٩/٢٧ وكان علي أن ألقي المحاضرات في اليوم الأول، لأن الطلبة كانوا ينتظرون منذ فترة من يشغلهم في التدريس، وقد كلفت في حينه بإلقاء المحاضرات في موضوعات الاقتصاد الدولي والاقتصاد العراقي، ومبادئ الاقتصاد.

كانت بنايات جامعة البصرة تقع على الطرف الأيسر من نهر شط العرب، في منطقة ((التنومة)) وكان الطلبة والأساتذة يعبرون شط العرب يومياً بمعبر ((الطبكة))

التي أصبحت أحد رموز جامعة البصرة آنذاك، حيث يلتقي الطلبة بزميلاتهم فيشعرون بالزهو والحماس الذي كانوا يعبرون عنه بقصائدهم وقصصهم.

والجامعة كانت مجتمعاً ناشئاً وجديداً، حيث كان أغلب أساتذتها الذين ناهز عددهم الخمسمائة، من الشباب الذين حصلوا على شهاداتهم العليا من الجامعات الأجنبية، وجاؤوا إلى بلدهم يحملون الطموح والأفكار الجديدة، وبنايات الجامعة كانت أيضاً جديدة وقد زرعت ممراتها بالأشجار والأزهار الجميلة.

كان كل منا نحن الأساتذة يسيطر عليه الحماس والرغبة بالإبداع والتطوير، وكانت جامعة البصرة تستقطب الطلبة الخليجيين من الكويتيين والإماراتيين والبحرينيين والعمانيين، إذ لا توجد جامعات في تلك الدول آنذاك.

وكنا نسهر الليل أنا وزميلي الدكتور ((كمال الخياط)) للاطلاع على المصادر العلمية وإضافة ما هو جديد إلى محاضراتنا، كم كان يحتدم بيننا النقاش حول الموضوعات التي كنا نتناولها في بحوثنا ومحاضراتنا.

* * * *

قمت خلال العام الأول بنشر أربعة بحوث في مجلات الجامعة وغيرها من المجلات العلمية المتخصصة، كما ألقيت محاضرتين عامتين إحداهما في جمعية الاقتصاديين حول اتجاهات التجارة الخارجية العراقية، والأخرى في نادي جامعة البصرة حول سعر صرف الدينار العراقي استقطبتا عدداً كبيراً من المستمعين.

كان رئيس الجامعة في ذلك الوقت هو الدكتور عبد الهادي محبوبة رحمه الله، وهو من الأساتذة والإداريين الكفوئين فقد حقق بأسلوبه الديمقراطي المبدع نهضة عملية ونشاطاً ثقافياً متميزاً استقطب غالبية أساتذة الجامعة وكان له أثر واضح في مجتمع البصرة.

وكان قسم الاقتصاد في حينه تابعاً إلى كلية التربية، في نهاية عام ١٩٦٨ انتخبت رئيساً لقسم الاقتصاد من قبل زملائي المدرسين، وقد سررت بذلك الانتخاب واعتبرته دليلاً على ثقة زملائي واعتزازهم.

بتاريخ ١٧ تموز ١٩٦٨ أعلنت وسائل الأعلام عن حصول الانقلاب السياسي في العراق من قبل البعثيين، واستحوذ البعث العربي الاشتراكي على الحكم في العراق، دون أن تحصل المجابهات العنيفة، كنت في حينه في مدينة ((برلين)) وقد ساورني القلق والرعب، أنا وغيري ممن كنت التقى معهم في برلين من العراقيين عند سماعنا أخبار ذلك الانقلاب، خوفاً مما سوف يحصل في العراق من قبل البعثيين على غرار ما حصل بعد انقلاب عام ١٩٦٣ حينما سيطر البعثيون على الحكم وأشاعوا الرعب والقتل والدمار آنذاك.

لكن الذي حصل بعد استتباب الأوضاع السياسية للبعثيين بعد انقلابهم هذا هو أنهم راحوا يعلنون عن رغبتهم ومساعيهم للتعاون مع بقية الأحزاب السياسية، وبخاصة مع الحزب الشيوعي والأحزاب الكرديه والاعتماد على العناصر الكفوءة والماهرة في إدارة بعض مؤسسات الدولة دون التقيد بتوجهاتهم السياسية أو الانتماء إلى تنظمات حزب البعث، وما أعلنوه من سياسات للإسراع بالتصنيع، ومعالجة مشاكل القطاع الزراعي وقطاع الخدمات، وما قاموا به من حملات واسعة لمحو الأمية وحملات أخرى للعمل الشعبي وغير هذه من السياسات والإجراءات التي فتحت باب الأمل أمام المواطنين العراقيين، لعل البعثيين مقبلون على أعمار البلد، ولعلهم قد يغيرون نهجهم في الاعتماد على القسوة والعنف والتدمير في حكم البلد.

إلا أن هذه التوجهات السياسية والاقتصادية اقترنت في الوقت ذاته بالسعي من قبل البعثيين لتنظم صفوفهم وتوسيع قواعدهم الحزبية عن طريق منح المزايا

والإغراءات لمن ينتمي إلى تنظيمات حزب البعث من المواطنين حتى راحوا رويداً... رويداً يحصرون الاستفادة من المزايا الاجتماعية على كوادرهم الحزبية، بخاصة فيما يتعلق بالتعيين في الكثير من المؤسسات الحكومية، والقبول في العديد من مؤسسات التعليم دون التقيد بعنصر الكفاءة والخبرة وحتى في مجالات العمل في القطاع الخاص فقد أصبح من ينتمي إلى تنظيمات حزب البعث يحظى بالعديد من المزايا التي لا يتمتع بها غير المرتبطين بالمنظمات الحزبية البعثية.

واعتباراً في عام ١٩٦٩م بدأ البعثيون يمارسون أسلوب العنف والرعب، حيث أعلن عن إعدام مجموعة من الأشخاص بحجة التجسس للدول الأخرى، وعلقت جثثهم في ساحة المدينة، ثم راحت المنظمات البعثية تتدخل في شؤون العمل، فهنا في جامعة البصرة أصبحت منظمة الاتحاد الوطني للطلبة تمارس التدخلات الواسعة في شؤون الطلبة والأساتذة، وراح ممثلو الحزب ونقابة العمال يفرضون أنفسهم في كافة مجالات العمل دون التقيد بالقانون أو التعليمات، وقد أسفر هذا الدعم غير المحدود من قبل حزب البعث لمسئولي الاتحاد الوطني بجامعة البصرة إلى قيام رئيس الاتحاد الوطني في كلية الهندسة بجامعة البصرة ((موسى السامرائي)) بقتل رئيس جامعة البصرة الدكتور ((خليل الطالب)) ليس لسبب غير رسوب موسى في أحد امتحانات كلية الهندسة التي كان طالباً فيها واعتراضه على نتيجة الامتحان، ولما لم يحصل التغيير في نتيجته الامتحانية والتجاوب مع طلبه من قبل اللجنة الامتحانية، وعدم رضوخ رئيس الجامعة إلى تهديداته، قام موسى بإطلاق الرصاص على رئيس الجامعة وأرداه قتيلاً، وقد عقدت محكمة خاصة حول جريمة موسى وصدر حكم الإعدام بشأنه بعد أيام معدودات من ارتكابه لتلك الجريمة النكراء، ونفذ حكم الإعدام في ((موسى)) على الفور أمام بناية رئاسة جامعة البصرة.

في مطلع عام ١٩٧١ استدعى رئيس جامعة البصرة الدكتور نزار الشاوي كافة أساتذة قسم الاقتصاد، وأنا واحد منهم وأخبرنا بأن الدولة قررت فتح كلية الإدارة والاقتصاد في جامعة البصرة وقررت تسميتي عميداً لتلك الكلية كانت حقاً مفاجأة لم أحسب لها حساب أفرحتني تلك الثقة وذاك التكريم، لكنني وجدت نفسي في مأزق بالنسبة لتنفيذ ذلك القرار؛ لأن الطلبة المقبولين في تلك الكلية قد بدأوا يتقاطرون على جامعة البصرة، وإن إعلان تأسيس الكلية جاء مباغتاً دون تهيئة متطلبات العمل في تلك الكلية، إذ لا توجد في ذلك الحين بناية مخصصة لهذه الكلية ولا يوجد أساتذة قادرون على تغطية موادها التدريسية، ولا يوجد كادر إداري يقوم بإنجاز أعمالها، وعندما كنت أسأل عن كيفية تدبير هذه الأمور كان الجواب بأن علي الاستعانة ببقية الكليات، كانت المساعي شاقة في الأيام الأولى، وكل الذي حصلت عليه هو تخصيص إحدى بنايات كلية الهندسة التي كانت تتكون من قاعتين كبيرتين إحداهما فوق الأخرى، فلجأنا إلى تقسيم القاعة العليا بالقواطع الخشبية لنجعل منها غرفاً صغيرة للأساتذة وأخرى للموظفين وثالثة للعميد، وجعلنا القاعة الكبيرة في الطابق الأسفل قاعة للتدريس، وقد تعسر علينا في تلك الأيام تدبير الكراسي لجلوس مائة طالب في تلك القاعة مما اضطر الطلبة إلى سرقة الكراسي من القاعات المجاورة عند المساء، كان السبيل لتوفير متطلبات العمل في الكلية هو التوسل ببقية العمداء في الجامعة، وكان منهم من يستجيب مشكوراً، ومنهم من يعتذر، ومن هذه التجربة يتضح كيف كانت الإجراءات تتخذ دون التهيئة والتخطيط المسبق.

وما أن حل العام الدراسي الثاني حتى أصبحت الكلية تمارس أعمالها بشكل منظم، وكان يراودني مشروع أرغب في إقامته في محافظة البصرة، وهو إقامة معرض دائم تنفرد به محافظة البصرة في فصل الربيع ويكون متخصصاً بالمنتجات العراقية وما ينتج في دول الخليج. وقد أقمنا ذلك المعرض ضمن قاعات الكلية وأروقتها ونجحت

المحاولة في الأعوام اللاحقة وأنشأنا فرعاً للمعرض ضمن بنايات مؤسسة الموانئ، لكن هذه المحاولة ما لبثت ان أجهضت كغيرها فيما بعد.

اتسع عدد الأساتذة في كلية الإدارة والاقتصاد وأنشأنا ثلاثة أقسام هي قسم الاقتصاد وقسم الإدارة وقسم المحاسبة، وكان نشاط أساتذتها متميزاً في نشر أبحاثهم على مستوى البلد، وأنشأنا تقليداً جديداً هو عقد لقاء علمي أسبوعي للأساتذة يتحدث فيه أحد الأساتذة في كل أسبوع عما يختاره من موضوعات جديدة في حقول الاختصاص، وكنت أنا المتحدث الأول في اللقاء الأول.

في عام ١٩٧٤ ألحقت بكليتنا كلية الإدارة والاقتصاد المسائية فأصبحت عميداً للكليتين أمارس الدوام نهاراً وليلاً.

مشروع البرنامج الدراسي

من الأمور التي تثير الاعتزاز وأنا استعرض تجربتي عميداً لكلية الإدارة والاقتصاد في جامعة البصرة هو المشروع الذي أنجزته أنا وزملائي في كلية الإدارة والاقتصاد حول إصلاح البرامج الدراسية في عام ١٩٧٤، وقد استغرق التحضير لذلك المشروع أكثر من عام قمنا خلاله بدراسة أنظمة التعليم في بعض الدول العربية والأوروبية، وبخاصة نظام التعليم الجامعي في جامعة روستوك الألمانية، وجرت مناقشته تفصيلاً من قبل الأقسام العلمية ومجلس الكلية، والسبب في قيامنا بهذا المشروع هو أن البرامج التي كانت تطبق في كلية الإدارة والاقتصاد في ذلك الوقت لم تزود الطلبة بالمعلومات التي تؤهلهم للعمل في مهنة معينة وقد أغفلت الجانب التطبيقي، وكانت تشتمل على الموضوعات النظرية وغير المتكاملة التي تميزت بالازدواج والتكرار في كثير من الأحيان وتسببت في شيوع ظاهرة الملل والنفور منها عند الطلبة، وعجزهم عن أداء أعمالهم بعد تعيينهم في الوظائف الحكومية عند تخرجهم، بينما تميز المشروع الجديد بالتكامل والتركيز على المواد النظرية والاهتمام بالموضوعات التطبيقية التي تؤهل الطالب لأن يتخصص بأعمال محددة بعد تخرجه. تتحدد فترة الدراسة في هذا النظام بأربع سنوات بدلاً من نظام الخمس سنوات الذي كان مطبقاً في ذلك الوقت، وهو يأخذ بتطبيق نظام المقررات الذي يقسم المواد الدراسية إلى أساسية إلزامية تدرس خلال العامين الأول والثاني ومواد إختيارية تتلائم مع قابليات الطلبة ورغباتهم، على أن يجمع الطالب من خلالها مجموعة محددة من الوحدات الدراسية، فضلاً عما تميز به ذلك النظام من تطبيق لأسلوب التخصص في الدراسات، حيث يقوم الطلبة بدراسة المواد الأساسية في العامين الأول

والثاني ثم يتوزعون في العامين الثالث والرابع على الاختصاصات التي تتلائم مع مؤهلاتهم ورغباتهم، وكان الهدف من ذلك هو تزويد الطلبة بالمعلومات النظرية والتطبيقية ذات العلاقة باختصاصاتهم وقد اشترط هذا النظام تدريب الطلبة لمدة شهر واحد خلال العطلة الصيفية في المؤسسات الحكومية حسب اختصاصاتهم كما ألزم الطلبة بتقديم بحث علمي في العام الأخير.

وبعد مصادقة مجلس الجامعة على هذا المشروع أرسل إلى وزارة التعليم العالي لغرض إقراره، ويبدو أن الجهات العليا قد أجرت عليه الكثير من التعديلات غير العلمية التي أخرجته من محتواه وأهدافه، ثم طُبق هذا المشروع مشوهاً في الجامعات العراقية اعتباراً من عام ١٩٧٦.

* * * *

وفي عام ١٩٧٥ وجهت الدعوة إلى مجموعة من الأساتذة في جامعة بغداد لغرض التدريس في الكلية على سبيل المحاضرات، منهم الدكتور غالب البغدادي والدكتور ((هـ - ش))، وعند اللقاء الأول سألني الدكتور غالب عن المصادر المعتمدة وهل ينبغي أن تكون اشتراكية أم رأسمالية، وهنا كان جوابي بأننا نعاني من هذه المشكلة أيضاً (لأن حزب البعث ليس لديه الأدبيات التي تغطي موضوعات الدراسة من الناحية العلمية والفنية) وإن الأمر متروك لتقدير كل أستاذ، وما أن حل المساء حتى أبلغني رئيس الجامعة بأن الدكتور (هـ-ش) قدم تقريراً إلى الحزب يذكر فيه بأنني قلت بحضور الأساتذة الآخرين بأن حزب البعث ليس لديه فكراً، وقد شكلت لجنة تحقيقية حول هذا الموضوع، ويبدو أن اللجنة أغلقت التحقيق لعدم توفر الأدلة الكافية، لكن الدكتور (هـ) لم يكتف بذلك وإنما رفع تقريراً آخر إلى القيادة القطرية في بغداد حول هذا الموضوع وشكلت لجنة أخرى برئاسة عضو القيادة القطرية وعضوية رئيس الجامعة ومدير الأمن، وكانت التفاتة تستحق الذكر من المرحوم الدكتور نزار الشاوي، (الذي

كان يشغل مهمة رئيس جامعة البصرة في حينه)، حين استدعاني مع الدكتور (هـ.ش) وسألنا حول الموضوع فما كان من الدكتور (هـ) إلا أن قال بأنه أساء فهم ما قيل من قبل الدكتور عبد الأمير وأنه أساء لنفسه وهو يعتذر، وكان الدكتور نزار قد سجل هذا الحديث في الجهاز المنصوب أمامه.

وبعد ذلك عرض الدكتور نزار هذا التسجيل أمام لجنة التحقيق، وبذلك غيّر اتجاه التحقيق، واكتفت اللجنة التحقيقية بإعفائي من مهمة عمادة الكلية، ولولا محاولة الدكتور نزار لكنت كغيري من المسجونين لسنين عديدة.

* * * *

في عام ١٩٧٣ صدر قرار بإغلاق معامل جرش الشلب في المجر الكبير ومنها معملي والدي، وأدى هذا القرار إلى تعريض قرابة الثلاثمائة شخص في تلك المدينة الصغيرة للبطالة بين عمال وفلاحين وحمالين وتجار حبوب، ولم يكن وراء ذلك من سبب غير إلزام الفلاحين بتسليم منتجاتهم من الحبوب إلى الجمعيات الفلاحية التي تقوم بإرسالها إلى بغداد لغرض تصنيعها وتعبئتها، وإعادتها إلى أسواق الجنوب، وهوما يسبب كُلفاً إضافية ونقصاً في الكميات وخسائر كبيرة لا يتحملها غير الفلاحين، وكان الباعث وراء ذلك سياسياً فقط، وهوفرض سيطرة الحزب والمنظمة الحزبية التعاونية على الفلاحين عن طريق إلزامهم بتسليم منتجاتهم إلى الجمعية التعاونية والتي كانت تدار وتوجه من قبل كوادر الحزب، وقد تسببت الخسائر التي تعرض لها الفلاحون من جراء ذلك في ازدياد هجرتهم إلى المدن الكبرى، وقد بذلت في حينه مساعٍ كثيرة لمناقشة المسؤولين حول هذا الموضوع لكنها لم تنفع، وأغلقت معامل والدي بالشمع الأحمر لسنين عديدة.

* * * *

وبعد عام ١٩٧٧ اتخذت إجراءات البعثيين منحى جديداً تميز بتطبيق المزيد من إجراءات الاضطهاد والعنف والحرمان للمواطنين الذين يرفضون الانتماء إلى

تنظيمات حزب البعث، وقد اقترنت تلك الإجراءات بحملات الملاحقة والاعتقال والإعدام للأكراد من أتباع الحزب الديمقراطي الكردستاني ثم شملت المتهمين بالانتماء إلى الحزب الشيوعي العراقي.

كانت أجهزة الأمن تسحب الطلبة والطالبات من صفوفهم ومن أروقة الجامعات دون أن يعلم أحد عن مصيرهم، وما إن حل عام ١٩٧٩ حتى بدأت حملة شرسة لملاحقة واعتقال وإعدام أتباع التيار الديني الشيعي بخاصة من أنصار حزب الدعوة الإسلامية، وما إن أعلنت ثورة الإيرانيين على حكم الشاه بقيادة آية الله الخميني حتى بدأت التحضيرات للحرب على إيران، وفي حينها اعتقل أخي الكبير عبد الكاظم وعذب ولم أجد سبباً منطقياً لذلك الاعتقال سوى أنه كان يبيع الطحين الذي كان ينتجه في معمله في المجر الكبير إلى بعض التجار في ناحية الغزير المتاخمة للحدود الإيرانية.

* * * *

في عام ١٩٧٩ استلم صدام حسين الحكم وأصبح رئيساً للجمهورية وقائداً عاماً للقوات المسلحة وأميناً عاماً لحزب البعث بدلاً من أحمد حسن البكر، وبعدها بفترة وجيزة أعلن صدام عن اكتشاف مؤامرة لقلب نظام الحكم، اتهم فيها أقرب رفاقه وأصدقائه وقادة حزبه وأعدمهم جميعاً واشرك عدداً كبيراً من رفاقه البعثيين في تنفيذ عملية الإعدام.

وفي ١٩٨٠/٩/٢٢ أعلن صدام حسين الحرب على إيران، كنت حينها راقداً في المستشفى لمرض في الأمعاء، فأيقظتني في الفجر أصوات المدافع وأزيز الطائرات والانفجارات المرعبة، بعد ذلك أصبح كل شيء محشداً للحرب، كنا نتوقع بأن الحرب سوف تنتهي بعد أيام، أو اشهر، لكنها استمرت لمدة ثماني سنوات دمرت خلالها كافة

القدرات واستنزفت الثروات وقتل مئات الآلاف من الشباب النشطين الأقوياء ولم تتوقف إلا في ١٩٨٨/٨/٨.

* * * *

في عام ١٩٨١ علمت وأنا في لندن باعتقال أخي سعد رحيمة العبود من قبل رجال الأمن، عندها عدت فوراً إلى بغداد فوجدت أخي سعد قد أطلق سراحه، وعندما سألته عن الأسباب ذكر لي بأنه مجرد إخبار كاذب عن ارتباطه بأحد التيارات السياسية، وبعد أن استفسرت منه فيما إذا كان له ارتباط بأي جهة سياسية أكد لي بأن ليس له ارتباط بأية جهة سياسية ولم يكن لديه اي نشاط سياسي، لكن ما إن سافرت إلى البصرة حتى علمت باعتقاله مرة أخرى، ولم أحصل على أية معلومة عن أسباب اعتقاله ومكان اعتقاله برغم محاولاتي المتكررة. وفي عام ١٩٨٣ علمنا بأنه أعدم بعد اعتقاله ببضعة أيام وقد تيقنت بعد فترة من الزمن بأن السبب الحقيقي لاعتقاله وإعدامه هو مجرد بث الرعب في نفوس الناس أثناء فترة الحرب، لأنني بعد الإطلاع على اضبارته الشخصية بعد تغيير النظام السابق لم أجد فيها غير التردد على جامع المدينة وارتباطه بالصداقات مع من كانوا يترددون على ذلك الجامع.

وقد تعرض ابن أخي (فؤاد عبد الكاظم) إلى الاعتقال أيضاً بعد ذلك بأشهر معدودات، وكان في حينه قاصراً يدرس في المدرسة الإعدادية، وقد سجن لمدة تسعة أعوام وخرج من السجن وهولا يعلم حتى الآن أسباب اعتقاله وسجنه.

لقد تعرضت أنا وأفراد عائلتي إلى صنوف الملاحقة والمسائلة والحرمان نتيجة إعدام أخي وسجن ابن أخي لسنين عديدة.

كانت أيام الحرب كلها مريرة وأصبحت البصرة جزءا من ساحة الحرب منذ اليوم الأول لاندلاعها، كنا نسمع كل يوم أصوات المدافع تتساقط باستمرار على مناطق

مختلفة من المدينة، وكنا نعيش حالة الرعب، وأصبحت الحياة مقرفة في مختلف جوانبها، لقد ازدادت إجراءات الرعب منذ الأيام الأولى فشرعت القوانين الكثيرة الجائرة وأصبح قانون العقوبات حافلاً بعشرات المواد التي تحكم بالإعدام وقطع الأطراف وقطع الأذان ووشم الوجه، فمن يتهم بالتعاون مع أي حزب غير حزب البعث يحكم بالإعدام وتصادر أمواله المنقولة وغير المنقولة، وأما التهكم والانتقاد بالكلام على أي مسؤول كبير في الدولة فإن عقوبتها الإعدام أيضاً، والهروب من الجيش عقوبته الإعدام ومصادرة الأموال المنقولة وغير المنقولة، والهروب من الجبهة عقوبته قطع الآذان، والطبيب الذي لا يقطع الآذان تقطع أذنه، ومن يتعامل بالدولار تقطع يده، والإجراءات لا تقتصر على من يحكم عليه بهذه المواد القانونية بل إن الملاحقة والاضطهاد والحرمان من العمل تطال حتى أقاربه في كثير من الأحيان.

اقترن اشتعال نار الحرب على إيران بحملة شرسة قام بها جلاوزة صدام حسين من رجال الأمن والمخابرات ضد المواطنين الأبرياء، فقد اقتيد المئات من الشباب والشيوخ والنساء إلى مواقع الاعتقال المظلمة، وأعدم عدد كبير منهم دون إجراء المحاكمات الأصولية.

* * * *

بعد إعلان الحرب بأسابيع معدودات اعتقل ((إحسان عبد علي)) وهو طالب في الصف الخامس من كلية الطب بحجة العلاقة مع حزب الدعوة الإسلامية المحظور، وإحسان هو ابن الأستاذ ((عبد علي محمود)) المدرس في قسم الإدارة في كلية الإدارة والاقتصاد في جامعة البصرة، وبعد اعتقاله بأسابيع معدودات أعدم إحسان وسلمت جثته إلى عائلته، وطلب من عائلته أن لا تقيم الفاتحة على روحه الطاهرة، وأن لا تعبر عن حزنها عليه بأي شكل من الأشكال، والأكثر من ذلك غرابة هو طلب منظمة

الحزب من أبيه الأستاذ عبد علي أن يلتحق فوراً بالجيش الشعبي، وقد نصحه معارفه من أعضاء الحزب في كلية الإدارة والاقتصاد أن لا يتردد في الالتحاق بالجيش الشعبي حفاظاً على نفسه وحماية لعائلته الكبيرة، والتحق الأستاذ عبد علي بالجيش الشعبي في ذلك الظرف العصيب وهو مرغم على ذلك. كان مرغماً أن يقف في ليالي الشتاء الباردة أمام بناية كلية الإدارة والاقتصاد، مرتدياً ملابس الجيش الشعبي الخضراء حاملاً سلاحه بيده، متظاهراً بحماية النظام الذي أعدم فلذة كبده إحسان حاملاً أحزانه في قلبه، وبعد سنوات قليلة مات الأستاذ عبد علي حزناً وألما على ولده الوحيد إحسان.

* * * *

وبعدها بأسابيع قليلة اعتقل الدكتور علي الرمضان رئيس قسم الإدارة في كلية الإدارة والاقتصاد بعد أيام من وصوله من السعودية التي قصدها لأداء فريضة الحج، وأعدم بعد ذلك بأسابيع وسلمت جثته إلى عائلته بحجة أنه كان قد التقى خلال فترة وجوده في مكة المكرمة بمن هم أعداء لنظام صدام حسين.

ومن الأمور المؤلمة حقاً ما حصل آنذاك للدكتور ((محمود جابر)) الأستاذ في كلية الزراعة والذي كان يحمل درجة الأستاذية ((بروفسور)) في علوم الزراعة، إذ فوجئ الدكتور ((محمود)) باعتقال أخته التي تسكن مدينة الكوت مع أطفالها الثلاثة وبينهم ابنها الرضيع البالغ من العمر تسعة أشهر، وإيداعها في سجن الكوت في غرفة واحدة مع المجرمات والمخالفات، وكان السبب وراء ذلك هو سفر زوجها خارج العراق واتصاله بقوى المعارضة العراقية، أودعت أخته السجن إلى حين عودة زوجها وتسليم نفسه إلى رجال الأمن.

كان الدكتور ((محمود)) يأتمنني على الحديث عن همومه بسبب هذه الحادثة بين الحين والحين، كان يزور اخته في سجنها بين آونة واخرى، فتستغيث، وتبكي خلال فترة زيارته لها، ويظل حائراً مكلوماً لا يدري ماذا يفعل، بذل المستحيل ولم يحصل إلا على جواب واحد: (لا يمكن أن تخرج من السجن إلا بعد عودة زوجها وتسليم نفسه إلى أجهزة الأمن)، مكثت اخته في السجن أكثر من عام، مات خلالها الأستاذ الدكتور ((محمود)) بمرض سرطان الدماغ، وكان موته رحمة من رب العالمين لما عاناه من نكبة ونكد وألم دفين لما عانته أخته في سجن الكوت.

* * * *

والأغرب من تلك المصائب ما حصل لأم عباس، و((أم عباس)) هي زوجة موظف الضرائب السيد ((هادي حسن))، وهو رجل وديع، ولديه ولد واحد هو المهندس ((عباس)) وثلاث بنات اثنتان منهن يدرسن الطب في كلية الطب في جامعة البصرة، والثالثة مهندسة متزوجة من جارنا المهندس ((محمود)) اسمها ((سميرة)).

السيد ((هادي)) يحمل التبعية الإيرانية في جنسيته، لكن أحداً لم يتعرض له، بعد كل الحملات التي حصلت وانتهت بتسفير من يحملون جنسية التبعية الإيرانية سواء قبل الحرب أو بعدها، لكن السيد ((هادي)) اضطر إلى مراجعة دائرة التسجيل العقاري في عام ١٩٨٦ لغرض إنجاز معاملة نقل ملكية الدار التي ورثها عن والدته المتوفية.

ويظهر أن التعليمات آنذاك تقتضي إرسال مثل هذه المعاملات إلى دائرة الأمن العامة، وهنا حصلت الفاجعة، إذ أن دائرة الأمن العامة استدعت السيد ((هادي))، ووبخته لعدم إبلاغه أجهزة الأمن بأنه يحمل جنسية التبعية الإيرانية، وقررت أجهزة الأمن تسفيره إلى إيران هو وابنتيه الطالبتين في كلية الطب خلال ٤٨ ساعة، وبالفعل

أنجز التسفير في الوقت المحدد، ولم يتضمن التسفير زوجته ((أم عباس)) لأنها عراقية الجنسية، ولم يتضمن كذلك ابنته ((سميرة)) لأنها متزوجة من عراقي، أما ابنه عباس فقد اعتقل في الحال وأرسل إلى معسكر اعتقال ذوي التبعية الإيرانية من الشباب في سجن ((نقرة السلمان)) في أخراف الصحراء الغربية على الحدود السعودية.

بقيت ((أم عباس)) تندب حظها لوحدها، واضطرت إلي السكن عند ابنتها ((سميرة)) التي تسكن جوارنا، وبقيت ((أم عباس)) خلال الفترة من عام ١٩٨٦ ولحين قيام حرب الخليج عام ١٩٩٠ تتردد على ابنها ((عباس)) في سجن ((نقرة السلمان)) متحملة عناء تلك السفرة البعيدة والمنهكة لكي ترسل إلى وحيدها عباس ما تستطيع حمله من اغذية وأدوية وأمتعة شخصية، لكن علاقتها بابنها الوحيد ((عباس)) انقطعت قبيل قيام حرب الخليج عام ١٩٩٠.

وبعد انتهاء الحرب كانت ((أم عباس)) تتردد على دارنا لتسأل عن ولدها عباس في سجن أبو غريب، كانت تذهب إلى السجن، تقف أمام أبواب السجن، تبكي وتسأل الرائح والغادي، من دون أن تحصل على أي جواب حول ما حصل لابنها ((عباس)).

حاولت مساعدتها، برغم أن السؤال في مثل تلك الأمور من الأسباب لإثارة المتاعب لمن هو مثلي في تلك الظروف، وقد علمت في حينه بأن ((عباس)) قد أعدم قبيل قيام حرب الخليج، ضمن الثمانمائة من الشباب المعتقلين الذين يحملون جنسية التبعية الإيرانية، الذين قرر صدام إعدامهم جميعاً بقرار مستعجل قبيل اشتعال نار الحرب، لكنني لم أخبر ((أم عباس)) بذلك، بل اكتفيت بالقول كما يقال دائماً، بأن لا أحد يعلم بذلك.

انقطعت عنا بعد ذلك أخبار ((أم عباس)) وعلمت بعد ذلك بفترة خويلة بأنها ماتت، ولا أعلم هل ماتت كمداً وحزناً بعد ان علمت بخبر إعدام وحيدها ((عباس)) أم

أن الله قد أراحها كما أراح قبلها الدكتور ((محمود)) الأستاذ بكلية الزراعة، لم يجرأ حتى ((قرقوش)) على إصدار مثل تلك الأحكام وتنفيذها.

* * * *

ازداد عدد الذين يسقطون قتلى في ساحات الحرب، وامتلأت شوارع المدن باللافتات السوداء التي تنعى شهداء الحرب، وبرامج التلفزيون لا تبث غير اناشيد الانتصار التي تجاوز عددها المئات، وأخبار القائد الرمز صدام حسين والأغاني والقصائد والأناشيد التي تمجده والصحف لم تحتو غير ذلك، والمشاركة في الحرب لم تقتصر على الجنود الخاضعين للخدمة العسكرية إنما أصبحت تشمل جميع القادرين على حمل السلاح، وفرق الجيش الشعبي كانت تجوب الشوارع وتداهم البيوت بحثاً عن المشمولين بتعليمات التطوع في الجيش الشعبي، أصبح العراقي ((مشروع استشهاد دائم)) وفقاً لسياسات صدام حسين الهوجاء وشعاراته المعلنة.

اتذكر أن عميد كلية الإدارة والاقتصاد استدعاني في أحد الأيام وطلب مني الحضور لاجتماع مهم في القاعة رقم (٣)، وعندما ذهبت إلى القاعة وجدت فيها عدداً كبيراً من الموظفين والفراشين من كبار السن وذوي العاهات الذين تجمعوا في الجزء الأيسر من القاعة بينما لم يجلس في الجزء الأيمن سوى ثلاثة من الأساتذة غير البعثيين وجلست أنا بجانبهم.

بعد ذلك جاءنا العميد مصطحباً مسؤولاً كبيراً في حزب البعث، تحدث لنا مسؤول الحزب عن مخاطر الحرب وأهمية المشاركة فيها، وأن من لا يتطوع للحرب فهو إنسان غير شريف، لأن العدو لو انتصر سوف ينهب أموالنا وينتهك أعراضنا، ثم طلب منا نحن الأساتذة الأربعة غير المرتبطين بحزب البعث بإلحاح أن ننتقل إلى القسم

الأيسر، لأن القسم الأيمن مخصص لجلوس غير الشرفاء!. وحينما انتقلنا إلى الجزء الأيسر قال للجميع: ((أشكركم يا إخوان على التطوع للحرب)).

أصبحنا متطوعين رغماً عنا، ولم يعترض أحد، لأن من يعترض يعتبر متخاذلاً، ويعتقل بعد حين، وهو ما حصل في مكان آخر.

* * * *

اتذكر ان مسؤول قيادة الحزب ((مزبان خضر هادي)) زار كليتنا في أحد الأيام، ليحضر تجمعاً لطلبة الكلية وأساتذتها في ساحة الكلية، وكان علينا أن نحضر ذلك التجمع.

تحدث ((مزبان خضر هادي)) بلغة مليئة بالأخطاء النحوية مشيراً إلى الانتصارات التي حققها العراقيون في ساحات الحرب طالباً من الجميع التطوع في الحرب والالتحاق بها قبل فوات الأوان، ثم طلب من الجميع أساتذة الكلية وطلبتها أهزوجة ((هوسة)) بمناسبة الانتصار، فانبرى الجميع يهوسون، وأتذكر أن عميد الكلية الدكتور ((ع. ع))، كان يقف إلى جانب عضو القيادة حاملاً بيديه لافتة كتبت باللون الأحمر ثم أعلن عميد الكلية للجميع أن تلك اللافتة كتبها أساتذة الكلية بدمائهم وهي تتضمن البيعة والولاء للقائد الفذ صدام حسين والتطوع للحرب، وراح يحرك اللافتة صعوداً ونزولاً بحسب أنغام الهوسة، وبعدها علمت أن لا أحد من الأساتذة سحب منه الدم، ولا أحد منهم يعلم كيف خطت اللافتة.

* * * *

اشتد سقوط القذائف على المنطقة التي كنت أسكن فيها خلال عامي ١٩٨٦ و١٩٨٧، وكنا ملزمين أن نذهب إلى الدوام بالرغم من عدم حضور الطلبة.

وفي أحد الأيام سقطت على مدينة البصرة لوحدها ألفا قذيفة، كان عدد كبير منها قد سقط في المنطقة التي أسكن فيها، سهرنا تلك الليلة حتى الفجر، ونحن نحتضن أطفالنا لحمايتهم وبعث الاطمئنان في نفوسهم، وعندما بزغ الفجر اتصل بي جاري تلفونياً واخبرني بأنه سيغادر المدينة هو عائلته إلى بغداد لإنقاذ انفسهم، وكنا نحن العائلتين الوحيدتين اللتين ظلتا ساكنتين في المنطقة آنذاك، وقد قررت انا أيضاً في حينه السفر إلى بغداد مصطحباً عائلتي بعد أن قدمت طلباً أصولياً إلى العميد للحصول على إجازة اعتيادية لمد ثلاثة أيام.

ويبدو أن عضو القيادة القطرية ((مزبان خضر هادي)) قد زار الكلية خلال تلك الأيام، ولاحظ غياب عدد كبير من الأساتذة، فما كان منه غير أن طلب من عميد الكلية تزويده بقائمة بأسماء الغائبين عن الدوام لكي يقوم بذبحهم من الوريد إلى الوريد في ساحة الكلية لأنهم متخاذلون، كما قال ذلك نصاً في حينه، ويظهر أن العميد قد أرسل قائمة بأسماء الغائبين دون أن يذكر اسمي لأنني كنت قد قدمت طلباً أصولياً للحصول على الإجازة وقد اقترن طلبي بالموافقة، لكن غيري من الأساتذة ممن كان عضواً متقدماً في حزب البعث حينما وجد أن اسمه قد سجل في القائمة قدم الشكوى إلى قيادة الحزب وقررت قيادة الحزب توجيه اللوم للعميد.

علمت ذلك بعد انتهاء إجازتي، وعاتبني العميد على الانقطاع عن الدوام وتعرضه للعقوبة، عندها قررت أن أنقطع نهائياً عن العمل في جامعة البصرة وأن أطلب إحالتي على التقاعد، وقد واصلت الإلحاح على الإحالة على التقاعد، والانقطاع عن الدوام، إلى أن وافقت الجامعة على إحالتي على التقاعد بتاريخ ١٩٨٧/٧/١ وعندها قررت الرحيل مع عائلتي إلى بغداد، وانقطعت علاقتي مع جامعة البصرة بعد أن عملت فيها واحداً وعشرين عاماً.

٩

التقاعد والأعمال الحرة

١٩٨٧ — ٢٠٠٣

أقبلت على المجهول حينما جئت إلى بغداد، فلم أكن أعلم حينذاك كيف سأدبر شؤون معيشة عائلتي فيها، كان الهدف الأول هو العمل في جامعة قطر بعد أن حصلت على موافقة من تلك الجامعة للعمل فيها، ولكن السفر خارج العراق والقيام بمثل هذه الأعمال في دولة أخرى كان يقتضي الحصول على موافقة مجلس قيادة الثورة، فقدمت لذلك طلباً عن طريق وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وبقيت أنتظر الجواب لمدة شهرين ولم يصلني الجواب، وقدمت طلباً آخر ولم يصلني الجواب، كذلك، بعدئذ علمت أن السكوت عن الجواب في مثل هذه الحالات يعني الرفض، وأن الموافقات في مثل هذه الحالات لا تحصل لمن لديه أقارب من المعدومين لأسباب سياسية، وأنا كما أشرت سابقاً أحد المشمولين بذلك المنع.

قررت أن أعمل مشاوراً قانونياً واقتصادياً لدى الشركات الأجنبية العاملة في العراق، وكانت كثيرة في ذلك الحين، وقد توفرت لي الفرصة للعمل لدى شركتين أجنبيتين، لكن العمل مشاوراً قانونياً لدى الشركات الأجنبية كان يتطلب أيضاً موافقة مجلس قيادة الثورة بموجب القانون رقم ١١٧ وهو ما علمته من قبل نقابة المحامين، فقدمت طلباً، ولم أحصل على الجواب كذلك.

لم يبق أمامي سوى العمل محامياً إذ أنني أحمل شهادة البكالوريوس في القانون، كان عملاً صعباً لأن دراستي للقانون كانت في الخمسينات ولم أتذكر منها إلا النزر اليسير وأنا الآن على أعتاب التسعينات. كانت تجربتي في ممارسة المحاماة بائسة ولم تتمخض عن دخل مالي مشجع.

ومما زاد من كدرنا في ذلك الوقت إعلان حرب الخليج في ١٩٩١/١/١٦، ذلك أن هذه الحرب هي حرب دولة صغيرة كالعراق مقابل اثنتان وثلاثون دولة بينها الدول الكبرى ومنها الولايات المتحدة الأمريكية وإنكلترا وفرنسا وألمانيا واليابان، إنها حرب

غير متكافئة تماماً، وقد تستخدم فيها الأسلحة الفتاكة، وإن حماقة صدام حسين قد لا تمنعه من استخدام ما لديه من أسلحة فتاكة.

* * * *

اضطررنا إلى الهروب من بغداد مع سائر الملايين من سكان بغداد الذين تركوا المدينة منتشرين في القرى والبساتين والمدن المحيطة والقريبة من بغداد، وقد انتهى بنا المطاف إلى مدينة السعدية التي تبعد قرابة المائة كيلومتر عن بغداد، كنا محظوظين نحن وأقاربنا حينما وجدنا هناك داراً للإيجار احتوتنا جميعاً، وكان عددنا يناهز الأربعين شخصاً، لأن غيرنا من العوائل لجأ إلى المدارس والجوامع والبساتين هروباً من مخاطر الحرب. كانت أيام الحرب مرعبة واستمرت إقامتنا قرابة الشهرين في تلك المدينة.

كنا نمضي الوقت خلالها بمتابعة أخبار الحرب من خلال نشرات الراديو، وسماع دوي الانفجارات في المناطق القريبة منا، كنا نعيش عيشة بدائية نقتات فيها على ما يحصل في أسواق المدينة التي كان خزينها ينضب يوماً بعد يوم، وبالرغم من تلك المعاناة كنا ننتظر الفرج، وكان يحدونا الأمل، في كل يوم، بأن كارثة البلد سوف تنتهي بسقوط نظام صدام حسين، كنا نرى ذلك بحكم المؤكد حينما نحسب موازين القوى العسكرية وتطورات أخبار الحرب.

وأخيراً حصل ما لم يكن متوقعاً، بعد أن وضعت الحرب أوزارها، فقد بقي نظام صدام حسين مسيطراً على زمام الأمور بل ازداد شراسة وبطشاً، وهو ما كان لغزاً لم نستطع تفسيره في ذلك الوقت، بعد شهرين عدنا إلى ديارنا في بغداد ووجدنا بيوتنا ومعارفنا لم يمسسهم ضرر والحمد لله.

لم يكن فيما حصل من جراء الحرب عبرة لنظام صدام حسين، بل ازداد بطشاً وتقتيلاً بآلاف الشباب، وبالرغم من الحصار الجائر الذي طبق على العراق بعد الحرب، فقد كان صدام حسين ينفق الملايين من الدولارات التي كان يحصل عليها من جراء تهريب النفط على بناء القصور، والإنفاق والبذخ على نزواته وعلى أتباعه من رجال الأمن والمخابرات وقادة الحزب، بينما كان الشعب يتضور جوعاً.

* * * *

أصبحت فرص العمل شحيحة، وراحت القوة الشرائية للمواطنين تتدهور يوماً بعد يوم من جراء انخفاض سعر الصرف للدينار العراقي، وبدلاً من الترشيد في الإنفاق ازداد الإنفاق السياسي والعسكري زيادة مفرطة، وكان نظام صدام حسين يعتمد على التمويل بالعجز سبيلاً لتمويل ذلك الإنفاق، وكانت مطابع الحكومة تطبع العملات الورقية ليلاً ونهاراً، وكان انعكاس ذلك بطبيعة الحال هو انخفاض سعر الصرف للدينار العراقي، فبعد أن كان سعر الصرف للدينار العراقي يعادل ٣,٢ دولار للدينار الواحد طيلة الفترة حتى عقد الثمانينات، بدأ سعر الصرف يتدهور حتى أصبح سعر الدولار الواحد يعادل ثلاثة آلاف دينار في نهاية عقد التسعينات، مما تسبب في الارتفاع الجامح في أسعار السلع والخدمات بينما بقيت الدخول والأجور والمرتبات دون زيادة مماثلة، وأصبح الشعب يعيش على هامش الحياة.

كان راتب الموظف يتراوح بين ٣ – ٩ آلاف دينار شهرياً وهو ما يعادل ١ – ٣ دولار في الشهر الواحد، لقد أصبح الدخل الحقيقي للفرد، في العراق الذي يعتبر من أغنى الدول النفطية، في تدهور لم يصل إليه مستوى الدخل في أفقر دول العالم.

كان لسان حال صدام حسين من خلال ما يثرثر به من أحاديث وخطب يومية تملأ الصحف وتستحوذ على برامج التلفزيون: أنه كان يقتحم المستحيل، كان التهور

والتفريط بإمكانيات الشعب ومستقبله تعني اقتحام المستحيل بالنسبة لمنطق صدام حسين، فاخعتنا كافة دول العالم وكان نظام صدام حسين يصعد الخلاف مع الآخرين دون أن يحسب لاقتصاد البلد اي حساب.

* * * *

لم يختلف وضع عائلتي عما كان يحصل لبقية العوائل، وكان ما نحصل عليه من راتب تقاعدي شهري لا يغطي نفقات العيش ليوم واحد، لقد كنا نعيش على ما كان لدينا من مدخرات نقدية جمعت خلال مسيرة العمر الطويلة، وهذه أصبحت تتآكل قيمتها يوماً بعد يوم بسبب تدهور القوة الشرائية للدينار العراقي.

توجهت أخيراً للعمل في مجال الصيرفة، وقد شجعني على ذلك صديق العمر غالب عبد الجبار حيدر الذي كان بارعاً في أعمال السوق، فاشتركنا وأسسنا شركة للصيرفة شاركنا فيها أصدقاء آخرون، ورحنا نمارس أعمال الصيرفة وكنت أعمل إلى جانب ذلك محامياً في الجوانب ذات العلاقة بالصيرفة وأعمال البنك المركزي.

نجحنا في هذا العمل، وكان العمل في هذا المجال مجدياً وشجعنا خلال السنوات اللاحقة على تأسيس شركات أخرى للصيرفة.

ولكن ما أن حل عام ٢٠٠١ حتى بدأت ملامح أزمة جديدة بعد أن ضاق صدر دول العالم بسياسات صدام حسين الموغلة في اضطهاد الشعب العراقي، والتطرف في الإنفاق على التسلح، وما كان من صدام حسين كعادته غير التصعيد في مجابهة دول العالم، أصبحنا في عام ٢٠٠٣ قاب قوسين أو أدنى من انبثاق حرب ثالثة سوف نجابه بها من جديد عدداً من دول العالم على رأسهم الولايات المتحدة الأمريكية.

١٠

أيام الحرب الثالثة

٢٠٠٣/٣/١٩ — ٢٠٠٣/٥/٥

لقد كانت الأيام الأولى التي سبقت الحرب مريرة حقاً، فكيف حال من يعيش في بغداد وهو يتوقع أن الحرب ستقع بعد أيام وسوف تستخدم فيها الولايات المتحدة وإنكلترا كل ما تتحدث عنه وسائل الإعلام من أسلحة فتاكة، كتلك القنابل التي تزن عدة أطنان من المتفجرات وغيرها من الأسلحة الفتاكة التي تتحدث عنها وسائل الإعلام، وماذا نفعل لو استعملت أسلحة الدمار الشامل من قبل الطرفين، ماذا سيحل بنا، وما هو مستقبل بلدنا، ولماذا يحدث كل هذا في بلدنا فقط، في مثل هذه الأجواء كنا نعيش الأيام قبل اندلاع الحرب.

ومما زادنا قلقاً أن موقع دارنا قريب من بعض المواقع التي قد تكون مستهدفة عسكرياً، لذلك قررنا أن نذهب مع عوائلنا إلى مدينة ((الكرمة)) التي تبعد قرابة الأربعين كيلومتر عن بغداد، حيث قدم لنا صديقنا حسين علي الحسون (أبو فهد) داره لنسكن فيها.

يوم ٢٠٠٣/٣/١٨

وصلنا أنا ومجموعة من الأقارب إلى هذه الدار قبل اندلاع الحرب بيوم واحد، وكان عددنا في البداية خمسة وعشرين شخصاً ثم ما لبث أن ازداد هذا العدد إلى أربعة وأربعين شخصاً بعد بضعة أيام، ولك أن تتصور ما كنا نعانيه من مصاعب اقتضتها معيشتنا وتدبير احتياجاتنا، ولكن الذي ذلل تلك المصاعب ما كنا نلاقيه من مودة وكرم من عائلة صديقنا علي حسين صاحب الدار وأقربائهم ممن يسكنون مدينة ((الكرمة)).

كان الوقت يجري ببطء شديد، وكنا نقتل الوقت إما بمتابعة الأخبار عبر الراديو أو التلفزيون أو بالتمشي في شوارع المدينة، وكان القلق والرعب يستحوذان علينا ليلاً ونهاراً، كان شغلنا الشاغل في كل الأوقات هو تحليل الأخبار ودراسة

الاحتمالات وما قد يحصل لنا ولأولادنا في المستقبل، كنا نسمع دوي الانفجارات في المناخق المحيطة بمدينتنا، وكانت بغداد تبدو لنا من بعيد وهي محاخة بالسحب الكثيفة من الدخان، الذي لم نكن نميز أسبابه، هل هي من جراء حرق النفط في خنادق درج النظام على إشعالها في المناخق المحيطة بالعاصمة، لعلها توهم صواريخ العدو من إصابة أهدافها؟ أم أنها من جراء قصف الصواريخ والطائرات الأمريكية لأبنية العاصمة واشتعالها بالنيران.

يوم ٢٠٠٣/٣/٢٧

مرت على اندلاع نيران الحرب حتى الآن سبعة أيام، والحرب لا تزال في بدايتها كما صرح بذلك الأمريكيون، فجيوش الحلفاء لا تزال على أبواب مدينة أم قصر، وهي تلاقي مقاومة شديدة من قبل القوات العراقية، وهي على هذه الحالة منذ أكثر من يومين، إنه لأمر غريب فعلاً، فقد كان الأمريكيون يصرحون قبل الحرب بأن هذه الحرب سوف تكون خاخفة وسريعة، وقد لا يتجاوز أمدها الستة أيام أو الستة أسابيع، وهم الآن يغيرون تصريحاتهم قائلين أنهم يلاقون مقاومة عنيفة، مشيرين إلى أن أمد الحرب قد يطول، دون أن يحددوا أمداً لذلك، والجانب العراقي يصرح على لسان بيانات ((الصحاف)) وزير الإعلام العراقي بأن الحلفاء يتكبدون خسائر فادحة وأنهم منهزمون..!؟.

الصورة أصبحت قاتمة جداً، والأخبار التي يتناقلها القادمون من بغداد وغيرها من مناخق الجبهة متضاربة أيضاً، بعضها يتحدث عن الخسائر الفادحة وأعداد القتلى والجرحى والأسرى التي يتكبدها الحلفاء، وآخرون يتحدثون عن تقدم الحلفاء، ووسائل الإعلام الدولية متضاربة كذلك، وإن كانت العربية منها تؤكد اندحار الحلفاء.

كانت هذه الحالة تعني، كما كنا نحلل الأخبار آنذاك، أن هذه الحرب سوف يكون أمدها طويلاً، فإذا كانت مدينة صغيرة كأم قصر قد استغرق القتال فيها أياماً، فكيف الحال إذا وصلت جيوش الحلفاء إلى المدن العراقية الكبيرة ولا سيما مدينة بغداد، التي يتخندق في شوارعها آلاف المسلحين البعثيين، إن الحرب سوف تستغرق لا محالة أشهراً عديدة، وقد تفضي إلى استعمال أسلحة الدمار الشامل من قبل النظام العراقي، وقد يقابل ذلك باستعمال ذات الأسلحة الفتاكة، من قبل الأمريكيين الذين صرحوا بذلك مراراً، وهي تعني أن الدمار الشامل سوف يكون مصير هذا البلد ومن يعيش فيه.

وقد رافق ذلك نضوب المواد الغذائية والمواد الطبية في الأسواق وارتفاع أسعارها، كيف ستكون الحال بعد مرور شهر أو شهرين؟ وماذا لو طال أمد الحرب إلى ستة أشهر؟، كيف سندبر أمورنا وقد قارب عددنا الخمسين شخصاً في دار واحدة؟، ومما هو غريب فيما حصل لنا أننا أصبحنا نتكيف لما نحن عليه من سوء الأحوال، بل أصبحنا نقبل الأمور وكأنها طبيعية، ونفرح أشد الفرح حينما يحصل أي انفراج فيما نعانيه من أزمات، بل أصبحنا في كثير من الأوقات نحول مادة الحياة وما نعيشه من قرف إلى مادة للضحك واللهو فيما بيننا، ولعل هذه هي طبيعة الحياة وعلاقاتها النسبية.

يوم ٢٠٠٣/٤/٣

تسابقت الأحداث خلال الأسبوع الثاني للحرب، وبدأت وكالات الأنباء تتحدث عن معارك شرسة في مدينة الناصرية، وأخرى قرب مدن النجف وكربلاء، الحلفاء يتحدثون عن تقدم قواتهم حسبما هو مخطط برغم أنهم يجابهون مقاومة ضارية من بعض أعوان النظام السابق وفدائيي صدام والحرس الجمهوري وأتباعهم من العشائر، لكن البيانات العراقية تتحدث بسخرية على لسان ((محمد سعيد الصحاف))

وزير الإعلام عن هزائم الحلفاء وما يتعرض له ((العلوج)) من خسائر فادحة وأعداد كبيرة جداً من القتلى والجرحى والأسرى، وكان الصحاف يؤكد أن تلك التوغلات لم تكن، في الغالب سوى محاولات للإنزال بالطائرات ما تلبث أن تباد في الحال عند وصولها..!.

ولم تكن الصورة عن حقيقة المعارك واضحة قبل الإعلان عن احتلال مطار بغداد، فوصول القوات الأمريكية إلى هذا المكان الحساس وبقائهم فيه لمدة يومين يعني أنهم حققوا انتصاراً ملموساً برغم نفي الصحاف لذلك.

* * * *

واستمرت الحال على ما هي عليه لأكثر من يومين ثم ما لبثت أن ظهرت قوات الاحتلال في مناخق مختلفة في مركز العاصمة كوزارة الإعلام والخط السريع، وإن كان هذا التوغل محدوداً ومؤقتاً فهي ما تلبث أن تظهر في مكان ما وسط العاصمة حتى تتراجع نحو مواقعها الخلفية.

وفجأة بدأت وكالات الأنباء الغربية تتحدث عن سيطرة القوات الأمريكية على مدينة البصرة، ومركز مدينة بغداد وانسحاب القوات العراقية من مركز مدينة بغداد، لم نكن نصدق هذه الأخبار بعد التأكيدات التي كان ((الصحاف)) يعلنها عن تكذيب تلك الأخبار وانتصار القوات العراقية واندحار ((العلوج)) على أبواب بغداد، ومراهنته على عرض مجاميع الأسرى الأمريكيين على شاشات التلفزيون مساء ذلك اليوم.

يوم ٢٠٠٣/٤/٩

وبين مصدق ومكذب لما كان يدعيه ((الصحاف)) وبينما كنا ننتظر مجاميع الأسرى الأمريكيين على شاشات التلفزيون، تعالت الصيحات داخل دارنا تدعونا إلى

مشاهدة الحدث الكبير على شاشة التلفزيون.. الجماهير العراقية تتجمع في ساحة الفردوس وسط بغداد، وهي تربط حبلاً كبيراً على عنق تمثال صدام حسين، ثم تسحبه جموع الناس بقوة بقصد الإطاحة به.. والدبابات الأمريكية تحيط الجمهور في ساحة الفردوس وتساعده على الإطاحة بتمثال صدام حسين.

وفجأةً سقط تمثال صدام حسين أمام مشاهدي التلفزيون، وتعالت الزغاريد، وراح الكل يصفق ويرقص احتفالاً بسقوط تمثال الطاغية، لقد كانت فرحة العمر، ولم تسبقها فرحة مثلها، إنه سقوط نظام الطاغية صدام، وانهزام أعوانه وفدائييه الذين تبخروا في لمح البصر.

لقد سقط تمثال هذا الفارس، الذي كان يدفع الشباب إلى الموت منذ عشرين عاماً، ومن كان يعجز عن التقدم في ساحة القتال لأي سبب تقتله فرق الإعدامات التي كانت تلاحق القوات العسكرية من الخلف.

سقط تمثال البطل الذي نعت أقرب رفاقه بالمتخاذلين عندما عجزوا عن الالتحاق بالقتال بسبب ظروفهم الصحية، وهو الآن يتوارى عن الأنظار هارباً متخفياً بين الجحور، بعد أن كان يتحدث ثلاثين عاماً عن البطولات، والتضحية، والجهاد، واسحب سيفك، وغيرها من مقولاته الكثيرة التي كان يثرثر بها ليلاً ونهاراً على شاشات التلفزيون ومن خلال بقية وسائل الإعلام.

* * * *

ماذا يتذكر العراقيون من نظام الطاغية صدام حسين، طيلة العقود الثلاثة الماضية؟، هل ينسى العراقيون التبذير والنهب لموارد بلدهم الواسعة، وتبديدها في جوانب التسلح والأمن الخاص والإنفاق على النزوات الشاذة، وغير هذه من الأمور التي لا نفع منها للشعب، بينما كانت الغالبية تعيش على هامش الحياة، حيث لا يتجاوز

دخل الفرد الواحد منهم الدولار الواحد أو الدولارين في الشهر الواحد وهي تعاني من صنوف الفقر والمرض؟ هل ينسى العراقيون كيف زج صدام بلده في ثلاث حروب خاسرة لم يجن الشعب منها غير آلاف القتلى والجرحى والأسرى؟ هل ينسى الشعب ما كان يعانيه من حرمان حيث تناولت قائمة ما منع عنه العراقيون أهم مقومات الحياة والتطور حتى شملت قائمة الممنوعات الفضائيات التلفزيونية والانترنيت والتليفون الخليوي وغيرها، وأصبحت قائمة الممنوعات هي القاعدة وما يسمح للمواطنين هو الاستثناء؟

هل ينسى أساليب القمع والقتل والاضطهاد والإذلال وانتهاك الأعراض حتى أصبح الشعب، كل الشعب رهينة في سجن صدام حسين، وأخيراً هل عانى أي شعب من شعوب العالم مثلما عانى الشعب العراقي من صنوف الظلم والقمع والرعب والحرمان والقتل العشوائي والدمار وتبديد الموارد طيلة فترة حكم صدام حسين؟. ثم أليس من حق الشعب العراقي أن يحتفل بسقوط نظام صدام حسين وهزيمته هو وأعوانه؟.

يوم ٢٠٠٣/٤/١١

عقدنا العزم على العودة إلى ديارنا في بغداد، وفعلاً عدنا بعد ثلاثة أيام من توقف القتال في بغداد، وما أن تجاوزنا ثلث الطريق السريع الذي يوصلنا إلى بغداد، والذي تناثرت حوله الآلات العسكرية المحترقة، حتى لاحت لنا دبابات الجيش الأمريكي وهي تقف عند تقاطع الطريق السريع ملوحة بالسماح لنا باجتياز الطريق نحو بغداد.

لكن الغريب، والمخجل، وربما المؤلم أيضاً، الذي لاح لنا ونحن لم نزل على مقربة من الدبابات الأمريكية، حيث كانت تمتد المؤسسات والمعامل الحكومية العراقية على جانبي الطريق السريع، هو أن مجموعات من الناس يتجاوز عددهم المئات، ظهروا

امامنا وهم ينهبون المؤسسات الحكومية دون أن تمنعهم القوات الأمريكية التي كانت على مقربة منهم على امتداد الطريق السريع، فهذا يدفع بعربته التي حملها بأجهزة التبريد وبعض السلع المكتبية، وذلك يدفع دراجة بخارية جديدة، وآخرون يقودون سيارات يابانية أو ألمانية جديدة لم تحمل أرقاما، وامرأة تحمل على رأسها باباً خشبياً قديماً ترافقها امرأة أخرى تحمل على رأسها كيساً من المواد الغذائية، وآخرون يتجمعون في حافلة تحمل أرقاماً أردنية شحنوها بالمولدات الكهربائية وقادوها وهي تسحب سيارة جديدة عجزوا عن تشغيلها، وآخرون يهرولون لأخذ حصتهم قبل أن تنضب أموال الدولة، ومجموعات من الشباب تسير في اتجاه آخر قد يكون هدفهم الهجوم على مؤسسات حكومية أخرى لم يشملها بعد نشاط النهب والسرقة، لم يكن منظر النهب محصوراً على بنايات مؤسسة الكمارك وما يجاورها من مؤسسات حكومية، بل شمل العديد من الدوائر والمعامل الحكومية التي كانت تنتشر على امتداد الطريق الذي أوصلنا إلى محافظة بغداد.

إنه منظر مؤلم ومخجل حقاً: أن يتحول المواطنون العراقيون إلى مجموعات من السراق الذين ينهبون أموال دولتهم. أي ألم كان يساورنا ونحن نشاهد هؤلاء المواطنين الذين كانوا بالأمس يعانون الرعب والاضطهاد والظلم من أتباع صدام حسين وقد تحولوا اليوم إلى مواطنين نشطين وأبطال، ليس في مقارعة الرعب والاضطهاد والظلم، ولكن في سرقة أموال دولتهم ومؤسساتهم، التي كانت هي في نهاية المطاف ملكهم لأنها ملك الشعب بأكمله.

* * * *

وحينما دخلنا بغداد لمسنا آثار الحرب في الطرق المؤدية إلى ديارنا، فبعض المباني وبخاصة العسكرية منها أصبحت مهدمة بعد أن طالها القصف، والمعدات

العسكرية المحترقة تنتشر على حافات الطرق، والمحلات التجارية المنتشرة في الشوارع الرئيسة كانت مغلقة باستثناء محلات قليلة متباعدة متخصصة في بيع الخضار والخبز وجدناها تمارس عملها وهو ما أفرحنا كثيراً، غير أن ما شاهدناه من آثار الحرب حتى تلك اللحظات كان قليلاً ومحدوداً بالقياس إلى ما حصل إبان حرب الخليج في التسعينيات، فالجسور والطرق السريعة لم تزل سالمة والعديد من المؤسسات الحكومية الخدمية ذات العلاقة بمعيشة الناس لم يمسها القصف أيضاً.

وما إن وصلنا ديارنا حتى وجدناها سالمة ولم يتغير فيها أي شيء، وحينما تفقدنا أقاربنا ومعارفنا وجدناهم جميعاً سالمين والحمد لله، ولعل ما أبهجنا فعلاً هو أننا وجدنا أن مياه الشرب لم تزل تنساب من صنابير بيوتنا.

كان أسلوب المعيشة في بيوتنا في الأيام الأولى من عودتنا لم يخل من الصعوبات، بخاصة بسبب انقطاع التيار الكهربائي، وما يرتبط به من غياب استعمال أجهزة التلفزيون والثلاجة وغيرها من الأجهزة التي تعود الإنسان على استعمالها في حياته اليومية.

ولعل أكثر ما كان يضايقنا بعد عودتنا إلى بيوتنا هوما كنا نسمعه من إطلاقات نارية تنبعث من مناطق قريبة منا، وما كان يروى لنا من حوادث إجرامية ما تزال تحصل في بغداد بسبب غياب السلطة وانعدام الأمن.

يوم ٢٠٠٣/٤/٢٥

الآن مرت على عودتنا إلى بغداد فترة تتجاوز الأسبوعين وقد اطلعت على الكثير من أحوال المدينة وما حصل فيها بعد أن تجولت في شوارعها مراراً والتقيت مع عدد من معارفي في مناطق مختلفة منها.... بغداد ما تزال تعيش حالة الانفلات وفقدان الأمن، الأمريكيون يجوبون الشوارع طولاً وعرضاً بدباباتهم وآلياتهم

العسكرية ويتخندقون في مواقع كثيرة داخل المدينة، كالبنايات الحكومية المهجورة دون أن يمارسوا دوراً مهماً في الحياة... الكثير من البنايات الحكومية خالها الدمار مثل بناية الاتصالات، والبنايات العسكرية والأمنية، ومقرات الحزب، وبعض الوزارات، الشوارع مزدحمة بالسيارات برغم شحة البنزين، وأغلب المخازن التجارية فتحت أبوابها من جديد، لكن الملفت للنظر والمؤلم في الوقت ذاته أنك تلاحظ أينما ذهبت بنايات حكومية قد نهبت وبعضها قد أحرقت وعلى جدرانها السواد من أثر الاحتراق، المتحف العراقي نهبت كنوزه وآثاره الثمينة التي تتحدث عن تاريخ البشرية، المكتبة العامة ومكتبة كلية الآداب اللتان تحتويان على آلاف الكتب النادرة والمخطوطات قد أحرقتا بالكامل، وغابت عنهما كنوز الثقافة والمعرفة، والكثير من المدارس والمستشفيات والبنوك والوزارات والدوائر الحكومية قد نهبت وطال النهب حتى سجلاتها وأوراقها.

* * * *

الإنسان لا يصدق ما يرى وهو يقف أمام هذه الظواهر، فإذا كانت الحاجة وغياب الوعي والأخلاق والرغبة في اغتنام الفرصة قد دفعت بعض الناس إلى سرقة أموال الدولة فلماذا تحرق كنوز المعرفة وهي رصيد العراقيين وإرثهم من المعرفة عبر التأريخ؟ ولماذا تدمر وتختفي السجلات والبيانات وهي التي تثبت واقع العراقيين في مختلف مجالات حياتهم وتنظم سبل معيشتهم؟ إنها فعلاً جريمة منظمة ودقيقة وقد أحكم تنفيذها بغية تدمير البلد والحيلولة دون انبعاثه وتطوره من جديد..!

ولكن ما هي الأسباب وراء أعمال النهب والحرق والتدمير هذه؟ إنها أسئلة يناقشها الناس كل يوم وهم يطرحون بعض الأسباب التي قد يكون بعضها أوكلها وراء أي حدث من هذه الأحداث، أما هذه الأسباب فهي:

أولاً: إن الجزء الأكبر ممن كانوا يمارسون أعمال النهب هم الفقراء والمحرومين والعاطلين الذين عانوا صنوف القهر والاضطهاد في عهد صدام حسين، أغلبهم في علاقة لم تتعد صلة الكره والخوف واقتناص الفرص والانتقام من كل ما يمت بصلة لنظام صدام حسين، وهم ينظرون إلى كل ما يمثل دولة صدام حسين على أنه رمز لذلك العهد الظالم، بل أنهم في أعماقهم يشعرون بأن المؤسسات الحكومية هي جزء مما اغتصب من حقوقهم وهم يمارسون النهب تعبيراً عن حقدهم وانتقامهم من هذا النظام، والنهب بعد ذلك فرصة لإشباع احتياجاتهم وتحسين أحوالهم المعيشية.

غير أن عدداً غير قليل ممن مارسوا النهب ليسوا من الفقراء أو المعوزين بل أنهم من الميسورين والأغنياء أحياناً، لكنهم من زمر صدام حسين ممن تربى على اختراق القانون واغتنام الفرص والصعود على أكتاف الآخرين دون وازع من ضمير.

ثانياً: لقد أطلق صدام حسين، قبيل الحرب بأسابيع سراح آلاف المجرمين والقتلة ممن تعودوا على ممارسة الجريمة وحكموا بالسجن لسنين طويلة وهي ممارسة لم يحصل لها مثيل في العالم لخطورتها على المجتمع، وقد مارس هؤلاء جرائم السرقة والقتل بعد خروجهم من السجون بأيام قليلة، وكان هؤلاء بالتأكيد ضمن مجموعة من قادوا أعمال النهب وحفزوا عليها وساهموا فيها مساهمة فعالة.

ثالثاً: أما ممارسة أعمال الحرق والتدمير للمؤسسات التي تحتوي على كنوز المعرفة والبيانات والسجلات المتعلقة بواقع المواطنين وأسرار نشاطهم

وفعالياتهم، فهنا يشار بالاتهام إلى تنظيمات صدام حسين من الأجهزة الأمنية وفدائيي صدام تلك التي تحاول من خلال أعمال الحرق والتدمير إخفاء أسرارها وأساليب عملها وما قامت به من جرائم بخاصة أن أغلب المؤسسات التي أحرقت كانت تحتوي على مثل تلك السجلات والبيانات والمعلومات، فضلاً عن أن أعمال التخريب هذه قد تعني بالنسبة لتصور هذه المجموعات المنظمة أنها ترعب المواطنين وتحذرهم من عواقب النظام الجديد وتضع العوائق والمصاعب والمشاكل أمام أي تنظيم حكومي جديد.

رابعاً: وما يسترعي الانتباه إزاء كل ما حصل من أحداث هو أن قوات التحالف كانت تقف مكتوفة الأيدي وكان بإمكانها أن تمنعها أو على الأقل أن تحول دون حصول الكثير منها... هل كان من الممكن أن ينهب المتحف الوطني أو المكتبة الوطنية أو أية دائرة أخرى لو كانت دبابة واحدة تقف أمام تلك المؤسسات وتمنع المجرمين من اختراقها ونهبها وحرقها، ولماذا لم يحصل أي تجاوز على المؤسسات التي حرصت القوات الأمريكية على حمايتها مثل المؤسسات النفطية؟

هل كانت القوات الأمريكية تشجع هذه الأعمال؟ قيل بأنها كانت تفتح مخازن المواد الغذائية وتدعو المواطنين إلى دخولها ونهبها، هل تقصد من وراء ذلك إفراغ المؤسسات العراقية من السلع والمعدات لكي تقوم هي بتعويضها عن طريق مؤسساتها التجارية فتربح من وراء ذلك؟ أم أنها تقصد خلق دعاية سيئة للعراقيين والمسلمين، إذ أن هذه الأعمال كانت تصور وتبث عبر الفضائيات على مختلف دول العالم، هل ساهم بعض من رافق هذه القوات بأعمال الحرق كما أشيع بأن بعض الكويتيين قد مارس ذلك انتقاماً لما حصل في الكويت في التسعينيات؟

إزاء كل هذه التساؤلات لا يمكن إعفاء القوات الأمريكية والإنكليزية عما حصل من أعمال النهب والسرقة والتدمير والحرق التي تعرضت لها المؤسسات الحكومية العراقية، فهي مسؤولة باعتبارها دول غازية تجاهلت في غزوها إرادة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي. والدولة الغازية وفقاً لنصوص القانون الدولي مسؤولة عن استتباب الأمن وتطبيق النظام والقانون في الدولة التي تقوم باحتلالها.

يوم ٢٠٠٣/٥/٥

وخلاصة كل ما حدث حتى الآن، هو أننا نعيش الآن حالة من الفوضى وغياب الأمن والقانون، والصورة عندنا حتى اليوم لم تعد واضحة عن مستقبل العراق والنظام الذي سوف يطبق فيه والعلاقة التي سوف تستقر بينه وبين القوات الأمريكية والإنكليزية.

إننا الآن نتمتع بحرية الكلام بعد أن كنا نخشى الكلام حتى مع أقرب الناس إلينا، والمواطنون عندنا يتمتعون بحرية التظاهر أيضاً والمظاهرات حتى المعادية للوجود الأمريكي تجوب شوارعنا بين آونة وأخرى، وقد ظهرت عندنا الكثير من الأحزاب ذات الاتجاهات المتعددة بعد أن كان ذلك ممنوعاً منعاً باتاً، والعديد من الأحزاب فتحت لها مقرات في مختلف مناطق العاصمة وأصبحت تدعو الناس علانية للإنضمام إليها، والمواطنون يتمتعون بحرية الإطلاع على فضائيات التلفزيون وامتلاك الهاتف النقال، لكننا ما زلنا نعاني من الفوضى فحتى الآن لا توجد أجهزة حكومية تأخذ على عاتقها صيانة الأمن وتطبيق القانون وتقديم الخدمات للناس.

ولعل هذه هي المشكلة الكبيرة التي يعاني منها العراقيون حالياً من جراء احتلال القوات الأمريكية لبلدنا ومشكلة حصول الفراغ بعد سقوط نظام صدام، وضرورة اختيار حكومة مؤقتة تأخذ على عاتقها استتباب الأمن وتطبيق القانون

قد طرحت للنقاش من قبل أحزاب المعارضة العراقية في الخارج على الأمريكيين والإنكليز منذ سنين عديدة وقد تناولتها بالنقاش العديد من المؤتمرات والندوات وقد توصلت هذه المؤتمرات حسب ما أعلن عن بدائل عديدة، لكن الذي حصل حتى الآن وقد مر على التغيير قرابة الشهر هو أن تلك المقترحات لم تخرج إلى حيز التطبيق وكل محاولة تطرح في سبيل تحقيق هذا الهدف ما تلبث أن تجهض بعد حين، وكأن لسان حال القوات الأمريكية هو تأجيل انجاز هذا الهدف في الوقت الحاضر لأسباب لا نعرفها.

* * * *

الآن وفي ضوء هذا الاستعراض قد يثار السؤال التالي:

(هل سوف يفي الأمريكيون بوعودهم التي أعلنوها أمام العالم؟)، بأن هدفهم من الحرب هو تحرير العراق من حكم صدام حسين، وأنهم يهدفون إلى سيادة العراق ووحدة أراضيه، وتطبيق الديموقراطية وسيادة القانون اعتماداً على حكومة عراقية وطنية يختارها العراقيون، وأن قواتهم لا تروم البقاء في العراق، بل أنهم منسحبون بعد تحقيق استتباب الأمن والاستقرار وتحقيق تلك الأهداف، وكلها أمور ضمن ما يهدف إليه ويتمناه العراقيون؟!.

من السذاجة حقاً أن نعتقد بأن الولايات المتحدة الأمريكية التي تحدت العالم وتجاوزت الأمم المتحدة ونزفت دماً وأنفقت أموالاً في حربها الأخيرة قد جاءت إلى العراق لمجرد تحقيق تلك الأهداف النبيلة.!

فهي وإن كانت حربها هذه قد خلصت العراق من نظام الطاغية صدام حسين... ولولاها لبقي نظام صدام جاثماً على صدور العراقيين لفترة لا يعرف إلا الله مداها ... إنما خاضت الحرب لتحقيق مصالحها وأهدافها في إدارة العراق والتأثير على

منطقة الشرق الأوسط بكاملها وفق الصيغة التي تقررها هي وحدها، وهي تهدف كما يبدو إلى تطبيق أسلوبها الخاص في إدارة العراق الذي لم تتوضح معالمه حتى الآن، أما مدى توافق هذا الأسلوب مع إرادة الشعب العراقي فهو ما توضحه الأيام القادمة.

في الأحوال كلها فإن خروج القوات الأمريكية من العراق في الوقت الحاضر سوف يتمخض عنه ازدياد الفوضى، وقد يؤدي إلى حرب أهلية لا نعرف حجم أهوالها ونتائجها.

الفصل الثاني

ما بعد الحرب

٢٠٠٣/٥/٥ – ٢٠٠٥/٥/١

بعد مرور ستة أسابيع على الإطاحة بنظام صدام حسين، بدأت التفكير بضرورة القيام بما أستطيع القيام به من أعمال لخدمة الوطن في هذا الوقت العصيب، وقد طرحت هذا الموضوع على صديقي الدكتور محمد الحاج حمود، وتحدثنا عن ضرورة المساهمة في العمل السياسي عن طريق المساهمة في نشاط الحزب الوطني الديمقراطي الذي كنت أجد نفسي منذ الخمسينات، قريباً من برنامجه السياسي ونشاطاته.

وبعد يومين وبينما كنت في زيارة لأحد الأصدقاء في حي القادسية التقيت بالدكتور محمد الحاج حمود مرة أخرى، وأخبرني بأن لقاءً سوف يحصل لكوادر الحزب الوطني الديمقراطي وأصدقائه في مكتب السيد نصير كامل الجادرجي، وأنا مدعو للمشاركة في هذا اللقاء.

وقد حصل هذا اللقاء فعلاً يوم ٢٠٠٣/٥/٥ وحضره قرابة الخمسين من الأعضاء السابقين في هذا الحزب يتقدمهم الأستاذ هديب الحاج حمود الذي كان يتبوأ مهمة النائب لرئيس الحزب لحين توقف الحزب عن العمل في مطلع الستينات، وقد حضر الإجتماع لفيف من أصدقاء الحزب ومؤيديه، وأدار الاجتماع السيد نصير كامل الجادرجي الذي استعرض الأبعاد السياسية والاجتماعية للمرحلة وضرورة قيام الحزب بممارسة نشاطاته أسوة بالأحزاب والتيارات السياسية الأخرى.

كان النقاش حامياً فيما بين المحاضرين حول طبيعة النشاط الذي ينبغي أن يمارسه الحزب آنذاك، فالبعض ومنهم الأعضاء القدامى، وهم من كبار السن كانوا يتحفظون على قيام الحزب بممارسة نشاطه إلى حين جلاء القوات الأجنبية المحتلة عن البلد والاكتفاء بإصدار جريدة تعبر عن مبادئ الحزب وأهدافه، بينما طالب الآخرون وفي مقدمتهم السيد نصير الجادرجي وكنت أنا واحداً منهم بضرورة البدء

بممارسة النشاط السياسي بكل جوانبه، لأن هذا الوقت هو الوقت الذي عانى البلد فيه من أزمة خانقة ينبغي أن يكون للحزب دور في التصدي لها ومعالجتها.

فطالما أن القوات الأجنبية المحتلة قد وعدت بمغادرة العراق بعد تحريره من بطش نظام صدام حسين، فينبغي اعتماد كافة الأساليب الديمقراطية السليمة في سبيل التهيئة لإقامة نظام حكم جديد يقوم على الأسس الديمقراطية السليمة في سبيل استلام السلطة من القوات الأجنبية المحتلة وتحقيق الاستقلال، وهذا هو السبيل لامتحان مصداقية القوات الأجنبية ومدى وفائها بوعودها، وفي حالة نكول القوات الأجنبية المحتلة عن تحقيق وعودها بالانسحاب وتحقيق الاستقلال عندئذ ينبغي الانسحاب من النشاط السياسي واتخاذ مواقف العداء من قوات الاحتلال.

وانتهى الاجتماع بقرار من أكثرية الحاضرين بضرورة عقد اجتماع موسع في نادي العلوية لإعلان ممارسة الحزب الوطني الديمقراطي لنشاطاته مع الإشارة إلى أهدافه في ظل المرحلة الراهنة، وبالفعل انعقد هذا الاجتماع في نادي العلوية يوم ٢٠٠٣/٥/١٧ وحضره قرابة الخمسمائة شخص من أعضاء الحزب ومؤيديه وأصدقائه وممثلين عن مختلف الأحزاب والمنظمات السياسية، وكان الاجتماع ناجحاً تخللته العديد من الكلمات التي عبرت عن آراء الأحزاب السياسية المختلفة بانبثاق نشاط الحزب الوطني الديمقراطي وترحيبها بذلك.

ومنذ ذلك الحين أصبح مكتب السيد نصير الجادرجي في المنصور يكتظ بأعضاء الحزب ومؤيديه لمناقشة كيفية توسيع نشاط الحزب وتوضيح موقفه من الأحداث.

ولعل من الأمور المهمة بالنسبة لنشاط الحزب في ذلك الحين قيام الأحزاب السياسية الخمسة التي برزت في الساحة السياسية وهي حزب الاتحاد الوطني

الكردستاني، والحزب الديمقراطي الكردستاني، والمجلس الأعلى للثورة الإسلامية، وحزب المؤتمر الوطني، وحركة الوفاق الوطني، والتي طلبت من السيد نصير الجادرجي أن ينضم إليهم ممثلاً عن الحزب الوطني الديمقراطي، وقد تشكلت فيما بعد من هذه الأحزاب مجموعة السبعة أحزاب بعد أن انضم إليهم السيد إبراهيم الجعفري ممثلاً عن حزب الدعوة الإسلامية، وأصبحت مجموعة السبعة أحزاب هذه تمارس اجتماعاتها المتواصلة لدراسة شكل النظام السياسي، ونظام الحكم المقبل والتشكيلات السياسية والحكومية بعد التفاوض مع السفير باول بريمر مدير الإدارة المدنية لسلطة الإئتلاف ورئيس سلطة الاحتلال.

* * * *

لقد انعكست هذه الاجتماعات بشكل ملحوظ على نشاط الحزب الوطني الديمقراطي في مكتب السيد نصير الجادرجي حيث كانت اللجنة السباعية هذه تطرح بعض الجوانب السياسية والاجتماعية والاقتصادية للنقاش، وكان السيد نصير الجادرجي يطرحها بشكل ديمقراطي علينا، وكانت مجموعة أبرزها الدكتور محمد الحاج حمود، ورؤوف آل ديبس، وهاشم الشبلي، وعبد الرزاق السعيدي وأنا نناقش هذه الأمور ونطرح أمام السيد نصير بعض الأفكار التي كان يستعين بها لبلورة الآراء التي تمثل رأي الحزب الوطني الديمقراطي لكي يطرحها في تلك المناقشات.

١

حلقة النقاش الاقتصادية

١٤/ ٦/ ٢٠٠٣ – ١٨/ ٨/ ٢٠٠٣

بلغت في يوم ٢٠٠٣/٦/١٢ باختياري عضواً في حلقة النقاش الاقتصادية التي كان يرأسها السفير باول بريمر، وإن اجتماعاتها سوف تبدأ في قصر المؤتمرات بتاريخ ٢٠٠٣/٦/١٤، وقد حضرت وشاركت في كافة اجتماعات هذه الحلقة الدراسية العشرة التي كانت تعقد في يوم الأربعاء من كل أسبوع ولغاية ٢٠٠٣/٨/١٨ حيث عقد اجتماعها الأخير.

شارك في مناقشات هذه الحلقة حوالي الأربعين اقتصادياً بعضهم خبراء دوليون أغلبهم يمثلون المنظمات الاقتصادية الدولية كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة الأغذية والزراعة الدليه ومنظمة التجارة الدولية وغيرها، والبعض الآخر يمثلون الوزارات والمؤسسات العراقية ذات العلاقة بالموضوعات التي تجري مناقشتها مثل وزارة التخطيط ووزارات الصناعة والزراعة والتجارة والمالية والبنك المركزي، أما القسم المتبقي فهم اقتصاديون عراقيون بعضهم يمثلون الأحزاب الرئيسة السبعة وكنت أنا واحداً منهم ممثلاً للحزب الوطني الديمقراطي، والبعض الآخر يمثلون مؤسسات القطاع الخاص الاقتصادية المعروفة وبعض مؤسسات المجتمع المدني.

كان منهج أي من اجتماعات هذه الحلقة يتناول مناقشة أحد الموضوعات الاقتصادية المهمة مثل موضوعات البطالة، والخصخصة، والاستثمار الأجنبي، والإعمار، وأسلوب دعم النتاج الزراعي، وكيفية معالجة مشاكل الإنتاج الصناعي أو الزراعي، وتطوير القاعدة التحتية، وشؤون الميزانية وصرف الأموال.

وظيفة النقاش هي مجرد الحوار الذي يستهدف بيان الرأي وليس اتخاذ القرار أو رفع التوصيات، كان منهج الاجتماع يبدأ بشرح أبعاد الموضوع المطروح للنقاش من قبل السفير بريمر رئيس الاجتماع، ثم يطلب من الخبراء الدوليين بيان رأيهم، وبعد ذلك يطلب من ممثلي الوزارات ذات العلاقة والهيئات الحكومية بيان رأيهم حول

طبيعة الموضوع وأبعاده الواقعية، ورأيهم الرسمي حول ذلك، ثم يفتح النقاش أمام ممثلي الأحزاب والمنظمات المهنية والقطاع الخاص لبيان رأيهم.

الموضوع الرئيسي الذي كان يتمحور حوله النقاش هو كيفية تحويل الاقتصاد العراقي من الاقتصاد المركزي حيث تهيمن الدولة على أهم قطاعاته ونشاطاته إلى اقتصاد السوق حيث يهيمن القطاع الخاص على هذه النشاطات وينحسر دور الدولة في القيام بالخدمات العامة.

كان رأي الخبراء الدوليين هو أن هذا التحول ينبغي أن يحصل الآن عن طريق تحويل ملكية المؤسسات الحكومية نحو القطاع الخاص والقطاع الأجنبي، وتشجيع الاستثمار الأجنبي وفتح الأبواب أمامه على مصراعيها، وابتعاد الدولة عن تقديم الدعم للمؤسسات الزراعية أو الصناعية وإلغاء البطاقة التموينية التي تكلف الدولة مبالغ طائلة، والانفتاح على الاقتصاد الدولي وإلغاء كافة القيود والعراقيل أمام انسياب السلع والخدمات ورؤوس الأموال من الدخل إلى الخارج وبالعكس، مثل الرسوم الكمركية وإجراءات المنع والتراخيص والإجازات والقيود على تحويل الأموال، كل ذلك في سبيل توفير المنافسة المتكافئة بين المؤسسات العاملة في السوق، بمعنى الرغبة في نقل تجربة الدول المتطورة إلى الاقتصاد العراقي وكأنه اقتصاد متطور قادر على استيعاب هذه الإجراءات من دون التأثير السلبي على الوضع الاقتصادي والاجتماعي.

غير أن مواقف العراقيين المشاركين في هذه الحلقة لم تكن متشابهة، فممثلو المؤسسات الحكومية كان دورهم هو توضيح واقع المؤسسات موضوع النقاش، ولم يكن لهم في الغالب موقف فيما ينبغي أن يحصل إزاءها، والبعض منهم كان يؤيد ما تذهب إليه آراء الخبراء الدوليين.

أما ممثلو القطاع الخاص، فإن مساهماتهم كانت تتمحور حول موقع القطاع الخاص وإعطاءه الأولوية أو إنفراده في إنجاز الأعمال بدلاً من القطاع الأجنبي، والتحفظ الشديد إزاء الاستثمارات الأجنبية.

إلا أن رأياً آخر كنت أنا من انبرى إلى طرحه في النقاش يشاركني في بعض الأحيان أعضاء آخرون في الندوة، مفاده أننا ينبغي أن لا نتسرع في اختيار الإجراءات لغرض تحقيق اقتصاد السوق، بل ينبغي أن نحيط هذه الإجراءات بالدراسة والتأني بقصد تكييفها وفقاً لظروف العراق الاقتصادية والاجتماعية الراهنة، ذلك لأن العراق بعد خروجه من ثلاث حروب خاسرة، وما لحقه عبر العقود الثلاثة الماضية من حكم صدام حسين من دمار طال كافة قطاعاته الاقتصادية والتخلف الذي شمل كافة مرافقه الاقتصادية، والفقر والعوز الذي شمل أغلب مواطنيه، وضعف القدرات المالية والتكنولوجية عند القطاع الخاص، كل هذه العوامل تجعل من عملية النقل الآلي لإجراءات اقتصاد السوق وفق الصيغة المطبقة في الدول المتطورة إلى الاقتصاد العراقي، عملية تشوبها المخاطر والآثار الجانبية الضارة، فإلغاء الدعم، على سبيل المثال، سوف ينطوي على ارتفاع تكاليف الانتاج، وعلينا أن نتصور تأثير ذلك اجتماعياً واقتصادياً، ولذلك كان موقفنا معارضاً لإلغاء الدعم، بل طالبت أنا شخصياً بزيادته، أو الاستمرار على ما كان عليه الحال، في الأقل.

كذلك بالنسبة لإلغاء البطاقة التموينية الغذائية والاستعاضة عنها بتقديم مبلغ مالي محدود لكل عائلة، فهو خطير في الوقت الحاضر الذي يعاني فيه المواطنون من الفقر والعوز، ومن يضمن أن رب العائلة حينما يتسلم المبلغ النقدي هذا سوف ينفقه على توفير الغذاء لعائلته، كنا على العكس من ذلك نطالب بتحسين نوعية السلع المشمولة بالبطاقة التموينية.

وبالنسبة للخصخصة كنا نطالب بضرورة التأني في تطبيق هذا الإجراء بالنسبة للمشروعات الصناعية الحكومية بصورة خاصة لأن تطبيقه سوف يؤدي إلى تعريض آلاف العراقيين إلى البطالة حينما تنتقل ملكية هذه المؤسسات إلى القطاع الخاص، إن ظروفنا الحالية تقتضي أن نحتفظ بالمؤسسات الحكومية الجيدة الأداء والمتوسطة الأداء وينبغي أن نسعى إلى تحديثها وتطوير كفاءة إداراتها لأنها قاعدة مهمة لتشغيل المواطنين ووسيلة لاستثمار الموارد الطبيعية المحلية ومصدراً لميزانية الدولة، أما المؤسسات الضعيفة الأداء أو المتوقفة عن العمل فهذه هي التي ينبغي أن نفكر منذ الآن بخصخصتها إما عن طريق تأجيرها، أو بيعها للقطاع الخاص أو القطاع الأجنبي.

وعند مناقشة موضوع البطالة طرح موضوع حملة الاعمار بوصفه علاجاً مهماً لهذه المشكلة وإلى جانبه جرى الحديث عن ضرورة قيام الدولة بمجموعة الأعمال التي يترتب عليها الطلب على الأيدي العاملة كحملات تنظيف الشوارع، والتشجير وتبليط الشوارع وقيام الوزارات بإعادة المفصولين لأسباب سياسية إلى وظائفهم، وقيام الوزارات بالتشغيل وفقاً للعقود المؤقتة.

لكن الموضوع الذي استقطب اهتمامنا هو مناقشة ميزانية الأشهر الستة المتبقية من عام ٢٠٠٣، إذ أشار السفير بريمر بأن المبالغ المخصصة لميزانية هذه الأشهر من عام ٢٠٠٣ هي ستة مليارات دولار أمريكي، وأن الإيرادات المتوقعة لهذه المبالغ ٣,٤٠٠ مليار دولار من عوائد صادرات النفط و٧٦٠ مليار دولار هو المبلغ المخصص من الكونغرس الأمريكي و١,٧٠٠ مليار دولار عن إطلاق أرصدة العراق المجمدة في الولايات المتحدة الأمريكية، و٨٠٠ مليون دولار من المبالغ المصادرة من ثروة صدام حسين والمبلغ المتبقي سوف يستحصل من الضرائب وأرباح المؤسسات الحكومية والمبالغ المعادة من برنامج النفط مقابل الغذاء.

أما أوجه إنفاق تلك المبالغ فسوف يخصص مبلغ ٩٩٠ مليون دولار لتغطية رواتب الموظفين و١٥٠ مليون دولار لتغطية رواتب المتقاعدين و٢٩٤ مليون دولار لإصلاح الكهرباء و٢٣٣ مليون دولار لبناء أجهزة الأمن والعدل و١٦٥ مليون دولار لبناء الجيش العراقي والمبلغ المتبقي سوف ينفق على تغطية تكاليف خدمات الصحة والاتصالات والماء والمجاري وبقية الخدمات.

وقد نوقشت موضوعات أخرى لا تقل أهمية مثل السياسة النقدية وإصدار العملة الجديدة وكيفية تحقيق الاستقرار في أسعار صرف العملات وكيفية تحول دول أوروبا الشرقية إلى اقتصاد السوق.

وبشكل عام فقد كانت المناقشات في هذه الحلقة تتسم بالتنظيم والانضباط والإدارة الجيدة، فالنقاش ينحصر على الموضوع المطروح للنقاش، ولا يمكن التطرق إلى موضوع آخر إلا بعد الانتهاء منه والمناقشون كانوا يتمتعون بالحرية الكاملة للتعبير عن آرائهم ضمن الوقت المحدد.

وفي يوم ٢٠٠٣/٨/١٨ أعلن السفير بريمر عن انتهاء المناقشات في تلك الحلقة النقاشية لأن نشاطها أصبح جزءا من صلاحيات مجلس الحكم الانتقالي.

٢

مجلس الحكم

٢٠٠٣/٧/١٣ – ٢٠٠٤/٥/٢٨

انبثاق مجلس الحكم الانتقالي

ازداد النشاط السياسي في مكتب السيد نصير الجادرجي منذ مطلع شهر حزيران من عام ٢٠٠٣، ليس بسبب الحوار مع بعض ممثلي الأحزاب والتيارات السياسية والشخصيات الذين أصبحوا يترددون على المكتب للتداول حول بعض الأمور السياسية والاجتماعية فحسب، وإنما بسبب التشاور المستمر بين السيد نصير وجماعته من الوطنين الديمقراطيين حول الموضوعات التي ينوي مناقشتها مع أعضاء اللجنة السباعية التي ازدادت اللقاءات فيما بينها وبين السفير بريمر، الذي تم تعيينه آنذاك مديراً للإدارة المدنية ورئيساً لسلطة التحالف في العراق للتشاور حول سبل انتقال السلطة إلى العراقيين، وكانت الآراء المطروحة للنقاش في حينه هي كيفية تشكيل مجلس الحكم الانتقالي الذي سوف يتمتع بالصلاحيات لإدارة شؤون البلاد خلال الفترة الانتقالية وبضمن ذلك تعيين مجلس الوزراء وتشريع قانون إدارة الدولة الانتقالي، على أن تكون صلاحياته خاضعة لمصادقة السفير بريمر رئيس سلطة التحالف.

وبالفعل أعلن عن تشكيل هذا المجلس يوم ٢٠٠٣/٧/١٣ وهو يتكون من ٢٥ عضواً يمثلون مختلف الأحزاب السياسية والقوميات والأديان والطوائف، فبالإضافة إلى الأحزاب السياسية السبع سابقة الذكر انضم إلى عضوية مجلس الحكم الانتقالي ممثل عن كل من الحزب الشيوعي العراقي، والحزب الإسلامي، وحزب الله، وتجمع الديمقراطيين المستقلين، والحركة الآشورية العراقية، وحزب الدعوة الإسلامية، وحزب الاتحاد الإسلامي الكردستاني، والقسم المتبقي من الشخصيات العراقية المعروفة.

لكن قائمة أعضاء مجلس الحكم لم تتضمن العديد من التيارات السياسية والمنظمات الاجتماعية والمهنية، مثل الحركة الملكية الدستورية، وممثلي العديد من التيارات القومية وممثلي بعض القوميات والأديان، كالكرد الفيليين والشبك والصابئة، وكذلك ممثلي المنظمات المهنية والشعبية والعشائر، والكثير من الأحزاب السياسية التي ظهرت في الساحة العراقية بعد سقوط نظام صدام حسين، وهي أحد المآخذ التي كانت تطرح على مجلس الحكم عند عملية تشكيل هذا المجلس. والتي تسببت في ظهور المعارضة الشديدة وربما العداء لمجلس الحكم من قبل التيارات السياسية التي لم تشارك فيه، ولو كان عدد أعضاء مجلس الحكم خمسون عضواً آنذاك بدلاً من خمس وعشرين عضواً لأمكن استيعاب تلك التيارات السياسية كافة في المجلس، والحد من تلك المعارضة والعداء.

اسماء اعضاء مجلس الحكم الانتقالي:

١- إبراهيم الأشيقر الجعفري	عن حزب الدعوة الإسلامية
٢- أحمد الجلبي	عن حزب المؤتمر الوطني
٣- إياد علاوي	عن جماعة الوفاق الوطني
٤- جلال الطالباني	الاتحاد الوطني الكردستاني
٥- حميد مجيد موسى	الحزب الشيوعي
٦- مسعود بارزاني	الحزب الديمقراطي الكردستاني
٧- عبد العزيز الحكيم	المجلس الأعلى للثورة الإسلامية
٨- نصير كامل الجادرجي	الحزب الوطني الديمقراطي
٩- محسن عبد الحميد	الحزب الإسلامي العراقي
١٠- عبد الكريم ماهود المحمداوي	حزب الله العراقي
١١- عدنان الباجه جي	تجمع الديمقراطيين العراقيين
١٢- يونادم كنة	الحركة الآشورية الديمقراطية
١٣- صلاح الدين محمد بهاء الدين	الاتحاد الإسلامي الكردستاني
١٤- عز الدين سليم	حزب الدعوة الإسلامي في البصرة

١٥- صون كول حابوك	عن التركمان العراقيين
١٦- محمد بحر العلوم	شخصية مستقلة
١٧- أحمد شياع البراك	شخصية مستقلة
١٨- عقيلة الهاشمي	شخصية مستقلة
١٩- دارا نور الدين	شخصية مستقلة
٢٠- غازي عجيل الياور	شخصية مستقلة
٢١- محمود عثمان	شخصية مستقلة
٢٢- سمير شاكر الصميدعي	شخصية مستقلة
٢٣- وائل عبد اللطيف	شخصية مستقلة
٢٤- موفق الربيعي	شخصية مستقلة
٢٥- رجاء حبيب الخزاعي	شخصية مستقلة

لكننا لو تفحصنا أسماء الشخصيات التي تكون منها مجلس الحكم لوجدنا أنها تمثل أهم الأحزاب الكبيرة والقوميات والأديان والطوائف والشخصيات المعروفة في الساحة العراقية التي كانت تمثل نسبة عالية من الشعب العراقي والتي ناضلت وتحملت التضحيات إبان حكم صدام حسين.

وفي يوم ٢٠٠٣/٧/١٧ عقد الاجتماع الأول لمجلس الحكم الانتقالي، وراح أعضاؤه الخمسة والعشرون يواصلون اجتماعاتهم في بناية مجلس الحكم في قصر المؤتمرات والتي كانت سابقاً جزءاً من البنايات المخصصة للتصنيع العسكري والتي كان حسين كامل صهر صدام حسين يشغلها كمكاتب له.

وراح السيد نصير الجادرجي يحضر هذه الاجتماعات ممثلاً للحزب الوطني الديمقراطي وكان يصطحبني معه أحياناً كنائب له أحل محله عند غيابه وأتشاور معه في بعض الجوانب المطروحة للنقاش وهو ما درج عليه بقية أعضاء المجلس، وبالتعاقب كان يصطحب لهذه المهمة إما السيد هاشم الشبلي أو السيد رؤوف آل دبيس، وأصبحت أحضر بعض جلسات مجلس الحكم إلى جانب مشاركتي عضواً في حلقة النقاش الاقتصادي سابقة الذكر.

لقد أثير عند تشكيل مجلس الحكم موضوع التقسيم الطائفي والعرقي واعتباره هو الأساس في اختيار أعضاء مجلس الحكم كما أثيرت في حينه المخاوف مما سوف يترتب على ذلك من نتائج سوف تحول دون استمرار وحدة العراق في المستقبل، وحقيقة فإن هذا الموضوع قد أخذ مداه في تشكيل مجلس الحكم وكانت له انعكاسات غير قليلة على نشاطات المجلس، أبرزها أن اختيار مجلس الوزراء في ٢٠٠٣/٩/١ من قبل أعضاء مجلس الحكم، وكذلك اختيار وكلاء الوزراء فيما بعد، جاء تعبيراً عن هذه الحقيقة، بل أن مجلس الحكم قد وضع قاعدة المحاصصة في توزيع السلطة حسب القومية والدين والطائفة التي استمر تطبيقها بين القوى السياسية فيما بعد، وأصبحت سبباً لظهور النزاعات والعداوات وانشقاق الشعب إلى فئات معادية للسلطة وفئات مؤيدة لها واستفحال التميز والعداء بين طائفتي الشيعة والسنة بصورة خاصة وهذه في الحقيقة إحدى الثغرات الكبيرة التي شابت أعمال مجلس الحكم، لأنها للأسف أصبحت القاعدة لتقاسم السلطة فيما بعد، وسبباً لعرقلة العملية السياسية برمتها،

لكن هذا التقسيم، شئنا أم أبينا، هو تعبير عن واقع العراق وتركيبة الشعب العراقي التي تبلورت منذ مئات السنين، فالشعب العراقي مقسم إلى قوميتين رئيسيتين هما القومية العربية والقومية الكردية وتقف إلى جانبهما قوميات أخرى كالتركمان والآشوريين والكلدانيين والشبك التي تختلف من حيث الحجم والانتشار، كما تتعدد فيه الأديان، فبالرغم من أن الدين الإسلامي هو دين الأكثرية لكن توجد إلى جانبه أديان أخرى كالمسيحية والصابئة واليزيديين وكذلك تتعدد فيه الطوائف فالمسلمون مقسمون إلى شيعة وسنة والمسيحيون مقسمون إلى كاثوليك وأرثوذكس وأن أي نظام سياسي ينبغي أن يأخذ مشاركة كافة هذه الأطياف بنظر الاعتبار، وهو ما حصل عبر التاريخ. على أن هذا الواقع كان ينبغي أن لا يعتبر الأساس لتقاسم السلطة دون النظر إلى الكفاءة واختيار الرجل المناسب في المكان المناسب لإشغال المناصب الحكومية المهمة والحساسة، بل كان ينبغي أن يكون اشتراك هذه الفئات وسيلة لاختيار من يمثلها في السلطة من العناصر الكفوءة والمخلصة للوطن، حسب الأسس الديمقراطية الرصينة.

* * * *

إننا حينما نقيم تجربة مجلس الحكم ينبغي أن لا ننطلق من كون مجلس الحكم حين انبثاقه ولغاية حله يمثل تشكيلة سياسية متكاملة تقف إلى جانبه حكومة تتمتع بكافة الصلاحيات ولديها برنامج سياسي واجتماعي ويقف إلى جانبها برلمان منتخب وتسندها الأجهزة الأمنية والحكومية وتحت تصرفها الأموال التي تعينها على تحقيق تلك البرامج، بل ينبغي أن نقيمها في ضوء الظروف والإمكانيات التي ولدت في رحمها، ذلك أن الفكرة الأولى لدى السفير بريمر حول تشكيل هذا المجلس هي أن يكون جهة استشارية تساعد قوات التحالف على توفير المناخ السياسي لغرض انتقال السلطة إلى العراقيين سلمياً، لكن صدور قرار مجلس الأمن المرقم ١٤٨٣ في ٢٠٠٣/٥/٢٢ الذي شدد على الإسراع في انتقال السلطة إلى العراقيين، وكذلك بسبب الضغوط التي مارسها

الممثل الخاص للأمم المتحدة السفير ((سيرجيودي ميلو)) قد انتهت إلى منح مجلس الحكم الانتقالي بعض الصلاحيات لإدارة شؤون الدولة واتخاذ القرارات لتعيين مجلس الوزراء، وتمثيل المصالح العراقية إزاء سلطة التحالف والمحافل الدولية.

ومما تجدر الإشارة إليه لغرض توضيح العلاقة بين مجلس الحكم الانتقالي وسلطات التحالف هو أن قرار مجلس الأمن المرقم ١٤٨٣ قد أقر خضوع العراق للاحتلال على وفق مبادئ القانون الدولي، ومنح قوات الاحتلال كافة الصلاحيات التي يشير إليها هذا القانون، وبناء على ذلك أصبحت بيد السفير بريمر صلاحيات كاملة لحكم العراق سياسياً وعسكرياً، وأصبحت العلاقة بين مجلس الحكم الانتقالي والسفير بريمر مرهونة بما يقرره ويصادق عليه السفير بريمر.

ومن هنا وجد مجلس الحكم نفسه وهو يدير شؤون البلاد مجرداً من الصلاحيات الأمنية والمالية، بل أن كافة قراراته لم تأخذ طريقها للتنفيذ ما لم تقترن بتوقيع السفير بريمر، ولك أن تتصور كيف يستطيع هذا المجلس أن يؤثر تأثيراً واضحاً على مسار الوضع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي التي كانت مشاكله تتفاقم يوماً بعد يوم وهولا يمتلك الصلاحيات لصرف الأموال أو التحكم في القضايا الأمنية، وقد بلغ الحال بمجلس الحكم أنه بات عاجزاً عن تدبير الأموال لحماية أعضائه وتجهيزهم بالأسلحة والسيارات في بداية عمله لأن قرارات كهذه كانت مقيدة بموافقة السفير بريمر.

لقد كان المجلس حقاً مكتوف الأيدي وهو يجابه ظروفاً سياسية واجتماعية واقتصادية صعبة للغاية، حيث كانت المؤسسات الحكومية كافة مدمرة ومنهوبة، وكان الشعب جائعاً وتعاني غالبيته من البطالة، ولا أنسى الاستغاثات المتكررة التي

كان يطلقها السيد نوري البدران وزير الداخلية أمام مجلس الوزراء ومجلس الحكم والذي كان يتسائل دائماً:

... كيف يستطيع مجابهة أعمال الإرهاب والتخريب والجرائم المتزايدة يوماً بعد يوم وهولا يملك الصلاحية والأموال لتعيين الشرطة أو شراء الأسلحة والسيارات لمن هو موجود من الشرطة في دائرته..؟.

وكانت استغاثاته تذهب دائماً أدراج الرياح لأن مجلس الحكم ما كان يستطيع غير الكتابة إلى السفير بريمر وهو صاحب القرار أولاً وأخيراً، لقد كان حال مجلس الحكم الانتقالي يجسد قول الشاعر:

القاه في اليم مكتوفاً وقال له

إياك إياك أن تبتل بالماء

وعلى الطرف الآخر كان السفير بريمر مراوغاً من الطراز الأول، فما أن تطرح عليه مثل هذه المطالب من قبل أعضاء مجلس الحكم في اللقاء الدوري الذي كان يحصل بينه وبينهم يوم الأربعاء من كل أسبوع حتى تجده متفهماً متذرعاً بالكثير من الأعذار ومشيراً إلى الأرقام التي توضح اتساع أبواب صرف الأموال على القضايا الأمنية وأعمال الإعمار في محافظة بغداد وبقية المحافظات، وما أكثر الأرقام المبوبة والمنظمة التي كان يطرحها في هذا الشأن والتي لا يمتلك اي أحد الدليل على صحتها ودقتها، وأساليب أنفاقها، وما إن تشتد الأوضاع الأمنية سوءاً حتى تجده يحمل أعضاء مجلس الحكم مسؤولية معالجة المشاكل التي يعاني منها بلدهم فهم المسؤولون عن ذلك وهم الذين يطالبون دائماً بتسلم الملف الأمني.

لعل المسألة المهمة عند تقييم مرحلة مجلس الحكم ونشاطاته في هذه المرحلة بخاصة بعد تشكيل الوزارة العراقية الأولى هي أن دوره ظل باهتاً في معالجة المشاكل

اليومية والكبيرة التي كان يعاني منها المواطنون كغياب الأمن، وازدياد الأعمال الإرهابية والإجرامية، وتفاقم البطالة، وعدم حصول التحسن في مستوى وأداء الخدمات العامة كالكهرباء والماء، والصحة، والتعليم، ومصادر الطاقة من مشتقات النفط، ولذلك فإن قراراته ونشاطاته لم تجد لها صدى جيداً عند الجمهور، بل ظهر في الآونة الأخيرة الانفصام بين مجلس الحكم وبين الجمهور، الذي لم يجد في نشاطات مجلس الحكم معالجات لما يعانيه يومياً، وقد تفاقم هذا الانفصام بسبب غياب النشاط الإعلامي المعبر عن لسان حال مجلس الحكم وما يقوم به من أعمال وما يعانيه من تحديات ومصاعب، بينما كان الإعلام المضاد عبر الفضائيات العربية الكثيرة والإذاعات والصحف المتنوعة لا يتحدث بغير توجيه الانتقادات اللاذعة والتلفيق والتأليب والتحريض ضد مجلس الحكم والوزارات العراقية فيما بعد.

ومما كان له دور كبير في هذا الإخفاق هو أن مجلس الحكم لم يكن شريكاً متكافئاً لقوات الاحتلال في إدارة شؤون البلاد، فبينما كانت قرارات مجلس الحكم تخضع دائماً لمصادقة السفير بريمر، كانت قوات الاحتلال في المحافظات تتخذ القرارات وتصرف الأموال من دون الرجوع إلى مجلس الحكم، ومنها أنها كانت تنفرد في تعيين المحافظين ومجالس المحافظات دون الرجوع إلى مجلس الحكم.

ومما أثار انتباهي من خلال الاجتماعات القليلة لمجلس الحكم التي ساهمت فيها نائباً عن السيد نصير الجادرجي أو التي حضرتها فيما بعد وزيراً للزراعة، هو أن العمل في مجلس الحكم لم يكن منظماً، والنقاش في هذا المجلس لم يحصل وفق برنامج محدد يضمن للمجلس إنجاز مهامه خلال فترة محددة، وإنما كانت مناقشاته تتبعثر في جوانب كثيرة وغير أساسية أحياناً، فعلى سبيل المثال، استغرقت مناقشات المجلس أياماً عديدة حول صلاحياته والمشاكل والظروف الشخصية التي كان يعاني منها أعضاؤه مثل أمور الحراسة الشخصية والمخصصات والعلاقة بقوات التحالف، ومن الأسباب الرئيسة لهذا التبعثر هو غياب الانضباط في إدارة الجلسات، فما إن يبدأ

النقاش حول موضوع معين حتى يتشعب إلى موضوعات أخرى ليست لها علاقة بالموضوع الأول، وكل متحدث يأخذ مداه في الحديث دون التقيد بوقت محدد، وفي كثير من الأحيان يسترسل النقاش دون حسمه باتخاذ قرار محدد.

وبالرغم من المصاعب والإخفاقات التي اكتنفت أعمال مجلس الحكم الانتقالي، إلا أن التقييم المنصف لدوره في هذه الحقبة من تاريخ العراق ينبغي أن لا تغفل المنجزات الكثيرة والمهمة التي حققها في مجال تحقيق المهمة الأولى التي أنشئ من أجلها، وهي توفير المناخ السياسي والقانوني لانتقال السلطة على أساس سلمي من قوات الاحتلال المتعددة الجنسية إلى ممثلي الشعب العراقي، والسير رويداً رويداً نحو الاستقلال وتحقيق الديمقراطية، وفي مقدمة تلك المنجزات تشكيل الحكومة العراقية المؤقتة بتاريخ ٢٠٠٣/٨/٢٨ التي أصبحت نواة للسلطة العراقية التنفيذية، وبالرغم مما واكب عمل تلك الوزارة من ضعف سوف نأتي إليه فيما بعد، فإن تشكيلها قد أشغل الفراغ الإداري في مؤسسات الدولة وبعد أن كان يشرف على مؤسسات الدولة وكيانات الوزارات مشرفون أجانب أغلبهم من الأمريكيين، أصبح الوزراء العراقيون الذين حصل اختيارهم هم الذين يديرون دفة الحكم في بلادهم.

والإنجاز الثاني الذي لا يقل أهمية هو تشريع قانون إدارة الدولة الانتقالي الذي يعد وثيقة دستورية حديثة تضمنت القواعد الأساسية لتنظيم المجتمع والدولة والذي شرع ليكون الأساس لتنظيم شؤون إدارة الدولة خلال المرحلة الانتقالية القادمة ولحين تشريع الدستور الدائم.

ولعل الجانب الإيجابي الذي ينبغي أن نشير إليه ونحن نستعرض مسيرة مجلس الحكم الانتقالي هو أن هذه المجموعة الكبيرة من أعضاء هذا المجلس استطاعت الحفاظ على وحدتها وانسجامها وتعاونها بالرغم من اختلافها في توجهاتها السياسية وقلة الصلاحيات والإمكانات التي كانت تتمتع بها والمصاعب الكثيرة والمتنوعة والعميقة التي جابهتها وبخاصة الصراع فيما بينها وبين قوات الاحتلال.

٣

مجلس الوزراء

٢٨/٨/٢٠٠٣ – ٢٨/٥/٢٠٠٤

في يوم ٢٠٠٣/٨/٢٨ أعلن عن تشكيل مجلس الوزراء على وفق قرار مجلس الحكم المرقم ٢٨، وكنت أنا ضمن قائمة الوزراء الذين أعلنت أسماؤهم حيث أصبحت وزيراً للزراعة.

وحقيقة فإنني لم أكن أتوقع ذلك ولم أسع إليه، لكنني شعرت بالفرح والقلق في آن واحد عندما علمت بهذا الخبر، أما سبب الفرح فهوما دل عليه هذا الاختيار من ثقة واعتبار، وأما القلق فسببه ما سوف يترتب على هذا المنصب من مسؤولية لم أكن أعرف مداها وقدرتي على توفير متطلباتها.

ولعل ما شجعني على قبول تلك المهمة في حينه، برغم أن عمل الوزارة كان يجري تحت مظلة الاحتلال، هو أنني اعتبرت تلك المشاركة وسيلة لفرض إرادة ممثلي الشعب العراقي في إنجاز عمل الوزارات العراقية وفقاً لمصالح الشعب العراقي، ولأن اختياري وزيراً للزراعة قد جاء من قبل أعضاء مجلس الحكم الذين يمثلون أغلب التيارات السياسية للشعب العراقي ومنهم الحزب الوطني الديمقراطي الذي كنت أنتمي إليه، ولأن عملية انبثاق مجلس الوزراء اعتبرت في حينه وسيلة لاستلام السلطة بشكل سلمي من قبل القوات الأجنبية المحتلة والتمهيد لاستقلال العراق اقتصادياً وسياسياً، وفي كل الأحوال فإنني سوف أعمل وفقاً لما يمليه ضميري حسب ما تقتضيه مصلحة البلد، ومتى ما عجزت عن ذلك بالكامل، فإنني سوف أستقيل وانسحب من تلك المسؤولية.

* * * *

يبدو أن تنسيقاً وتشاوراً قد حصل داخل مجلس الحكم بين كل من أعضاء مجلس الحكم السيد نصير الجادرجي والشيخ عبد الكريم المحمداوي والدكتورة عقيلة الهاشمي لاختيار اسمي وزيراً للزراعة لعوامل عديدة منها كفاءتي لأنني كنت أستاذاً

للاقتصاد في جامعة البصرة لمدة ٢١ عاماً، ورئيسا لقسم الاقتصاد وعميداً لكلية الإدارة والاقتصاد فيها لسنين عديدة، وقد نشرت لي في شؤون الاقتصاد قرابة الخمسين بحثاً، ولأنني لم أكن عضواً أو متعاوناً مع حزب البعث، وإنما مغضوب عليه خلال فترة حكم صدام حسين، وقد تعرضت أنا وعائلتي كما اشرت إلى ذلك سابقاً لصنوف الظلم والحرمان بعد إعدام أخي سعد رحيمة العبود عام ١٩٨٢.

وفي ضوء الصيغة التي كانت معتمدة لاختيار الوزراء آنذاك فقد أعلن أن اختياري وزيراً للزراعة قد جاء مقترناً باسم الشيخ عبد الكريم المحمداوي وممثلاً لتياره الديني حزب الله العراقي، برغم أنني كنت من أتباع الحزب الوطني الديمقراطي آنذاك، وهو حزب علماني، وحقيقة فإن اختياري وزيراً من قبل الشيخ عبد الكريم المحمداوي إنما يعبر عن التجرد وتفضيل الكفاءة في اختيار المنصب الحكومي بدلاً من تفضيل المصلحة الشخصية، وهو ما سوف يجعلني مقدراً لموقف صديقي الشيخ عبد الكريم المحمداوي وتفضيله مصلحة البلد في هذا الاختيار وسأبقى شاكراً لموقفه هذا طيلة العمر.

* * * *

بناءً على تلك الصيغة التي اعتمدت لاختيار الوزارة وهي صيغة التوافق بين أعضاء مجلس الحكم على هذا الاختيار الذي أقيم على أساس أسلوب المحاصصة حسب القوميات والأديان والطوائف، فكان لكل عضو منهم أن يختار أحد الوزراء الذي يمثله، وعلى هذا الأساس تم اختيار(٢٥) وزيراً منهم (١٣) وزيراً من طائفة الشيعة وخمسة يمثلون العرب السنة، وخمسة يمثلون الأكراد وواحد يمثل المسيحيين وآخر يمثل التركمان.

ويلاحظ على تشكيلة هذه الوزارة انخفاض حصة المرأة فيها، حيث لم تشارك في هذه الوزارة سوى وزيرة واحدة هي السيدة نسرين برواري وزيرة الأشغال العامة، وقد خلت هذه المجموعة الوزارية من تسمية وزير للدفاع وآخر للإعلام لإلغاء هاتين الوزارتين مؤخراً بينما تضمنت خمس وزارات جديدة لكي تواكب التطورات العصرية وهي وزارة حقوق الإنسان، ووزارة البيئة، ووزارة العلوم والتكنولوجيا، ووزارة المهاجرين والمهجرين، ووزارة الشباب.

أسماء الوزراء

١- الدكتور إبراهيم محمد بحر العلوم	وزارة النفط
٢- الدكتور مهدي الحافظ	وزارة التخطيط
٣- الدكتور عبد الأمير رحيمة العبود	وزارة الزراعة
٤- الدكتور خضير عباس	وزارة الصحة
٥- الدكتور علاء عبد الصاحب العلوان	وزارة التربية
٦- الدكتور علي عبد الأمير علاوي	وزارة التجارة
٧- السيد نوري البدران	وزارة الداخلية
٨- الدكتور علي فائق الغبان	وزارة الشباب والرياضة
٩- الدكتور مفيد محمد جواد الجزائري	وزارة الثقافة
١٠- الدكتور حيدر جواد العبادي	وزارة المواصلات
١١- الدكتور باقر صولاغ جبر	وزارة الإعمار والإسكان
١٢- الدكتور سامي عزارة آل معجون	وزارة العمل والشؤون الاجتماعية

١٣- الدكتور محمد جاسم خضير	وزارة المهجرين والمهاجرين
١٤- الدكتور أيهم السامرائي	وزارة الكهرباء
١٥- السيد كامل مبدر الكيلاني	وزارة المالية
١٦- الدكتور زياد عبد الرزاق محمد أسود	وزارة التعليم العالي
١٧- الدكتور عبد الباسط تركي	وزارة حقوق الإنسان
١٨- السيد هاشم عبد الرحمن الشبلي	وزارة العدل
١٩- السيد هوشيار محمود زيباري	وزارة الخارجية
٢٠- الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد	وزارة الموارد المائية
٢١- السيد محمد توفيق رحيم	وزارة الصناعة
٢٢- السيدة نسرين مصطفى برواري	وزارة الأشغال العامة
٢٣- السيد عبد الرحمن صديق كريم	وزارة البيئة
٢٤- الدكتور رشاد مندان عمر	وزارة العلوم والتكنولوجيا
٢٥- السيد بهنام بولص	وزارة النقل

لن أتحدث في هذا المجال عن تفاصيل تجربتي وملاحظاتي كوزير للزراعة، لأنني سوف أتحدث عن ذلك تفصيلاً في الفصل الثالث من هذه المذكرات، سوف أكتفي بالحديث عما لاحظته عن مجلس الوزراء واجتماعاته.

مما هو غريب في تشكيلة مجلس الوزراء أنها لم تشتمل على رئيس للوزراء بل كان يتعاقب على رئاسته شهرياً من هو رئيس لمجلس الحكم، وهو ما اتفق عليه أعضاء مجلس الحكم، كبديل لعدم اتفاقهم على تسمية واحد منهم رئيساً ثابتاً لمجلس الوزراء طوال الفترة الانتقالية.

وقد كان لغياب رئيس ثابت لمجلس الوزراء تأثير كبير على عمل الوزراء، ذلك لأن الرئيس هو الذي يسعى لتنفيذ برامج عمل مجلس الوزراء وهو الذي ينسق العمل بين الوزراء وهو الذي يتابع ما يتخذ من قرارات، وكان لقيام رئيس مجلس الوزراء بهذه المهمة واستبداله شهرياً برئيس آخر ما يسبب التعثر في أعمال الوزراء التي يتطلب عرضها على مجلس الوزراء، فما إن يبدأ أحدهم بالإطلاع على ما يطرحه الوزراء من مشاكل تقتضي المتابعة أو الدراسة حتى يحل محله رئيس آخر بسياسة جديدة وخبرة جديدة.

كما أن المنهج الذي درج المجلس على تطبيقه في إدارة الجلسات لم يكن منهجاً سليماً من الناحية الإدارية، ذلك لأن المجلس درج على الاجتماع مرة واحدة في الأسبوع، كان الاجتماع يبدأ باستعراض أهم الأحداث السياسية التي يواجهها البلد وبصورة خاصة القضايا الأمنية وشؤون السياسة الخارجية والقرارات والتوصيات التي يتخذها مجلس الحكم وينبغي أن يبلغ به الوزراء للعلم فقط وليس لاتخاذ القرارات بشأنها، وبعد ذلك يبدأ الوزراء ممن قاموا بسفرات إلى الخارج بالحديث عما انجزوه خلال سفراتهم، وما أكثر تلك السفرات التي كان الحديث عنها يستغرق وقتاً طويلاً من اجتماع المجلس، أما الأمور المهمة التي يرغب الوزراء بطرحها على مجلس الوزراء، أو التي تتجاوز صلاحياتهم، أو التي تقتضي التنسيق فيما بينهم أو ذات العلاقة بالوزارات كافة، فهي كثيرة، حتى أن كل وزير كان يحمل معه أسبوعياً أكثر من ملف مما يرغب بطرحه على مجلس الوزراء، هذه الأمور المهمة لم تكن تطرح إلا

في نهاية الجلسة حينما يقارب وقت الاجتماع على الانتهاء، وفي كثير من الأحيان بل في الغالب لا تتاح الفرصة للوزراء لطرح قضاياهم للمناقشة أمام مجلس الوزراء، يضاف إلى ذلك أن الاجتماع يغيب عنه دائماً عدد غير قليل من الوزراء بسبب سفرهم المتواصل خارج العراق.

لقد كان غياب الوزراء عن الاجتماع ظاهرة ملفتة للنظر حقاً خيلة الدورة الأولى لمجلس الوزراء ولم يستطع أحد مراقبتها أو الحد منها، ويعود ذلك إلى غياب القوانين والتعليمات الجديدة التي تحدد صلاحية الوزير وما هو خارج عن صلاحية الوزير مما ينبغي عرضه على مجلس الوزراء، ذلك أن القوانين والتعليمات التي شرعها صدام حسين بقيت هي السائدة وكانت جائرة وغير قابلة للتطبيق في النظام الجديد، ولهذا فقد كان الوزير من حيث الواقع مطلق الصلاحية، ولا يوجد رقيب حقيقي على ما يقوم به من أعمال سوى مستشاري سلطة الاحتلال وعلى رأسهم السفير بريمر وهو ما كان يحصل فعلاً في أغلب الوزارات، لقد كان بيد مجلس الحكم صلاحية ممارسة الرقابة والإشراف على أعمال الوزارات لكنه لم يمارس هذه الصلاحية بشكل جدي.

* * * *

إن غياب الرقابة على أعمال الوزارات، في ذلك الحين، قد ساعد على ظهور الفساد المالي والاجتماعي في عدد من تلك الوزارات والإثراء على حساب الدولة عن طريق المبالغة في احتساب مبالغ التعهدات والعقود الحكومية، والاختلاس، والرشوة، وسرقة أموال الدولة من قبل ممثلي قوات التحالف الذين كانوا يتحكمون بصرف الأموال في تلك الوزارات، عبر الادعاء بصرف مبالغ وهمية كبيرة مدعومة بالحسابات والأرقام غير الحقيقية، وقد كشف العديد من أعمال الفساد هذه من قبل دوائر المفتش العام التي أسست في تلك الوزارات في مطلع عام ٢٠٠٤.

ولعل المشكلة الكبيرة التي جابهت الوزراء في دورتهم هذه هي ذات المشكلة التي كان يعاني منها مجلس الحكم وهي مشكلة فقدانهم للصلاحيات المالية والأمنية، فحين تسلم الوزراء وزاراتهم وجدوا أمامهم المستشارين الأجانب الذين كانوا يمثلون قوات التحالف، وهؤلاء هم الذين كانوا يتحكمون بالصلاحيات المالية، وكانت هذه الحالة تشكل عقبة كبيرة أمام الوزراء الجدد لأنها كانت تحد من قابلياتهم وإمكانياتهم في تصريف الأمور من الناحية المالية والأمنية وهما عصب الحياة في المجال الإداري.

٤

المشكلة الأمنية

٢٠٠٣/٥/١ – ٢٠٠٥/١/١

لم يكن الذي حصل بعد مضي ستة أسابيع على سقوط نظام صدام حسين أفضل حالا عما كان يحصل قبل ذلك، فأعمال السلب والنهب ما زالت مستمرة وطالت ما تبقى من المؤسسات الحكومية، بل أنها أصبحت تقترن بظاهرة جديدة وهي ازدياد عمليات حرق المؤسسات الحكومية، وتدمير ما تحتويه من وثائق وبيانات وشمولها لبعض المؤسسات التي لم يكن النهب والسلب هما الباعث الوحيد للاعتداء عليها .

فأنت تسمع في كل يوم عن حوادث جديدة، فالمستشفى الفلاني قد طرد المرضى منه ونهبت معداته وأحرق، وبناية الوزارة أوالدائرة الفلانية قد سرقت سلعها ثم أحرقت وثائقها ,وأنابيب النفط قد أشعلت فيها النيران، ومخازن المواد الغذائية التي تجهز المواطنين بالمواد الغذائية تتعرض لعملية سرقة منظمة رغم أنها تخضع للحراسة المشددة، لأن السراق يجلبون معهم وثائق رسمية مزورة لاستلام السلع ومختومة من قبل الدوائر ذات العلاقة، ثم إنك ما إن تتجول في شوارع بغداد حتى يلوح أمامك، في كثير من الأحيان، الدخان المتصاعد من بنايات حكومية لا يعرف الناس أسباب الحريق فيها.

* * * *

أما الحياة العامة فتكاد تكون طبيعية، فالشوارع مكتظة بالناس والسيارات، والمخازن كلها مفتوحة، والمواطنون يتدفقون لشراء السلع التي حرموا منها منذ سنوات طويلة نتيجة لتحسن القوة الشرائية للموظفين والمتقاعدين بعد أن قررت قوات التحالف زيادة رواتبهم قرابة العشرة أضعاف، وهو ما أنعش الوضع الاقتصادي لفئة يتجاوز عددها خمسة ملايين مواطن من عوائل الموظفين والمتقاعدين.

لكن الملفت للانتباه خلال هذه الفترة وما بعدها هو تفاقم حالة الانفلات الأمني وظهور حالات العنف والاغتيال والتخريب التي أصبحت تقترن باسم المقاومة

الوطنية، بخاصة بعد أن قررت قوات التحالف إصدار القرارات بإلغاء الجيش العراقي والشرطة والقوات الأمنية وإصدار القرارات بفصل البعثيين ممن هم بدرجة عضو فرقة في حزب البعث فأعلى، دون التشاور مع الأحزاب والقوى الوطنية المؤيدة للنظام الجديد حول اتخاذ هذه الإجراءات أو إحلال البديل عن هؤلاء، لقد كانت قرارات إلغاء الجيش العراقي وبقية المؤسسات الأمنية وكذلك إجراءات اجتثاث البعث من الأخطاء الكبيرة التي اتخذتها قوات التحالف التي تسببت في تفاقم المشكلة الأمنية يوماً بعد يوم.

* * * *

لقد سببت هذه القرارات الارتجالية التي قامت بها قوات التحالف فراغاً أمنياً راحت آثاره تتفاقم في الشارع العراقي يوماً بعد يوم، فبعد أن حرم المشمولون بهذه القرارات من رواتبهم استحوذ عليهم العوز وساورهم اليأس وراحوا ينخرطون رويداً رويداً في صفوف القوى المعارضة للنظام الجديد.

والغريب هو أن قوات التحالف لم تستطلع رأي الأحزاب والقوى الوطنية حول كيفية تعويض هذه الأجهزة بأجهزة بديلة كفوءة ومخلصة للنظام الجديد، وإنما أصبحت تختار البديل بحسب علاقاتها وقناعاتها البعيدة عن واقع المجتمع العراقي، فاندس الكثيرون من أتباع صدام حسين والمعادون للنظام الجديد ضمن تشكيلات الشرطة وقوات الدفاع المدني بقصد تخريبها وإفشالها في إنجاز مهامها.

وبدأنا نسمع عن الاغتيالات السياسية والهجوم على مراكز الشرطة وتفجير العبوات الناسفة بأوقات متباعدة، وبدأنا نسمع عن بيانات صادرة عن منظمة القاعدة ومنظمات دينية لم نسمع بها من قبل، وقد اتخذت الأعمال الإرهابية منحى جديداً بعد مطلع شهر آب ٢٠٠٣ تميز باستعمال السيارات المفخخة، ففي يوم ٢٠٠٣/٣/٧

وقع انفجار كبير أمام مبنى السفارة الأردنية في حي المنصور تسبب في قتل وجرح عدد كبير من المواطنين الأبرياء الذين كانوا متواجدين في الشارع.

* * * *

في ٢٠٠٣/٨/١٩ هز انفجار ضخم ومروع نجم عن استخدام سيارة حمل كبيرة قرب مبنى منظمة الأمم المتحدة في بغداد أسفر عن قتل وجرح عدد كبير من موظفي الأمم المتحدة، من بينهم ممثل الأمين العام للأمم المتحدة في بغداد السفير سيرجيودي ميلو، وراحت عمليات الخطف والاغتيال تتزايد في بغداد وبقية المحافظات.

ثم ازدادت التظاهرات وأعمال العنف في مدينتي الفلوجة والرمادي وكانت المظاهرات في مدينة الفلوجة ترفع الشعارات المطالبة بجلاء القوات الأمريكية عن مدينة الفلوجة، وبعض الشعارات تهتف باسم صدام حسين، وبعض الشعارات الدينية تشير إلى أن مصدرها بعض المنظمات الدينية.

وبالرغم من قيام قوات التحالف بمجابهتها والتفاوض معها لكن نشاطها كان يزداد يوماً بعد يوم. ثم أصبحت مثل تلك الأعمال التي ترمز إلى اسم المقاومة الوطنية تظهر في مدن أخرى مثل الرمادي وتكريت وسامراء وديالى وتقترن بعمليات الاغتيال والخطف، مما أدى إلى ظهور المجابهة بينها وبين قوات الاحتلال التي كانت تقترن بسقوط القتلى والجرحى، وكانت عمليات قوات الاحتلال وهي تجابه هذه العمليات تتسم بالعنف والاعتداء على المواطنين الأبرياء أحياناً كرد فعل لازدياد الضحايا بينهم.

* * * *

في يوم ٢٠٠٣/٨/٢٩ تعرض موكب آية الله السيد محمد باقر الحكيم رئيس المجلس الأعلى للثورة الإسلامية، وهو يهم بمغادرة الصحن الشريف في مدينة النجف إلى

انفجار سيارتين ملغومتين أدى إلى استشهاد سماحة السيد محمد باقر الحكيم وقرابة المئتين من أنصاره وزائري الضريح المقدس، إضافة إلى عدد كبير من الجرحى.

وفي يوم ٢٠٠٣/٩/٢٥ تعرض موكب السيدة عقيلة الهاشمي عضو مجلس الحكم إلى هجوم منظم شارك فيه عدد كبير من المهاجمين أودى بحياتها وجرح عدداً ممن كانوا يرافقونها.

وفي ضوء التقارير التي كانت تطرح أمام مجلس الحكم سواءً من قبل الأجهزة الاستخبارية لقوات الاحتلال أومن قبل جهاز الشرخة العراقية الذي بدأ ينظم أعماله بحسب امكاناته الضعيفة فإن الفئات التي كانت تشارك في تلك العمليات الإرهابية أعدادها كبيرة، وهي تتكون بشكل رئيسي من أتباع صدام حسين من أجهزة المخابرات والأمن وفدائيي صدام وغيرهم من الأجهزة الأمنية والعسكرية وكبار أعضاء حزب البعث السابق والذين يمتلكون الأموال الطائلة ورصيداً كبيراً من الأسلحة المتنوعة، يشاركهم في ذلك عدد كبير من أعضاء منظمة القاعدة وأنصار الإسلام وأتباع الزرقاوي. وإلى جانبهم مئات وربما آلاف المجرمين الذين أطلق سراحهم صدام حسين، وقد زاد من تفاقم الوضع الأمني تدفق عدد كبير من المتسللين عبر الحدود السورية والإيرانية والسعودية والأردنية جاوزت أعدادهم المئات وربما الآلاف. أغلبهم من أتباع منظمة القاعدة وجماعة الزرقاوي ممن كانوا يستخدمون كانتحاريين لتفجير أنفسهم في عمليات تفخيخ السيارات، وهم من جنسيات مختلفة، منهم السعوديون والجزائريون واليمنيون والسوريون والباكستانيون والمصريون، وقد دلت اعترافاتهم على أنهم وغيرهم من العراقيين المشاركين في أعمال الإرهاب قد تدربوا على الأعمال الإرهابية الفنية المتخصصة في كل من سوريا وباكستان وأفغانستان، وكانوا يتلقون التمويل والتوجيه من أتباع صدام حسين من كبار البعثيين المقيمين في سوريا والأردن ومن أجهزة المخابرات السورية والإيرانية.

* * * *

على أن بعض الأعمال المسلحة كانت تحصل من قبل رجال الدين والمتدينين وإتباع بعض التيارات القومية والوطنية والمتضررين من قوات الاحتلال وغير هؤلاء من فضائل المجتمع الذي يجمعهم العداء لقوات الاحتلال والرغبة في جلاء القوات الاجنبية تحت مظلة (المقاومة الوطنية) لكنهم يلجأون إلى العنف وحمل السلاح والقيام بالأعمال العسكرية للوصول إلى هدفهم بدلاً من المقاومة السليمة والأساليب الديمقراطية، هؤلاء هم بالأساس وطنيون مخلصون ينبغي عدم التفريط بهم ومحاربتهم، بل ينبغي كسبهم إلى الصف الوطني والوصول إلى قواسم مشتركة يعيدهم إلى الاشتراك مع بقية القوى الوطنية من أجل العمل لبناء العراق الديمقراطي الجديد.

* * *

وقد رافق هذه الأعمال الإرهابية ظهور الاضطرابات في المحافظات الجنوبية من لدن جماعة السيد مقتضى الصدر التي تمثل أحد التيارات الشيعية والتي كانت تطالب بالجلاء الفوري لقوات الاحتلال وإجراء الإصلاحات في نهج السلطة.

وسرعان ما اتسع نطاق هذه المجموعة حتى انتهت إلى المجابهات بينها وبين القوات الأمريكية وقوات الشرطة العراقية في كل من النجف ومدينة الثورة في بغداد.

* * * *

لقد أضحى الإنفلات الأمني وازدياد العمليات الارهابية والإجرامية هو الشغل الشاغل لكل من قوات التحالف والسلطة العراقية في مجلس الحكم ومجلس الوزراء، وقد كان لهذا الانفلات أثر كبير في إشاعة الفوضى والرعب فيما بين المواطنين العزل، وشل حركة الانتاج ونشاط السوق وعرقلة عمليات الاعمار التي كانت الدولة تروم

القيام بها في المحافظات، وأودت تلك العمليات الإرهابية والتفجيرات بحياة المئات من المدنيين العزل منهم عدد كبير من النساء والأطفال وكبار السن.

* * * *

وبالرغم من العمليات العسكرية الكبيرة التي قامت بها القوات الأمريكية بمصاحبة قوات الشرطة وقوات الدفاع المدني العراقية في كل من محافظة النجف ومدينة الثورة والتي تكللت بالنجاح بعد أن اقترنت بمبادرة آية الله السيد علي السيستاني بإصدار الفتوى الدينية بالاعتماد على التفاوض والحلول السلمية وتحكيم العقل، وكذلك بالرغم من العمليات العسكرية المدمرة التي قامت بها القوات الأمريكية بمصاحبة قوات الدفاع المدني والشرطة العراقية في كل من مدن الفلوجة والرمادي وسامراء وديالى ومثلث ((الاسكندرية – اليوسفية – المحمودية)) فإن تلك الأعمال الإرهابية لم تنته لحد الآن، فما زلنا نسمع كل يوم عن مجموعة من الأعمال الإرهابية المتنوعة، من تفخيخ السيارات إلى تفجير العبوات الناسفة، وحرق أنابيب النفط والغاز وهي ثروة الشعب ورصيد مستقبله إلى الاغتيال والخطف المسلح والتي أصبح أغلب ضحاياها من المدنيين العزل وقوات الأمن العراقية بينما تدعي البيانات المعلنة لمنفذيها أنها تستهدف القوات الأمريكية.

على أن الغموض وعدم معرفة هوية الفاعلين، لا يزال يكتنف الجهات التي تقف وراء ما كان يحصل من تفجيرات واغتيالات واختطاف الأشخاص، ذلك أن الجهات التي تقف وراء تلك الأعمال لم تفصح عن نفسها بشكل واضح.

* * * *

وبالرغم من ظهور البيانات أحياناً من مجموعات تدعي أنها تمثل المقاومة العراقية الوطنية ضد الاحتلال، وادعاء البعض منها قيامها ببعض تلك الاعمال، لكن حتى تلك البيانات كانت ضبابية ولم تفصح بشكل واضح عن هوية قيادات أصحابها

وتوجهاتهم، كم كانت تحصل الأعمال الإرهابية الخطيرة، مثل تفجير العبوات الناسفة والسيارات المفخخة التي يروح جرائها عشرات القتلى والجرحى من الأطفال والنساء والشيوخ وطلاب الجامعات والعمال الفقراء، وتدمر بيوت العراقيين، وتحرق محلات عملهم، دون أن يعرف الفاعل الحقيقي والباعث وراء تلك الأعمال الإجرامية، هل هم أعضاء المنظمات الوطنية المعارضة؟ أم أنهم مجرمون اعتياديون؟ وهل أن المستهدف هو الاحتلال والقوات الأجنبية؟ أم أن المستهدف هو تيارات وأحزاب سياسية معينة؟ أم أن الشعب العراقي هو المستهدف، هل الباعث هو التصدي للاحتلال الأجنبي أم أنه محض باعث سياسي أو طائفي أو شخصي أعمى ينتقم من كل من كان موجوداً في منطقة التفجير، أم أن الباعث هو الانتقام من النظام الجديد وكل من يعيش تحت مظلته، لكي لا يشعر الناس بالأمان والاستقرار تحت ظل هذا النظام فينقلبون عليه.

تلك هي إحدى المشاكل الكبيرة التي واكبت المشكلة الأمنية وأصبحت حتى هذه اللحظة ونحن في صيف عام ٢٠٠٥ عائقاً دون التفاوض حولها أو معالجتها.

٥

الحزب الوطني الديمقراطي

٢٠٠٣/٥/٥ — ٢٠٠٥/٥/١

بالرغم من الإقبال الكبير من لدن المثقفين العراقيين على مقرات الحزب الوطني الديمقراطي في محافظة بغداد وبقية المحافظات بسبب ما يتمتع به هذا الحزب من إرث عريق وسمعة طيبة في تاريخ الحركة السياسية العراقية منذ عام ١٩٤٦، فإن نشاطه طيلة الفترة منذ انبثاق النظام الجديد لم يتسم بالتنظيم والانضباط الحزبي.

وبالرغم من المطالبة المستمرة لعدد كبير من أتباعه في محافظة بغداد وبقية المحافظات بضرورة صياغة نظام داخلي ومنهاج حديث للحزب يوضح مواقف الحزب من الأحداث، وبخاصة موقفه من الاحتلال، وكذلك ما يجري عنه الحديث من ضرورة التحول نحو اقتصاد السوق، بدلاً من الاقتصاد الاشتراكي والتوسع في إجراءات تدخل الدولة لتنظيم الحياة الاقتصادية وهو ما نص عليه البرنامج القديم، فإن صياغة برنامج الحزب قد تأخر فترة طويلة.

ويعود السبب في ذلك إلى انشغال كل من السيد نصير الجادرجي بعضوية مجلس الحكم والسيد رؤوف آل ديبس بالنيابة عنه، وتعيين السيد هاشم الشبلي وزيراً للعدل والدكتور عبد الأمير العبود وزيراً للزراعة وانشغالهم بالأعمال ذات العلاقة بالمهام الوظيفية التي كلفوا بها.

ولهذا فإن النشاط الرئيسي الذي درج الحزب على القيام به منذ انبثاق مجلس الحكم هو عقد الندوة الحزبية الأسبوعية التي استمر انعقادها في يوم الجمعة من كل أسبوع، والتي كان يحضرها قرابة الخمسين شخصاً من أتباع الحزب وأصدقائه للتشاور في شؤون الحزب والحوار حول ما يحصل في الساحة السياسية. ولم يلتفت الحزب طيلة هذه الفترة إلى الكسب الحزبي ومتابعة شؤون الحزب في بقية المحافظات.

وحقيقة فإن سبباً آخر حال دون تنظيم نشاط الحزب على الوجه الذي تحدثنا عنه تواً، وهو الخلاف الذي راح يتفاقم بين الأعضاء القدامى في الحزب وعلى رأسهم الأستاذ هديب الحاج حمود وبين جماعة الأستاذ نصير الجادرجي.

كانت المسألة الرئيسية في هذا الخلاف هي رفض قيام الحزب بالنشاط تحت ظل الاحتلال كما أشرنا إلى ذلك سابقاً، ولكن هذه المسألة قد تلاشت فيما بعد، حتى أن تلك المجموعة قد ساهمت في الآونة الأخيرة في الانتخابات ورشحت ممثليها ضمن قائمة الائتلاف وفاز بعضهم بعضوية المجلس الوطني، ومنهم الأستاذ مجيد الحاج حمود، لكن المسألة التي ظلت غير محسومة بين الطرفين هي قبول السيد نصير الجادرجي عضواً في مجلس الحكم وممثلاً للحزب الوطني الديمقراطي، وتسميته بالأمين العام للحزب، وكان طلب المجموعة الأخرى هي ضرورة تقديم السيد نصير الجادرجي وجماعته ممن لم ترد أسماؤهم أعضاء في الحزب ضمن قوائم الستينات طلباً للانتماء للحزب يبت فيه الأعضاء القدامى.

وحقيقة فإن هذا الخلاف لم يكن مستعصياً في بدايته وكادت عوامل الخلاف أن تتلاشى بعد أن حاول بعض أعضاء الحزب القدامى التوسط لإصلاح ذات البين بين أطرافه، بخاصة لأن السيد نصير الجادرجي، على ما أعتقد، لم يضع حواجز أمام هذا الالتقاء، بل كان مستعداً للقبول بما يطلبه الطرف الآخر في سبيل الحفاظ على وحدة الحزب. لكن هذه المحاولات لم يحالفها النجاح أخيراً، لأمور لا نتصور أنها كانت جوهرية أو آيديولوجية، بقدر ما كانت تتعلق بأسلوب الحوار فيما بين الطرفين وما شاب ذلك من غموض في فهم أو تفهم ما كان ينويه أو يصرح به أو يطلبه كل طرف من الطرف الآخر، وهو ما يحصل دائماً بيننا نحن العراقيين من مشاكل تتعقد في كثير من الأحيان بسبب أسلوبنا المتشدد في الحوار.

وبعد أن وصلت محاولات التوسط إلى الطريق المسدود، قامت مجموعة السيد نصير الجادرجي بإصدار بيان باسم مجموعة من شخصياته عن عودة الحزب الوطني الديمقراطي رسمياً إلى العمل، ثم قامت هذه المجموعة فيما بعد، بإصدار بيان آخر تضمن برنامج الحزب الوطني الديمقراطي ونظامه الداخلي. وحقيقة فإن البرنامج الجديد للحزب الوطني الديمقراطي جاء وثيقة واضحة ومفصلة تبين مبادئ الحزب وموقفه من مختلف الجوانب السياسية والاجتماعية والاقتصادية والمهنية.

ولعل أهم ما تضمنه البرنامج الجديد هو أنه أشار إلى إيمان الحزب بضرورة الأخذ بنظام اقتصاد السوق وفقاً للصيغ التي تتلاءم مع ظروف العراق الاقتصادية والاجتماعية، والعمل على الحد من إجراءات تدخل الدولة في تنظيم الحياة الاقتصادية، وتشجيع القطاع الخاص على الوجه الذي يراعي ظروف العراق الاقتصادية والاجتماعية بما ذلك الحفاظ على مؤسسات القطاع الحكومي الجيدة الأداء والمتوسطة الأداء في الوقت الحاضر، والإشارة إلى تعزيز التوجه نحو النظام الديمقراطي التعددي والفدرالي والعلماني، والتأكيد على ضرورة جلاء القوات الأجنبية من العراق عند تحقق الأمن والاستقرار، وإجراء الانتخابات الحرة والنزيهة وانتخاب حكومة وطنية قادرة على فرض هيمنة الدولة على مواردها وتحقيق الاستقلال الكامل.

إلا أن المشكلة التي لا زالت قائمة هي أن الحزب لم يفلح في تنظيم صفوفه، والنهوض في نشاطه، والتوسع في كسب الجماهير نحوه، ويعود سبب ذلك في بعض جوانبه إلى المشكلة المالية التي يعاني منها الحزب، ذلك لأن نشاط الحزب يقتضي صرف الأموال لدفع إيجارات مقره في بغداد وفي المحافظات وطبع جريدته ودفع رواتب العاملين فيه وغيرها من المصروفات الاعتيادية المعروفة وهي نسبياً مصروفات كبيرة، وكان المصدر الوحيد الذي اعتمد عليه الحزب لتمويل إنفاقاته هي اشتراكات

وتبرعات أعضاءه، وقد كانت هذه بشكل عام محدودة وقليلة، وقد بلغت حداً لا يمكن زيادته، ولهذا فإن الجزء الأكبر من هذه الانفاقات كانت تسدد من قبل السيد نصير الجادرجي شخصياً.

وبمرور الوقت أصبحت مسألة توفير الأموال عقبة أمام اتساع نشاط الحزب بخاصة في المحافظات التي لم يكن أعضاء الحزب فيها ميسوري الحال.

لكن السبب الأكثر أهمية في ذلك، لو توخينا الصراحة، هو أسلوب إدارة الحزب وقيادته، فالحزب يعتمد في كسبه للجمهور أساساً على الإرث العريق للحزب الوطني الديمقراطي وتأريخه السياسي واسم قائده الأستاذ كامل الجادرجي ولعل هذه العامل هو من الأسباب المهمة لاختيار السيد نصير الجادرجي أميناً عاماً للحزب في الوقت الحاضر، ولو توقفنا برهة أمام شخص السيد نصير الجادرجي لوجدنا أنه رجل كبير في السن نسبياً، عمره قد تجاوز السبعين عاماً، وهو مبتلى بمرض القلب، وهو رجل ميسور الحال ومشاغله وأملاكه تقتضي منه بعض الوقت لإدارتها والإشراف عليها. إنه يمتلك حقاً صفات جميلة كثيرة كانت وراء احترامه وتقديره من قبل عدد كبير من الناس والتفاف أصدقائه حوله، فهو واسع المعرفة، كريم النفس، متواضع، صريح، وشهم، لكنه في الوقت ذاته يتصف بالإباء والترفع، في حين يقتضي العمل السياسي صفات أخرى يفتقدها إلى حد ما السيد نصير الجادرجي، كالصبر وروح الاقتحام ولهذا فما أن تتعقد أو تتأزم الأوضاع السياسية حتى يفضل الابتعاد عن الساحة، وأحياناً السفر خارج العراق.

والغريب أن أصدقاءه من قادة الحزب مثل السيد نجيب محيي الدين وهاشم الشبلي ورؤوف آل ديبس وأنا، يحملون قليلاً أو كثيراً الصفات والطبائع ذاتها.

ولهذا فإن نهوض الحزب واتساع نشاطه يقتضي تطعيم قيادته بالعناصر الشابة ممن يمتلكون صفات الطموح والصبر والاقتحام والنفس الاستراتيجي.

ولعل من المبادرات والنشاطات المهمة التي قام بها الحزب في عام ٢٠٠٤ هي سعيه للتعاون وتنسيق العمل السياسي فيما بينه وبين كل من الحزب الديمقراطي الكردستاني، والاتحاد الوطني الكردستاني، والحزب الشيوعي العراقي، وتجمع الديمقراطيين المستقلين، والحركة الاشتراكية العربية، وهي الأحزاب التي تجمعها الكثير من جوانب الالتقاء في الأهداف والتطلعات السياسية ضمن التوجه الديمقراطي الليبرالي العلماني السليم، وقد عقدت بين هذه الأحزاب مجموعة من اللقاءات بقصد الوصول إلى صيغة من العمل الجبهوي السياسي المشترك، لكن اللقاءات الكثيرة والمتكررة التي حصلت فيما بين هذه الأحزاب لم تقترن بالإتفاق على برنامج واضح للعمل السياسي يوضح أهدافها، ويوثق جوانب الالتزام فيما بينها حول أسلوب العمل السياسي المشترك. ولم يتمخض عن انبثاق شكل من أشكال التنظيم السياسي المشترك الذي يعبر عن لسان حالها ويوحد موقفها إزاء الأحداث السياسية، ويتحدث باسمها إزاء المنظمات السياسية ووسائل الإعلام. بل أن اللقاءات المتكررة فيما بين ممثليها لم يتناول غير مجرد الحديث المتكرر والمتشابه حول أهمية التعاون فيما بينها ولهذا فإن هذا التجمع لم يكن له صدى مسموع ومؤثر في الساحة السياسية.

ويعود السبب في ذلك إلى أن بعض الأحزاب الأعضاء في هذا التجمع كانت تسعى دائماً لتحقيق ما تقتضيه مصالحها الحزبية الآنية بمعزل عما يقتضيه العمل المشترك داخل هذا التجمع.

وقد ظهر ذلك واضحاً عند التحضير للانتخابات الأخيرة إذ أن الحزبين الكرديين العضوين في التجمع فضلا الانفراد بقائمة كردية خاصة بالمنطقة الكردية

خارجين عما تقتضيه التزامات الالتقاء في قائمة واحد مع رفاقهم في التجمع الديمقراطي، بالرغم من أنهم كانوا يلوحون بتأييدهم لطلب التيارات الأخرى بضرورة تأجيل الانتخابات، وكذلك تجمع الديمقراطيين المستقلين ظلت تتجاذبه تصريحات متضاربة تارة مع تأجيل الانتخابات وأخرى مع مقاطعتها وأخيراً الانفراد بقائمة خاصة بعد أن سيطر عليهم وهم اكتساح أصوات الناخبين والحصول على عدد كبير ممن يمثلونهم داخل المجلس الوطني، بينما بقيت الأحزاب الثلاثة الأخرى ومن بينها الحزب الوطني الديمقراطي لا تدري ماذا تعمل؟. وبعد أن داهمهم الوقت وهم يسعون نحو الالتقاء مع رفاقهم لتكوين قائمة واحدة أسوة بما كان يحصل على ساحة الانتخابات، وجدوا أنفسهم أخيراً أمام مأزق ضرورة المشاركة في الانتخابات بقوائم منفردة لكل واحد منهم دون التهيئة لها من الناحية الفنية بسبب ضعف امكاناتهم المالية وعجزهم عما يقتضيه الدخول في الانتخابات من دعاية وتنظيم وصرف مبالغ طائلة، وكانت نتيجة ذلك الإخفاق أن الحزب الوطني الديمقراطي لم يحقق أصواتاً تساوي حتى عدد أعضاءه، كانت ظروف الانتخابات غير متكافئة، بل كانت مجحفة بحق الأحزاب الديمقراطية الليبرالية.

وحقيقة فإن خروج الحزبين الديمقراطيين الكرديين بقائمة منفردة خلال الانتخابات السابقة، قد وجه ضربة قاضية لموقع الأحزاب الديمقراطية الليبرالية العلمانية الأربعة سابقة الذكر في الساحة العراقية، ذلك أن تلك الأحزاب الديمقراطية الأربعة ظلت تنتظر لعلها تدخل في قائمة ديمقراطية موحدة تجمعهم مع رفاقهم بالحزبين الديمقراطيين اللذين تجمعهم خيمة التوجه الديمقراطي الليبرالي العلماني حتى أيام قليلة قبل إعلان قوائم الانتخابات الأولى، اعتماداً على ما كان يحصل من تعاون وتوجهات مشتركة بين كافة هذه الأحزاب الديمقراطية الستة منذ نشوء النظام الجديد ومدى تحمس الحزبين الكرديين في التآزر مع تلك الأحزاب

الديمقراطية، دون أن تحشد بإمكانياتها الضئيلة للدخول في الانتخابات، ومن ناحية أخرى فإن الأحزاب الديمقراطية الأربعة المشار إليها لا تمتلك الإمكانيات المالية، وما يقتضيه التحضير للإنتخابات من تحشيد جماهيري كبير، بعد أن تعطلت عن العمل السياسي قرابة الأربعين عاماً، لقد كان سندهم المتوقع هو حلفاءهم ورفاقهم في الحزبين الكرديين اللذين يتمتعان بإمكانيات مالية وسياسية واجتماعية كبيرة تجمعت خلال السنوات العشر السابقة لقيام الحرب الأخيرة .ولا أدري ما هو الحافز الذي حال دون قبول الحزبين الديمقراطيين الكرديين من الدخول بقائمة واحدة، خلال الانتخابات السابقة، تجمعهم مع رفاقهم من الأحزاب الديمقراطية الليبرالية العلمانية، لقد كانت الحسابات على أساس المصلحة القومية، دون النظر إلى مستقبل القوى الديمقراطية الليبرالية العلمانية في مجمل الساحة العراقية، هي بالتأكيد العامل الوحيد الذي دفع الإخوان الأكراد إلى ذلك الخيار، والتحالف فيما بعد مع التيار الديني الشيعي لتكوين جبهة سياسية تحظى بالأكثرية في مجلس النواب.

لا مناص من تفهم المصلحة القومية لإخواننا الكرد، وما تقتضيه من حسابات أصبحت واضحة أمامنا فيما بعد، لكن السؤال الذي لم يزل يتوارد على الخاطر دائماً: أما كان من الممكن الجمع بين الهدف القومي والديمقراطي في آن واحد؟ عن طريق الدخول في الانتخابات في قائمة ديمقراطية موحدة، تجمع كافة القوى الديمقراطية العلمانية الليبرالية على مستوى البلد، التي ستكون بالتأكيد مساندة، وغير متصارعة مع الأهداف القومية المشروعة للشعب الكردي، وقد شهد التاريخ عبر السنوات الخمسين الماضية الدعم الكبير الذي مارسته الأحزاب الديمقراطية العلمانية للأماني والتطلعات القومية المشروعة للشعب الكردي، كانت الحصيلة للأسف، وكما ظهر من نتائج الانتخابات الأخيرة هي الضعف، والضياع، والتخبط في مجمل الحركة

الديمقراطية الليبرالية العلمانية على مستوى البلد بكامله، وكان لموقف الأحزاب الكردية بالتأكيد دور في ذلك، بل كان دورهم كبيراً جداً.

كانت نتائج الانتخابات درساً كبيراً وتجربة مريرة بالنسبة للحزب الوطني الديمقراطي وبقية الأحزاب والتيارات والتنظيمات والشخصيات الديمقراطية والليبرالية والعلمانية، وما ينبغي استخلاصه من هذا الدرس انطلاقاً من ضرورة توجه النظام السياسي العراقي إلى الأخذ بقاعدة فصل الدين عن الدولة باعتبارها الأساس الذي يتلاءم مع واقع الشعب العراقي وطموحاته في تحقيق الاستقرار والأمن والازدهار الاقتصادي، ولأن الحزب الوطني الديمقراطي وسائر القوى الديمقراطية الليبرالية العلمانية هي التي تقف في طليعة الفئات السياسية التي تسعى لتحقيق هذا الهدف فإن المرحلة المقبلة هي مرحلة ضرورة الالتقاء في قوائم مشتركة مع بقية القوى الديمقراطية الليبرالية وليس الانفراد عنها وأن القوى الديمقراطية الليبرالية التي تلتقي في الكثير من الأهداف والاتجاهات ينبغي أن توحد صفوفها وتبذل الجهود وترسم الخطط منذ الآن لتكوين قائمة ديمقراطية ليبرالية علمانية مشتركة في سبيل كسب الانتخابات القادمة، وللتحضير لهذا الهدف ينبغي أن يبادر كل من الحزب الوطني الديمقراطي والحزب الشيوعي وتجمع الديمقراطيين المستقلين وتجمع القوميين العرب إلى وضع برنامج موحد يوضح أهدافهم وسياساتهم ثم يحاولون فيما بعد استقطاب بقية التيارات والتجمعات والشخصيات التي تلتقي حول هذا البرنامج مع الاتفاق على كيفية توزيع حصص الأطراف المشاركة في البرلمان القادم، الحزب الوطني مدعو إلى المبادرة بتوجيه الدعوى إلى بقية الأحزاب للالتقاء بغية الاتفاق على هذا الهدف، ثم تشكيل لجنة أو أمانة عامة تعمل على تنسيق العمل بين هذه الأطراف والتحدث باسمها.

الفصل الثالث

عندما كنت وزيراً للزراعة

٢٠٠٣/٩/١ – ٢٠٠٤/٦/١

أوضحت في الصفحات السابقة الظروف التي واكبت تعييني وزيراً للزراعة، كما اشرت بشكل موجز، إلى ما رافق ذلك من ملاحظات حول نشاط كل من مجلس الحكم ومجلس الوزراء، وفيما يلي سوف أحاول توضيح تجربتي وزيراً للزراعة خلال الفترة من ٢٠٠٣/٩/١ ولغاية ٢٠٠٤/٦/١ مبيناً المشاكل التي كانت تعاني منها وزارة الزراعة خلال تلك الفترة والسياسات والإجراءات التي نفذت لمجابهتها.

وقد توخيت في استعراض تلك التجربة التفصيل في وصف الأحداث لكي أضع القارىء الكريم في تصور واضح لما كان يحصل في تلك الوزارة أبان تلك الفترة.

١

مشاكل وزارة الزراعة

في عام ٢٠٠٣م

حينما علمت بنبأ اختياري وزيراً للزراعة، بدأت على الفور بالتفكير حول كيفية التعرف على واقع وزارة الزراعة ومشاكلها، وكيفية النهوض بالقطاع الزراعي حسب الظروف والإمكانات المتاحة.

ولم يكن القطاع الزراعي في ذلك الوقت بعيداً عن اهتمامي ومعرفتي، ذلك أنني كنت أهوى النباتات وزراعتها منذ الطفولة، وقد درست مادة الاقتصاد الزراعي ضمن مادة الاقتصاد العراقي التي كنت أدرسها في جامعة البصرة قرابة العشرين عاماً، كنت خلالها أتابع كل ما هوجديد في هذا الشأن، كما أنني مارست العمل الإداري من خلال عملي عميداً لكلية الإدارة والاقتصاد بجامعة البصرة لسنين عديدة.

كانت الخطوة الأولى هي الالتقاء بمجموعة المستشارين العراقيين الذين يعملون في وزارة الزراعة ضمن مجموعة الخبراء الذين جاءوا إلى العراق بصحبة قوات التحالف، والذين كانوا يشاركون في إدارة وزارة الزراعة في ذلك الحين، وقد تعرفت من جراء ذلك اللقاء على معلومات مفيدة عن وزارة الزراعة، وبعد أداء اليمين الدستورية من قبل الوزراء باشرت العمل بوزارة الزراعة والتقيت هناك بالمدراء العامين وكبار الموظفين وممثلي قوات التحالف، وكان هذا اللقاء مفيدا تعرفت من خلاله على جوانب أساسية من عمل الوزارة وشركاتها وهيئاتها، وطلبت أثناء ذلك الاجتماع عقد لقاءات تجمعني مع كافة الموظفين والعاملين في كل شركة أو هيئة تابعة إلى وزارة الزراعة على انفراد، وكانت هذه أشبه بالمؤتمرات التي تستقطب كافة الإداريين والعاملين لمناقشة وضع تلك المؤسسات ومشاكلها، يتحدث خلالها المدير العام عن وضع دائرته ونشاطاتها ومشاكلها وسبل تطويرها، ثم يفتح النقاش أمام كافة الحاضرين من إداريين وعاملين، لكي يتحدثوا بكامل حريتهم عن مشاكل مؤسستهم ورأيهم في أسلوب إدارتها وتطلعاتهم لتطويرها، لقد كانت هذه المؤتمرات التي استغرق إنجازها قرابة الأسبوعين، بحق، تجربة ديمقراطية ناجحة، تعرفت من خلالها على كافة

العاملين في مؤسسات وزارة الزراعة في بغداد، واستطلعت آرائهم حول وضع مؤسساتهم ومشاكلها، وكانت فرصة أمام العاملين في المؤسسات للتحدث بحرية أمام مسئوليهم، وأعقبت ذلك بزيارات مباغتة لمواقع تلك المؤسسات، للإطلاع عن كثب، على بنيانها وأجهزتها، وحضرت مؤتمراً يجمع بين كافة مدراء الزراعة في المحافظات تحدث كل منهم عن واقع الزراعة في محافظته والمشاكل التي يعاني منها.

وكانت النتائج التي توصلت إليها هي أن وزارة الزراعة تجابه في ذلك الحين التحديات التالية:

١. أن وزارة الزراعة كانت تدار، كغيرها من مؤسسات الدولة في ذلك الوقت، من قبل ممثلي قوات التحالف، وأن الصلاحيات التشريعية والمالية كانت بيد السفير ((بريمر)) المدير الإداري لسلطة الائتلاف المؤقتة، لذلك فإن المهمة الأولى التي وجدتها أمامي هي كيفية ممارسة الاستقلال في اتخاذ القرارات وفرض إرادة الطرف العراقي والاعتماد على رأي العراقيين في إنجاز أعمال الوزارة.

٢. أن حجم الدمار الذي تعرضت له مؤسسات وزارة الزراعة سواء في بغداد أوفي المحافظات كان كبير جداً، وان أغلب الأبنية والمختبرات وحقول البحوث والتجارب العلمية تعرضت للنهب والسرقة والحرق أحياناً، وهوما كان له تأثير كبير على دوام الموظفين وممارسة أعمالهم، إلى حد أن نسبة عالية من الموظفين لم يجدوا لهم مكاناً للجلوس وممارسة العمل، لهذا ينبغي توفير متطلبات العمل في مؤسسات الوزارة من تعمير الأبنية، وتوفير مستلزمات العمل، ووسائل نقل الموظفين والعمل على استمرار دوام الموظفين وتحقيق الانضباط الوظيفي.

٣. لم تكن الموارد المالية اللازمة للتعمير والإصلاح متوفرة بل كانت شحيحة، فباستثناء ما كان مخصصاً لدفع رواتب الموظفين والذي كانت وزارة المالية هي التي تقوم بإنفاقه، وكذلك الإنفاق على بعض جوانب الإنتاج الزراعي في المحافظات، والذي كان يحصل من قبل ممثلي قوات التحالف ولم يكن لوزارة الزراعة دور في إدارته وتنظيمه، فإن المصدر الرئيس لإنفاق وزارة الزراعة هو تنفيذ العقود التي أبرمت مع منظمة الأغذية والزراعة الدولية «FAO» تطبيقاً لاتفاقية النفط مقابل الغذاء والتي أبرم الجزء الأكبر منها من قبل ممثلي نظام صدام حسين، بينما أبرم الجزء الآخر من قبل ممثلي قوات التحالف خلال الفترة السابقة لتكليفي بمهمة وزير الزراعة، وقد تميزت تلك العقود بالغبن بالنسبة للطرف العراقي فيما يتعلق بأسعارها وشروط تنفيذها، وقد واكب بعضها التعثر في التنفيذ مثل عقود الأسمدة الكيماوية والمبيدات، بالرغم من حاجة الزراعة الماسة إليها في ذلك الوقت، ومن هنا كانت إحدى المهام الرئيسية هي العمل على تنفيذ ما هو ضروري لحاجة وزارة الزراعة من تلك العقود، وكشف جوانب الغبن والفساد الإداري فيها، والمطالبة بحق الجانب العراقي فيما ينفذ منها.

٤. إن العشائر والأفراد قد سيطروا بدون وجه حق على جزء كبير من الأراضي العراقية الخصبة، وبخاصة أراضي وزارة الزراعة التي كانت تستغلها لأغراض البحوث والتجارب وكان يوجد صراع ومشاكل كبيرة وكثيرة حول ملكية وحقوق الاستغلال لجزء كبير من الأراضي العراقية الزراعية، بخاصة الأراضي التي كانت مستغلة من قبل عائلة صدام حسين وأتباعهم بدون وجه حق، وأراضي أخرى كثيرة في محافظة كركوك وبقية المحافظات، وقد

سببت هذه المشاكل تعطل وترك مساحات كبيرة من الأراضي الزراعية، دون استغلالها زراعياً.

٥. كان الجزء الأكبر من العاملين في وزارة الزراعة من كبار السن، وبالرغم من حاجة الوزارة إلى تطعيم كوادرها بالعناصر الشابة والكفوءة، لكنها كانت عاجزة عن ذلك بسبب عدم توفر الدرجات الوظيفية والإمكانات المالية المتاحة، وبعد أن تحسنت مستويات الرواتب والأجور في ظل النظام الجديد جابهت الوزارة ضغوطاً كبيرة من قبل خالبي العمل من المفصولين سياسياً خلال فترة النظام السابق، ومن تخرجوا في السنوات الأخيرة من الكليات والمعاهد في الاختصاصات الزراعية والبيطرية، وكانت جموع البطالين تتدفق بالمئات على أبواب وزارة الزراعة مطالبة بالتشغيل، وكان على الوزارة أن تجد مخرجاً لمعالجة هذه المشكلة الاجتماعية والاقتصادية والإنسانية.

٦. كانت الوزارة تعاني من تبعثر جزء كبير من أموالها في ديون أغلبها غير قابلة للاسترداد، بسبب عدم اقترانها بالضمانات، منها ما يقدر بخمسين مليار دينار على مربي الداوجن وحوالي ١٠٧ مليار دينار لصالح الشركة العامة للتجهيزات الزراعية لقاء المكائن والمعدات التي باعتها للمنتجين الزراعيين ولم تستحصل قيمتها، وكذلك مبالغ بعشرات المليارات دفعت للمرحلين العرب الذين استوخنوا المناخق الكردية والتي دفعت من قبل الوزارة بأوامر من ديوان الرئاسة من غير أن تقترن بضمانات، لقد حال عجز الوزارة عن استرداد هذه الديون دون التوسع في الاستيراد وتقديم الدعم للمنتجين الزراعيين.

٧. ولعل المشكلة الأكثر تعقيداً التي جابهتها منذ الأيام الأولى لتولي مهمتي الجديدة، هي مشكلة الشكوى على عدد كبير من المسؤولين بسبب انتماءاتهم السابقة إلى حزب البعث، واغلبهم من المدراء العامين وكبار المسؤولين وذوي الاختصاص، وقد تفاقمت هذه المشكلة بعد تشكيل هيئة اجتثاث البعث التي ارسلت لي قائمتين، أحدهما تطالب بفصل واحد وعشرين موظفاً بدرجة مدير عام، وأخرى تطالب بفصل ١٥٠٠ موظفاً في مختلف المحافظات. وقد حصلت هذه المطالبات بعد أن فصل كل من هو بدرجة عضو فرقة في حزب البعث فما فوق، قبل أن التحق بالعمل، وبعد أن جرد من هم بدرجة عضو من الوظائف الإدارية الكبيرة.

٨. ومن المشاكل الكبيرة التي كنا نجابهها في ذلك الحين مشكلة كيفية مواصلة تقديم الدعم للمنتجين الزراعيين، ذلك أن المنتجين الزراعيين كانوا يحصلون على دعم كبير من الدولة على شكل أسمدة ووسائل الوقاية من الأوبئة وأجهزة ومعدات ومواد أخرى كثيرة بأسعار رخيصة تقل كثيراً عن كلفها الحقيقية، حيث تتحمل الدولة الجانب الأكبر من تكاليف الاستيراد، بينما تشتري الدولة جزءاً كبيراً من المنتجات الزراعية بأسعار تفوق الأسعار الداخلية دعماً للمنتجين، وقد تعثر هذا الدعم منذ انبثاق النظام الجديد، ليس بسبب ما يستهدفه النظام الجديد الذي يتزعمه السفير ((بريمر)) من إلغاء الدعم، تطبيقاً لاقتصاد السوق الحر فحسب، وإنما لأن أسلوب الدعم كان يعتمد أساساً على العقود التي أبرمت عن طريق منظمة الأغذية والزراعة الدولية ((FAO)) وهذه العقود قد تعثر تنفيذها كما أشرنا سابقاً، ولم تكن لدى وزارة الزراعة الموارد المالية الكافية لاستيراد مواد الدعم وتقديمها للفلاحين، ولهذا كانت وزارة الزراعة في وضع حرج إزاء مطالبات الفلاحين

المستمرة لتوفير وسائل الدعم التي أصبح العجز عن توفيرها سبباً لتعثر الإنتاج الزراعي وسبباً لارتفاع تكاليفه عند اعتماد الفلاحين على السوق الداخلية ذات الأسعار المرتفعة لتوفير وسائل الإنتاج.

٩. وإذا كان تطوير الإنتاج وتحقيق الازدهار في الإنتاج النباتي والحيواني هو الهدف المركزي لكل من يعمل في إدارة المؤسسات الزراعية، فإن هذا القطاع بات يعاني من الكثير من المشاكل الكبيرة التي جعلت تحقيق هذا الهدف بمستوى جيد حلماً عسير المنال.

ففي حين تشكل الأراضي الصالحة للزراعة نسبة تقارب ٢٧٪ من مجمل مساحة العراق، وهي نسبة جيدة بالقياس إلى الدول العربية والدول النامية، لا تشكل الأراضي العراقية المزروعة فعلاً سوى ٢٩٪ من مجمل الأراضي الصالحة للزراعة مما يعني أن ٧١٪ من الأراضي الصالحة للزراعة لا تزال متروكة.

ولو توقفنا عند الأراضي المزروعة فعلاً والتي تقدر مساحتها بـ(١٢٤٠٠) مليون دونم لوجدنا أنها تتصف بعدم التنوع وانخفاض الإنتاجية ورداءة النوعية، كما تعاني غالبيتها من تردي أساليب الري والبزل وتعرض مساحات كبيرة منها إلى الملوحة والتصحر، ويعود جزء كبير من ذلك إلى النظام السابق الذي شغل نفسه بالحروب، ولم يمنح هذا القطاع، شأنه شأن بقية القطاعات الاقتصادية، الاهتمام والتطوير، فضلاً عما سببه ذلك النظام من تدمير مساحات كبيرة من النخيل وتجفيف الأهوار التي تعتبر مصدراً هاماً للإنتاج النباتي والحيواني.

أما الإنتاج الحيواني فقد اضمحل شأنه خلال العقود الثلاثة الماضية، بسبب الدمار والتهريب، وما بقي منه يعاني كذلك من انخفاض الإنتاجية وتردي النوعية،

ناهيك عن وضع المؤسسات الزراعية التابعة لوزارة الزراعة التي تأخذ على عاتقها رعاية الإنتاج والتي تعرضت للدمار والنهب جراء الحروب الماضية.

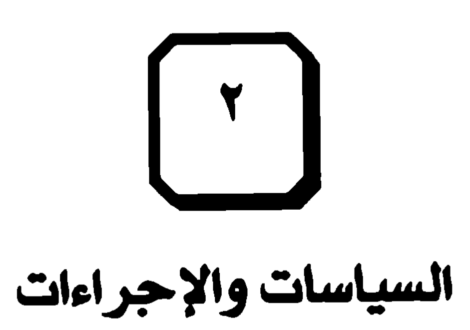
ومن هنا كان أمام وزارة الزراعة مهام كثيرة وآنية وملحة تقتضي معالجة مشاكل الإنتاج، وكسر الحاجز النفسي أمام المواطنين، عن طريق القيام بالأعمال التي تعطى المردود السريع وتوفير العمل للمواطنين وتقديم المنتجات الزراعية النباتية والحيوانية للأسواق المحلية.

١٠. وإلى جانب هذه المشاكل، كانت وزارة الزراعة تعاني في تلك الفترة، من مشاكل إدارية متعددة، فمن ناحية أسفر نهب مؤسساتها وبضمنها وسائط النقل في تلك المؤسسات، عن غياب الانضباط في دوام الموظفين في أغلب تلك المؤسسات، ذلك أن الموظف لم يجد وسيلة لنقله من بيته إلى دائرته وبالعكس، ولم يجد في دائرته، في الغالب، مكاناً يجلس فيه. ويمارس عمله من خلاله، وقد كانت هذه المشكلة أكثر تعقيداً بالنسبة إلى الدوائر التابعة إلى وزارة الزراعة في بقية المحافظات، مثل مديريات الزراعة ومديريات البيطرة في تلك المحافظات، فإلى جانب ما كانت تعانيه تلك الدوائر من نقص في الأثاث والمعدات والأجهزة والأدوية ووسائل المكافحة، كانت الصلة شبه معدومة بين ديوان الوزارة وتلك الدوائر بسبب غياب وسائل الاتصالات.

فضلاً عن ذلك أسفرت عملية فصل الكثير من الكوادر القيادية ممن يحملون درجة عضو فرقة فما فوق في حزب البعث من الوظيفة عن ظهور الفراغ والانفلات الإداري في تلك الدوائر.

ولم تكن تلك الظاهرة محصورة على وزارة الزراعة، بل إن تغيير النظام السابق قد أسفر عن حصول الضعف، وغياب الانضباط الإداري في أجهزة الدولة كافة، ذلك لأن جزء من الكوادر الإدارية القيادية قد أزيحت من الوظيفة بسبب انتماءاتها لحزب البعث بدرجات متقدمة، وجزء آخر كانت المطالبة بتغيير مواقعهم الإدارية مستمرة، إما بحجة الفساد الإداري أو بحجة الارتباط بحزب البعث، من قبل جهات متعددة، بعضها داخل أجهزة الدولة، وبعضها الآخر من خارج تلك الأجهزة، كالأحزاب السياسية، والمنظمات المهنية، والمواطنين. لقد كان يتردد علي، في كل يوم، من يطالبني بتغيير القائمين على إدارة مؤسسات الوزارة، بمستوياتهم المختلفة، سواء داخل محافظة بغداد، أو في بقية المحافظات منهم من يتهم هؤلاء بالفساد الإداري، وآخرون من يتهمونهم بالارتباط بحزب البعث، أوبتهم أخرى كثيرة، ولم يكن أمامي آنذاك وسيلة لتقييم مدى صحة تلك الادعاءات وأهمية الأخذ بها، فبعضها بالتأكيد كانت كيدية، والأخذ بها يعني ظلم الآخرين وتعريض المصلحة العامة للضرر، فضلاً عن أن الأخذ بها يقتضي إيجاد البديل الكفوء والنزيه، والذي لم يكن متوفراً في كثير من الأحيان.

وفي كل الأحوال فإن تلك الصورة من عدم استقرار الوضع الإداري كانت تقتضي إجراء التغييرات في الهيكل الإداري، وإعادة النظر بالكثير من المواقع الإدارية، واختيار الأسلوب الإداري الملائم لتحقيق الانضباط الإداري والرقابة الإدارية التي تضمن إنجاز الأعمال المناطة بوزارة الزراعة على الوجه الأفضل.



السياسات والإجراءات

إزاء كل هذه المشاكل التي كانت وزارة الزراعة تعاني منها، فقد نفذت بعض الإجراءات والسياسات لمجابهتها خلال الفترة من ١/ ٩/ ٢٠٠٣ ولغاية ١/ ٦/ ٢٠٠٦ وهي فترة تكليفي بمهمة وزارة الزراعة.

بيد أن تلك الإجراءات والسياسات لم تسفر عن معالجة تلك المشاكل معالجة جذرية، ليس لقصر الفترة التي جرى فيها تنفيذ تلك الإجراءات والسياسات حسب، وإنما لأن أغلب تلك المشاكل كانت مشاكل مستديمة ترتبط بالتخلف الاقتصادي والاجتماعي الذي يعاني منه البلد منذ سنين طويلة وهي ذات علاقة بالهيكل الاقتصادي العراقي وإختلالاته التي تقتضي معالجتها سياسة طويلة الأمد للتنمية والإعمار والصفحات التالية سوف تستعرض تلك السياسات والإجراءات.

٣

العلاقة مع قوات التحالف

كانت وزارة الزراعة تحت إشراف قوات التحالف حينما تقرر اختياري وزيراً للزراعة، وعندما باشرت العمل فيها وجدت أمامي اثنين من الأمريكيين، واثنين من الأستراليين، وأربعة من المستشارين العراقيين الذين كانوا يعملون لدى قوات التحالف، وهؤلاء كانوا يتعاونون على إدارة وزارة الزراعة، بالتعاون مع وكيلي الوزارة والمدراء العامين وبقية موظفي الوزارة من العراقيين، الذين تقرر تثبيتهم في أعمالهم، بعد إصدار قرارات الفصل من الوظيفة لمن هم بدرجة عضو فرقة فما فوق في حزب البعث المنحل من كادر الوزارة.

وفي اليوم الأول من مباشرتي العمل طلب مني المستشار الأمريكي في وزارة الزراعة السيد ((وديارد)) نقل أحد الموظفين من ديوان وزارة الزراعة بسبب المشاكل التي كان يثيرها قبل التحاقي بالعمل، فوعدته بدراسة الموضوع وبعد الاستفسار عن هذا الشخص خلال اليومين التاليين علمت بأنه كان من بين من حافظوا على ممتلكات الوزارة من النهب، فقررت تعزيز موقعه في الوزارة وتقريبه مني. وقررت منذ اليوم الأول ممارسة أعمالي بكامل الاستقلال وبالتعاون مع الكادر العراقي.

وبعد مرور ثلاثة أيام من مباشرتي العمل، استلمت طلباً من الدكتور باسل دلالي، وكيل وزارة الزراعة في حينه، يطلب مني نقله إلى مؤسسة البحث العلمي لأسباب لم تكن منطقية، وربما لعدم تكليفه بمهمة وزير الزراعة التي كان يتوقعها كما علمت، وبالرغم من حاجتي الماسة إلى خدماته وخبرته الطويلة في تلك الأيام، قررت الموافقة على طلبه فوراً، وأصدرت أمراً وزارياً بنقله إلى الهيئة العامة للبحوث الزراعية في وزارة الزراعة، وما أن علم المستشار الأمريكي ((وديارد)) بذلك حتى جاءني مسرعاً طالباً إلغاء قرار النقل، وهو يرتجف من وقع الأمر على شخصه بالذات، فرفضت طلبه وعبرت له عن إصراري على تنفيذ ذلك الأمر، وبعد مرور سبعة أيام

لمست ندم الدكتور باسل على خطبه، من خلال من أرسله للاعتذار، فعدلت عن قراري بنقله من ديوان الوزارة وعالجت هذه المشكلة دون تدخل المستشار الأمريكي.

عقود مذكرة التفاهم

وحقيقة فإن الكادر الأمريكي كان منغمس في متابعة عقود مذكرة التفاهم فيما بين وزارة الزراعة ومنظمة الأغذية والزراعة الدولية ((FAO)) عن طريق جهاز الإنترنت، وكانت لقاءاتي القليلة معهم تنصب بشكل رئيسي على مناقشة تلك الأمور، وكانت هذه العقود التي يتجاوز عددها ٢٧٥ عقداً تتضمن استيراد أغلب السلع التي تتعامل بها وزارة الزراعة كالأسمدة والمبيدات ومواد الوقاية من الأمراض النباتية، والأدوية البيطرية، والمكائن الزراعية والسيارات والحفارات والأجهزة والمواد المختلفة، التي كانت وزارة الزراعة قد تعاقدت حول أغلبها في فترة النظام السابق، وبعضها الآخر حصل من قبل ممثلي منظمة التحالف قبل تعييني وزيراً للزراعة، ولم يحصل التعاقد حول إي منها خلال فترة عملي وزيراً للزراعة.

وقد لمست خلال الأيام الأولى، أن تلك العقود قد أبرمت بأسعار مرتفعة جداً، ولم يجري التعاقد حولها حسب الصيغ القانونية المعروفة، وبعضها بخاصة ذات العلاقة بأسمدة ((اليوريا)) وأسمدة ((الداب)) وأدوية الوقاية من الأمراض النباتية كنا بحاجة ماسة إليها في تلك الأيام، وكان المستشار الأمريكي ((وديار)) منغمس في متابعتها من الصباح حتى المساء، وكان يبلغني عن تعثر متعهدي المنظمة الدولية في تنفيذها.

لم ينفذ من تلك العقود باستثناء السيارات والمكائن الزراعية إلا الجزء القليل، رغم حاجة الموسم الزراعي إليها، وكثرة الطلبات التي كان يتقدم بها الفلاحون يومياً لتزويدهم بالأسمدة، حتى أصبحنا مهددين بتدهور الموسم الزراعي القادم نتيجة شحة الأسمدة التي كانت تصل إلى مخازن الوزارة تنفيذاً لتلك العقود، وقد اضطررت

إلى إيفاد ممثلين عن وزارة الزراعة إلى الأردن لمتابعة الموضوع مع مكتب الـ((FAO)) في الأردن، بيد أن تلك المتابعات لم تسفر عن قيام متعهدي المنظمة الدولية بتنفيذ تعهداتهم، والغريب أن متعهدي المنظمة الدولية قد أخبرونا، ولعدة مرات، بأنهم أرسلوا الشاحنات المحملة بالأسمدة عبر الطريق البري الذي يربط العراق بالأردن، لكن تلك الشاحنات قد سرقت بعد دخولها الحدود العراقية، وحينما تكرر ذلك الإدعاء أوفدت الدكتور باسل دلالي، وكيل وزارة الزراعة، إلى الأردن لتدقيق هذا الإدعاء، وعندما قام الدكتور دلالي بالاستفسار من موظفي الحدود الأردنية عن عدد الشاحنات التي عبرت الحدود الأردنية متجهة إلى العراق محملة بالأسمدة والمواد الزراعية كما هومثبت في سجلاتهم، ذكر له موظفي الحدود أن ذلك العدد من الشاحنات لم يغادر الحدود الأردنية باتجاه العراق!. وهوما أثبت لنا عدم صحة إدعاء المقاولين المرتبطين بمنظمة الـ((FAO))، كما تيقنا من وجود عملية الفساد والسرقة من قبل أولئك المتعهدين، وهو ما اضطرني إلى تبليغ مجلس الحكم ومجلس الوزراء، ولعدة مرات، بهذا الأسلوب من التعامل الرديء عبر منظمة ((FAO))، وما ينطوي عليه من استغلال وإلحاق الضرر بالاقتصاد العراقي، كما قمت في حينه بعقد مؤتمر صحفي حضره عدد كبير من ممثلي الصحف والفضائيات، أوضحت فيه ذلك الأسلوب من سوء التعامل والأضرار التي تعرض لها الاقتصاد العراقي من جراء التعامل مع منظمة ((FAO)) ومتعهديها.

وبعد مرور عام على ذلك، وحينما كنت أعمل مستشاراً لرئيس الوزراء لشؤون الخدمات العامة، أطلعت على عدد من الوثائق التي توضح أن متعهدي منظمة الـ((FAO)) وغيرهم من المتعهدين الدوليين، كانوا قد استلموا مبالغ بملايين الدولارات من البنك المركزي العراقي، عن قيمة سلع زعموا أنها أرسلت من قبلهم إلى العراق، لكن مؤسسات وزارة الزراعة لم تستلمها، أو أنها لم تستلم إلا جزءً منها، وقد

ذكر لي المدير العام للتجهيزات الزراعية في وزارة الزراعة، آنذاك، بأن ممثلي قوات التحالف كانوا يصدقون وثائق استلام هذه السلع على الحدود الأردنية دون التأكد من استلامها من قبل دوائر وزارة الزراعة، وهو ما يوحي بمشاركة ممثلي قوات التحالف بعمليات الفساد هذه ويقتضي المطالبة بتلك المبالغ قضائياً.

الأستراليون والإسبان

أما المستشارون الأستراليون الذين يرأسهم السفير ((فلوكي)) فقد علمت أنهم انفقوا قرابة مليون دولار أسترالي على أعمال بناية ديوان وزارة الزراعة وتأثيثها، ولهذا كانت بناية وزارة الزراعة عامرة عندما دخلتها لأول مرة، ولم تظهر عليها علامات الحرب وما خلفته من دمار، وقد كان الأستراليان ((فلوكي)) و((روجرز)) منهمكان بدراسة مشاكل الزراعة في المحافظات وقد لمست من خلال اللقاءات العديدة مع السيد ((فلوكي)) بأنهم حريصون على الاستمرار بتصدير القمح الأسترالي إلى العراق حيث كانت أستراليا هي المجهز الرئيس للعراق بهذه السلعة، إذ كانت صادراتهم إلى العراق تبلغ قرابة المليونين طن من القمح خلال السنوات الماضية، وأن خوفهم من منافسة القمح الأمريكي في السوق العراقية، قد دفعهم إلى الاهتمام بالقطاع الزراعي العراقي، عبر تقديم المساعدات لتطويره ومعالجة مشاكله ولهذا كان الأستراليون عازمون على إنشاء خمسة مراكز للإرشاد الزراعي في المحافظات بتمويل يصل إلى حدود أربعين مليون دولار، وقد استطعت إقناعهم على إقامة خمسة مزارع نموذجية على حسابهم الخاص ثلاثة منها في المحافظات الجنوبية لكي تكون مراكز للإنتاج والإرشاد الزراعيين، وقد وافقوا على ذلك مبدئياً وطلبوا مني زيارة أستراليا للتفاوض مع وزير الزراعة الأسترالي ورئيس الوزراء حول ذلك، وفعلاً سافرت إلى أستراليا بصحبة الأستاذ ((نصير كامل الجادرجي)) عضو مجلس الحكم آنذاك وحصل الاتفاق فيما بيننا وبين المسؤولين الأستراليين على إقامة تلك المزارع النموذجية، وكذلك

تزويد وزارة الزراعة بثلاثة سفن لصيد الأسماك لكي تعمل في مياه الخليج العربي، على أن تسدد قيمتها من منحة الحكومة الأسترالية البالغة أربعون مليون دولار وفقاً لما تقرر في مؤتمر دبي للمانحين، لكن تردي الأوضاع الأمنية فيما بعد حال دون توقيع الاتفاق النهائي وتنفيذ ذلك التعهد.

وفي شهر شباط من عام ٢٠٠٤ زارني وفد من المنظمات الإسبانية وعرض علينا رغبة الدوائر الزراعية الإسبانية بإقامة مزرعة نموذجية لزراعة الشلب على أساس طريقة الرش بدلاً من إغراق الأراضي بالمياه، وهي طريقة ناجحة في إسبانيا، وقد وافقنا على هذه الرغبة في الحال، وخصصت لهم وزارة الزراعة قطعة مساحتها خمسة آلاف دونم في محافظة الديوانية. كانت متروكة منذ سنين طويلة، وشكلنا لجنة مشتركة للإشراف على هذه المزرعة، وقد باشر الإسبان فعلاً بالقيام بالأعمال التمهيدية لهذه المزرعة، لكن تردي الوضع الأمني وتعرض اثنان من كوادرهم إلى الاغتيال أجبرهم على إيقاف العمل في هذا المشروع.

المشاكل مع ممثلي قوات التحالف

وخلال الأشهر الأخرى المتبقية من عملي وزيراً للزراعة لم يحصل بيني وبين ممثلي قوات التحالف مشاكل كبيرة ولم ألمس منهم تدخلاً في شؤون الوزارة باستثناء ثلاثة قضايا:

الأولى حصلت ونحن في خضم التهيئة لحملة إعمار بساتين التخيل في كافة المحافظات لتعويض ما دمر من النخيل العراقي، إذ أخبرني أحد الموظفين بأن السفير ((تايلر)) كبير المستشارين الأمريكيين في وزارة الزراعة قد التقى بثلاثة من كبار الموظفين في الوزارة وأخبرهم بأنه لا يؤيد حملة إعمار النخيل، ويرى أن الأفضل هو توزيع المبالغ المخصصة لهذه الحملة على فلاحي النخيل بمعدل دولار واحد عن كل

نخلة، وقد استفزني هذا التصرف في حينه ليس لأنه يمثل تجاوزاً لموقع الوزير، بل لأن هذا الرأي يتناقض مع سياسة الوزارة وأهدافها، فضلاً عن عدم جداوة ومصاعب تطبيقه.

ولهذا استدعيت السفير ((تايلر)) بحضور السفير الأسترالي ((فلوكي)) وأوضحت له بأن الوزير هو المسؤول الأول في الوزارة، وأن اللقاء مع بقية موظفي الوزارة ينبغي أن يحصل عن طريق الوزير وبموافقته، كما أوضحت له عدم جدوى اقتراحه بالكف عن زراعة النخيل وتوزيع المبالغ نقداً على الفلاحين، لأن ذلك لا يضمن زيادة إنتاج النخيل وتعويض ما فقدناه منه، وقد اعتذر السفير((تايلر)) عن ذلك في حينه.

الأشجار في الرضوانية وشارع المطار

والقضية الأخرى هي إهمال العناية بالأشجار والنباتات في الشارع المؤدي إلى مطار بغداد وفي منطقة الرضوانية المحاذية للمطار حيث أخبرني الدكتور ((أوشالم)) وهو أحد الخبراء الزراعيين العاملين لدى سلطة التحالف بأن المزارع في منطقة الرضوانية التي تحتوي على مختلف الأشجار وكافة أصناف النخيل معرضة للجفاف، فطلبت زيارة هذه المنطقة بصحبة المستشارين الأمريكي والأسترالي، وكل من الدكتور أوشالم، والدكتور سفيان الناصري الذي كان يعمل خبيراً في تربية الأسماك في تلك المنطقة منذ سنين، وقد أذهلت حينما اطلعت على الإمكانيات الضخمة في تلك المنطقة والتي كانت مغلقة ولم يصلها الناس طيلة العقود الثلاثة الماضية، لقد وجدنا عدد من القصور الكبيرة التي بنيت على ضفاف البحيرات الاصطناعية الكبيرة، وتنتشر حولها الطرق المستقيمة والمعبدة التي تحيطها الأشجار المختلفة والنخيل، وتوجد فيها إلى جانب تلك القصور مجمعات سكنية صغيرة متخصصة بالخدمات، وقد أخبرنا أحد العاملين في تلك المنطقة، بأن تلك المنطقة كانت مخصصة لنزهة صدام حسين وحده،

ومن يختاره هو، وكان الدخول إلى تلك المنطقة محذوراً حتى على أقرب الناس إليه، كان صدام حسين يتردد على هذه المنطقة بأوقات متباعدة غير معروفة بالنسبة للعاملين فيها، وهو حينما يزور المنطقة أما أن يتخذ القرارات بالانتقام من العاملين في تلك المنطقة انتقاماً قاسياً لأمر لا يرضيه، أو يكرمهم تكريماً مبالغاً فيه، والأمر يتوقف دائماً على مزاجه وقت الزيارة، ولهذا كان العاملون في تلك المنطقة، دائماً في حالة من الحذر والرعب الشديدين.

إن ما أثار انتباهنا منذ اللحظات الأولى من زيارتنا لتلك المنطقة هو أن عدد كبير من الأشجار كانت يابسة وميتة لانقطاع الماء عنها منذ فترة طويلة، كما لاحظنا أعداداً كبيرة من أشجار النخيل اليانعة قد قطعت من سيقانها وجمع بعضها فوق البعض الآخر، وقيل لنا أن تلك الأشجار هي التي كان يتكون منها ما يسمى ((بمتحف النخيل)) الذي جمعت فيه كل أنواع النخيل في العراق، وحينما استفسرت من ممثلي قوات التحالف عن أسباب انقطاع الماء عن النخيل والأشجار والنباتات في تلك المنطقة وغياب العناية بها، قيل لي أن السبب وراء ذلك هو الخوف من تسلل الإرهابيين إلى هذه المنطقة وقيامهم باستهداف الطائرات الأمريكية..!

لقد تألمت كثيراً لحال النخيل والأشجار في تلك المنطقة، وقمت في اليوم التالي بكتابة مذكرة إلى مجلس الحكم ذكرت فيها بأن النخيل والأشجار في منطقة الرضوانية والشارع المؤدي إلى مطار بغداد تستغيث بنا جميعاً، وتطلب الماء والعناية، كما طلبت رحيل القوات الأمريكية من تلك المنطقة وتحويلها إلى منطقة سياحية للعراقيين جميعاً.

كما وجهت رسالة مماثلة إلى السفير ((بريمر))، إلا إن رسائلي هذه لم تلق الاستجابة! في ذلك الوقت.

توزيع السيارات المستوردة

أما القضية الثالثة فهي قضية التصرف بالسيارات التي استوردت باسم وزارة الزراعة، وملخص هذه القضية هو أن النظام السابق كان يقوم باستيراد الأعداد الكبيرة من السيارات الخاصة وسيارات النقل العام، وكذلك عدد كبير من الأجهزة والمعدات المتنوعة لصالح الأجهزة الأمنية المتعددة كالأمن العام، وجهاز المخابرات، والأمن الخاص، وديوان الرئاسة، باسم وزارة الزراعة، تفادياً لشروط اتفاقية النفط مقابل الغذاء، التي كانت تمنع قيام تلك الأجهزة بالاستيراد.

ولهذا كانت تلك السلع تصل إلى وزارة الزراعة بعد تغيير النظام بأعداد كبيرة، وبعد مباشرتي العمل في وزارة الزراعة بفترة قليلة علمت بوصول عدد كبير من سيارات ((البيكب)) وسيارات ((الصالون)) اليابانية، وقد بلغني السيد ((وديارد)) المستشار الأمريكي في وزارة الزراعة في حينه بأن التصرف في تلك السيارات المستوردة ينبغي أن يحصل بناءً على توجيهات من السيد ((بريمر)) الحاكم المدني لقوات التحالف، لحاجة قوات التحالف لتلك السيارات.

وقد تزامن وصول تلك السيارات بوجود شحة كبيرة لدى وزارة الداخلية، وأزمة خانقة لدى تلك الوزارة من جراء عدم توفر السيارات الكافية لديها، وعدم توفر الأرصدة المالية لدى وزارة الداخلية لاستيراد السيارات والأسلحة والمعدات، وكان السيد ((نوري البدران)) يشكو من تلك الأزمة مراراً عند اجتماعات مجلس الوزراء، وقد تفاقمت تلك الأزمة بعد تفاقم الانفلات الأمني في تلك الأيام.

لهذا بادرت إلى الاتصال بوزير الداخلية السيد ((نوري البدران)) وأوضحت له هذا الموضوع، وطلبت منه إستحصال موافقة مجلس الحكم وتوفير الموافقات القانونية اللازمة لتزويده بما تحتاج وزارة الداخلية من سيارات ((البيكب)) وسيارات

((الصالون)) التي وصلت إلى وزارة الزراعة، وبالفعل إستحصل السيد نوري البدران قراراً من مجلس الحكم يأمر وزير الزراعة بتزويد وزارة الداخلية بأربعمائة سيارة ((بيكب)) بدون بدل. وأصدرت الأمر على الفور إلى مديرية التجهيزات في وزارة الزراعة لتجهز وزارة الداخلية بذلك العدد من السيارات تجاوزاً لقرار السفير ((بريمر))، ثم طرحت الموضوع على مجلس الحكم طالباً اتخاذ القرار بكيفية التصرف بتلك الأموال المستوردة، وراحت تصلني قرارات مجلس الحكم حول تزويد الوزارات المختلفة بما تحتاجه من السيارات وبقية السلع ولم يحصل من السفير ((بريمر)) أي اعتراض ((مباشر)) على ذلك.

القيود على صرف الأموال

على أن المسألة التي كان لها تأثير كبير على وزارة الزراعة، من جراء العلاقة بقوات التحالف، هي مسألة المخصصات المالية والصرف من مخصصات خطة الوزارة وميزانياتها، ذلك أن الصرف لتسديد رواتب العاملين في وزارة الزراعة كان يحصل من قبل وزارة المالية دون قيود، لكن صرف الأموال لتنفيذ مشروعات الخطة الاستثمارية وخطة المصروفات الجارية كان مقيداً بموافقة المستشار المالي الأمريكي في وزارة المالية، وبالرغم من أن خطة وزارة الزراعة قد تضمنت إنفاق ٢٠٠ مليون دولار أمريكي في كل من عامي ٢٠٠٣ و٢٠٠٤ على دعم الإنتاج الزراعي، لكن هذا المبلغ بقي حبر على ورق، وحينما جابهنا أزمة توفير الأسمدة سابقة الذكر نتيجة تلكأ متعهدي منظمة الأغذية والزراعة الدولية عن تجهيزنا بالكميات المتعاقد عليها، وقررنا استيراد سماد اليوريا بتمويل من مبالغ الدعم في الخطة، فوجئنا بامتناع المستشار المالي الأمريكي في وزارة المالية عن إطلاق تلك المبالغ، ولم تنفع المقابلات التي أجريتها في ذلك الوقت مع السفير ((بريمر)) مما اضطرني إلى عرض الموضوع على مجلس الوزراء ومجلس الحكم، وقد شكلت في حينه لجنة مشتركة من ممثلي وزارة الزراعة

وممثلي قوات التحالف بإشراف عضوي مجلس الحكم السيد ((نصير الجادرجي)) والسيد ((حميد مجيد موسى)) وكان قرار اللجنة لصالح وزارة الزراعة، وقام أعضاء مجلس الحكم على أثر ذلك بمطالبة السفير ((بريمر)) بتلبية حاجة وزارة الزراعة، وعلى أثرها قام السفير ((بريمر)) بزيارتنا في ديوان وزارة الزراعة، وأبلغنا بموافقته عل صرف عشرين مليون دولار لغرض استيراد الأسمدة ووسائل الوقاية من الأمراض الزراعية من أصل المبلغ المخصص لنا في الخطة.

لكن الذي حصل في الواقع، بعد أن قمنا بتنظيم إجراءات المقاولة لاستيراد الأسمدة، أن مصرف التجارة، وهو المصرف المخول لفتح الاعتماد لأغراض الاستيراد، قد عرقل إخلاق خطاب الضمان لغرض تنفيذ عملية الاستيراد بحجة الخطأ في التاريخ ثم الخطأ بالاسم وبقينا ننتظر فترة أربعة أشهر، ولحين إعفائي من مهمة وزير الزراعة لم نحصل على مبلغ استيراد الأسمدة، والذي كان جزءً من مجمل المبالغ المخصصة في خطة وزارة الزراعة لعام ٢٠٠٤، وبقيت صلاحيات صرف المبالغ محصورة على ممثلي قوات التحالف حتى خلال الفترة التي أعقبت استقلال وزارة الزراعة.

٣

إجراءات دعم الإنتاج الزراعي

تميزت السنوات الأخيرة من النظام السابق، وبخاصة سنوات التسعينات، بالتوسع في تطبيق إجراءات دعم الإنتاج الزراعي، الذي كان يقدم للمنتجين الزراعيين من قبل وزارة الزراعة، إذ كانت وزارة الزراعة تقدم للمنتجين الزراعيين الأسمدة، والأجهزة الزراعية، ومواد الوقاية من الأمراض الزراعية، والأدوية البيطرية، وأدوات الرش والتنقيط، وغيرها من مواد الإنتاج الزراعية بأسعار رخيصة جداً تقل عن ربع كلفة استيرادها، وهي في الوقت ذاته تشتري حبوب القمح والشعير والرز والذرة من الفلاحين بأسعار مرتفعة ثم تقوم ببيعها عن طريق وزارة التجارة بأسعار تقل عن ذلك بكثير وتتحمل فروق الأسعار، وكان لذلك بطبيعة الحال دور كبير في انخفاض كلف إنتاج المواد الزراعية وحصول الفلاحين والمنتجين الزراعيين على الأرباح الجيدة وتشجيعهم من جراء ذلك على زيادة الإنتاج.

محفزات الدعم في النظام السابق

ويعود السبب في قيام الحكومة العراقية، في ذلك الوقت، بتخصيص تلك المبالغ الكبيرة لأغراض دعم الإنتاج الزراعي إلى اتفاقية النفط مقابل الغذاء، التي كانت تمنع السلطات العراقية من صرف عوائد النفط لغير أغراض الغذاء والدواء والحاجات الأساسية للمواطنين، ولهذا لجأت السلطات العراقية لغرض سحب أكثر ما تستطيع من عوائد النفط العراقي عن طريق الاستيراد وتشجيع الفلاحين العراقيين على شراء السلع المستوردة المدعومة الأسعار، إلى تحديد كلفة استيراد المواد المدعومة من قبل وزارة الزراعة على أساس سعر صرف الدولار الأمريكي الواحد بمائة دينار عراقي. بينما كان سعر الصرف السائد في السوق التجارية العراقية للدولار الأمريكي يتراوح بين ألفين وثلاثة آلاف دينار عراقي. وقد ترتب على ذلك بطبيعة الحال، انخفاض كلف استيراد تلك المواد بالنسبة لوزارة الزراعة بمستويات عالية جداً وغير حقيقية، بسبب سعر الصرف غير الحقيقي هذا، وعلى سبيل المثال فإن استيراد طن واحد من

سماد اليوريا الذي كانت كلفته في السوق الدولية بحدود ٢٠٠ دولار أمريكي سوف يكلف وزارة الزراعة ٢٠٠ × ١٠٠ دينار عراقي = ٢٠٠٠٠ دينار عراقي في حين أن كلفة استيراده وفق سعر الصرف التجاري الحقيقي هي: ٢٠٠ دولار × ٢٠٠٠ دينار عراقي = ٤٠٠٠٠٠ دينار عراقي، ولهذا فإن وزارة الزراعة عندما كانت تبيع الطن الواحد من الأسمدة المستوردة على الفلاحين بمبلغ خمسون ألف دينار عراقي فإنها تربح ثلاثون ألف دينار عراقي تقريباً.

٥٠٠٠٠ دينار سعر البيع على الفلاحين – ٢٠٠٠٠ دينار كلف الاستيراد وفقاً لسعر الصرف المنخفض = ٣٠٠٠٠ دينار ربح وزارة الزراعة.

وعند احتساب الأرباح التي كانت تتجمع لدى وزارة الزراعة من جراء ما تستورده من مختلف السلع المدعومة وفقاً لسعر الصرف المنخفض هذا فإننا سوف نلاحظ الأرباح الكبيرة التي كانت تتجمع لديها، وبذلك فإنها كانت تستطيع سداد قيم الاستيراد إلى وزارة المالية وتحقيق أرباح متراكمة تغطي مصروفاتها وتتيح أمامها المجال لشراء المنتجات الزراعية سابقة الذكر من الفلاحين بأسعار مرتفعة وبيعها على وزارة التجارة بأسعار تقل عن ذلك وتغطية فروقات الأسعار من تلك الأرباح.

معوقات الدعم في النظام الجديد

بيد أن الذي حصل في النظام الجديد هوأن وزارة المالية أصبحت تطالب وزارة الزراعة بسداد كلف استيراد السلع المدعومة وفقاً لسعر الصرف الحقيقي السائد في السوق والذي يقره البنك المركزي العراقي وهو ١٥٠٠ دينار عراقي للدولار الأمريكي الواحد، بمعنى أن على وزارة الزراعة أن تسدد إلى وزارة المالية لقاء كل طن مستورد من السماد الذي يباع إلى الفلاحين:

٢٠٠ دولار أمريكي كلفة الاستيراد × ١٥٠٠ دينار عراقي سعر صرف الدولار الأمريكي الواحد = ٣٠٠٠٠٠ دينار عراقي كلفة الطن الواحد من السماد المستورد.

وبناء على هذه الكلفة، فلواستمرت وزارة الزراعة ببيع الأسمدة المستوردة إلى الفلاحين وفقاً للسعر السابق وهوخمسون ألف دينار للطن الواحد فإنها سوف تخسر ٣٠٠٠٠٠ دينار – ٥٠٠٠٠ دينار = ٢٥٠٠٠٠ دينار عن كل طن من السماد المستورد، ولواحتسبنا مجمل الخسارة من جراء مجموع الكمية المستوردة وهي ٣٧٥٠٠٠ ألف طن من سماد ((اليوريا)) و١٤٠٠٠٠ طن من سماد ((الداب)) وأضفنا إلى ذلك الخسائر التي تترتب عليها من جراء استيراد بقية السلع المدعومة لوجدنا أن ما هومخصص في ميزانية وزارة الزراعة السنوية لدعم الإنتاج الزراعي والبالغ ٢٠٠ مليون دولار لا يغطي إلا نسبة ضئيلة من الخسارة، ولهذا فقد أصبحت وزارة الزراعة أمام الخيارات التالية:

الأول وهو أن ترتفع أسعار السلع المستوردة المدعومة إلى الحدود التي لا تضعف منافسة السلع الزراعية الوطنية أمام السلع الزراعية المستوردة بعد أن أصبحت السوق العراقية مفتوحة أمام الاستيراد وأزيلت عنها قيود المنع والإجازات وخفضت الرسوم إلى الحدود الدنيا التي لا تتجاوز ٥٪ من قيمة الاستيراد، وتعويض جزء من هذه الفروقات بالأسعار عن طريق زيادة أسعار الحبوب التي تشتريها من الفلاحين.

والخيار الثاني هو الطلب من الدولة بتحويل خمسة من شركاتها التي أصبحت معرضة للخسائر الكبيرة، إلى هيئات عامة، بمعنى إلى مؤسسات حكومية لا تعمل على أساس الربح والخسارة، وإنما تعمل على أساس تقديم الخدمات للإنتاج الزراعي، والدولة تتحمل تكاليف أعمالها وخسارتها وفق الميزانيات التي تخصص لها، وهذه الشركات هي الشركة العامة للبيطرة، والشركة العامة للبذور، والشركة العامة

للتجهيزات الزراعية، والشركة العامة للمحاصيل الزراعية، والشركة العامة للوقاية من الآفات الزراعية.

أما الخيار الثالث فهو الاستعانة بالمصانع العراقية وبخاصة مصانع الأسمدة في البصرة وعكاشات لتغطية حاجة الإنتاج الزراعي العراقي من الأسمدة المنتجة محلياً بدلاً من استيرادها، وبذلك تعالج مشاكل الصناعة الوطنية وما توفره من مزايا لتشغيل المواطنين وتصنيع المواد الأولية المحلية والحصول على المنتجات الوطنية بأسعار تقل كثير عن كلف أسعار الاستيراد.

قدمت وزارة الزراعة في حينه مذكرات عديدة إلى مجلس الوزراء ومجلس الحكم، وأخيراً إلى اللجنة المالية التابعة لمجلس الحكم والتي خولها مجلس الحكم آنذاك بمعالجة هذا الموضوع، وكانت وزارة الزراعة تقترح أما الإبقاء على السعر القديم لسعر الصرف وهو ١٠٠ دينار عراقي لكل دولار أمريكي أو زيادته إلى حدود معقولة لا تتجاوز المئتين دينار عراقي للدولار الواحد، وكذلك تحويل الشركات الزراعية إلى هيئات حكومية ذات نفع عام، وبعد المناقشات المستفيضة لم توافق اللجنة المالية إلا على تأجيل ديون وزارة الزراعة المستحقة إلى وزارة المالية إلى فترة لاحقة، ولم توفق اللجنة على تغيير سعر الصرف الرسمي، وكذلك لم توافق على تحويل الشركات الزراعية الخاسرة إلى هيئات حكومية، ولهذا لم يبق أمام وزارة الزراعة في ذلك الحين سوى اللجوء إلى رفع أسعار السلع المدعومة بحدود معقولة، فقد رفع سعر الطن الواحد من سماد ((اليوريا)) من ٥٠٠٠٠ دينار إلى ١٣٠٠٠٠ دينار وسماد ((الداب)) من ١٠٠٠٠٠ دينار إلى ٢٣٠٠٠٠ دينار وتعويض الفلاحين بحدود معقولة، وقد أحدث هذا الإجراء الاحتجاجات وعدم الرضا من قبل الفلاحين، وفي الوقت ذاته تعاقدت وزارة الزراعة مع معمل الأسمدة في البصرة بتجهيز المزارعين العراقيين بأسمدة ((اليوريا)) لقاء سعر

١٦٥٠٠٠ دينار للطن الواحد على أن تقوم وزارة الزراعة باحتسابه على الفلاحين بسعر ١٣٠٠٠٠ دينار للطن الواحد وتتحمل هي الفرق بين السعرين.

ولغرض مناقشة الموقف الذي ينبغي أن تتخذه وزارة الزراعة في المستقبل من إجراءات دعم الإنتاج الزراعي، لابد من الإشارة إلى ما سبق أن أشرنا إليه من مطالبة أنصار اقتصاد السوق وبخاصة من خبراء منظمات الأمم المتحدة بضرورة إلغاء القيود عن التجارة الخارجية تصديراً واستيراداً وإلغاء إجراءات الدعم عن طريق تخفيضها تدريجياً بمعدل ٢٠٪ سنوياً اعتباراً من عام ٢٠٠٣، تطبيقاً لمتطلبات التحول نحو اقتصاد السوق، الذي يقوم على أساس توفير المنافسة المتكاملة بين المؤسسات العاملة في السوق، ويعزز هذا التوجه بضرورة الاستجابة لمتطلبات صندوق النقد الدولي التي أصبحت شرطاً لتدخل هذا الصندوق لتخفيض ديون الدول الأخرى على العراق، وأساساً لقيام هذا الصندوق بتقديم القروض والمنح إلى العراق ودعم عملية التنمية والإعمار والتي تلتقي مع توجهات خبراء منظمات الأمم المتحدة حول الموقف من إجراءات الدعم بشكل عام.

الموقف من الدعم في المستقبل

وحقيقة فإن هذا المنطق حول اقتصاد السوق وما يقترحه من سياسات إزاء الدعم ليس عليه اعتراض لو كان الاقتصاد العراقي اقتصاداً متطوراً، يتوفر فيه التنوع في الإنتاج، ومزايا الإنتاج الكبير والإمكانات المادية والتكنولوجية لدى المنتجين، حينذاك ينبغي أن لا تضحي الدولة بأموالها لإسعاف المؤسسات الضعيفة، لأن الأفضل هو أن تترك هذه المؤسسات الضعيفة الساحة الاقتصادية لمن هي أفضل منها، وأن تذهب إلى مجالات اقتصادية أخرى تستطيع فيها أن تحقق المزايا التي تساعدها على الوقوف بوجه منافسة الآخرين، وسوف يكون ذلك حافزاً على النمو والتطور.

إلا أن الحال في العراق تختلف عن ذلك كلياً، فهنا لا يتعلق الأمر باقتصاد متطور، وإنما باقتصاد نام هو الاقتصاد العراقي الذي تعرض خيلة العقود الثلاثة الماضية إلى ثلاثة حروب خاسرة ألحقت الدمار بأغلب مؤسساته الاقتصادية وشلت بنيته الاقتصادية، ونظام سياسي واقتصادي لم يولي الاهتمام بالإنتاج والمنتجين والمستهلكين، بل حشد كل طاقات البلد لتوجهاته العسكرية والسياسية ونزوات حكامه، وكان من ضحايا ذلك النظام أغلب مرافق الإنتاج وأغلب المنتجين وبخاصة المنتجين الزراعيين، الذين أصبحوا يعانون من مختلف مصاعب الإنتاج التي أعاقت إنتاجهم واضطرت الكثيرين منهم إلى ترك الإنتاج والرحيل من الريف.

إن أغلب المنتجين الزراعيين في الوقت الحاضر ضعفاء مادياً وتكنولوجياً، وأن مقتضيات الإنتاج تقتضي تدخل الدولة لدعمهم وتشجيعهم عن طريق تقديم وسائل الدعم المختلفة، لأنهم بدون وسائل الدعم هذه سوف يضلون عاجزين عن تطوير الإنتاج الزراعي وتوسيعه، فالدعم هنا استثمار منتج لأننا حينما نقدم للمنتج الزراعي الأسمدة، والماكنة الزراعية، والبذور المحسنة، ووسائل مكافحة الأوبئة بأسعار مدعومة من قبل الدولة فإننا نساعده على مضاعفة إنتاجه وتحسين نوعيته، وبذلك سوف نساهم في زيادة دخول الفلاحين، وزيادة الناتج المحلي الإجمالي، وتوفير المنتجات الزراعية الوطنية في الأسواق، ونساهم في تحقيق التطور الاقتصادي والاجتماعي، وقد يحصل العكس حينما نلغي الدعم.

إضافة إلى ذلك فإن ما حصل من تخفيضات كبيرة في الرسوم الجمركية وإلغاء الكثير منها، وفتح أبواب التجارة الخارجية أمام المنتجات الزراعية المستوردة، التي دخلت الأسواق العراقية بإمكانياتها العالية التي تساعدها على تحسين النوعية وتخفيض الأسعار سوف تضع المنتجات الزراعية العراقية أمام المنافسة الشديدة.

والسؤال هنا: هل تستطيع منتجاتنا الزراعية أن تصمد أمام منافسة تلك السلع المستوردة، وهل تستطيع الدخول إلى الأسواق الخارجية، الجواب سوف يكون بالنفي ما لم نقدم الدعم لمنتجاتنا الزراعية مثلما تقدمه الكثير من دول العالم وبضمنها الدول المتطورة، وهو ما يؤكد ضرورة الاستمرار في تطبيق إجراءات دعم الإنتاج الزراعي وفقاً لصيغ جديدة تنطلق من إمكانيات العراق وظروفه الاقتصادية الجديدة، وهذا ما يقتضي في الوقت ذاته ضرورة التفاوض مع صندوق النقد الدولي وبقية المنظمات الدولية والإقليمية حول ضرورة تفهم ظروف العراق فيما يتعلق بقيام الدولة بدعم منتجاتها الزراعية، وإعادة النظر في سياسة الاستيراد باتجاه زيادة الرسوم الجمركية إلى الحدود التي لا تعرض الإنتاج الوطني إلى الدمار.

٥

البطالة والتعيينات

لمست منذ الأسابيع الأولى، وبخاصة من خلال المؤتمرات التي كنا نقيمها لموظفي المؤسسات، أن غالبية الموظفين والعاملين في وزارة الزراعة كانوا من كبار السن، بينما لا يساهم الشباب إلا بنسبة ضئيلة جداً، ويعود السبب في ذلك إلى عوامل كثيرة منها أن رواتب الموظفين خلال السنين الأخيرة من حكم النظام السابق كانت منخفضة جداً تتراوح بين ٣-١٦ ألف دينار شهرياً التي تعادل ١,٥-٨ دولار امريكي شهرياً وهي بذلك المستوى لم تكفي لتغطية الحد الأدنى لكلف المعيشة، مما دفع الكثيرين من المتخرجين الجدد والشباب إلى العزوف عن العمل في مؤسسات الوزارة، بل أن الكثيرين من ذوي الكفاءة والنشاط، ممن كانوا يعملون في تلك الوزارة، قد تركوا العمل فيها سعياً وراء العمل خارج العراق، أو للعمل في القطاع الخاص والأعمال الحرة داخل البلد، وقد شملت هذه الظاهرة حتى بعض البعثيين وأنصار النظام السابق، ناهيك عن العدد الكبير من الموظفين الذين أجبروا على ترك وظائفهم خلال العقود الثلاث الماضية بسبب الفصل، والسجن، والضغوط السياسية، لاتهامهم بكونهم من المعادين لنظام البعث، أولمجرد ارتباطهم بصلة القربى بتلك الفئة، وإلى جانب ذلك فمن كان مضطراً أو راغباً في التعيين من الشباب فإنه كان يجابه شروطاً سياسية كثيرة، كانت في كثير من الأحيان تقف عائقاً أمام تعيينه، وحينما أزيح النظام السابق، وقام النظام الجديد بزيادة الرواتب بنسب تزيد على العشرين ضعفاً ازداد الإقبال بأعداد كبيرة جداً على التعيين في الوظائف الحكومية ومنها العمل في مؤسسات وزارة الزراعة، وقد شمل هذا الإقبال المفصولين سياسياً، وأعداد كبيرة من المتخرجين من المعاهد والكليات، وغير هؤلاء ممن يرغبون بالحصول على فرصة العمل، وكانت مشكلة البطالة التي كانت تعاني منها نسبة عالية من القادرين على العمل، وشحة فرص العمل في القطاع الخاص، وراء هذا الطلب العارم على التعيين في المؤسسات الحكومية.

وقد رافق هذا الطلب العارم على العمل في دوائر الدولة صدور القرار رقم ٥١ سنة ٢٠٠٣ من مجلس الحكم الذي الزم كافة الوزارات بإعادة المفصولين سياسياً إلى وظائفهم، وهو ما تسبب في ازدياد عدد الذين قدموا طلباتهم إلى وزارة الزراعة بقصد إعادة التعيين إلى قرابة الألف طلب خلال الأشهر الثلاثة الأولى، وكان أغلبهم من كبار السن، وقد شكلنا في حينة لجنة لدراسة هذه الطلبات والبت فيها، وأصبحنا أمام هذا السيل العارم من طلبات إعادة التعيين في حيرة من أمرنا، لأن عدد كبير ممن قدموا طلباتهم لم يكونوا فعلاً من المفصولين سياسياً، بل أن إغراءات الوظيفة دفعتهم إلى الإدعاء بذلك بدون وجه حق، والبعض منهم حصل بسبب علاقاته الشخصية على الوثائق التي تؤيد ذلك، وأن بعضاً منهم كانوا من البعثيين الذين تركوا العمل في حينه بمحض رغبتهم لانخفاض مستوى الرواتب في الوزارة ويشهد على ذلك زملائهم!.

ومما ضاعف المصاعب في اتخاذ القرارات حول التعيين وإعادة التعيين أن الوزارة لم تكن لديها الدرجات الوظيفية أو الموارد المالية التي تسمح لها بتعيين هذا العدد الكبير من الراغبين في العمل، وإذا كانت لدى الوزارة إمكانية ضئيلة لتمويل رواتب عدد قليل من طالبي العمل على أساس التعاقد المؤقت، فقد كنا في حيرة بين تفضيل العامل الإنساني والسياسي الذي يقتضي منح الأولوية للمفصولين سياسياً، وهو أمر مفروض علينا رسمياً، وبين اختيار الشباب لتطعيم الوزارة بالعناصر الشابة من المتخرجين حديثاً من كليات الزراعة والبيطرة، وبين إتاحة إمكانية العمل أمام ذوي الكفاءة من العائدين إلى الوطن ممن أمضوا سنوات طويلة في الغربة، وجاءوا إلى وطنهم متسلحين بالكفاءة والحماس، كانت هذه من الأمور التي شغلتني كثيراً خلال فترة عملي، بخاصة أن طلبات العمل كانت تقترن أحياناً بطلب والحاح المسؤولين من

أعضاء مجلس الحكم والوزراء، وكذلك الأصدقاء والأقرباء ومن كانت ظروف معيشتهم القاسية تدفعهم حتى إلى البكاء في مكتب الوزير.

كان لابد من الجرأة في اتخاذ القرار بعد أخذ كافة الأمور بنظر الاعتبار، فاتكلت على الله وقررت الموافقة على تعيين ٣٠٠ من المفصولين سياسياً بعد دراسة وتدقيق خلفياتهم وكذلك تعيين قرابة المئتين بعقود مؤقتة رغم عدم موافقة وزارة المالية على ذلك، واعتماداً على ما بحوزة وزارة الزراعة من رصيد مخصص للإنفاق الجاري، وكان هذا العدد لا يشكل إلا نسبة ضئيلة ممن كانوا يترددون طالبين العمل في الوزارة.

والحقيقة التي توصلت إليها من خلال عملي وزيراً للزراعة هي أن معالجة مشكلة البطالة كانت من المهام الرئيسية التي كان ينبغي على الحكومات التي تعاقبت بعد انبثاق النظام الجديد، معالجتها بتضحية اقتصادية كبيرة رغم عدم وجود الحاجة الفعلية لتلك القوى العاملة، ذلك أن المواطنين ولاسيما من الشباب كانوا ينتظرون من النظام الجديد أن يعالج أهم مشكلة تجاههم، وهي مشكلة البطالة، التي يعاني منها قرابة ثلث القادرين على العمل، لأن الحصول على فرصة العمل هي أساس معيشة الإنسان وكرامته، وأن عجز الدولة عن توفير فرص العمل لهؤلاء المواطنين قد يسبب لهم اليأس، بل أن العجز عن توفير لقمة العيش قد تتسبب في انخراط عدد كبير من هؤلاء البطالين في تيارات الإرهاب والأعمال الإجرامية.

لقد طرحت أمام مجلس الوزراء وبحضور السفير ((بريمر)) ضرورة معالجة مشكلة البطالة حتى لو اقتضى الأمر التمويل بالعجز، لأن هذا العلاج سوف يكون علاجاً لواحدة من أهم أسباب المشكلة الأمنية. وحينما نعالج المشكلة الأمنية سوف

نوفر الظروف الضرورية لمشاريع التنمية والإعمار وعندئذ تتوفر العوامل الحقيقية لمعالجة مشكلة البطالة.

إن مشكلة البطالة وبخاصة فيما بين الشباب لا تزال مستفحلة حتى لحظة كتابة هذه المذكرات، ولسوف تبقى أحد الأسباب الرئيسية لتفاقم المشكلة الأمنية، وسوف لا نستطيع تحقيق الأمن والاستقرار والقيام بمشاريع التنمية والإعمار ما لم نبادر إلى معالجتها حتى ولو اقتضى ذلك التضحية الاقتصادية.

٦

اجتثاث البعثة

حينما التقيت، في اليوم الأول من التحاقي بوزارة الزراعة، بكافة المدراء العاملين ورؤساء الدوائر في هذه الوزارة، تحدثت لهم عن الأسس العامة التي سوف اعتمدها في إدارة وزارة الزراعة، ومن بين ما أشرت إليه آنذاك، هو أن تقييم الموظف في وزارة الزراعة سوف يعتمد بالأساس على أدائه الوظيفي ومدى تفانيه وإخلاصه في إنجاز عمله، وسوف لا تكون لانتماءاته السياسية السابقة دور في إعاقة دوره الوظيفي وتقدمه في سلم الوظيفة، ما لم يكن قد مارس عملاً يعاقب عليه القانون، وعندئذ سوف يكون القرار في ذلك للقضاء.

وكان المبدأ الذي انطلقت منه لتحديد هذا الموقف، هو أن البلد في النظام الجديد بحاجة ماسة إلى مساهمة كل المواطنين لبنائه وإعادة إعماره، كما هو بحاجة إلى تآزر كافة المواطنين ووحدتهم في هذه المرحلة، على اختلاف اتجاهاتهم السياسية ومنابعهم الفكرية. وهو ما يقتضي غض النظر عن الهفوات الصغيرة التي حصلت من لدن بعض المواطنين، وتجنب الحزازات والاختلافات والحساسيات الشخصية، وفتح المجال أمام المواطنين الذين حصلت منهم هفوات صغيرة، لا يحاسب عليها القانون، لكي يعيدوا النظر بموافقتهم، في سبيل كسبهم للعمل في بناء الوطن، تحت خيمة النظام الديمقراطي الجديد، وهو ما يستدعي أن تعمل إدارات المؤسسات الحكومية والمنظمات المهنية والمنظمات المدنية على تنمية عناصر التسامح والمحبة والتضحية في نفوس أعضائها وتشجيعهم على خدمة الوطن من خلال الإخلاص والتفاني في عملهم.

وقد جاء حديثي هذا عقب صدور قانون اجتثاث البعث، وقيام سلطات التحالف بفصل كافة الموظفين ممن هم بدرجة عضو فرقة في حزب البعث المنحل فما فوق من الوظيفة في الدولة، كما صدر قرار آخر بعدم جواز تبوء المناصب الحكومية الكبرى كمنصب المدير العام فما فوق ممن كانوا بدرجة عضو عامل في حزب البعث المنحل، وقد نفذ هذا القرار في حينه.

وهذا يعني أن من تبقى ضمن موظفي وزارة الزراعة آنذاك، ممن كانوا منخرطون في تنظيمات حزب البعث المنحل هم ممن لا يحملون درجات عالية في تنظيمات حزب البعث المنحل، وأن أغلبيتهم ممن انضموا مكرهين إلى حزب البعث، لأن القبول في الوظيفة، والترقية والترفيع في الرواتب، كان مشروطاً بالانتماء لحزب البعث، وكم حصل أن حرم من مصادر العمل والرزق والمعيشة في كافة الوزارات والمؤسسات بسبب اتهامهم بالانتماء إلى الأحزاب الأخرى، أو لمجرد امتناعهم عن قبول الانتماء إلى حزب البعث، وبعد تأسيس ((هيئة اجتثاث البعث)) في مجلس الوزراء وقيامها بممارسة أعمالها على أساس تنفيذ قانون اجتثاث البعث سالف الذكر، استلمت في مطلع عام ٢٠٠٤ كتاباً من تلك الهيئة، يطلب مني، بصفتي وزيراً للزراعة، فصل ٢١ موظفاً من وزارة الزراعة، أغلبهم ممن يحملون درجة الدكتوراه، وبعضهم يتبوء مهمة المدير العام في وزارة الزراعة، ومن بينهم المدير العام للثروة الحيوانية، والمدير العام للتخطيط والمتابعة، والمدير العام للوقاية، والمدير العام للمحاصيل الصناعية، والمدير العام لتصديق البذور، والجزء الأكبر من هؤلاء كانوا من كبار الموظفين في وزارة الزراعة الذين يتمتعون بالخبرة العالية ويمارسون قيادة أهم المراكز الإدارية.

أذهلت حقاً لحظة الإطلاع على مضمون ذلك الكتاب، لأن الأشخاص الذين وردت أسمائهم في ذلك الكتاب هم من أهم قادة الدوائر في وزارة الزراعة، وأفضل ذوي الخبرة والكفاءة فيها، ورحت أسأل نفسي كيف سوف أستطيع إدارة شؤون هذه الدوائر عند تنفيذ المطلوب في هذا الكتاب وهو فصل هؤلاء الموظفين الكبار جميعاً وعلى الفور.

كان الإجراء الأول الذي اتخذته في ذلك الحين هو أنني طلبت تزويدي بالمعلومات عن هؤلاء الموظفين، حسبما تشير إليه الوثائق الشخصية المتوفرة في أرشيف الوزارة، بالاستفسار من المدير العام للإدارة، وعززتها بطلب المعلومات من

اثنين من أقدم الموظفين ممن واكبوا العمل منذ سنين في ديوان الوزارة وعرفوا بالخبرة والاستقامة.

وحينما وصلتني المعلومات عن كل شخص ممن تضمنهم طلب الفصل، معززة بتواقيع الأشخاص الذين طلبت منهم تلك المعلومات اتضح لي ما يلي:

١. أن ثلاثة من أولئك الأشخاص قد نقلوا من وزارة الزراعة إلى دوائر أخرى، منذ سنين عديدة، ولم تعد لهم علاقة وظيفية بوزارة الزراعة.

٢. أن اثنان ممن تضمنتهم القائمة كانوا يحملون درجة عضو فرقة فما فوق في حزب البعث وقد فصلوا من الوظيفة عند تنفيذ قانون اجتثاث البعث.

٣. أن ثلاثة منهم كانوا يحملون درجة عضو عامل في حزب البعث المنحل، ويتبؤون وظائف إدارية بدرجة ((مدير عام)) وقد تم إعفائهم من مهمة المدير العام وأصبحوا موظفين اعتياديين تنفيذاً لذلك القانون.

٤. أما الأسماء الباقية فلم تكن المعلومات عن أي منهم دقيقة وصحيحة، فبينما يشير الكتاب، سالف الذكر، إلى أن بعضهم كانوا أعضاء في حزب البعث المنحل بدرجة عضو فرقة أو شعبة، أوضحت المعلومات المقدمة إلينا بأن درجاتهم الحزبية لم تتجاوز المستويات الصغيرة التي لا يحاسب عليها القانون، وبعد أن وصلتني تلك المعلومات موثقة بتواقيع من استفسرت منهم، والتي تؤكد بأن المعلومات التي استندت إليها هيئة اجتثاث البعث حول موظفي وزارة الزراعة لم تكن صحيحة أو دقيقة، طرحت هذا الموضوع أمام مجلس الوزراء، موضحاً امتناعي عن تنفيذ طلب هيئة اجتثاث البعث بفصل أولئك الموظفين، لأن المعلومات المتوفرة في وزارة الزراعة حول الأشخاص الذي طلب مني فصلهم لم تكن صحيحة أو دقيقة.

كما قلت للدكتور إبراهيم الجعفري الذي كان يرأس اجتماع مجلس الوزراء في تلك الفترة، بأن قيامي بتنفيذ ذلك الأمر يعني مساهمتي في ظلم أولئك الموظفين القديرين وتعريض مؤسسات وزارة الزراعة للضرر، ونحن إذا كنا نعاني من الظلم أبان النظام السابق، ونشكو منه، ينبغي أن لا نتحول إلى ظالمين حينما نمسك بسلطة البلد بأيدينا، ثم سلمته نسخة من التقارير التي استلمتها من وزارة الزراعة والتي تتضمن المعلومات المفصلة حول تاريخ أولئك الموظفين وسيرتهم الشخصية.

وعند مناقشة هذا الموضوع في مجلس الوزراء أيدني أغلب الوزراء الحاضرين، بل أوضح كل من وزراء الخارجية، والتخطيط، والتربية، أنهم استلموا من هيئة اجتثاث البعث كتب مماثلة وانهم سوف يمتنعون عن تنفيذ ما جاء فيها من طلب فصل لعدد من موظفيهم.

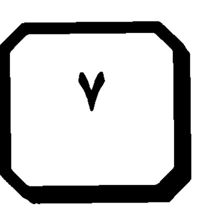
وبعد استلام ذلك الكتاب من هيئة اجتثاث البعث بعدة أسابيع وردني كتاب آخر يطلب مني فصل ألف وخمسمائة موظف ممن يعملون في مديريات الزراعة في مختلف المحافظات، لكني أهملت ذلك الكتاب كسابقه ولم أتخذ أي إجراء بشأنه، رغم تأكيدات هيئة اجتثاث البعث حولها، لعدم ثقتي بدقة المعلومات التي بنيت عليها ولم انفذ اي طلب لهيئة اجتثاث البعث خلال الفترة التي عملت فيها وزيراً للزراعة.

وحينما يجري الحديث عن إجراءات هيئة اجتثاث البعث، ينبغي أن نتذكر أساليب العنف والإكراه التي طبقها البعثيون طيلة العقدين الماضيين بشأن من كان يرفض الانتماء إلى حزب البعث، وتطبيقهم لسياسة ((من لم يكن منا فهو عدونا))، وحينما كانت أمور مثل التعيين في الوظائف العامة، والقبول في الكليات والمعاهد، والترقية والترفيع في وظائف الدولة، التي كانت لا تحصل بدون الانتماء إلى حزب

البعث وغير هذه من أساليب القمع والقسوة والظلم والحرمان التي لم تكن خافية على أحد.

فلو تذكرنا كل تلك الأمور، لأدركنا بأن الكثيرين، وربما الأغلبية ممن انخرطوا في تنظيمات حزب البعث، قد انخرطوا فيها لمجرد الحفاظ على حياتهم، وحماية عوائلهم وذويهم، أو للحصول على لقمة العيش، وممارسة العمل، وتحقيق الطموح المشروع، من غير أن تدنس أيديهم بما لا يرضي الله ويخالف القانون. لذلك ينبغي أن لا يحاسب هؤلاء أوأن يتعرضوا للانتقام والحرمان لمجرد انتمائهم إلى حزب البعث.

أما أولئك البعثيون الذين اقترفوا الإجرام بحق الآخرين وتجاوزوا حرمة القانون فأولئك هم الذين ينبغي أن يطالهم العقاب، ولكي نكون منصفين وحضاريين في تطبيق القانون فإن المحاكم هي التي ينبغي أن تبت في توجيه العقاب إلى هؤلاء البعثيين.



مؤتمر الدول المانحة

ادركت الدول المتحالفة بعد احتلالها للعراق في عام ٢٠٠٣، بان حجم الدمار الذي تعرضت له البنية الاقتصادية العراقية، لا يمكن إعادة إعمارة بالاعتماد على الموارد المالية العراقية الشحيحة، وانه لا بد من تعاون المجتمع الدولي في تمويل عملية إعادة الإعمار هذه، ولهذا تزعمت الولايات المتحدة الأمريكية حملة الدعوة لعقد مؤتمر للدول المانحة، وقد عقد هذا المؤتمر فعلاً في دبي في نهاية عام ٢٠٠٣.

وقد سبقت انعقاد هذا المؤتمر التحضيرات لتقدير حاجة الوزارات والمؤسسات العراقية إلى الأموال التي تقتضيها عملية إعادة الإعمار، ونوقشت هذه الاحتياجات في دبي قبيل انعقاد المؤتمر بثلاثة أيام، من قبل لجان متخصصة في منظمة الأمم المتحدة، من خبراء البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وقد هيئت وزارة الزراعة في حينه قائمة مفصلة لاحتياجاتها ذات العلاقة بإعادة تأهيل مؤسساتها، ومختبراتها، وتزويد دوائرها بالأجهزة والمعدات وبضمن ذلك تطوير أساليب الزراعة والري، خلال السنوات ٢٠٠٣- ٢٠٠٧ بمبلغ قدرة مليار وسبعمائة مليون دولار، وبعد مناقشة هذه الأرقام من قبل اللجان أعلاه عبر خبراء صندوق النقد الدولي عن ارتياحهم لتنظيم وزارة الزراعة لاحتياجاتها ودقتها، وقد كان للدكتور باسل دلالي وكيل وزارة الزراعة في ذلك الحين وما كان يتمتع به من خبرة وكفاءة دور أساسي في تنظيم تلك الحاجات ومناقشتها، وقد وافقت تلك اللجان آنذاك على أن تقوم الدول المانحة بتخصيص مبلغ قدره مليار وثلاثمائة مليون دولار لوزارة الزراعة على أن يصرف هذا المبلغ خلال السنوات الخمسة سابقة الذكر.

وبعد يومين من ذلك عقد مؤتمر الدول المانحة الذي حضره ممثلوا أربعين دولة على رأسهم ممثلوا الولايات المتحدة الأمريكية وإنكلترا وإسبانيا وكندا وأستراليا، وكان المؤتمر حقاً تظاهرة كبيرة للتعبير عن حماس الدول المشاركة فيه في تقديم أموالها لإعمار العراق حتى بلغ مجموع المبالغ التي تعهد بها ممثلوا الدول المانحة ثلاث

وثلاثون مليار دولار تدفع لغرض إعمار العراق خلال خمسة سنوات اعتباراً من عام ٢٠٠٤. وكانت حصة وزارة الزراعة من هذا المبلغ مليار وثلاثمائةِ مليون دولار تدفع خلال الفترة المشار إليها.

لقد ساورنا الفرح الغامر، وشعرنا حقاً بالتفاؤل الكبير عند إطلاعنا على هذه الأرقام، لأننا عند إضافة هذه المبالغ إلى ما سوف يخصصه العراق من موارده المالية لأغراض التخطيط والتنمية والإعمار، في السنوات القليلة القادمة، سوف يعني ذلك تحقيق نهضة اقتصادية شاملة وسريعة خلال السنوات القادمة، وسوف تشمل هذه النهضة بالتأكيد وزارة الزراعة والقطاع الزراعي.

وقد بدأت على التوعروض بعض الدول المانحة لتجهيزنا بما تنتجه تلك الدول من الأجهزة والمعدات والسلع التي نحتاجها، على أن تسدد قيمتها على أساس منحه تلك الدول، وراح ممثلوا المنظمات الحكومية والدولية مثل منظمة ((USAID)) الأمريكية ومنظمة الأغذية والزراعة الدولية ((FAO)) وغيرهم يتقاطرون علينا بأعداد كبيرة لغرض إعداد الدراسات للمشاريع التي تمول على أساس المنح الدولية، وأضحى الوسطاء من الداخل والخارج يكثرون التردد على وزارتنا عارضين خدماتهم لتزويدنا بالسلع من الدول المانحة على أساس التمويل على حساب منحها.

وقد تزامن ذلك النشاط مع تفاقم حاجتنا للأسمدة الكيماوية والأدوية البيطرية، ووسائل مكافحة الأوبئة النباتية والحشرات، فرحنا نفكر بكيفية الاستفادة من تلك المنح لمعالجة تلك المشاكل الملحة التي باتت تعاني منها الزراعة العراقية.

بيد أن أسلوب صرف تلك المنح بدأ يتخذ طابع التعقيد، إذ أعلن وزير التخطيط الدكتور مهدي الحافظ بعد أن دعي إلى الكثير من الاجتماعات والمناقشات في المنظمات

الدولية، بأن صرف تلك المبالغ سوف يحصل عن طريق صندوق خاص تحت إشراف منظمة الأمم المتحدة، وسوف يعهد إلى منظمة البنك الدولي بالقيام بإدارة ذلك الصندوق والقيام بصرف الأموال التي ترد إليه من الدول المانحة وفق آلية وشروط محددة.

وبقينا عدة اشهر لا نعلم كيف تصرف تلك الأموال، وكيف ومتى نستطيع الحصول عليها، وحتى وزارة التخطيط التي عهد إليها تنظيم عملية صرف تلك الموال لم نحصل منها على رؤيا واضحة عن هذا الموضوع رغم مرور عدة أشهر على إقراره.

اللقاء مع وزير الزراعة السعودي

وحينما دعيت في آذار ٢٠٠٤ للمشاركة في ملتقى جدة الاقتصادي انتهزت الفرصة للالتقاء بوزير الزراعة السعودي برفقة الأديب والإعلامي العراقي ((إبراهيم الزبيدي))، لعلنا نحصل على أسمدة اليوريا من المصانع السعودية لقاء جزء من المنحة التي تعهدت المملكة العربية السعودية بتقديمها إلينا، والبالغة خمسمائة مليون دولار إضافة إلى تعهدها بتقديم خمسمائة مليون دولار أخرى إلينا على شكل قروض ميسرة.

وقد أوضحت للوزير السعودي بان الزراعة العراقية تتعرض إلى أزمة حادة بسبب شحة الأسمدة نتيجة لعدم وصول الأسمدة المستوردة من قبلنا، ولذلك نحن نطلب من إخواننا السعوديين تزويدنا بمائة ألف طن من سماد اليوريا، الذي تنتجه المصانع السعودية، وتمويلها من مبالغ المنحة السعودية التي تعهدت بها المكلة في مؤتمر دبي، بمعنى بدلاً من تسديد المملكة السعودية تلك المبالغ نقداً بالدولار إلى الصندوق الخاص في الأمم المتحدة، نرجو تسديد جزء منها على شكل أسمدة من مصانعكم وبذلك تساعدوننا على تجاوز الأزمة وتشجعون مصانع الأسمدة في دولتكم.

وبعد أن أوضحت للسيد وزير الزراعة السعودي هذا الطلب مشفوعاً بتوضيح الأزمة الخانقة التي يتعرض لها فلاحونا وما سوف يترتب على قيام أشقائنا السعوديون من دور في مساعدة إخوانهم العراقيين في تجاوز تلك الأزمة، ما كان من السيد الوزير السعودي إلا الاكتفاء بالإجابة:

(الله في عونكم ... ! معالي الوزير).

وقد أجبته على الفور: إن الله (عز وجل) يعين الجميع، لكني أطلب منكم تسديد جزء مما تعهدتم به أمام مؤتمر الدول المانحة، على شكل أسمدة بدلاً من الدفع بالدولار، وأود أن أوضح لسيادتكم ((بأننا إذ نطلب التعاون والمساعدة الآن لا يعني أننا نستجدي من الآخرين، بل إننا نطلب التعاون، ومن يعيننا اليوم سوف نرد له الجميل غداً، في كل الأحوال، وحينما نتجاوز الأزمة)).

وهنا استدرك السيد الوزير بأن هذا الأمر يتطلب الحصول على موافقة الأمير عبد الله، وأنه سوف يستطلع رأيه ويكتب إلينا بعد أسبوعين.

وبعد مرور عدة أشهر، ورغم تأكيداتنا العديدة، وإلى حين إعفائي من مهمة وزير الزراعة بتاريخ ٢٠٠٤/٦/١ لم تصلنا ذرة واحدة من أسمدة أشقائنا السعوديين.

وبعد تلك الزيارة بعدة أسابيع وعندما كنت ضمن الوفد الذي زار اليابان والصين، برئاسة ((السيد محمد بحر العلوم))، عضو مجلس الحكم آنذاك، لغرض توثيق العلاقات الاقتصادية مع هاتين الدولتين، قدمت إلى مسئولي هاتين الدولتين القوائم عن احتياجات وزارة الزراعة، بناءً على عروض سبق أن تقدم بها إلينا ممثلوا هاتين الدولتين لتزويدنا بالأجهزة والمعدات التي تمول على أساس المنح التي تعهدوا بها، وقد نوقشت تلك القوائم، إلا أن أي من تلك السلع لم تصل إلينا، رغم مرور فترة طويلة على ذلك.

صندوق أعمار العراق

في حزيران ٢٠٠٣ تأسس ((صندوق إعمار العراق)) بإشراف البنك الدولي لكي يأخذ على عاتقة الإشراف على صرف الأموال التي تقدمها الدول المانحة، وبعد مرور عدة أشهر على تأسيس هذا الصندوق طلب منا خبراء ذلك الصندوق مناقشة الخطط التي أعدها أولئك الخبراء لتطوير القطاع الزراعي، وبعد المناقشة اتضح لنا بأن المشاريع المذكورة في تلك الخطط، تختلف جذرياً عن المشاريع المذكورة في خطة وزارة الزراعة التي أعدت بالتنسيق مع وزارة التخطيط العراقية، وحظيت بمصادقتها كجزء من الخطة الاقتصادية العراقية، وهي تتضمن ذات المشاريع التي صادق عليها خبراء الأمم المتحدة إبان ((مؤتمر دبي))، في حين أن الكثير من المشاريع التي طرحها علينا خبراء صندوق أعمار العراق لم تكن لها علاقة بوزارة الزراعة، مثل تجهيز الأرياف بالمياه العذبة، ومعالجة مشاكل الري، وغيرها من المشاريع التي كانت فعلاً مهمة لكنها من اختصاصات وزارات أخرى كوزارة الموارد المائية.

بيد أننا، رغم كل الجهود التي بذلناها مع خبراء الصندوق المذكورة أعلاه بقينا تحت مظلة التفاوض حول أهمية المشاريع وأولوياتها، وهل تنفذ المشاريع الواردة في خطتنا أو تلك الواردة في خطتهم، وإلى حين إعفائي من مهمة وزير الزراعة لم يحصل التنفيذ لأي من تلك المشاريع.

لقد أنفقت، بالتأكيد مبالغ كبيرة، على تمويل نفقات ومخصصات الخبراء الكثيرين، الذين كانوا يترددون علينا من المنظمات الدولية أو الحكومية، للقيام بالدراسات والبحوث والمناقشات، التي لم نكن بحاجة ماسة إليها لكثرة ما لدينا من باحثين وخبراء، ولا ندري كيف كان يحصل تمويل عمل أولئك الخبراء وتكاليف إيفادهم الباهضة.

وخلاصة ما حصل من جراء تلك المساعي، وما بذلناه من جهود لتقدير حاجاتنا من الدول المانحة، وما قمنا به من متابعات كثيرة للحصول على حصتنا من منح الدول المانحة، هو أننا خيلة الفترة منذ انعقاد مؤتمر الدول المانحة في تشرين الثاني ٢٠٠٣ ولغاية ٢٠٠٤/٦/١ وهو تاريخ إعفائي من مهمة وزارة الزراعة، لم نحصل على دولار واحد مما تعهدت به إلينا الدول المانحة.

ويبدو أن هذا النمط من التظاهر بالحماس، والتعهد بتقديم المساعدات السخية، ثم التملص عن الالتزام بتنفيذها فعلاً، هو ديدن الدول الغنية في التعبير عن استعدادها لمساعدة الدول النامية، بخاصة حينما تتزعم الولايات المتحدة الأمريكية الطلب من تلك الدول المشاركة في معالجة المشاكل الدولية!.

٨

مشاكل التصرف بالأراضي

أسفرت الحرب الأخيرة عن استحواذ العشائر والأفراد على مساحات كبيرة من الأراضي الصالحة للزراعة بدون وجه حق. ويعود حق التصرف في جزء من هذه الأراضي إلى وزارة الزراعة، التي كانت تستغلها لأغراض البحوث والتجارب الزراعية.

والجزء الآخر، يتكون من مساحات كبيرة تقارب النصف مليون دونم من الأراضي الخصبة التي كانت تستغل لصالح عائلة صدام حسين وأقربائهم، وكبار المسؤولين في حزب البعث المنحل، والذي إنتزع حق التصرف فيها من مالكيها ومستأجريها الشرعيين بالقسر، أو لقاء تعويضات رمزية، وأصبحت مسجلة كأراضي مؤجرة بإسم أولئك أومن يمثلهم، ومساحات أخرى كان النظام السابق قد منحها للعشائر العربية الموالية إليه في محافظة كركوك، بعد أن قام بتسفير أصحابها من المواطنين الأكراد.

وأخرى تتكون من الأراضي المخصصة للمعسكرات العسكرية، والأراضي التي كان النظام السابق يحرم استغلالها زراعياً لأسباب عسكرية وغير عسكرية.

وحينما وضعت الحرب أوزارها، برزت مشاكل الصراع والمخاصمات بين من يطالبون باسترجاع تلك الأراضي، وقد حالت تلك المخاصمات والمصادمات دون استغلال جزء كبير من تلك الأراضي للأغراض الزراعية، فأصبحت تلك الأراضي من الأراضي المعطلة والمتروكة زراعياً، رغم أنها من الأراضي الخصبة زراعياً.

والغريب هو تعدد من كانوا يطالبون بأي من تلك الأراضي، فمنهم من كان يطالب بها لأنه كان يملك حق التصرف بها وفقاً لقانون الإصلاح الزراعي رقم ٣٠ لسنة ١٩٥٨، وآخرون يطالبون بها لأنهم كانوا مستأجرين لها وفقاً لقانون تأجير الأراضي رقم ٣٥ لسنة ١٩٨٥، وآخرون يدعون بأنها اغتصبت منهم من قبل أعوان صدام حسين دون وجه حق، وآخرون لديهم عقود إيجار حصلوا عليها إبان النظام السابق وهم يدعون بأن تلك العقود لا تزال شرعية ولا غبار عليها.

على أية حال، فإن تلك المشاكل والمخاصمات، قد شغلت وزارة الزراعة، والدوائر المتخصصة التابعة لها، وكانت جموع الفلاحين ورؤساء العشائر يترددون على مكتبي قادمين من مختلف مناطق العراق مطالبين بمعالجة ما يعانونه من مشاكل التصرف بالأراضي، لأن وزارة الزراعة هي التي تقوم بالاحتفاظ بسندات ملكية الأراضي، وهي التي تتخذ القرارات بشأن ملكيتها وتأجيرها عن طريق إحدى الدوائر التابعة لها، وهي الهيئة العامة للأراضي.

ومن بين القضايا الكثيرة التي شغلت وزارة الزراعة في ذلك الحين سوف استعرض أربعة من تلك القضايا لكي أضع أمام القارئ الكريم طبيعة تلك القضايا وتعقيدات معالجتها:

أراضي ربيعة

القضية الأولى تتعلق باستحواذ عشائر شمر في منطقة ربيعة بمحافظة الموصل على الأراضي التابعة لوزارة الزراعة، وهي اثنتي عشر ألف دونم من الأراضي الخصبة التي كانت تستغلها شركة المحاصيل الزراعية التابعة لوزارة الزراعة لأغراض تطوير زراعة المحاصيل الصناعية، وقد تقدمت بعد انتهاء الحرب الأخيرة، إحدى الشركات الأمريكية الزراعية بطلب استغلال هذه الأرض بالاشتراك مع وزارة الزراعة لأغراض تطوير زراعة المحاصيل الصناعية بالاعتماد على التكنولوجيا المتطورة، ولكن فلاحي عشيرة شمر امتنعوا عن تسليم تلك الأراضي إلى وزارة الزراعة بحجة أن تلك الأراضي كانت بالأصل مستغلة من قبلهم، وأن النظام السابق قد انتزعها منهم قسراً وسلمها إلى وزارة الزراعة، وبعد المفاوضات الشاقة عرضنا على شيوخ عشيرة شمر الاقتراح بتأجيرهم نصف تلك الأراضي على أن يعاد النصف الثاني إلى وزارة الزراعة لكي تستغله بالاشتراك مع الشركة الأمريكية، وباستطاعة الفلاحين من عشيرة شمر

التعاقد مع الشركة الأمريكية والاستفادة من خبرتها، ولما لم تفلح المفاوضات مع شيوخ عشيرة شمر وإصرارهم على تأجير كافة الأراضي، ولاقتراب الموسم الزراعي من نهايته، جرى الاتفاق على تأجير تلك الأراضي بالكامل، لموسم زراعي واحد فقط، إلى شيوخ عشيرة شمر، وفق شروط محددة، بإيجار قدره خمسون ألف دينار للدونم الواحد.

الذي حصل فيما بعد هو أن عشيرة شمر لم تفلح في استغلال تلك الأراضي خلال الموسم المشار إليه، وسبب ذلك حسبما أشار إليه تقرير لجنة متخصصة كلفتها وزارة الزراعة في ذلك الوقت، هو أن عشيرة شمر كانت تعتمد على العمال الزراعيين اليزيديين، لزراعة تلك الأرض، إلا أنها عجزت عن ذلك في ذلك الموسم، وبعد تعاقدها مع وزارة الزراعة، ولا أعلم كيف عولجت هذه المشكلة مع عشيرة شمر بعد أن غادرت وزارة الزراعة.

أراضي كركوك

والقضية الثانية الكبيرة هي قضية الأراضي الزراعية في محافظة كركوك والتي منحت إبان النظام السابق إلى العشائر العربية الموالية لذلك النظام بعد تهجير الفلاحين الأكراد منها. إذ أن هذه الأراضي ما لبثت أن تعرضت، بعد انتهاء الحرب الأخيرة، وعودة الأكراد المهجرين إلى مدينة كركوك إلى مطالبة أولئك الأكراد المهجرين بتلك الأراضي، بعض العرب استجابوا لتلك المطالبات وسلموا ما بحوزتهم من أراضي إلى أصحابها الشرعيين الأكراد ونزحوا منها. لكن الآخرين وعددهم كبير جداً يتجاوز الآلاف، ظلوا متمسكين بأراضيهم ولم يتنازلوا عنها.

ومشكلة هؤلاء المزارعين هي أنهم كانت تحت تصرفهم أراضي في المحافظات الأخرى، مثل عشائر ((آل بدير)) الذين كانت تحت تصرفهم أراضي في محافظة

الديوانية، وقد تنازلوا عن تلك الراضي بعد أن منحتهم الحكومة السابقة الأراضي الخصبة في كركوك وخلبت منهم الرحيل إليها، بيد أن السلطة السابقة ما لبثت أن قامت بتأجير أراضيهم في محافظة الديوانية إلى الغير، وكان ذلك منذ سنين بعيدة، ولهذا بدأ هؤلاء الفلاحون يتدفقون على وزارة الزراعة مطالبين بمعالجة مشكلتهم، إما بإعادة أراضيهم السابقة في محافظة الديوانية إليهم، وإما بحمايتهم من مطالبة الأكراد العائدون إلى أراضيهم في مدينة كركوك، وأي من هذين الطلبين لم يكن ممكناً للتنفيذ، لقد كانت مشكلة الأراضي في محافظة كركوك مشكلة مستعصية وأن معالجتها تقتضي التروي والحكمة وهي لا شك أحد القضايا الشائكة في معالجة مشكلة مدينة كركوك إخلاقاً.

مفقس الأسماك

أما القضية الثالثة فهي استحواذ عدد من العوائل الفلاحية النازحة من مناخق الأهوار في جنوب العراق، على مفقس الأسماك في منطقة الصويرة في محافظة واسط، وسيطرتهم على كافة مرافق هذا المفقس من أبنية، وأحواض تربية الأصبعيات، والأراضي الزراعية التابعة لهذا المفقس، ويعود هذا المفقس إلى وزارة الزراعة، ويعتبر من أكبر وأحدث مفاقس الأسماك في الشرق الأوسط.

لقد أسكن هؤلاء الفلاحون عوائلهم في أبنية المفقس وعبثوا بأجهزته ومعداته، وراحوا يزرعون الشعير في أحواض تربية الإصبعيات التابعة لهذا المفقس، وتركوا حيواناتهم تعبث في حقول المفقس وأراضيه الزراعية.

وحينما قررت وزارة الزراعة إعادة تأهيل هذا المفقس في مطلع عام ٢٠٠٤ لغرض تزويد مربي الأسماك بالإصبعيات اصطدم موظفيها بامتناع هذه العوائل الفلاحية عن إخلاء مرافق المفقس، ولما لم تنفع المحاولات والمفاوضات لإقناع هؤلاء بإخلاء

مرافق المفقس والتي امتدت لعدة أشهر، لجأت وزارة الزراعة كوسيلة لمعالجة هذا الموضوع إلى تشغيل كافة الرجال من هؤلاء العوائل كحراس أوعمال في المفقس، ولم تبدأ أعمال إعادة تأهيل هذا المفقس إلا بعد منتصف عام ٢٠٠٤.

الأراضي المغتصبة من قبل المسؤولين في النظام السابق

كانت أغلب المخاصمات والصراعات، ذات العلاقة بالأراضي، تدور حول الأراضي التي كانت تحت تصرف عائلة صدام حسن وأقربائهم وكبار المسؤولين في حزب البعث، والسبب في ذلك هو أن الاستحواذ على تلك الأراضي لم يستند على أساس شرعي وقانوني، ولأن تلك الأراضي كانت من الأراضي الخصبة والواسعة والمنتشرة في عدد من المحافظات العراقية، وقد كثرت الادعاءات بعائديتها حتى أصبح من يطالب بعائدية كل قطعة منها واسترجاعها أكثر من طرف واحد كما أشرنا سابقاً.

لذلك قامت وزارة الزراعة بإجراء حصر شامل لهذه الأراضي كافة بالاعتماد على المعلومات المتوفرة في مديريات الزراعة في محافظة بغداد وبقية المحافظات، ثم جرى تدقيق هذه المعلومات من قبل كل من الهيئة العامة للأراضي والدوائر القانونية في ديوان الوزارة، وبعد ذلك استحصلت وزارة الزراعة على موافقة مجلس الحكم على وضع يد الدولة على هذه الأراضي، على أن يحصل البت في عائديتها وحق التصرف بها من قبل المحاكم العراقية المختصة.

إننا إذ نستعرض مشاكل التصرف بالأراضي الزراعية، التي تعتبر من المشاكل المعقدة التي تشغل كادر وزارة الزراعة على مدار العام، نود أن نوضح بأن طبيعة هذه المشاكل هي ذات أساس قانوني بحت، ذلك أنها تتعلق بملكية الأراضي، وعقود تأجيرها، وحقوق التصرف فيها، بمعنى أنها أقرب إلى العمل القانوني والتشريعي منها إلى العمل

الزراعي والفني، ومن هنا نجد أن الموقع الصحيح لمعالجة هذه المشاكل والتعامل معها هي وزارة العدل بدلاً من وزارة الزراعة.

لذلك نرى ونحن نستعرض هذه المشاكل ضرورة دراسة موضوع نقل الهيئة العامة للأراضي الزراعية ومتعلقاتها من وزارة الزراعة إلى وزارة العدل بخاصة بعد أن استقلت هيئة القضاء عن وزارة العدل، وأصبح أمام وزارة العدل المجال الواسع لممارسة هذه المهمة إلى جانب ما تمارسه من مهمة مماثلة وهي الإشراف على الدوائر الحكومية المتخصصة بملكية العقارات.



العمل الإداري

كانت المهام الملقاة على عاتق الجهاز الإداري لوزارة الزراعة، غير يسيرة، دون أدنى شك، بعد كل الذي حصل جراء الحرب الأخيرة وما سبقها من دمار ونهب وإهمال، وما ترتب على ذلك من الارتباك والفوضى في العمل الإداري، وغياب الانضباط الإداري ومصاعب السيطرة على هذا الجهاز الإداري الكبير، الذي تنتشر أجزاءه في كافة المحافظات، والأقضية، والنواحي.

ومنذ الوهلة الأولى أدركنا ضرورة القيام بإجراء التغييرات في هيكل الجهاز الإداري، عن طريق إجراء التطوير في عمل الوحدات الإدارية القائمة، واستحداث وحدات إدارية جديدة تأخذ على عاتقها تحقيق الانضباط الإداري وتطبيق أسلوب المشاركة الديمقراطية في اتخاذ القرارات، ومن بين هذه الوحدات الإدارية:

١. مجلس وزارة الزراعة.

يتكون هذا المجلس من الوزير، ووكيله، وكافة المدراء العامين للشركات والهيئات، ومدراء المراكز الوطنية في الوزارة، ويقوم هذا المجلس بمناقشة القضايا الهامة ذات العلاقة بعمل الوزارة واتخاذ القرارات بشأنها.

٢. المجلس العلمي.

يتكون هذا المجلس من ستة أشخاص من حملة الدكتوراه أو الماجستير، يجري انتخابهم من قبل كافة حملة الشهادات العليا من العاملين في وزارة الزراعة الذين يبلغ عددهم ١٤٠ شخصاً، ويعقد اجتماعاته برئاسة أحد وكلاء الوزير، وهو الذي يضع برامج البحوث والدراسات والتجارب العلمية، ويشرف على إصدار المجلة العلمية للوزارة، وتنظيم حلقات النقاش والمؤتمرات العلمية، ويضع المقترحات حول جوانب التعاون مع المؤسسات العلمية داخل العراق وخارجه.

٣. الهيئة الاجتماعية.

استحدثت هذه الهيئة لغرض تحقيق التفاعل والتعاون بين الإدارات في وزارة الزراعة، ورجال العلم في الجامعات العراقية، وممثلين عن القطاع الخاص، حيث يشترك في اجتماعاتها إلى جانب الوزير ووكيليه جميع المدراء العامين في الوزارة، ويدعى لها عشرة من أساتذة الجامعات والشخصيات العلمية المعروفة بالاختصاصات الزراعية، وثلاثون من القطاع الخاص يتم اختيارهم من بين المنتجين المعروفين في حقول الإنتاج الزراعي والحيواني، وممثلين عن النقابات والجمعيات الفلاحية، وبعض التجار ممن يمارسون العمل في التجارة الخارجية والداخلية للمنتجات الزراعية.

يجتمع هؤلاء مرة كل ثلاثة أشهر لغرض مناقشة نشاطات وزارة الزراعة وخططها وتقديم المقترحات والاستشارات حولها، وكذلك إتاحة الفرصة أمام ممثلي القطاع الخاص لمناقشة مشاكلهم واقتراحاتهم حول تطوير عمل وزارة الزراعة.

عقدت هذه الهيئة اجتماعين لها في النصف الأول من عام ٢٠٠٤ وكانت اجتماعاتها وما أعقبهما من حوار فرصة أمام العاملين في الوزارة، لاستطلاع رأي ممثلي المجتمع حول نشاطاتهم، وكانت في الوقت ذاته فرصة أمام ممثلي المجتمع للتحاور فيما بينهم حول قضاياهم ذات العلاقة بقطاع الزراعة، ومناقشة معاناتهم وتطلعاتهم مع المسؤولين في وزارة الزراعة.

٤. لجنة الرقابة الشعبية.

في سبيل تحقيق الانضباط الإداري، وممارسة الإشراف والرقابة على نشاطات الدوائر التابعة لوزارة الزراعة في بغداد والمحافظات، استحدثت هذه اللجنة التي تكونت من تسعة أشخاص تم ترشيحهم من قبل الأحزاب السياسية المشاركة في مجلس

الحكم، للتأكد من كفاءتهم ونزاهتهم، وكان مقر اللجنة في ديوان الوزارة ولها ممثلين في كافة الدوائر الزراعية.

كانت هذه اللجنة هي العين الساهرة التي تراقب العمل في مؤسسات الوزارة تلافياً للأخطاء والتجاوزات للأنظمة والقوانين وكان أعضاء هذه اللجنة يشاركون في أعمال اللجان الهامة في دوائر الوزارة لمراقبة مدى توافق أعمالها مع الأنظمة والقوانين وإبلاغ الجهات العليا في الوزارة في حالة حصول التجاوز للقوانين والأنظمة وتقديم المقترحات حول المشاكل التي تعاني منها تلك الدوائر وسبل معالجتها.

كانت أعمال هذه اللجنة جيدة خلال الأشهر الأولى بعد تأسيسها إذ ساعدت على توثيق الصلة بين ديوان الوزارة وبقية الدوائر التابعة لوزارة الزراعة، ومارست الرقابة والإشراف على عمل تلك الدوائر دون التدخل المباشر في أعمالها، لكنها اتخذت للأسف بعد مرور عدة أشهر على تأسيسها بعداً سياسياً أصبح يتأثر بالاتجاهات السياسية لممثليها.

لقد كانت مهامها مشابهة لمهام دائرة المفتش العام التي استحدثت في كافة الوزارات فيما بعد، ولهذا أدمجت في نهاية عام ٢٠٠٤ بدائرة المفتش العام بوزارة الزراعة.



١٠

الخدمات والإنتاج

ابتداء لا بد من الإشارة إلى أن وزارة الزراعة هي مؤسسة حكومية تقوم برعاية القطاع الزراعي بشقيه النباتي والحيواني، وأن وظيفتها هي تقديم الخدمات التي تساعد القطاع الزراعي على معالجة مشاكله، كما تساعده على التطور والنهوض، فهي التي تقوم بإعداد البحوث والدراسات والتجارب العلمية التي تساعد على معالجة مشاكل هذا القطاع وتحديث أساليبه، وهي التي تعمل على وضع الخطط لتنمية هذا القطاع وتطويره، وإرشاد الفلاحين على تطبيق أفضل السبل في الزراعة، ومكافحة الأوبئة والأمراض الزراعية والحيوانية، كما إنها هي التي تقدم وسائل الدعم المختلفة للفلاحين، مثل الأسمدة، والمكائن الزراعية وأدواتها الاحتياطية، والبذور المحسنة، والأدوية البيطرية ومواد الوقاية من الأمراض النباتية، والكثير من السلع ذات الصلة بالإنتاج الزراعي المهمة كالرز والحنطة والشعير والذرة بأسعار مجزية لغرض شرائها من الفلاحين تشجيعاً لهم، وترك الخيار أمامهم لبيعها في السوق في حالة عدم رغبتهم في التسويق عن طريق المنافذ الحكومية.

وهي تقوم بإنجاز هذه الوظائف عن طريق دوائرها التي تنتشر في العاصمة وبقية المحافظات والتي يعمل فيها أكثر من ١٤٠٠٠ موظفاً، ففي كل محافظة، وقضاء وناحية توجد دائرة للزراعة وأخرى للبيطرة، وأحياناً ثالثة للتجهيزات الزراعية تابعة إلى وزارة الزراعة، وتعود إلى وزارة الزراعة ست من الشركات العامة، وثمانية من الهيئات العامة، وثمانية من البرامج الوطنية. وهذا يعني أن وزارة الزراعة ليست مؤسسة إنتاجية متخصصة بالإنتاج الزراعي، إنما هي مؤسسة حكومية خدمية كبقية الوزارات العراقية، لكنها متخصصة بتقديم الخدمات الزراعية المشار إليها أعلاه إلى القطاع الزراعي.

على أنها وهي تمارس تقديم الخدمات تقوم بأعمال الإنتاج لأغراض البحوث، والتجارب، والتطوير، وهو ما تقوم به كل من شركات البستنة، والمحاصيل الصناعية، والثروة الحيوانية والهيئة العامة للإرشاد، وكافة البرامج الوطنية.

وعند تقييم مستوى أداء مؤسسات وزارة الزراعة، فيما يتعلق بقيامها بتقديم هذه الخدمات للقطاع الزراعي، فالبرغم من الجهود الجيدة التي بذلها العاملون في مؤسسات وزارة الزراعة خلال عامي ٢٠٠٣ و٢٠٠٤، فإنه ينبغي الإقرار بأن مستوى تلك الخدمات لم يكن جيداً بشكل عام، ليس بسبب الدمار وأعمال النهب التي تعرضت لها تلك المؤسسات، وتقادم ما تبقى لديها من أجهزة ومختبرات وحسب، وإنما بسبب ضعف الإمكانيات المالية التي كانت متاحة أمام تلك المؤسسات والتي حالت دون سرعة إعادة تأهيل الكثير منها، وقيامها بأداء مهماتها على الوجه المطلوب.

وقد كان الإخفاق في الأداء على أشده في الدوائر البيطرية وأجهزة الوقاية من الأمراض النباتية، فقد كانت بعض أبنية دوائر البيطرة، بخاصة في المحافظات الجنوبية والوسطى، مهدمة ومنهوبة وخالية من الأثاث والأدوية، وكانت بعض المناطق التي تكثر فيها الحيوانات الأليفة خالية أصلاً من دوائر البيطرة، مثل المناطق الصحراوية في السماوة والناصرية والنجف، بينما كانت الدوائر البيطرية إجمالاً تشكو من شحة الأدوية، والأثاث، والتجهيزات المختبرية، وأن جزء كبير من تلك الأدوية والأجهزة والمواد قد نهبت خلال الحرب وبعدها، ولهذا كانت دوائرنا البيطرية تجابه أزمات حادة عند انتشار الأمراض والأوبئة الحيوانية، ولولا المساعدات العاجلة واللقاحات التي كانت تصلنا من بعض المنظمات الصحية الدولية لتعرضنا إلى الكارثة، بعد أن عثر على بعض الإصابات بمرض الحمى القلاعية والطاعون البقري، والتي ساعدت على تطويق هذا المرض والقضاء عليه، وقد تزامن هذا الخلل في الخدمات البيطرية مع وجود النقص في مراكز الحجر الصحي للحيوانات، إذ أن الكثير من تلك

المراكز في المناخق الحدودية قد نهبت وهدمت، وما تبقى منها كانت صغيرة وغير مزودة بأجهزة الفحص المختبري والمواد الطبية الضرورية، ولهذا كنا نعجز في كثير من الأحيان عن القيام بعمليات الحجر الصحي على الحدود الأردنية والسورية والسعودية، حينما تستورد الأبقار والأغنام بكميات كبيرة، وقد استغلت هذه الحالة من قبل بعض التجار لغرض تهريبها إلى الداخل دون حجرها والتاكد من سلامتها الصحية.

باخرة الأغنام الأسترالية

نشرت الصحف العراقية آنذاك خبراً يشير إلى أن الأغنام المستوردة من أستراليا من قبل التجار العراقيين، قد ظهرت عليها إصابات بمرض ((الجرب)) وهي محملة على إحدى البواخر وسط مياه الخليج، استفسرت في حينه من السيد ((فلوكي)) المستشار الأسترالي في وزارة الزراعة حول هذا الموضوع، فأكد لي الخبر، موضحاً بأن ذلك المرض ليس معدياً أو مضراً للبشر، وأن عدد الأغنام المصابة قليلة، وقد تم التخلص منها برميها في البحر، وبعد عدة أيام جلب لي السيد ((فلوكي)) تقريراً من منظمة الصحة الدولية يشير إلى سلامة الأغنام على ظهر السفينة من الأمراض.

عرضت الموضوع على خبرائنا البيطريين، وعلى مجلس وزارة الزراعة، فكان الرأي أن هذه الأغنام ينبغي أن لا تدخل البلد إلا بعد حجرها والتاكد من سلامتها الصحية.

وعندما أرسلت وفداً من خبرائنا البيطريين إلى محافظة البصرة لدراسة هذه الحالة أوضحوا في تقريرهم بأن مركز الحجر الصحي في محافظة البصرة لا يتسع إلا إلى عدد قليل من الحيوانات، ويتعذر حجر تلك الكمية الكبيرة من الأغنام الأسترالية، ولهذا بلغت الأستراليين باعتذارنا عن الموافقة على إدخال هذه الأغنام إلى أراضينا.

بقيت الباخرة فترة من الزمن في عرض البحر، وحينها عرض علي السفير الأسترالي بأنهم يرغبون بتقديم هذه الأغنام هدية مجانية إلى العراق فكان جوابي الرفض، وقد علمت بعد فترة بأن تلك الأغنام قدمت هدية إلى سكان جيبوتي وأنها استهلكت هناك، ولم تظهر من جراء استهلاكها أية مشاكل صحية، ولو كانت لدينا المحاجر الكافية لاستطعنا معالجة هذه المشكلة بشكل أفضل.

انتشار مرض الحميرة في النخيل

أما مستوى خدمات الوقاية من الأمراض النباتية فلم يكن أفضل حالاً، فالبرغم من قيامنا بافتتاح مختبر متطور جديد لفحص السموم والمواد ذات العلاقة بالأمراض النباتية بمساعدة إحدى الشركات السويسرية، والجهود الكبيرة التي كان يبذلها العاملون في الهيئة العامة للوقاية في توزيع ما يتوفر من مواد الوقاية على الفلاحين والقيام بحملات الوقاية من الأمراض النباتية الشائعة، لكننا كنا عاجزين عن مكافحة الأمراض النباتية الخطيرة التي كانت تنتشر في مزارعنا مثل ((مرض الحميرة)) الذي راح يفتك في بساتين النخيل في وسط العراق وجنوبه، ويعود السبب الرئيس في ذلك إلى أننا فقدنا كل ما كان لدينا من طائرات المكافحة الجوية، والنقص في أجهزة ومواد المكافحة في الوقت ذاته، وقد بذلنا جهود عديدة لنحصل على هذه الطائرات على سبيل الإيجار من القوات المحتلة المرابطة في العراق وكذلك من الدول المجاورة لكن طلباتنا كانت تجابه بالرفض بحجة التخوف من تعرضها لإطلاق النيران من قبل الإرهابيين طالما أنها تطير بمستويات منخفضة.

تفشي مرض ذبابة الياسمين

كذلك كنا عاجزين عن مكافحة مرض ((ذبابة الياسمين)) الذي راح يفتك بأشجار الحمضيات، إذ أن هذه الذبابة تقتات على العصارة الخضراء في أوراق أشجار

الحمضيات، فتحول أشجار الحمضيات إلى أغصان يابسة خلال فترة قصيرة، وهي تتكاثر بمعدل خمسمائة ذبابة لكل واحدة خلال العام الواحد فتزداد أعدادها بشكل خطير في حالة غياب المكافحة، وقد ذكر لنا أحد الخبراء بأن إنتاج الحمضيات سوف يتراجع إلى الربع خلال موسم عام ٢٠٠٤ بسبب هذا المرض الفتاك، وكانت الوسيلة الأكثر تأثيراً في مكافحته هي الاعتماد على ما يسمى ((بالمكافحة الإحيائية)) بمعنى الاعتماد على تكثير نوع من الحشرات التي تقتات على هذه الذبابة فتقضي عليها وهذا ما ينبغي أن يحصل في مختبرات كثيرة ومتخصصة لغرض توفير العدد الكبير منها، غير أن ما كان لدينا من مختبرات متطورة وكثيرة لتربية تلك الحشرات قد تعرض بدوره للنهب والتدمير، ولذلك لم نجد أمامنا وسيلة للمكافحة سوى الاعتماد على مواد المكافحة الكيماوية، وهي غير فعالة وتقتضي القيام بعملية المكافحة وإعادتها مراراً بعد غسل الأشجار بالمياه وهو ما كان يعجز عنه الفلاحون بسبب كثرة البساتين وسعتها.

وإذا كان نشاط وزارة الزراعة، خلال الفترة المشار إليها، قد واكبه الإخفاق في مجالات الخدمات البيطرية وخدمات الوقاية من الأمراض النباتية، فإن التقييم المنصف لنشاطها خلال تلك الفترة، ينبغي أن لا يغفل مجموعة من النشاطات والأعمال التي كانت وزارة الزراعة رائدة في القيام بها وإنجازها أما هذه الأعمال فسوف نشير إليها فيما يلي تباعاً:

١- الاستثمار في الصحراء الغربية

عند مشاركتنا في ملتقى جدة الاقتصادي أنا والأستاذ ((سمير الصميدعي)) والأستاذ ((إبراهيم الزبيدي)) أثار انتباهنا أن عدداً كبيراً من رجال الأعمال والمستثمرين السعوديين والخليجيين طلبوا الالتقاء بنا، للتعبير عن رغبتهم في تأجير

الأراضي العراقية في الصحراء الغربية لغرض زراعتها بالأعلاف، والمنتجات الزراعية، وقد علمنا في حينه أن السبب وراء ذلك هو قيام السلطات السعودية بمنع أصحاب المزارع في الأراضي الصحراوية السعودية من زراعة الأعلاف بسبب نضوب المياه الجوفية في تلك الأراضي، وكانت رغبات مماثلة قد طرحت على وزارة الزراعة قبل ذلك من قبل المستثمرين الكويتيين والإماراتيين، وهو ما أوضح لنا الأهمية الكبيرة التي تحظى بها أراضي الصحراء الغربية العراقية كأفق للاستثمار الزراعي في المستقبل، بخاصة لاحتواء الصحراء الغربية على مساحات تقارب النصف مليون دونم من الأراضي الصالحة للزراعة والتي تحتوي على المياه الجوفية المتجددة والعذبة.

لذلك، ركزت وزارة الزراعة، خلال الفترة سابقة الذكر اهتمامها على إعداد هذه الأراضي وتهيئتها لأغراض الاستثمار الزراعي سواءً من قبل القطاع الخاص العراقي، أو من قبل المستثمرين العرب والأجانب.

وقد اتخذ هذا الاهتمام اتجاهات متعددة، فمن ناحية أعيد تقييم الدراسات المتوفرة حول تلك الأراضي، لغرض تحديد الأراضي الصحراوية القابلة للاستثمار الزراعي وإعداد الخرائط لها، ومن ناحية أخرى وضعت التعليمات حول تطبيق قانون الاستثمار الأجنبي بالنسبة للأراضي الزراعية، وحددت الشروط التي تطبق على مشاريع الاستثمار في تلك الأراضي، ومن بين تلك الشروط إلزام المستثمر بإحاطة مزرعته بالأشجار والنخيل في سبيل ضمان التوسع في زراعة النخيل والأشجار في المناطق الصحراوية، وكذلك تشجيع المستثمرين على إقامة المشاريع الزراعية الكبيرة التي تأخذ بأسلوب التكامل الزراعي الصناعي.

وقد بدأ عدد من المستثمرين العرب، والأجانب يترددون على وزارة الزراعة منذ عام ٢٠٠٤، وبعضهم أبرم عقود الاستثمار، إلا أن تفاقم الأزمة الأمنية عندنا، قد حال للأسف دون تنفيذ تلك العقود أو زيادتها.

٢- المزارع النموذجية

في سبيل تطوير أسلوب الزراعة الحديثة في الأراضي الزراعية غير المستغلة، بذلت الجهود لإقامة المزارع النموذجية في كافة المحافظات العراقية، والتي تقوم على أساس تخصيص الأراضي بمساحات تتراوح بين (٥٠٠٠ - ١٠٠٠٠) دونم قرب مراكز المحافظات، لكي تستغل في زراعة المحاصيل والأعلاف، وتحاط بحزام من النخيل وأشجار الفاكهة، وتحتوي كل منها على محطة لتربية الأبقار والمواشي، ومعمل صغير للألبان واللحوم، ومبان للخدمات وسكن العاملين.

وكان الهدف من إقامة هذه المزارع هو كسر الحاجز النفسي أمام المواطنين عن طريق القيام بالمشاريع التي تعطي مردودها بأمد سريع وتوفير فرص العمل لخريجي كليات الزراعة وكليات البيطرة والعاطلين من سكان تلك المناطق، فضلاً عن تقديم المنتجات إلى أسواق تلك المناطق، وأن تستغل هذه المزارع كوسيلة للإرشاد الزراعي وتدريب فلاحي المنطقة.

بذلت المساعي لإنشاء تلك المزارع منذ نهاية عام ٢٠٠٣ بالاتفاق مع الأستراليين على إقامة خمسة مزارع نموذجية، ثلاثة منها في المحافظات الجنوبية، ثم تكررت هذه المساعي مع الإسبان لغرض إقامة مزرعة نموذجية متخصصة في زراعة الشلب على أساس الرش في الديوانية وكان السبب وراء التوجه نحو مساعدة الأستراليين والأسبان هو أن وزارة الزراعة لم تكن لديها الموارد المالية، إلا أن تردي الوضع الأمني حال، كما أشرنا سابقاً دون ظهور تلك المزارع.

٣- حملة زراعة النخيل

في سبيل النهوض بإنتاج النخيل، وتوسيع مزارع النخيل، وتعويض ما دمر من بساتين النخيل جراء الحروب الثلاث الأخيرة، وإهمال بساتين النخيل خيلة العقود الثلاثة الماضية، بدأت وزارة الزراعة منذ منتصف عام ٢٠٠٢ بالتهيئة للقيام بحملة واسعة لزراعة النخيل في كافة المحافظات الجنوبية والوسطى، عن خريق تخصيص ٣٠ -٦٠ دونم في كل محافظة لغرض زراعة أمهات النخيل من النوعيات الجيدة، لكي تكون قاعدة لإكثار فسائل النخيل وزراعتها في السنوات اللاحقة، وقد بدأت الحملة الأولى لزراعة أمهات النخيل في آذار ٢٠٠٤.

تطوير الثروة السمكية

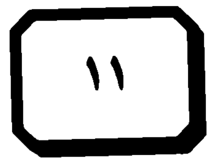
جابهت الأسواق العراقية، بعد انتهاء الحرب الأخيرة أزمة حادة في توفير الأسماك للمواخنين، بسبب ما لحق بالثروة السمكية من تدمير خيلة العقود الثلاثة الماضية، ليس بسبب ضياع الأسطول العراقي لصيد الأسماك الذي كان يعمل في مياه الخليج العربي وأعالي البحار وحسب، وإنما بسبب تجفيف الأهوار التي كانت تشكل مصدراً مهماً لصيد الأسماك، وكذلك اضمحلال مناسيب المياه في نهري دجلة والفرات، والمصاعب التي أضحى يجابهها منتجي الأسماك في البحيرات الاصطناعية ومفاقس الأسماك.

ولغرض معالجة هذه الأزمة وفي سبيل العمل على تطوير الثروة السمكية بذلت وزارة الزراعة المساعي باتجاهات متعددة، ابتدأت بإعادة تأسيس قسم الأسماك في محافظتي بغداد والبصرة، ورفده بالكوادر المتخصصة، وتكليفه بتطوير صناعة وصيد الأسماك، وإعادة تأهيل مفقس الأسماك في الصويرة، والتفاوض مع مسئولي كل

من أستراليا وإيطاليا وإسبانيا حول استيراد ثلاثة سفن لغرض صيد الأسماك في المياه الإقليمية العراقية.

إعادة تأهيل المختبرات والمراكز العلمية

وإلى جانب تلك المساعي كافة، فقد واصلت وزارة الزراعة جهودها، التي بدأتها في وقت مبكر بعد انتهاء الحرب، في إعادة تأهيل مختبراتها ومراكزها العلمية، وتمكنت منذ مطلع عام ٢٠٠٤ إكمال إعادة تأهيل كل من: مختبرات الزراعة النسيجية، ومختبرات فحص وتصديق البذور، ومختبرات المكافحة المتكاملة، ومختبرات التشخيص البيطري، ومختبر الوقاية من الأمراض النباتية، ومركز التلقيح الاصطناعي وبنك الموروثات والحفاظ على المصادر الوراثية، والمعشب الوطني، وإعادة تأهيل الحديقة النباتية.



الخاتمة

حينما يختلي المرء مع نفسه، يسترجع بالذاكرة الكثير من الحوادث التي مرت عليه عبر مسيرة العمر الطويلة، فيعيد تقييمها من جديد على أساس: كيف يتصرف؟ وما عسى أن يفعل فيما لو مرت عليه تلك الأحداث من جديد؟ وما أكثر ما كنت أستعيد تجربتي في وزارة الزراعة فاستعرضها تفصيلاً، وأقيمها حالة اثر حالة...!

لكن الذي كان يتوارد على الخاطر، عند تقييم اي من تلك الحالات، هو ظروف تلك المرحلة، وما واكبها من شحة في الأموال، واتساع في مساحة الضغوط الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، والنقص في الإمكانيات، والمصاعب التي كنا نجابهها عند التوجه لمعالجة أي من تلك الحالات.

إن تلك الصورة من حجم ما كنا نعانيه من مشاكل في ذلك الوقت، إنما توضح بأن ما يمكن تحقيقه من مكاسب من جراء العمل، لا يمكن تحقيقه لمجرد توفر النية الصالحة، والحماس الكثير، إنما يتوقف الأمر على حجم المشاكل وما يرافقها من تعقيدات، ومدى توفر الإمكانيات لمعالجتها، وقد أتضح مما سبق، بأن الإمكانيات كانت شحيحة، وشحيحة جداً.

لقد شابت تلك التجربة، بالتأكيد، الهفوات والأخطاء وضعف الأداء في مجالات عديدة، شأنها شأن اي تجربة اخرى، وسبحان من يعمل دون أن يخطأ، وسبحان من يحالفه الحظ وتخدمه الظروف لتحقيق كل ما يصبو إليه.

وبالرغم من مرور أكثر من عامين على تلك التجربة، حتى يوم كتابة هذه الملاحظات، فإن حصيلة التقييم مع النفس كانت دائماً إيجابية والحمد لله، لمجرد أنني خيلة تلك الفترة لم أمارس ما لا يرضي الله، وما يخالف القانون، ولم يكن وراء كل ما حصل ما يؤنب الضمير.

الملحق رقم (١)

ملحق ما نشر عن كتاب عندما كنت وزيراً

د. كاظم حبيب

قراءة نقدية متأنية في كتاب[1]
(عندما كنت وزيراً)

للأستاذ الدكتور عبد الأمير رحيمة العبود

الحلقة الأولى
(١)

---

١) نشر هذا المقال في جريدة المدى العراقية في ٢٢ حزيران ٢٠٠٧ وأعيد نشره في موقع الحوار المتمدن وعدد أخر من المواقع الإلكترونية.

الحلقة الأولى*

صدر في العام ٢٠٠٧ عن (دار ورد) الأردنية للنشر والطباعة، في عمان العاصمة كتاب جديد للأخ الأستاذ الدكتور عبد الأمير رحيمة العبود تحت عنوان (عندما كنت وزيراً)، علماً بأن عنوان الكتاب بمسودته الأصلية التي اطلعت عليها قبل نشره كان (من خزين الذكريات)، وهو عنوان مناسب لمضمون الكتاب وللخبرة والمعرفة التي يقدمها لنا الكاتب والتي اختزنها طوال العقود السبعة من عمره.

يتضمن الكتاب مقدمة وثلاثة فصول، يحمل الفصل الأول عنوان الكتاب الأساسي (من خزين الذكريات)، ويتضمن الفصل الثاني فترة (ما بعد الحرب) أي بعد العام ٢٠٠٣ وسقوط نظام الطاغية صدام حسين، في حين يحمل الفصل الثالث عنوان الكتاب المطبوع (عندما كنت وزيراً للزراعة).

شعرت وأنا اقرأ الكتاب أن فيه بعض الخصائص المهمة التي تميزه، منها مثلاً:

- العفوية في سرد الأحداث وبعيداً عن الحذلقة، ولكنه مباشر ودون رتوش.
- الصراحة والصدق في التعبير عن تلك الأحداث وفي الموقف منها حتى لو كانت تمسه شخصياً.
- بساطة الجمل التي يتضمنها الكتاب، ولكنها مليئة بالمعلومات والآراء والمواقف.
- الخزين الحي للذكريات ابتداءً من الطفولة ومروراً بفترة التلمذة والدراسة والحياة الأكاديمية والعيش في ظل النظام الدكتاتوري والحروب والحصار والخوف من الحاضر والمستقبل.

---

* جريدة المدى العراقية ٢٢/ حزيران/ ٢٠٠٧

- الحب للوطن، للناس، وللأرض التي سار عليها وهو طفل صغير، والنهر الذي سبح فيه وهو صبي وشاب يافع، والوفاء لأصدقاء الطفولة والصبا والشباب والحياة العملية.
- ويتلمس القارئ أخيراً وليس آخراً التطور الفكري والسياسي الذي شهدته مراحل حياته والمواقف الصعبة التي واجهها والقضايا التي لا يزال يتحرى عن إجابة عنها ولم يستح أو يتردد عن ذكرها.

قرأت الكتاب وكان ما يزال مسودة وأبديت ملاحظاتي المتواضعة لصديقي الكاتب بكل صراحةٍ، وودٍ، واحترام، ولهذا سأحاول أن أكون بذات الصراحة في محاولتي الكتابة عن صيغته الجديدة، لقد أعطى الكاتب المسودة لأكثر من صديق وأبدى البعض ملاحظاته واستفاد منها دون أدنى ريب، وهي ظاهرة صحية في أن يسعى الإنسان إلى معرفة رأي الأصدقاء وملاحظاتهم النقدية لما يريد أن ينشره وفيها الكثير من التواضع المحمود، والكتاب يستحق القراءة لأنه شهادة حية، ومن زاوية رؤية الكاتب، لأحداث تمتد قرابة ستة عقود، وأهميتها أيضاً تبرز في معالجته لوضع العراق في فترة حرجة واستثنائية من تاريخ العراق، في أعقاب إسقاط النظام الدكتاتوري في حرب غير متكافئة طبعاً عبر القوات الأجنبية وإعلان احتلالها العراق الذي رفضه الشعب كله وكل القوى السياسية العراقية، ومن ثم قيام سلطة الاحتلال بقيادة العراق بطريقة لا يمكن التعرف على أسوأ منها وكان بطلها السيئ المستبد بأمره (بول بريمر)!

حين تبدأ بمطالعة الكتاب تشعر برغبة المواصلة، فوصف حياة طفل وصبي في مدينة المجر الكبير التابعة للواء العمارة (ميسان) والركوب بزورق صغير صوب المجر الصغير، أو بالمشحوف صوب الأهوار وحياة المدينة الريفية الصغيرة بحميرها وبعيرها

باعتبارها وسائط النقل الأساسية، هي مسألة نادرة حقاً لا تتوفر باستمرار لقارئة العربية أو قارئ العربية، ففي الكتاب وصف جميل لهذه المدينة ونشاطها التجاري وعلاقتها بالبصرة والمدن المجاورة وحركة الناس وهمومهم وتطلعاتهم، فيه وصف للمجر الكبير لسوقها وأزقتها وشوارعها غير المبلطة وتلك التي بلطت حديثاً وبيوتها ونخيلها وبساتينها والنهر الذي كان يسبح فيه مع بقية أقرانه، حين تقرأ ذلك تشعر بدفء الحياة والناس ومشاعر الود التي تميز علاقات الناس ببعضهم وتجمع شملهم، يحدثك الكتاب بعفوية وصدق عن العلاقات الطبيعية والودية بين السنة والشيعة والصابئة المندائيين، إذ لم يشعر الفرد هناك بأي تمييز بين هذه الطوائف. ثم يتحدث بحس إنساني عن انعدام التمييز بين الناس على أساس الدين أو المذهب حين أشار إلى المواطن والطبيب المسيحي السيد عزت وزوجته المواطنة والطبيبة جوزفين، وكلاهما كان قد أقام علاقات طيبة مع الناس في المجر الكبير واحباهما الناس كثيراً لأنهما قدما خدمات طيبة للناس ، علماً بأن السيدة جوزفين كانت وفي تلك الفترة تظهر سافرة في شوارع وسوق المدينة ولم يكن لأحد أن يخطر بباله الاعتراض عليها. ولكن لم يفت الكاتب أن يدلنا على واحدة من أكثر المشكلات التي يعاني منها الشرق الإسلامي المتخلف، وأعني به الموقف من المرأة، فهي ليست حبيسة العباءة السوداء القاتمة وحبيسة المطبخ والدار وتربية الأطفال حسب، بل هي لا تعرف الشارع والعمل أيضاً، كان هناك بعض النسوة اللواتي استطعن فرض أنفسهن على المجتمع لقوة شخصيتهن أو لحاجة ماسة فرضت نفسها على العائلة، ومن بينهن يبرز اسم (فهيمة) التي تتعامل بالسوق فتبيع وتشتري الحبوب والمنتجات الحيوانية، و(غنمة) التي كانت تبيع الأعشاب الطبية في باحة السوق.

ومن دون أن يقيم مقارنة مع الأيام الراهنة، يشعر القارئ بأن الكاتب يقول له بألم عميق: أين نحن الآن من تلك الأيام الخوالي حيث لم يكن هناك اي تعصب او

تطرف ديني أو مذهبي أو عنف عدواني لدى الناس؟ في حين يعيش المجتمع العراقي حالياً في ظل التمييز الديني والطائفي والصراع المحتدم بين الأحزاب الإسلامية السياسية القائمة على أساس المذهبية السياسية المقيتة والقتل بالجملة وعدم احترام الأديان والمذاهب من قبل جماعات كثيرة بمن فيها القوى الاستبدادية والظلامية.

يقدم الكاتب لنا صورة حية وواقعية عن مراسيم الزواج والأعياد وعن طقوس عاشوراء واللطامة، والمواكب التي تتوجه سنوياً إلى كربلاء للتعبير عن حزنها لمأساة الحسين وعائلته وصحبه التي وقعت قبل قرون كثيرة، وتمنى لو تنتهي الطقوس الراهنة لصالح التأبين الحضاري لهؤلاء الشهداء الأبرار، ثم يتحدث عن شهر رمضان ولياليه المقمرة والمنعشة المليئة بالحركة والزاهية بلياليها والمنعشة للأطفال، وعن الأعياد وفرحة الأطفال بها وبالعيدية والمراجيح والبدلة والحذاء الجديدين أو النظيفين والزيارات بين الأقارب والعائلات الصديقة وصنع الكليجة والأكلات الرمضانية الطيبة والاستثنائية والزلابية، والبقلاوة، وشعر البنات، ولا شك في أن لعبة المحيبس كانت تهيمن على مقاهي المدينة ورجالها فقط.

يقدم لنا الكاتب صورة عن التعليم والمعلم وعفوية الحياة في مثل هذه المدينة الصغيرة الخالية من كل ثقافة حديثة، وطيبة هؤلاء المعلمين وتأثيرهم الطيب والوطني على التلاميذ، ولكنه يدلك بصوت هادئ منغم وواضح عن البؤس والفاقة والحرمان والبطالة التي شاهدها في هذه المدينة، وعن الفجوة بين الأغنياء والفقراء، ولم يستح أن يقول بأن عائلته كانت واحدة من تلك العائلات الفقيرة التي اغتنت فيما بعد بعمل الوالد التجاري. لم يتردد عبد الأمير عن الحديث عن حبه الأول وولهه الصبياني الجميل (بساجدة)، هذه البنت الشابة التي تكبره كثيراً ليؤكد لنا بعفوية أن الحب هو رحيق الحياة منذ أن وجد الإنسان على هذه الأرض الطيبة وسيبقى كذلك. ولهذا كان الحب رفيقاً دائماً وخيلة حياة الكاتب، خاصة أثناء دراسته في ألمانيا ، ولم

ينج منه حتى عندما كان وزيراً! وفي خضم الأحداث المتلاحقة في الكتاب، نسى الكاتب أن يسرنا بحقيقة بسيطة هي أن هذه المنطقة، التي عاش فيها طفولته وصباه، كانت هي الأخرى أحد مهود الحضارة السومرية والبابلية القديمة، والتي ساهمت أيضاً بتطوير وسائط النقل النهرية، ومنها المشحوف.

ويشعر القارئ بان الحياة كانت حينذاك تعجل في دفع الإنسان نحو الرجولة المبكرة، فما أن دخل عبد الأمير الصف السادس الابتدائي حتى أعطانا الانطباع بأنه اصبح يقرأ أشياء أخرى غير الكتاب المدرسي لجورجي زيدان ومصطفى المنفلوطي وجبران خليل جبران مثلاً، ويعي اشياء أخرى غير العاب الطفولة، وخاصة بعد أن تعرف على السياسي الشيوعي الراحل سامي أحمد العامري، وهو يكبره سناً، وعرف منه ماذا يعني الإقطاع واستغلال الفلاحين الفقراء والمعدمين وحياة البؤس التي يعيشها القسم الأعظم من سكان الريف، لقد بدأت السياسية تنفذ إلى رأس الصبي في وقت مبكر وتشغل باله، ثم تنمو صورة الواقع وتتكامل حين يدخل الثانوية في مدينة العمارة والكلية ببغداد العاصمة.

انتقل عبد الأمير الشاب المراهق إلى العمارة ليتسنى له دراسة المتوسطة والثانوية فيها لخلو المجر الكبير منهما، دع عنك خلوها من مدرسة متوسطة أو ثانوية للبنات في المجر الكبير حينذاك، وفي الثانوية توسعت مداركه وبدأ يشعر بوضوح وفي مدينة العمارة البائسة، رغم أنها كانت أكثر تطوراً من المجر الكبير أو الصغير، بؤس الناس وفاقة الفلاحين على نحو خاص وظلم الإقطاع. وكانت هذه الفترة أول تماس له مع الحزب الشيوعي العراقي دون أن يصبح عضواً فيه في أي من مراحل حياته، ولكنه لم يكن بعيداً عنه. لقد كان الحزب الشيوعي يملأ الساحة السياسية في العمارة وتجد أفكاره صدى لدى الناس، وخاصة في صفوف الطلبة، هكذا كان يرى عبد الأمير الحركة في الساحة السياسية في العمارة حينذاك، وهي نموذج لبقية أنحاء العراق. وحين هبّت

في بغداد انتفاضة ١٩٥٢ شارك طلبة الثانوية في العمارة فيها ولم يتخلف عنها، بل كان ضمن المنتفضين على ظلم الحكم الملكي وجوره على الفلاحين وتغييبه لحرية الناس والديمقراطية، حين اصطدم الرجل السياسي عبد الأمير بظلم نظام صدام حسين وما جرى فيه من انتهاك لحقوق الإنسان وخاصة حقه في الحياة والتعبير والعمل...الخ، وجد بعض الفضائل في النظام الملكي بالمقارنة مع ما حصل فيما بعد سقوطه، إذ يقول في هذا الصدد ما يلي: (وحينما أعود بالذاكرة إلى سنوات الأربعينيات والخمسينيات، وما تميز به الوضع الاجتماعي والاقتصادي والنفسي لأهالي المجر الكبير في ذلك الحين، تتكرر أمامي حالة القناعة والرضا والابتهاج والانشراح التي كان يتصف بها أولئك الناس، على الرغم مما كانوا يعانونه من حرمان مادي وعوز وشظف في متطلبات المعيشة....، لكن الإنسان في الوقت الحاضر يفتقد غالباً إلى السعادة والرضى والانشراح، بل تجده دائماً مهموماً مكلوماً قلقاً لا يستقر على حال، وما أكثر أسباب القلق والاكتئاب والخوف التي يتعرض لها الإنسان في عصرنا الراهن:(عندما كنت وزيراً، ص ٤٨/٤٩).

وبقدر ما هي صحيحة من جانب، هي خاطئة بقدر أكبر من جانب آخر، وهي إحدى الإشكاليات التي يعاني منه العديد من الكتاب، إذ أن بعضهم ينسى بأن النظام الملكي الذي داس على الدستور العراقي الذي أقر في العام ١٩٢٥ وأصدر قوانين مناهضة لمضمونه وزور عن عمد الانتخابات وعمق الاستغلال في الريف وصادر الحريات، كان قد أسس قاعدة لثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ أولاً وأسس للعنف وعدم احترام القوانين والحياة الدستورية، فهو القاعدة السلبية التي شكلت شخصية العراقي في ظل الملكية وما بني عليها لم يكن أفضل منها، بل أسوأ بكثير. لا شك في أن الفارق بين العهد الملكي والعهد الصدامي كبير جداً كبعد الأرض عن السماء، ولكن الأساس المادي واللبنة الأولى لما حصل فيما بعد ناشئ تاريخياً في العراق وقبل الملكية ولكنه استكمل في عهد الاحتلال

البريطاني والملكية والإقطاع في العراق. هذا ما يفترض أن نعيه ونحن نكتب عن تلك الفترة. فأنا أعرف معاناة جيل الأربعينات والخمسينات ومعاناة الإنسان السياسي على نحو خاص، ولكن معاناة الفلاحين والعاخلين عن العمل والهاربين من ظلم الإقطاعي إلى المدن ومطاردة الشرخة لهم لإعادتهم إلى (سادتهم الإقطاعيين) ما تزال حية في الذاكرة. وما أزال أتذكر هوسة الفلاحين في أوائل الخمسينيات التي منها :

كريم ياكل عنبر وآنا بليه دنـــــان اسمع يا مفوض

كريم يركب كاديلاك وآنا بليه نعال اسمع يا مفوض

وما تزال هوسة نوري السعيد من راديو بغداد، وأنا مع حشد من المبعدين في المنفى في مدينة بدرة على الحدود العراقية الإيرانية، ترن في أذني وهو يصرخ بهستيريا (دار السيد مأمونة) وكأن لم يكن واثقاً من استمرار دار السيد، ثم حديثه البائس عن سبل معالجة الإقطاع عبر الزمن من خلال توريث الأراضي لأبناء الإقطاعي بعد موته، إذ أن الأخير يتزوج كثيراً وينجب كثيراً، وبالتالي يحل مشكلة الأرض عن هذا الطريق ناسياً جموع الفلاحين الفقراء المعدمين والمحرومين من الأرض الزراعية، إن القناعة التي يتحدث عنها الدكتور العبود عند الناس حينذاك لا تعبر عن وعي بالواقع الذي كانت الغالبية العظمى من الناس تعيش فيه، بل تعبر عن تخلف في وعي الواقع القائم ومشكلاته والبؤس الذي كان يلف الجميع، ولم يكن المثقفون مخطئين حين كانوا يشيرون على أن العراق مبتلى اجتماعياً بثلاث علل، وهي: الجهل والفقر والمرض.

يعود الكاتب إلى نفس الموضوع ليؤكد على الصفحة ٦٩ من كتابه (عندما كنت وزيراً) بشأن أحداث الفترة الواقعة بين ١٩٤٥-١٩٥٨ وعن الحماس القومي لمقارعة النظام والاستعداد للتضحية والاندفاع نحو القضايا القومية ما يلي: (اكتشفنا بعد

فترة متأخرة ، وبعد فوات الأوان ، بأن الفترة بين عام ١٩٤٥ وعام ١٩٥٨ هي فترة جيدة في تاريخ العراق المعاصر، لو أخذنا تطبيق القانون واحترام النظام من قبل الدولة والشعب، ومدى تطبيق أسس النظام الديمقراطي والتقيد بها من قبل السلطة والشعب في دولة نامية كالعراق في ذلك الوقت و أساساً للقياس ومقارنة ذلك مع ما كان يحصل في الدول المجاورة والدول النامية.

وحتى لو أخذنا النظام السياسي والنظام الاقتصادي في تلك الفترة بنظر الاعتبار، فقد تمخضت تلك الفترة عن انتخاب البرلمان ووجود عدد من الأحزاب السياسية، ووجود عدد كبير من الصحف التي كانت تنتقد الدولة ، وحتى السياسة الاقتصادية، فبالرغم من شحة الموارد المالية آنذاك أقيمت قاعدة جيدة من البنى الارتكازية من الطرق والمواصلات والاتصالات والمدارس والمستشفيات وغيرها من المشاريع التي نفذت من قبل مجلس الإعمار: (ص ٦٩/٧٠ من نفس الكتاب) وهو في نفس المقطع ينتقد الأحزاب السياسية التي اختارت العنف طريقاً للوصول إلى السلطة.

ومع أن كلمة لو التي وردت أكثر من مرة شكلية وسفسطائية إلى حد اللعنة، لأن الأمور جرت باتجاه آخر، فسأحاول هنا أن أحاور الصديق الفاضل بعدة نقاط، وأهمها:

لم يكن خيار العنف الذي وافقت عليه الأحزاب السياسية العراقية وتبنته في النضال ضد السلطة الملكية إلا نتيجة ممارسة السلطة للعنف في أعقاب الحرب العالمية الثانية وابتداء من مظاهرة حزيران من العام ١٩٤٦ وسقوط عدد من الضحايا، ثم تكرر المشهد في إعدامات أقطاب حركة مايس ١٩٤١، ومن ثم إعدام الضباط الكُرد الأربعة الذين شاركوا في حركة الشعب الكردي بقيادة الملا مصطفى البارزاني في العام ١٩٤٦ رغم الوعود التي أعطيت بعدم إعدام من يسلم نفسه، ثم تكرر العنف في وثبة

كانون ١٩٤٨ ومعركة جسر (جسر الشهداء) المعروفة لنا جميعاً، وأعتقد إن قصيدة الجواهري ما تزال ترن في أذن كل عراقية وعراقي من ذلك الجيل حين غنى (أخي جعفر) الذي استشهد في هذه الوثبة، لنتذكر معاً محنة مواطنات ومواطني يهود العراق حين تآمر عليهم النظام العراقي وبريطانيا وإسرائيل سوية لتهجيرهم قسراً وعنوة عبر قانون إسقاط الجنسية العراقية وسرقة ونهب أموالهم المنقولة وغير المنقولة واستخدام الشرخة لإيصالهم على شركة الطيران التي كان لتوفيق السويدي حصة فيها، ثم لنتذكر العام ١٩٤٩ حين جرى إعدام عدد من قياديي الحزب الشيوعي العراقي، ثم شهداء وسجناء انتفاضة ١٩٥٢. ولن ننسى شهداء مجزرتي سجن الكوت وسجن بغداد في العام ١٩٥٣ التي نظمت من قبل حكام بغداد، وبعدها كانت انتفاضة ١٩٥٦ التي يشير إليها الدكتور العبود أيضاً، إضافة إلى زج المئات من المثقفين والطلبة في السجون وفي المعسكرات والنفي. حينها لم تجد القوى أسياسية العراقية طريقاً غير الطلب من الجيش لدعم قضية الشعب، الذي كان بدوره قد تحرك في الخمسينيات لينظم نفسه ويعمل للقيام بانتفاضة عسكرية تحققت في الرابع عشر من تموز ١٩٥٨، كم كان بودي أن يعود الصديق إلى مراسيم حكومة نوري السعيد في العام ١٩٥٤ بعد أن حل المجلس النيابي وأجرى انتخابات جديدة وزيف الانتخابات وأخرج قوى المعارضة من البرلمان وأصدر مجموعة من المراسيم التي صادرت الحريات الديمقراطية تماماً وأسقط الجنسية عن مجموعة من الوطنيين الديمقراطيين العراقيين.

لم يعترض السياسيون ضد إقامة البنى الارتكازية في العراق، بل اعترضوا على المشاريع التي كان يراد إقامتها للأغراض العسكرية، وكانت المطالبة كبيرة بإقامة مشاريع البنية التحتية من كهرباء وماء وهواتف ونقل ومواصلات وشوارع ...الخ. ويبدو أن الدكتور عبد الأمير العبود، وهو اقتصادي لامع وعميد سابق لكلية الاقتصاد في البصرة أراد أن يقول بأن السياسة الاقتصادية للحكومة كانت جيدة، في وقت كانت

تمثل مصالح كبار الملاكين والإقطاعيين، وأن تنفيذ المشاريع الاقتصادية في حينها لم يتجاوز الـ ٢٥٪ مما كان مفروضاً إنجازه. ويمكنني أن أحيل الدكتور العبود على رسائل الدكتوراه التي وضعت في الستينيات أولاً وإلى كتابات الدكتور الراحل محمد سلمان حسن أو كتاباتي عن هذه الفترة أو رسالة الدكتوراه التي أنجزها العبود نفسه في مجال التجارة الخارجية والعلاقات الاقتصادية الدولية. التي أحتفظ بنسخة منها باللغة الألمانية.

وفي الوقت الذي يكتشف الزميل بعض الجوانب الإيجابية في فترة الملكية ويؤشر جوانب سلبية فيها أيضاً، ينسى الإرهاب والقمع وعمل التحقيقات الجنائية والجواسيس حينذاك. ولكنه يتذكرهم فجأة حين يجري الحديث عن توزيع البيانات، حيث يقول: وكان الحماس لمقارعة النظام يلهب الجميع. فترى مجموعات من الطلبة في نقاش محتدم خلال فترات استراحتهم حول مساوئ نظام الحكم وارتباطه بالاستعمار ، والبعض منهم يحمل النشرات السياسية ويدسها في جيوب زملائه خلسة، تفادياً لمتابعة رجال الأمن... (نفس الكتاب ص ٦٨). والأسئلة المنطقية التي تفرض نفسها هنا، هي: لماذا تجبر القوى السياسية على إصدار نشرات سرية؟ ولماذا لا يحق للناس إصدار نشراتهم بصورة علنية؟ ولماذا توزع هذه النشرات خلسة بعيداً عن أعين الرقباء؟ ولماذا كانت هناك شرطة سرية تتابع العمل السياسي من هذا النوع؟ ولماذا كانوا يحاكمون ويزج بهم في السجون حين العثور على بعض تلك النشرات؟ ألا يرى الزميل، وقد عاش هذه الفترة وساهم في العمل السياسي بشكل مستقل ولكن ليس بعيداً عن الحركة الديمقراطية العراقية والحزب الشيوعي العراقي، وأعتقد أنه يرى ذلك تماماً، بأن كل هذا كان مخالفاً للائحة حقوق الإنسان التي ساهم العراق بوضعها في العام ١٩٤٨ وصادق عليها رسمياً، إن الإجابة عن هذه الأسئلة تمنحنا رؤية واضحة عن طبيعة النظام الحاكم في العراق حينذاك، ولكنه في الوقت الذي لم يكن أسوأ مما جاء

من بعده في الستينيات والسبعينيات، لكنه كان اللبنة الأولى في صرح العراق الحديث والدولة الملكية الدستورية التي بني عليها ما جاء من بعدها.

لم تكن الفترة الواقعة بين ١٩٤٥- ١٩٥٨ مرحلة واحدة متماثلة، بل كانت تتضمن أربع مراحل متباينة نسبياً.

١٩٤٥-١٩٤٧ حيث نشأت بعض الحريات الديمقراطية وتم تأسيس بعض الأحزاب السياسية ومنع بعضها الآخر.

١٩٤٨-١٩٥٢ حيث سادت القوة والعنف في مواجهة الشعب وضرب الوثبة والانتفاضة والإعدامات والسجون وعدد كبير من السجناء السياسيين

١٩٥٢-١٩٥٤ حيث جرت محاول لكسر الإرهاب وإعطاء بعض الحريات الديمقراطية وبعض الصحف مثل البلاد والأهالي وجريدة الوادي والرأي العام، إضافة إلى الصحف الحكومية الرسمية وغير الرسمية.

١٩٥٤ ١٩٥٨ عاد الإرهاب إلى القوة في ممارسات السلطة السياسية تمهيداً لإقرار الدخول في حلف بغداد ومواجهة الوضع المتطور في الساحة السياسية العراقية.

لم تكن الحركة الوطنية متطرفة في طروحاتها، بل كانت سياسة الدولة خارج إطار الدستور والقوانين والشرعية، ولم تكن المجالس النيابية سوى برلمانات مزيفة، هكذا تحدث عنها نوري السعيد نفسه حين تحدى من يستطيع الوصول إلى البرلمان دون دعم الحكومة مباشرة.

السياسة التي مارستها الحكومات المتعاقبة في العهد الملكي لم تكن ديمقراطية، وأجبر الشعب على النضال من اجل حقوقه، ولو لا ذلك النضال لما وافقت بريطانيا على مناصفة عوائد النفط الخام في العام ١٩٥٢ واعتبار القرار رجعياً اعتباراً من عام

١٩٥١، بعد أن كان يدفع للعراق ٤ شلنات ذهب عن كل برميل يصدر من العراق لصالح الشركات الدولية، وكان لنضال الشعب الإيراني وتأميم الدكتور مصدق لمصالح شركات النفط حينذاك، رغم الضربة الموجعة التي تعرض لها الشعب هناك بانقلاب زاهد بدعم من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وشركات النفط الاحتكارية، دور في خشية الشركات الاحتكارية أن يحصل لها ما حصل في إيران.

لم يكن الحزب الوطني الديمقراطي وحزب الاستقلال والحزب الشيوعي يطالبون بإسقاط النظام الملكي، ولكن النظام الملكي كان يريد تصفية هذه الأحزاب، وبالتالي كان عليها أن تناضل ضد هذا النظام.

النظام الملكي مسئول عن الإساءة للدستور العراقي وإرادة الشعب وتزوير الانتخابات وإصدار مراسيم مخلة بالدستور ومصالح الشعب، وانتفاضة الجيش العسكرية في العام ١٩٥٨ سببها سياسة الحكم حينذاك، وسببها الظلم الذي تعرض له الشعب، ولهذا لم تكن الفرحة بانتصار ١٤ تموز، التي شارك في فرحتها عفوياً الطالب في كلية الحقوق عبد الأمير العبود، عبثية ودون مبررات، لقد كانت الغالبية العظمى من الناس تعاني من الفقر والفاقة وظلم الإقطاعيين وإرهاب التحقيقات الجنائية، بالرغم من غنى البلاد بنفطها وبشرها وإمكانياتها الزراعية، وبالرغم من وجود نظام ملكي دستوري وقوانين ومجلس نيابي، إلا أن الشاعر الكبير معروف الرصافي كان يعبر بصدق عن معاناة الناس حين قال :

علم ودستور ومجلس أمة — كل عن المعنى الصحيح محرف

أو كما عبر عن ذلك بأبيات أخرى حين قال:

يا قوم لا تتكلموا — أن الكلام محرم

ناموا ولا تستيقظوا — ما فاز إلا النوم

وما تزال أبيات شعر محمد مهدي الجواهري الكبير تذكرنا بأوضاع الفترة الملكية بالنسبة للمستوى المعيشي للناس حين قال:

نامي جياع الشعب نامي — حـــرستك آلهة الطعام

نامي وأن لم تشبعـــــي مـــن يقظة فمن المنام

نامي على زبد الوعــود يـداف في عسل الكلام

نامي تزرك عرائس الأحلام في جنح الظلام

وأذكر القارئات والقراء هنا بالشاعر جميل صدقي الزهاوي حين قال:

يا مليكاً في ملكه ظل مسرفاً فلا الأمن موفور ولا هو يعدل

تمهل قليـــلاً لا تغظ أمـــة إذا تحرك فيها الغيظ لا تتمهل

وأيديك إن طالت فلا تغترر بها فإن يـــد الأيام منهن أطول

وفي بالي أيضاً شعر محمد صالح بحر العلوم حين قال:

وفتاة ما لها غير غبار الريح ستـــرا

تخدم الحي ولا تملك من ديناه شبرا

وتود الموت كي تملك بعد الموت قبرا

وإذا الحفار فوق القبر يدعو

أين حقي

أدرك تماماً إن الوضع المأساوي الراهن الذي يمر به الشعب حالياً هي التي تجعل الحنين للماضي من جهة، والمقارنة مع الماضي من جهة أخرى، قضية إنسانية مشروعة، ولكنها من الناحية التاريخية غير دقيقة بأي حال، وأن الصديق الأستاذ العبود يشاطرني الرأي، أرجو ذلك على الأقل.

٢٠٠٧/٦/١٦

انتهت الحلقة الأولى وتليها الحلقة الثانية

الحلقة الثانية*

كان طالب الحقوق عبد الأمير قد نجح من الصف الثالث حين انتفضت وحدات من القوات المسلحة العراقية بقيادة حركة الضباط الأحرار التي كان يقودها الزعيم الركن عبد الكريم قاسم، وقد تفجر الفرح من أعماقه عفوياً كباقي العراقيات والعراقيين، ونشأ التصور بأن عهداً جديداً قد بدأ يشق طريقه في حياة الناس، وخاصة الفقراء والكادحين والفلاحين والعمال والمثقفين .

حاولت بعض الأحزاب السياسية قيادة الجماهير من أجل تحويل تلك الانتفاضة الشعبية إلى ثورة شعبية تكون قادرة على إنجاز تغيير ثوري وجذري في أوضاع العراق السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ولكنها اصطدمت ببرامجها ورؤيتها المختلفة لمصالح الشعب والوطن، كما اصطدمت برغبة العسكر في أن يواصلوا البقاء في الحكم رغم الاتفاق المبدئي في تسليم السلطة إلى المدنيين بعد فترة انتقال قصيرة، أوجد هذا الواقع فوضى وحالة عبثية بدأت بوقت مبكر بعد انتصار الثورة.

انخرط عبد الأمير، كغيره من شباب العراق والكثير من الشباب، في الحركة السياسية وساهم في العطلة الصيفية في لجان حماية الجمهورية .وعاش في هذه الفترة بعض المفارقات التي تدلل من حيث المبدأ على تساخة الناس وتخلف الوعي الاجتماعي، كما حصل مع أقاربه والإنجليزي الغريب المتوقع وصوله، وهي حكاية طريفة، كما يمر على بعض الأحداث التي عاشها والتي برزت في أعقاب الثورة مشيراً بصواب إلى عدد من الملاحظات المهمة التي ميزت تلك الفترة، ومنها:

---

* نشرت هذه الحلقة في جريدة المدى العراقية ٢٦/ حزيران/ ٢٠٠٧م ثم أعيد نشرها في موقع الحوار المتمدن والعديد من المواقع الإلكترونية.

•الانطلاقة الشعبية التي لا يمكن أن تحصل إلا في أعقاب أحداث كبيرة والتي اقترنت ببروز الفوضى والصبينة السياسية أو عدم نضوج التي سادت البلاد.

•غياب الوعي السياسي والاجتماعي لدى الأحزاب السياسية، دع عنك الأوساط الشعبية الكادحة؛

•الصراع القومي - الشيوعي حول شعار الوحدة والاتحاد وانقسام المجتمع إلى معسكرين، كانت الأغلبية لصالح التيار الوطني الديمقراطي والشيوعي.

•فردية قاسم وعجزه عن وعي المشكلات التي أخذت بالتفاقم وابتعاده عن التفكير بالحلول العملية.

•المؤامرات التي تفاقمت ضد الحكم والتدخل الفظ من قبل دول الجوار العربية وغير العربية بالشأن العراقي؛

•تفاقم الصراعات الحزبية الضيقة وما جره كل ذلك من خراب على البلاد، والذي اقترن بانقلاب ١٩٦٣ البعثي- القومي أو السوري – الناصري .

ويشير الدكتور عبود في مكان آخر إلى أنه شاهد (في احد الأيام) شريحة العاصمة وهم يقومون بمظاهرة في شارع الرشيد وهي تهتف: إعدم إعدم جيش وشعب يحميك من كل ظالم (الكتاب، ص ٧٧)، كما يتحدث عن (هجوم جماعات من الطلبة الشيوعيين على الطلبة القوميين والبعثيين وينهالوا عليهم ضرباً وتوبيخاً)، ويقول (كنت اشجب تلك الأعمال حينما التقي مع بعض الأصدقاء ويخاصة زميلي نصير الجادرجي الذي كان يشاطرني الراي في شجب تلك المظاهر). (الكتاب ص٧٧)

ثم يوجز الدكتور العبود الموقف بما يلي: (الآن وبعد مرور خمسة عقود على تلك الأعمال والمظاهرات لم تتحقق الوحدة، ولم يتحقق الاتحاد الفيدرالي، لكن الذي

حصل هو توسع عناصر الفرقة والخلاف بين الدول العربية ... وهو ما يؤكد حقيقة أن الاندفاع السياسي الذي كان يحصل من قبل الأحزاب والمنظمات السياسية لم ينطلق من أسس علمية وعملية وديمقراطية سليمة، بل كانت النشاطات السياسية، إلى حد بعيد غير منضبطة وغير مدروسة ... وكانت تنطلق في كثير من الأحيان من المصالح السياسية الضيقة والشخصية بعيداً عن المصالح العليا للوطن، واعتماد العنف واختراق القانون والنظام نهجاً لتحقيق الأهداف، ويخلص الدكتور عبود إلى استنتاج مفاده: (ولهذا لم يحالفها (المقصود الأحزاب والمنظمات السياسية, ك. حبيب) النجاح في تحقيق أهدافها المعلنة من قبلها سواءً الوطنية أو القومية منها) (الكتاب، ص ٧٨). طبعاً للأخ العبود العذر في عدم تعرضه للقوى القومية والبعثية التي صالت وجالت في العراق حتى في فترة قاسم وقتلت الكثير من البشر عبر المؤامرات والاغتيالات وإشاعة الفوضى. وقتل الكثير من المناضلين الوطنيين، وبينهم جمهرة من الشيوعيين واليساريين الديمقراطيين، إذ كان السيد العبود قد غادر العراق بعد مرور سنة واحدة ويوم واحد على ثورة تموز ١٩٥٨، وكان أثناء انقلاب شباط/فبراير ١٩٦٣ طالباً في برلين بألمانيا الديمقراطية يدرس الماجستير والدكتوراه.

لا بد هنا من الإشارة إلى أن موضوع ثورة تموز وتعقيداتها لم تأخذ الحيز المناسب لها، وللأخ عبود عذره في ذلك، إذ أنه يكتب من خزين ذكرياته وليس اعتماداً على قراءاته، صحيح أن ثورة تموز والقوى السياسية الديمقراطية لم تحقق الأهداف التي كان يفترض أن تحققها تلك الانتفاضة العسكرية على النظام الملكي، ولا شك في أن السبب يرتبط عضوياً بالقوى التي نفذت تلك الانتفاضة، أي العسكر وعدم رغبتهم في تسليمها إلى الأحزاب والقوى الديمقراطية من خلال تشكيل حكومة مدنية مؤقتة تضع دستوراً دائماً للبلاد وتجري انتخابات حرة وديمقراطية نزيهة وترسي دعائم البلاد على أسس مؤسساتية.

وهذه المسألة ترتبط عضوياً بالمستوى المتخلف لتطور المجتمع اقتصادياً واجتماعياً وسياسيا وتجليات ذلك في الوعي العام للمجتمع، ومع ذلك فقد صدر قانون برجوازي ديمقراطي للإصلاح الزراعي يساعد على نمو الرأسمالية في الريف، وقانون الأحوال المدنية الذي يمنح المرأة بعض حقوقها المغتصبة ويمنع تعدد الزوجات إلا بحدود القانون، وقانون تقدمي للعمل والعمال، والتوجه صوب التصنيع باتفاقيات مهمة مع الاتحاد السوفيتي وبلدان اشتراكية أخرى، وإلغاء معاهدة ١٩٣٠ العسكرية، والخروج من حلف بغداد ومن منطقة الإسترليني والبدء بمفاوضات نفطية وصدور القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١ الذي استعاد الأراضي العراقية التي كانت تحت تصرف شركات النفط إلى الحكومة العراقية لتستثمرها مباشرة، والتفكير بتشكيل شركة وطنية للنفط لتمارس التنقيب عن النفط في تلك الأراضي، وإعادة النظر بالعلاقات الاقتصادية والسياسية الدولية للعراق.

كانت هذه الإجراءات كلها على الطريق الصحيح، إلا أن الصراع الداخلي من جهة والصراع الإقليمي والتدخل في الشأن العراقي من جهة ثانية، والتدخل الدولي وتدخل شركات النفط الاحتكارية من جهة ثالثة، وسياسات قاسم الفردية وغير الديمقراطية وحربه ضد الحزب الديمقراطي الكردستاني والشعب الكردي، ومطالبته غير المشروعة بالكويت..الخ، كلها أججت ضده قوى محلية وعربية وإقليمية ودولية جديدة وواسعة، وبلورت عوامل ساعدت على الإطاحة به بتحالف رجعي واسع .

إذن غادر الطالب عبد الأمير العراق إلى جمهورية ألمانيا الاتحادية للدراسة فيها بعد مرور عام على ثورة تموز، وعلى القارئ أو القارئة أن يتصوروا حالة طالب عراقي لم يزر بلداً عربياً أو أجنبياً قبل ذاك، وهو قادم من منطقة المجر الكبير بأزقتها الترابية الضيقة وشوارعها غير المبلطة والحزينة وسوقها الشعبي الوحيد المنهك والمليء

بالأوساخ وعدم وجود مجاري لتصريف المياه، وبيوتها الهرمة وسكانها الذين يعانون من الفقر والفاقة وشتى الأمراض، والنساء اللواتي لا يظهرن بالشارع أو حين يظهرن في الشارع يكن برفقة رجل ما من الأقارب، والعباءة السوداء تغطي المرأة من قمة الرأس إلى أخمص القدمين، هذا الشاب يدخل من ذلك الجو الكئيب إلى مدينة ميونيخ الجميلة بشوارعها العريضة والمبلطة وبيوتها الشامخة والشرفات المليئة بالنباتات وحدائقها الغناء وطبيعتها الرائعة وحركة السيارات الكثيفة والترامواي الذي يقطع بعض شوارع المدينة ومحطة القطار الجميلة والواسعة، ثم مخازنها العصرية الكبيرة والنسوة الجميلات الباسمات المعطرات يزهون في الشوارع وكأن أحداهن تنادي خذني يا عبود، ورغم كثرة الناس والسيارات فالنظام يسود المدينة، قال لينين عن الألمان مرة انهم إذا قاموا بثورة وأرادوا احتلال محطة قطار ميونيخ فأنهم سيقطعون بطاقة دخول إلى المحطة، هكذا هو النظام وهكذا هو القانون الذي يحترمه الألمان وكل الأوروبيين عموماً، وهي الظاهرة التي شخصها الدكتور عبود والتي تتناقض مع الوضع في بلداننا لأن حكامنا الذين وضعوا تلك القوانين لم يحترمونها، النسوة في ألمانيا يتمعتن بالحرية والمساواة من حيث القانون ومن الناحية العملية إلى حدود غير قليلة، ولكنها ليست تماماً، إذ أن الرجل ما زال يقاوم المساواة التامة للمرأة معه، لقد أنعشت هذه الأجواء المشبعة بالحرية والود الدافئ شهية الشاب عبد الأمير ودفعت ببطلنا المغوار ليتحدث بشوق كبير وحنين إلى بعضهن من عائلة شتارك أو غيرهن كثيرات!

كان عبد الأمير صادقاً حين أشار إلى انه كان مثابراً على الدراسة جاداً في تعلم اللغة، تماماً كما كان جاداً في معاشرة البنات الشابات الجميلات اللواتي كن يتطلعن إلى شبابه الطافح وشعره الأسود الفاحم وعينيه السوداوتين بين رجال كلهم شقر

وعيون زرقاء أو خضراء أو بينهما وغير جائعين للجنس كالقادم الملهوف من المجر الكبير.

يقدم لنا العبود في كتابه مقارنة بين الدراسة الجامعية في ألمانيا الاتحادية، سواء أكانت في ميونيخ أم في برلين الغربية، وبين نظام التعليم في العراق من خلال تقديم جملة من الأسس التي يعتمدها التعليم المتقدم والمجرب والناجح في ألمانيا الذي كان يخَرج حملة شهادات في جميع الاختصاصات العلمية والإنسانية الصرفة والتطبيقية التي يشار إليهم بالبنان بشكل عام، إضافة إلى إشارته الجيدة إلى الأهمية التي كانت وما تزال ألمانيا تمنحها للدراسات المهنية والفنية، التي ترتبط بقضايا الإنتاج والخدمات مباشرة، واهتمامها الفائق بالبحث العلمي.

انتقل عبد الأمير إلى الدراسة في كلية الاقتصاد ببرلين الشرقية، وكانت عاصمة ألمانيا الديمقراطية بعد أن تعذر عليه مواصلة الدراسة في برلين الغربية بسبب وفاة أستاذه ورفض الأساتذة الآخرين الاعتراف بشهادة البكالوريوس العراقية، وكانت هذه واحدة من المشكلات التي كان العراقيات والعراقيون من حملة شهادة البكالوريوس وما زالوا يعانون منها في كل ألمانيا أو في كل أوروبا.

يقدم لنا عبود في القسم الخاص بوجوده في ألمانيا الديمقراطية تلخيصاً فيما عن التعليم في ألمانيا الديمقراطية، وهي تجربة غنية ومفيدة كانت ذات فائدة خاصة للطلبة العراقيين لأنها كانت فيها رقابة جيدة على مشاركة الطلبة في حضور المحاضرات أو المشاركة في السيمنارات وتتبع الطلبة في الدراسة ومساعدتهم للنهوض بمستواهم وبلوغ مستوى الألمان، ويبقى المعيار الأساسي في مدى فائدة الطالب من أي نظام تعليمي يكمن في مدى رغبة وجدية الطالب في اكتساب المعرفة والعلم والتخرج بمستوى لائق، ومعرفتي الشخصية بالزميل عبود أثناء الدراسة، إذ كنا في كلية

واحدة، كانت تؤكد سعيه الجاد والحثيث للدراسة والتزود بالمعارف والخبر والاستفادة الواعية من الحياة الحضارية الثقافية في ألمانيا.

ومن الغريب في خزين ذكريات الدكتور عبود أن القارئ لا يجد في كتابه أي ذكر للطالبات والطلاب العراقيين والعرب الذين كانوا معه في الدراسة ولم يتحدث عن خبرته معهم أو ملاحظاته عنهم أو عن نشاطه الاجتماعي معهم، خاصة وانه كان من بين النشطين في مؤتمرات الطلبة ونقاشاتهم المختلفة، وقد جاء على ذكر أحد احتفالات الطلبة في ذكرى ثورة ١٤ تموز لأنه عاش مفاجأة فيها حين ألقى صديقاً ألمانيا له قصيدة بحقه في تلك الحفلة التي أقيمت في برلين، لقد كانت حياة الطلبة العراقيين في برلين أو في ألمانيا الديمقراطية وعموم ألمانيا غنية وحركة وفعالة وشيقة ومتنوعة في آن واحد، إذ كانت هناك نشاطات سياسية واجتماعية وثقافية كثيرة ومؤتمرات تعقد ونقاشات تدور وندوات تنظم، ولا يمكن أن يكون الدكتور عبود قد نسى حضور الشاعر الكبير والراحل محمد مهدي الجواهري إلى برلين بمعية الأستاذ الراحل عبد الفتاح إبراهيم عن (رئاسة لجنة الدفاع عن الشعب العراقي) التي شكلت في أعقاب انقلاب شباط ١٩٦٣ وإلقاء الكلمات والقصائد في هذه الندوة التي حضرها عراقيات وعراقيون من سائر أنحاء ألمانيا الشرقية والغربية.

وكان الجواهري، كعادته بطل تلك الحفلة، اعتقد أن الأخ عبود لم ينس، وأن لم يذكر ذلك، بأن الجواهري نظم أبيات شعر جميلة في إحدى حفلاتنا بذكرى ثورة تموز في العام ١٩٦٢ في مقابل تقبيله لشابة شقراء جميلة وناعمة كانت بمعية المصور العراقي المعروف جلال البيتوشي، وقد وضع عدة أبيات ولكل بيت شعر قبلة منعشة وضعها جلال البيتوشي في جيبه وكتبت على علبة سجاير.

لا شك أن البيتوشي ما يزال يحتفظ لوحده بتلك الأبيات الجميلة التي ارتجلها الجواهري، يبدو لي أن ذكرياته مع العراقيين في برلين لم تكن حميمية بما فيه الكفاية، مما جعلته يبتعد عن ذكرها، وإذا كنا قد تعارفنا لأول مرة في ميونخ، ولكن صداقتنا بدأت فعلياً في برلين وفي كلية الاقتصاد وفي جمعية الطلبة العراقيين.

يقدم الأستاذ عبود لوحة معبرة وصادقة عن الحياة في ألمانيا الديمقراطية. يمكن أن أتعرف على صدقها بسبب معايشتي لها والتي تشكلت لدينا ذات الرؤية بشأن الواقع حينذاك. كتب مشخصاً بعض الجوانب المهمة في تجربة ألمانيا الديمقراطية كما يلي:

(الدولة الاشتراكية في ألمانيا الديمقراطية كانت تمتلك كل وسائل الإنتاج، وتطبق نهج التخطيط الاقتصادي والاجتماعي الشامل، وهي تضمن للفرد كل احتياجاته الأساسية الضرورية، فالعمل مضمون والتعليم بكامل مراحله مجاني، والصحة بكافة مستوياتها مضمونة والنقل أشبه بالمجاني لرخص أسعاره، ووسائل الثقافة والمعرفة متاحة للجميع بأسعار زهيدة، ولكن الاقتصاد الوطني لم ينم نمواً سريعاً والإنتاجية بقيت منخفضة، ولم يحصل الازدهار الاقتصادي والاجتماعي، ويعود ذلك على عجز السياسة الاقتصادية عن النهوض بالاقتصاد الوطني والتقيد بالقوالب الصارمة للتخطيط الاقتصادي الشامل، وتجهل تأثير العوامل النفسية على سلوك الأفراد، وغياب عنصر المنافسة وإهمال العوامل المؤثرة في اقتصاد السوق، فالفرد ينظر إليه ضمن هذا النظام كرقم واحد ضمن حركة المجتمع التي تحكمها ضوابط التخطيط الصارمة دون النظر إلى نوازعه النفسية)(الكتاب، ص ١٢٠/١٢١) ثم يشير إلى جانب آخر من المشكلة فيقول: (كانت نتيجة ذلك الإخفاق في تحقيق النمو السريع في الإنتاج والإنتاجية هي العجز في ملاحقة التطورات في حقول العلم والتكنولوجيا، وكان البديل الذي اعتمدت عليه الأنظمة الاشتراكية هو اختيار النهج الدكتاتوري لقيادة المجتمع بدلاً من النهج الديمقراطي الحر، ولهذا أصبح لرجال الأمن

والحزب الحاكم الدور الرئيسي في توجيه النظام والحظوة بمزاياه) (الكتاب، ص ١٢١) أشاطر الزميل عبود الراي بما أشار إليه حول النهج السياسي للاشتراكية في كونها تدعو إلى توفير ظروف عمل وحياة أفضل للناس من حيث المبدأ.

ولكن الاشتراكية, لكي تعيش وتنجح وتتطور، تستوجب ليس فقط توفير المأكل والمشرب الملبس والسينما والمسرح للفرد، بل تستوجب تأمين تمتع الفرد بالحرية وممارسته حقوقه المدنية وحقوق الإنسان وسيادة الديمقراطية في حياة البلاد، تستوجب التعددية السياسية والحياة البرلمانية الحرة والنزيهة والمشاركة الحرة والوجدانية فيها وليس الإلزام والخشية، وتستوجب المنافسة في خدمة المجتمع ووجود معارضة تنتقد وتطرح البديل، الاشتراكية لا يمكن أن تنمو وتتطور في ظل عدم الثقة في المجتمع والخشية منه وتسليط أجهزة الأمن عليه وسجن من يعترض أو يعارض سياسة الحكومة والحزب الوحيد الحاكم، دع عنك مسرحية الجبهة الوطنية ذات الأحزاب التابعة للحزب الحاكم، لم تكن السياسة الاقتصادية والاجتماعية التي مارستها الحكومة عقلانية, كما لم تكن واقعية ولم تكن في كل الأحوال اشتراكية، فالمكاسب التي كان يراد توفيرها للناس لم تكن تستند إلى أرضية اقتصادية صلبة، بل كانت هشة جداً تبرز بوضوح بسياسة الأسعار للسلع والخدمات وفي سياسة الأجور ومستوى إيجارات الشقق السكنية الواطئة والنقل الرخيص الأشبه بالمجاني ...الخ.

لم يكن هناك أي احترام للقوانين الاقتصادية الموضوعية، بل كانت الإرادة الذاتية للحزب الحاكم أو للسكرتير العام للحزب ومكتبه السياسي هو الموجه والمحدد للسياسة والاقتصاد، إن التصادم قد نشأ فعلاً بين القوانين الاقتصادية الموضوعية التي تعمل عفوياً وبمعزل عن إرادة الفرد من جهة، والسياسة الاقتصادية الذاتية المناقضة لتلك القوانين من جهة أخرى، لا يمكن للاشتراكية أن تنفصل عن الحرية والديمقراطية فهما وجهان لعملة واحدة، وغياب أحد الوجهين ينفي وجود الثاني .

الفقرة التي أوردها الدكتور عبود التي تتحدث عن العجز عن اللحاق بالتطور العلمي والتكنولوجي صحيحة، ولكن ليست لها علاقة بما ورد بعدها بأي حال، إذ لا أجد أي ارتباط بينها وبين القول بأن البديل كان سياسة الدكتاتورية، الدكتاتورية لم تكن بديلاً للتكنولوجيا والعلم، بل كانت بديلاً للحرية والديمقراطية، لقد كان هناك تطور علمي وتكنولوجي في الاتحاد السوفييتي وفي ألمانيا الديمقراطية, إلا أن هذا التقدم العلمي والتقني كان قد وجه صوب الجوانب العسكرية والإنتاج العسكري وليس نحو الإنتاج المدني.

هنا تبرز واحدة من أكثر إشكاليات الحرب الباردة في حينها والتي أجهزت على النظم الاشتراكية القائمة حينذاك والتي لم تكن اشتراكية طبعاً، أما مسألة الدكتاتورية فكانت البديل الفعلي المعاكس لما كان يفترض أن يسود، أي الثقة بالشعب والحرية للأفراد والجماعات والديمقراطية والتعددية وممارسة النقد ...الخ.

لقد سادت في هذه البلدان ما سميت بدكتاتورية البروليتاريا، ولكنها لم تكن سوى دكتاتورية الأجهزة البيروقراطية في الحزب والدولة، في حين لم يتمتع الشعب بالديمقراطية ولا بحق النقد وممارسة بقية الحقوق بما فيها السفر إلى الدول المختلفة وحصرها بالدول الاشتراكية، لم تكن السياسة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية عقلانية وإنسانية، لقد تخلت الكثير من الأحزاب الشيوعية عن دكتاتورية البروليتاريا، ويبدو أن البعض منها في بلداننا في منطقة الشرق الأوسط ما يزال يحن لها ويدور حولها يطرحها بصيغة غير مباشرة، وهو حنين بائس للستالينية لا غير.

في هذا الجزء من الكتاب يقدم الأستاذ عبود جزءاً من الأجواء النشطة في مجال الحياة الثقافية ونشاط الأدباء والفنانين الألمان ومشاركته في البعض منها، الشعب الألماني محب للثقافة ويمتلك طاقة كبيرة من حب المعرفة والإطلاع وله إنجازات كبيرة

في مجال العلم والأدب والفن والموسيقى والمسرح، وعلى مدى القرون الثلاثة المنصرمة على الأقل قدم الألمان نخبة رائعة من المفكرين والفلاسفة والفنانين والأدباء الشعراء وكتاب الروايات والقصة والمسرحيات، إضافة إلى فن الرسم النحت وفن الغناء والموسيقى، ولهذا فأن ارتباط عراقي بأي امرأة ألمانية ستجره لا محالة إلى التمتع ببعض هذه المجالات وتشده إليها.

المسألة التي كان بودي أن يتطرق إليها الزميل عبود والتي لم أعثر عليها تمس عملية التنوير التي شهدتها ألمانيا والتي تتجلى اليوم وبعد عدة قرون من بدئها في حياتها السياسية والاجتماعية والعلاقة بين الدين والدولة، أي الأخذ بمبدأ المجتمع المدني العلماني الذي يفصل بين الدين والدولة، إذ لكل منهما مجال اختصاصه ولا يتدخل في شئون الآخر، وهو الذي قاد إلى الكثير من الاستقرار والابتعاد عن الخلافات المذهبية في الديانة المسيحية. الاحترام الكامل لكل الأديان والمذاهب وحرية الإنسان في ممارستها، ولا دخل للدولة فيها، كما لا تتدخل الكنيسة في شئون الدولة.

يطرح الأستاذ الدكتور العبود ملاحظة يكتشفها كل عراقي أو أي مواطن من الدول النامية في المجتمعات الأوروبية المتقدمة، ومنها المجتمع الألماني، وهي التي يقول عنها العبود (ظاهرة غياب التماسك العائلي والوفاء والالتزام بين أفراد العائلة، فالفرد الألماني يعتمد على عمله وعلى الدولة في تهيئة متطلبات معيشته الضرورية، والأبوان يلتزمان بتوفير متطلبات معيشة أولادهم حسب القوانين ولحين بلوغ سن الرشد، وبعد ذلك ينبغي أن يعتمد الأولاد على أنفسهم... (ص ١١٤/١١٥).

إن وجود هذه الظاهرة يرتبط عضوياً بواقع التحولات التي بدأت في ألمانيا مع المرحلة الأولى من التصنيع في ألمانيا، وها نحن اليوم في المرحلة الثالثة، أي مع بدء التصنيع ونمو العلاقات الإنتاجية الرأسمالية البرجوازية الألمانية والقضاء على

الإقطاع والعلاقات الإقطاعية، أي مع بروز ظاهرة العمل الأجير وبيع قوة العمل وتطور العلاقات الرأسمالية التي فرضت علاقات جديدة على الفرد والعائلة والعشيرة والمجتمع، لقد كانت العلاقات العائلية والعشائرية الألمانية في فترة العلاقات الإقطاعية لا تختلف عن العلاقات العائلية والعشائرية في العراق أو في أي بلد آخر من الدول النامية.

ولكن مع تطور الرأسمالية والتصنيع ومستلزمات الحياة الجديدة وقوانينها الموضوعية والقوانين الوضعية برزت ظواهر جديدة تحددت عبر طبيعة العلاقات الجديدة، إذ تتكون العائلة الواحدة من الأب والأم والأبناء، من بنات وأولاد، وبالجدتين والجدين من الطرفين، وهنا تنتهي سلسلة العائلة الواحدة، ولكن هذا لا يعني أن ليست هناك علاقات مع أبناء وبنات العمة والعم أو الخالة والخال، ولكنها ليست كثيفة ولا حميمية ومتروكة للصدف، وحين يترك الولد أو البنت بيت الأبوين يكون قد وجد له عملاً أو دراسة, وهو لا يحتاج بالضرورة إلى مساعدة الأبوين، وكانت هذه العلاقة في ريف ألمانيا الشرقية مثلاً تختلف إلى حد ما عن ريف ألمانيا الغربية بسبب التقدم التقني وشروط العمل التي كانت قد تطورت في ألمانيا الاتحادية أكثر منها في ألمانيا الغربية، إلا أن الاختلاف لم يكن كبيراً، وليس في العلاقات الألمانية ما يفترض أن نسميه عدم الوفاء وغياب التماسك العائلي على الطريقة الشرقية المرهقة للجميع، بل هناك وفاء والتزام بالحدود المطلوبة والمعقولة والمقبولة من الجميع.

ولا شك في أن هذه الأحكام تبقى شرقية ومعبرة عن شعورنا نحوها ولا تقر وغير مفهومة أحياناً غير قليلة من جانب الألمان، وأعتقد أن حب الأشياء الخاصة حالة طبيعية لدى الأفراد في كل المجتمعات، فالألماني لا يعرف مثلاً كلمة «اكبل» عندما تجد لدى شخص معين حلة جميلة أو مسبحة رشيقة غالية الثمن أو قلماً ممتازاً (باركر ٥١ مثلاً) أو حتى رباط عنق بديع، فتقول له هذا جميل مثلاً، فيكون جوابه

لك عراقيا وبشكل مباشر (بالعرضة) أو (اكبل) أي (إقبله هدية مني: فهذا الشيء غير معهود لديهم وغريب ايضا، وهو ليس بالضرورة يعبر عن حالة إيجابية أو كرم خاص بالضرورة .

يقدم الكاتب عبود وصفا جميلاً وشيقا عن الأعياد وحفلات الزفاف أو الطلاق لأي سبب كان أو العشرة المشتركة دون زواج، والمتعارف عليه في بلداننا بـ (الخليلة). كما يمنحنا صورة واقعية عن المهارات التي يتمتع بها الإنسان الألماني أيا كان مركزه العلمي وشهادته العالية أو منصبه الوزاري، فهو قادر ومستعد ويمارس تصليح سيارته أو أي عطل في حنفية بيته أو كهربائيات الدار او الشقة، ونجد في القسم الشرقي من ألمانيا حتى اليوم أن جميع أساتذتهم في الجامعات وفي مراكز البحث العلمي يحملون مع تلك الشهادات العالية حرفة أو مهنة معينة فيقال أنه حداد أو نجار أو بناء أو ميكانيكي أو كهربائي أو باني أسقف السطوح ...الخ.

في هذا القسم من الكتاب متعة خاصة حيث يصف الدكتور عبود الكثير من العادات والعلاقات الاجتماعية وموقفه منها كقادم من شرق متخلف ومهموم ومحروم، كما يوضح تطور علاقاته بعدد كبير من الناس الألمان من أوساط المثقفين، وخاصة علاقاته الحميمة والدافئة بالنسوة، لقد كان عبد الأمير رحيمة العبود فارساً مغواراً وكازانوفا جائعاً قادماً من المجر الكبير إلى ألمانيا، وكان وما يزال يتندر على زميله كاظم حبيب الذي تزوج مبكراً ولم يذق في حياته غير لحم الباذنجان، في حين أن المفروض في الرجل كما يرى العبود، وخاصة الشرقي، أن يذوق لحم ويشم رائحة كل الأكلات الشهية!

انتهت الحلقة الثانية وتليها الحلقة الثالثة

الحلقة الثالثة*

كل عراقية وعراقي يغادران العراق لأغراض الدراسة يكونان متشوقين للعودة إلى الوطن والمشاركة في الحياة العملية وخدمة الشعب بعد أن يكونا قد تلقيا العلم والثقافة الحديثة وما يؤهلانهما لأن يمارسا دوريهما في الحياة العامة، وغالباً ما كان العراقيون يصطدمون بمصاعب جمة للتعيين والعمل في المجالات التي اختصوا بها وتذهب الكثير من الأحلام الوردية أدراج الرياح، وكثيراً ما فكر البعض الكثير بالعودة إلى الخارج والعمل والعيش هناك، ومن جراء ذلك خسر العراق الكثير من الكفاءات العلمية والأدبية بعد أن يكون قد صرف على كل منهما مبالغ طائلة، وكانت إشكالية خريجي البلدان الاشتراكية واحدة من أبرز المعضلات إذ كان تعادل الشهادات يستغرق وقتاً طويلاً وتقف بوجه العائد الكثير من العقبات.

إلا أن الدكتور عبد الأمير العبود لم يصادف هذه العقبات وكان محظوظاً إذ تعين بعد أقل من عام من عودته إلى الوطن واحتل موقعه كمدرس للاقتصاد في جامعة البصرة، كان ذلك في فترة حكم عبد الرحمن عارف حيث كان القوميون الناصريون في السلطة، ولكني واجهت الكثير من المتاعب حين فشلت في الحصول على عمل في المؤسسة العامة للصناعة برغم المقابلة التي أجريت لي مع لجنة من خبراء أجانب أشروا بضرورة تعييني بسبب درجة الامتياز التي منحت لنتيجة تلك المقابلة إذ أن رئيس المؤسسة العامة للصناعة ورئيس المؤسسة الاقتصادية رفضا تعييني ولم يقدما سبباً لعدم التعيين فاشتغلت بأجر يومي في الدائرة الاقتصادية التابعة لوزارة

* نشرت هذه الحلقة في جريدة المدى العراقية ٣٦/ حزيران/ ٢٠٠٧م واعيد نشرها في موقع الحوار المتمدن والعديد من المواقع الإلكترونية.

الزراعة. وكانت ثلاثة عوامل تقف حائلاً دون التعيين: البلد الاشتراكي الذي تخرجت فيه وانتمائي للحزب الشيوعي العراقي إضافة إلى عامل ثالث معروف للجميع.

الدكتور العبود يحدثنا في هذا الجزء من الكتاب عن تعيينه في الجامعة وحياة الطلبة والطالبات وعبور النهر للوصول إلى الجامعة وظروف التدريس والمحاضرات والنشاط العلمي الذي تميز به في هذه الفترة كأي خريج نشط جديد، الا أن وصول البعث إلى السلطة في عام ١٩٦٨ قد جعل الأمور أكثر صعوبة وتعقيداً إذ ينقل لنا معلومات صادقة ومعروفة لمن كان يعمل في سلك التعليم الجامعي منها مثلاً:

- قيام بعض الأساتذة بالوشاية وكتابة التقارير عن زملائهم الأساتذة للإيقاع بهم بهدف الحلول محلهم أو لمشكلة شخصية وقعت بين الزملاء.
- تنامي عدد الجواسيس والعيون التي تراقب تحركات الطالبات والطلبة والأساتذة والإدارة.
- العمل من أجل فرض الانتماء لحزب البعث لا على الطلبة فحسب بل محاولة فرضها على الأساتذة.
- بروز العنف في سلوك أجهزة الأمن وتجلياتها في اعتقال الطلبة والطالبات وإخضاعهم للتعذيب والاعتقال لفرض تخليهم عن معتقداتهم الفكرية والسياسية.
- اغتيال أو اعتقال الأساتذة وإعدام البعض منهم أو تغييبهم.

وفي استعراضه حالة المجتمع في البصرة في فترة حكم البعث يشير إلى أن العنف والإرهاب والقمع هي الوسائل التي مارسها البعثيون ضد فئات المجتمع على امتداد الفترة التي كانوا في السلطة ويورد ما يلي:

(وبعد عام ١٩٧٧ اتخذت إجراءات البعثيين منحى جديداً متميزاً بتطبيق المزيد من إجراءات الاضطهاد والعنف والحرمان للمواطنين الذين يرفضون الانتماء إلى تنظيمات حزب البعث، وقد اقترنت تلك الإجراءات بحملات الملاحقة والاعتقال والإعدام للأكراد من أتباع الحزب الديمقراطي الكردستاني ثم شملت المتهمين بالانتماء إلى الحزب الشيوعي العراقي، كانت أجهزة الأمن تسحب الطلبة والطالبات من صفوفهم ومن أروقة الجامعة من دون أن يعلم أحد عن مصيرهم، وما أن حل عام ١٩٧٩ حتى بدأت حملة شرسة لملاحقة واعتقال وإعدام أتباع التيار الديني الشيعي بخاصة أنصار حزب الدعوة الإسلامية، وما أن أعلنت ثورة الإيرانيين على حكم الشاه بقيادة آية الله الخميني حتى بدأت التحضيرات للحرب على إيران وفي حينها اعتقل أخي الأكبر عبد الكاظم وعنب ولم أجد سبباً منطقياً لذلك الاعتقال. (الكتاب، ص ١٥٢). ونتيجة تلك التقارير وتردي الأوضاع وإعدام أخيه المعتقل وابن أخيه أزيح الدكتور العبود عن مركز عميد كلية الاقتصاد. وفي جزء آخر من الكتاب يعرض لنا الدكتور عبود حالة العراق في فترة الحرب العراقية – الإيرانية والمآسي التي تعرض لها الشعب عبر نشاط أجهزة الأمن وخاصة مطاردة أولئك الذين كانوا يحملون الجنسية العراقية المؤشر عليها بحرف (ب) أي أنهم من التبعية الإيرانية وكيف أن أجهزة البعث قتلت دفعة واحدة أكثر من ٨٠٠ إنسان لهذا السبب كان من بينهم ابن أم عباس التي هجر زوجها وبنتان لها واعتقل ابنها ليموت مع آخرين ويدفن ضمن القبور الجماعية، كما عرض علينا جملة من المظالم والقمع التي كانت تتعرض لها العائلات العراقية لأسباب لا يعرفها المتهمون أنفسهم بسبب وشايات لا أول لها ولا آخر، وأورد أمثلة من حياة الناس ومنها حالة السيدة العراقية أم عباس والدكتور محمود جابر أو الدكتور علي الرمضان الذي أعدم بعد عودته من مناسك الحج، وغيرها، ثم يستعرض مصاعب

الحرب وسقوط الصواريخ والقنابل على رؤوس الناس في البصرة وفيما بعد في بغداد حيث انتقل إليها هرباً مع أفراد عائلته من القصف الإيراني المتواصل لمدينة البصرة.

وفي فترة الحرب العراقية الإيرانية كان هناك نضال عنيد تخوضه قوات (البيشمركه) الأنصار في كردستان العراق ضد النظام الدكتاتوري، وكانت هناك عمليات الأنفال الإجرامية التي نفذها الدكتاتور ضد الشعب الكردي وراح ضحيتها عشرات الألوف من الناس الكرد الأبرياء، وكان ضمنها تلك المجزرة البشعة التي نفذها الدكتاتور وابن عمه علي حسن المجيد (علي كيمياوي) في حلبجة، الذي حكم أخيراً بالإعدام لخمس أو ست مرات بسبب قيادته تلك العمليات وغيرها.

إلا أن هذا الحدث لم نجد له أثراً في كتاب الدكتور العبود، فهل لم يعرف به حين حصوله في كردستان العراق في عام ١٩٨٨، أم أن ذاكرته الذكية لم تستوعب مثل تلك الأحداث الأليمة لتختزنها. لا أدري إن كان العراقيون في هذه الفترة غير عارفين بما كان يمارسه الدكتاتور في كردستان، يصعب تصور ذلك، خاصة أن الجنود هم في الغالب الأعم من أبناء الوسط والجنوب، كما أن الآلاف من الكرد قد رحلوا عبر المدن المختلفة إلى (نقرة السلمان)، وكانت الإذاعات تنقل تلك الأخبار، لم استطع أن أفهم هذا الموقف من الصديق الدكتور العبود!

وما أن انتهت الحرب المجنونة حيث امتلأت البلاد بالجرحى والمعوقين والخراب وأصبحت الدور والشوارع موشحة بالسواد حزناً على الذين غابوا ولن يعودا حتى بدأ الدكتاتور الأهوج غزوه العدواني لدولة الكويت الشقيقة وما نجم عنها من حرب الخليج الثانية وما اقترن بها من مشكلات وكوارث جديدة للشعب، ومنها بشكل خاص الحصار الاقتصادي المدمر وموت الكثير من البشر.

وهنا نستعيد مع الكاتب حالة العراق في التسعينيات حيث الجوع والحرمان والبطالة الواسعة جداً والتضخم النقدي وانهيار سعر العملة العراقية والبطاقة التموينية وقصور الدكتاتور التي لم تكف عن التكاثر في مختلف أنحاء البلاد، وتشتد في هذه الفترة ظواهر السلب والنهب والسطو على البيوت وقطاع الطرق كما يزداد نهب موارد البلاد في الوقت نفسه تزداد عطايا وأوسمة الدكتاتور واحتفالاته بأعياد ميلاده من جهة وقتله الناس وتغييبهم تماماً وتفاقم الفقر والمرض وسقوط القيم الإنسانية من جهة ثانية. ويشتد دور الأجهزة الأمنية والمخابرات في حياة الناس. كتب العبود يقول:

(لم يكن في ما حصل من جراء الحرب عبرة لنظام صدام حسين بل ازداد بطشاً وتقتيلاً بآلاف الشباب وبالرغم من الحصار الجائر الذي طبق على العراق بعد الحرب فقد كان صدام حسين ينفق الملايين من الدولارات التي كان يحصل عليها من جراء تهريب النفط على بناء القصور والإنفاق والبذخ على نزواته وعلى أتباعه من رجال الأمن والمخابرات وقادة الحزب بينما كان الشعب يتضور جوعاً.)(الكتاب، ص ١٦٧). (ملاحظة: صدرت في الفترة الواقعة بين غزو الكويت وبدء الحرب ضد النظام في عام ١٩٩١ ومن ثم في أعقاب الحرب ٣٠ قراراً منها ما هو قبل الحرب ولكن بعد الغزو، ومنها ما بعد الحرب. إلا أن قرار الحصار الاقتصادي صدر بعد الغزو، ولكن قبل الحرب وليس بعدها كما يشير الدكتور عبود. إذ كان القرار برقم ٦٦١ في ٦ آب/ ١٩٩٠، في حين أن الحرب بدأت في ٢٠٠٣/٣/١٩، ك. حبيب).

يقدم الدكتور العبود لوحة حزينة وقاتمة ومريرة حقاً، وهو على حق، عن هذه الفترة وما عاناه الشعب من حرمان وفاقة وبؤس، يكفي أن نذكر بأن كثرة من المثقفين الديمقراطيين العراقيين والمستقلين قد أجبروا على بيع مكتباتهم الخاصة لتوفير عيش يومهم أو قيام العائلات الكثيرة ببيع أثاث بيوتهم أو سياراتهم أو حتى أبواب غرفهم الداخلية، لقد كانت فترة عصيبة في حياة العراق إذ فرض حصار ظالم

على الشعب بنية إسقاخه ولكن الحصار كان إسقاخاً للشعب في عمق البؤس والمرض والظلمات التي يعاني منها اليوم بشكل صارخ، لا شك في أن الدكتور العبود يصف حالته الخاصة وعمله محامياً ومن ثم كصراف في سوق الصرافين بين إحالة نفسه على التقاعد وترك جامعة البصرة في عام ١٩٨٧ وبين سقوط النظام في عام ٢٠٠٣، حيث تقدم لنا صورة نمطية لحياة مثقف في مثل هذه الأوضاع المعقدة والمتشابكة والمليئة بالمفاجآت غير السارة.

وفي القسم الخاص بالحرب الخارجية ضد النظام الدكتاتوري يشير الدكتور العبود إلى هروب جماهير واسعة من بغداد الى مدن أخرى لحماية نفسها من احتمال ضرب بغداد وما ينجم عنها من موت وخراب ودمار واسع، يصف إقامته مع عائلته في (الكرمة)، هذه المدينة التي تبعد عن بغداد قرابة ٤٠ كيلومتراً، يوماً بيوم ويمنحك قدراً من تصور حالة الإنسان الذي تأتيه الأخبار يومياً وكل ساعة عن الموت الواسع والجثث المتراكمة في الشوارع والدمار الهائل الذي لم يلحق بالمؤسسات والمواقع العسكرية حسب، بل شمل البنية التحتية، بما فيها شبكة ومؤسسات الماء والكهرباء والهاتف والجسور ...الخ، ودور السكن والمدارس والمستشفيات وغيرها.

وأخيراً يكتب الدكتور العبود ما يلي في اليوم التاسع من نيسان ٢٠٠٣ حين وضعت الحرب أوزارها، كما تصورتها الإدارة الأمريكية، ما يلي: (وفجأة سقط تمثال صدام حسين أمام مشاهدي التلفزيون، وتعالت الزغاريد، وراح الكل يصفق ويرقص احتفالاً بسقوط تمثال الطاغية، لقد كانت فرحة العمر، ولم تسبقها فرحة مثلها، إنه سقوط نظام الطاغية صدام، وانهزام أعوانه وفدائييه الذين تبخروا في لمح البصر..)، (الكتاب، ص ١٧٨). ولكن ماذا بعد السقوط؟ هذا ما سنحاول تناول ما جاء في الكتاب بشأنه في الحلقة التالية.

انتهت الحلقة الثالثة وتليها الحلقة الرابعة

الحلقة الرابعة*

سقط نظام بغداد الدكتاتوري في التاسع من نيسان/أبريل ٢٠٠٣ وهرب الطاغية وانهارت جحافله كلها دفعة واحدة، ودخلت قوات (تحرير) العراق، وفق تصريحات جورج دبليو بوش، لتعلن بعد فترة وجيزة جداً قرار احتلال العراق الذي صدر عن مجلس الأمن الدولي وأثار استياء كل الناس في العراق. وبهذه المناسبة تذكر الناس بيان الجنرال البريطاني ستانلي مود حين دخل بغداد فاتحاً في الحادي عشر من آذار/مارس ١٩٢٧, إذ جاء فيه: (إن الغاية التي ترمي إليها كل من فرنسة وبريطانية العظمى في خوض غمار الحرب في الشرق من جراء أطماع ألمانية، هي تحرير الشعوب التي طالما رزحت تحت أعباء استعباد الأتراك تحريراً تاماً نهائياً، وتأسيس حكومات وإدارات وطنية تستمد سلطتها من رغبة نفس السكان الوطنيين ومحض اختيارهم. وتنفيذاً لهذه الغايات قد اتفقت كل من فرنسة وبريطانية العظمى على تشجيع ومساعدة إنشاء حكومات وإدارات وطنية في كل من سورية والعراق، وقد حررها الحلفاء فعلاً، وفي الأقطار التي يسعى الحلفاء إلى تحريرها، والاعتراف بهذه الأقطار بمجرد تأسيس حكوماتها تأسيساً فعلياً)، أي جئنا محررين لا فاتحين أو محتلين. (الحسني، عبد الرزاق. الثورة العراقية الكبرى. طبعة منقحة. الطبع بدون تاريخ وبدون بلد الإصدار، ص ٢١). وإذ كانت الفرحة في المرة الأولى كبيرة، ثم كانت الأزمة والصراع والنزاع وفرض الهيمنة الاستعمارية الطويلة والانتداب والامتيازات على الحكومة الملكية التي تشكلت في العام ١٩٢١، فإنها كانت في المرة الثانية الفرحة أكبر

---

* نشرت هذه الحلقة في جريدة المدى العراقية ٢٧/ حزيران/ ٢٠٠٧ م وأعيد نشرها في موقع الحوار المتمدن والعديد من المواقع الالكترونية.

وعارمة بسقوط الطاغية ونظام حكم الطغاة، ولكن بدأ بعدها الصراع والنزاع وإصدار قرار بالاحتلال وكل ما نعيشه اليوم.

كان السؤال الأكبر: وماذا بعد السقوط؟ يبدو أن غالبية الناس كانت قد نست أو تناست في غمرة فرحتها العارمة حقاً ما توعدهم الدكتاتور منذ سنوات طويلة وفي منتصف السبعينات حين أكد بقوله (جئنا لنبقى)، ولن نترك العراق إلا على أنقاض وجثث، وقد ردد ذلك القول نعيم حداد، حين كان عضواً في القيادة القطرية لحزب البعث وسكرتيراً عاماً للجبهة الوطنية والقومية التقدمية , عشرات المرات لكي ترسخ المقولة بأذهان الناس والقوى والأحزاب. وحين نسيت هذه المقولة برزت عدة ظواهر سلبية حادة نشير إلى بعضها بشكل خاص:

١. أن قوات الاحتلال التي حررت العراق من الدكتاتورية وجدت أن من حقها حكم العراق مباشرة، وهي التي رفضت قبل ذاك أيضاً تشكيل حكومة مؤقتة في المهجر لتتسلم الحكم بعد سقوط النظام مباشرة، كما لم تتشكل مثل هذه الحكومة بعد السقوط، وبغض النظر عن الأسباب.

٢. نشوب صراع حاد بين القوى السياسية العراقية التي كانت قبل ذاك في المعارضة حول السلطة وسبل توزيع المواقع.

٣. استثمار القوى المعادية للفراغ السياسي الذي نشأ والصراعات الداخلية من أجل إعادة تنظيم الصفوف والتحضير لبدء المعارك، تماماً كما فكر بها ورسم لها وأوكل تنفيذها إلى عزة الدوري بشكل خاص.

وساعدت الفوضى العارمة، التي تحدث عنها الدكتور عبد الأمير العبود في كتابه (عندما كنت وزيرا)، في أعقاب سقوط النظام والفرهود الذي مارسته جمهرة واسعة

جداً من الناس على نشوء أرضية صالحة لبدء أعداء الوضع الجديد بتنفيذ مخططاتهم الإجرامية .

ليس الفرهود ظاهرة جديدة في تاريخ العراق، فقد حصل الكثير منه على مر التاريخ العراقي، حيث كانت تستباح المدن من القوات الغازية ومن الناس أنفسهم، ثم كان الفرهود الذي حصل في النجف والحلة وكربلاء حين أجتاح الوهابيون السعوديون هذه المدن في فترة الحكم العثماني، أو الفرهود الذي تعرض له السكان اليهود في بغداد في أعقاب انهيار حركة رشيد عالي الكيلاني في العام ١٩٤١ وسقوط الكثير من الضحايا بين قتيل وجريح، أو النهب الذي حصل في أعقاب المأساة الإنسانية التي وقعت في حلبجة بعد ضربها بالكيماوي في العام ١٩٨٨ من قبل النظام الدكتاتوري وبأوامر من صدام حسين وتنفيذ علي كيماوي. (راجع: الطالباني، جلال. حول القضية الكردية في العراق. تشرين الثاني ١٩٨٨. ص ٦٠/٦١).

لقد كانت قوات الاحتلال الأمريكية وغيرها تشاهد كيف تنهب وزارات ومؤسسات ومتاحف وبنوك ومدارس ودور الدولة والمسئولين السابقين دون أن تتحرك لمنع تلك الجماعات الهمجية من ممارسة ذلك النهب والسلب العام، لقد لعبت قوات الاحتلال الدور الرئيس والأساسي في انهيار كامل للدولة المؤسسية بغض النظر عن طبيعتها الفاشية، كما عمقت ذلك بحل الجيش والحفاظ على وزارة النفط سالمة من كل أذى. كتب العبود يقول:

(... الملفت للنظر والمؤلم في الوقت ذاته أنك تلاحظ أينما ذهبت بنايات حكومية قد نهبت وبعضها قد أحرقت وعلى جدرانها السواد من أثر الاحتراق، المتحف العراق نهبت كنوزه وآثاره الثمينة التي تتحدث عن تاريخ البشرية، المكتبة العامة ومكتبة كلية الآداب اللتان تحتويان على آلاف الكتب النادرة والمخطوطات قد احرقتا بالكامل،

وغابت عنهما كنورز الثقافة والمعرفة، الكثير من المدارس والمسشفيات والبنوك والوزارات والدوائر الحكومية قد نهبت وخال النهب حتى سجلاتها وأوراقها). (الكتاب، ص ١٨٣).

إن ما حصل في العراق بعد سقوط النظام من فوضى ونهب وسلب ساهم في تبرير الدعوة الأمريكية - البريطانية إلى فرض قرار الاحتلال على العراق بحجة حماية السكان، وإلى استمرار الوجود الأمريكي والبريطاني في البلاد، وهذا الاستنتاج توصل إليه الكاتب، كما توصل إليه آلاف الكتاب العراقيين، فقد كتب العبود يؤكد بأن الولايات المتحدة لم تبذل تلك الأموال والنقود لكي تحرر العراق فقط، بل لأن لها استراتيجيتها في العراق والمنطقة، وإذ يجد صواب إسقاط النظام من قبل الولايات المتحدة.

إذ كان يرى: (لو لم يتم إسقاطه بهذا الشكل لبقى النظام الصدامي سنوات طويلة لا يمكن معرفتها)، لكنه كان يرى أيضاً بأن فرض الاحتلال جاء مخلاً بكل التعهدات الدولية التي قطعتها الإدارة الأمريكية لقوى وأحزاب المعارضة السياسية العراقية قبل التحرك صوب إسقاط النظام. (الكتاب، ص١٨٨/١٨٩).

قبل صدور قرار فرض الاحتلال على العراق، عين الدبلوماسي الأمريكي والمتخصص بقضايا الإرهاب (بول بريمر) سفيراً للولايات المتحدة، أو حاكماً عاماً على العراق، ومع هذا التعيين بدأت مشكلات البلاد تتخذ أبعاداً جديدة وتتفاقم تعقيداً وتشابكاً.

يشخص الدكتور عبود بصواب طبيعة (بريمر) ويتفق في ذلك مع تشخيص السيد رئيس الجمهورية جلال الطالباني في تصريحاته الأخيرة للحياة حين قال أن (بريمر) كان يتصرف كنائب الملك في الهند. وقد شخصت ذلك منذ بداية تعيين (بريمر) لهذا

المنصب وبعد أن راقبت أسلوب وأدوات عمله وسميته بالمستبد بأمره والحاكم المطلق على العراق.

والسؤال المشروع الذي يفترض طرحه على أنفسنا هو : لماذا عين (بريمر) سفيراً أو حاكماً عاماً على العراق، من يقرأ كتاب الدكتور العبود يستطيع أن يلتقط، ولو في مواقع مختلفة، بعض الأهداف التي عين من أجلها بريمر، ولكن سأحاول هنا بلورة ما اراه صحيحاً من جانبي مع ما طرحه السيد العبود لتكوين صورة صادقة ومتكاملة نسبياً عن أهداف هذا الرجل الممثل للإدارة الأمريكية والمنتسب إلى جماعة المحافظين الجدد والليبرالين الجدد في النخبة الحاكمة الأمريكية، يمكن بلورة ذلك بما يلي:

١. كان على الولايات المتحدة الأمريكية أن تباشر العمل لحماية أمنها الداخلي وان تحول كفاحها ضد الإرهاب ودفاعها عن الولايات المتحدة من أراضي الولايات المتحدة إلى شن هجوم ضد القوى الإرهابية في أراضي الغير، وكان العراق أولاً وأفغانستان ثانياً هما الموقعان الأساسيان لجذب الإرهابيين إلى العراق وأفغانستان بهدف (التقاطهم) والخلاص منهم، لقد أصبح العراق الموقع الأول والأمامي في الصراع ضد القاعدة.

٢. وكان لا بد من أجل تحقيق هذا الغرض ترك الحدود العراقية مفتوحة على الدول المجاورة لكي ينفذ منها الإرهابيون إلى العراق لتبدأ المعركة معهم على أرض العراق، وكان لا بد من تدمير مؤسسات الدولة أيضاً، كما كان لا بد من ترك فراغ سياسي يسمح بتوفير الأرضية المناسبة للصراع، وكان لا بد من إصدار قرار حل القوات المسلحة وقرار (اجتثاث البعث) لخوض المعركة دفعة واحدة ضد هؤلاء جميعاً، وكان لهذه القرارات وقع الصاعقة على الوضع في العراق .

٣. وكان على بريمر أن يضع مجموعة من المستشارين العراقيين الذين وصلوا معه على رأس إدارة استشارية تابعة له وخاضعة لمجموعة من الاستشاريين الأمريكيين يحكم من خلالهم العراق ولفترة غير قصيرة، وكانت الوعود قد أغدقت على العديد من الاستشاريين العراقيين بأنه سيحتلوا مراكز وزارية في العراق ليساهموا في بناء بلدهم وتعزيز التحالف العراقي – الأمريكي!..

٤. وكان لا بد من إنجاز عدة مهمات في الجانب الاقتصادي والاجتماعي، ومنها :

أ) إنهاء دور الدولة الاقتصادي وتصفية مشاريعها ومؤسساتها الاقتصادية، أي تنفيذ عملية الخصخصة لكل مؤسسات الدولة الصناعية وغيرها، والكف عن الحديث عن قطاع دولة أو عن دوره في الحياة الاقتصادية العراقية.

ب) اعتبار القطاع الخاص هو القاعدة الأساسية الوحيدة للنشاط الاقتصادي في البلاد والأخذ بنموذج صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في وجهة النشاط والتطور الاقتصاد العراقي التي تركز على نموذج التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي.

ت) فتح الاقتصاد العراقي بالكامل أمام السوق العالمي والتجارة الخارجية، مما يحرم الاقتصاد العراقي من القدرة على الاحتفاظ بمشاريعه الاقتصادية أو بناء مشاريع صناعية جديدة .

ث) فتح الأبواب لولوج ونشاط وتوظيف رؤوس أموال القطاع الخاص الأجنبي، وخاصة الأمريكي وتأمين رفع كل القيود عنها.

ج) التهيئة الجادة لعقد اتفاقيات وإصدار تشريعات حول اقتصاد النفط الخام العراقي وربطه بعجلة الاقتصاد الأمريكي وشركات النفط الدولية.

٥. بناء السلطة السياسية وفق ما هو مرسوم في رأس الإدارة الأمريكية والبنتاكون في أن يجري إرساء السلطة على أسس طائفية ومحاصصة طائفية في ضوء تقديرات النسب السكانية .

لقد أساء (بريمر) إلى الاقتصاد والمجتمع العراقي وتسبب في مختلف المجالات التي كان مسئولاً عنها، وكان مسئولاً عن كل شيء في العراق، بإلحاق جملة من الأضرار الفادحة والتي كان وسيبقى يعاني منها الشعب العراقي طيلة السنوات العشر أو أكثر القادمة، إذ لم يكن المجتمع قادراً على تحمل فكرة الاحتلال أصلاً، وكان أول من اقترح ذلك على الرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش، ولم يكن الاقتصاد العراقي مؤهلاً للخصخصة على الطريقة التي سار عليها بريمر، كما لم يكن العراق قادراً على تحمل تسريح كل الجيش العراقي والشرطة وجميع الأجهزة العسكرية الأخرى وتركها تسرح في البلاد لتقوم بتنظيم الكثير من العمليات الإرهابية أو تشارك في عمليات مضادة للاحتلال، ورغم البنية السكانية التي يطرحها الدكتور عبود كتبرير للمحاصصة الطائفية، فإن هذا التوزيع لم يكن صائباً وأدخل العراق في نفق مظلم وطويل لا يمكن لأحد أن يتنبأ عن الفترة التي سنقضيها فيه قبل رؤيتنا النور ثانية... وهكذا في بقية المسائل بما في ذلك اتساع نطاق الفساد المالي والإداري ونهب أموال الدولة والمساعدات التي تقدم والتي كشفت عنها لجان الرقابة المالية التابعة للولايات المتحدة الأمريكية وليس العراقية، لقد كان بول بريمر واحداً من أسوأ الحكام الأجانب الذين عرفهم العراق الحديث ويبقى اسمه يحمل الحزن والألم ومشاعر الغضب في ذاكرة العراقيات والعراقيين، لأنه كان الأداة المنفذة والمبدعة لتطبيق سياسات خاطئة ومضرة بالعراق وشعبه، وهذا ما شخصه الدكتور العبود ايضاً .

عند قراءة ما كتبه الدكتور العبود بشأن حلقة النقاش الاقتصادية والمالية ذات الطبيعة الاستشارية غير الملزمة، التي كان عضواً فيها والتي شكلها (بريمر) من حوالي ٤٠ عضواً أجنبياً وموظفاً محلياً وخبراء اقتصاد وممثلي أحزاب سياسية لفترة قصيرة،

يتيقن دون أدنى ريب من تلك الأهداف الاقتصادية التي كان يسعى إليها (بريمر) بكل السبل، إضافة إلى أنه وفيما بعد كان يسعى إلى نزع صلاحيات مجلس الحكم الانتقالي. يقول الدكتور العبود في هذا الصدد ما يلي:

(ومما تجدر الإشارة إليه لغرض توضيح العلاقة بين مجلس الحكم الانتقالي وسلطات التحالف هو أن قرار مجلس الأمن المرقم ١٤٨٣ (لسنة ٢٠٠٣, ك. حبيب) قد أقر خضوع العراق للاحتلال على وفق مبادئ القانون الدولي ومنح قوات الاحتلال كافة الصلاحيات التي يشير إليها هذا القانون، وبناء على ذلك أصبحت بيد السفير بريمر صلاحيات كاملة لحكم العراق سياسياً وعسكرياً، وأصبحت العلاقة بين مجلس الحكم الانتقالي والسفير بريمر مرهونة بما يقرره ويصادق عليه السفير بريمر) (الكتاب، ص ٢١٤). ثم يشير إلى ما يلي:

(ومن هنا وجد مجلس الحكم نفسه وهو يدير شؤون البلاد مجرداً من الصلاحيات الأمنية والمالية، بل أن كافة قراراته لم تأخذ طريقها للتنفيذ ما لم تقترن بتوقيع السفير بريمر...)(الكتاب، ص ٢١٤).

لم تطرأ على بال الدكتور عبود حلاً لهذه المشكلة في حينها ولم يسجل ملاحظة كحل كان يمكن أن ينتهج من جانب أعضاء مجلس الحكم الانتقالي للخلاص من حقيقة (اسمه بالحصاد ومنجله مكسور)، أي رفض هذه الوصاية وتقديم استقالة جماعية من المجلس التي كانت تضع الإدارة الأمريكية كلها أمام أحد أمرين إما التسليم بالأمر الواقع ووضع السلطة بيد حكومة عراقية وعدم تصرف المستبد بأمره بول بريمر كما يشاء وكنائب لملك الهند في العراق، أو أنهم يتركون الأمر للأمريكيين، ولم يكن أمام الإدارة الأمريكية سوى النزول عن بغلتها والرضوخ لإرادة أعضاء مجلس الحكم، إلا أن هذا لم يحصل لسبب بسيط هو أن الوحدة بين القوى الفاعلة كانت غائبة، وكان البعض يرى أن من مصلحته البقاء للمشاركة في ترتيب الأوضاع بدلاً من فقدان مقعد له في المجلس.

ورغم ذلك يقول السيد العبود على أن مجلس الحكم الانتقالي قد أنجز الكثير من المهمات، رغم أني أرى بأن سياسات وتصرفات (بول بريمر) هي السبب الأول والرئيسي وراء ما يعاني منه الشعب العراق منذ ما يزيد عن خمس سنوات عجاف.

لم يكن عبد الأمير العبود طيلة حياته السابقة حزبياً، إذ كان باستمرار يتحرك على هامش حزبين هما الحزب الشيوعي العراق والحزب الوطني الديمقراطي، وهي مرتبطة بالأصدقاء الذين ارتبط بهم وكانوا أعضاء في أو مؤيدين لأحد هذين الحزبين، أما بعد سقوط النظام فقد التحق عن طريق صديقه الشيوعي السابق والكادر الطلابي النشط محمد الحاج حمود بالحزب الوطني الديمقراطي، بعد أن أصبح الأخوة الثلاثة يعملون في إطار الحزب الوطني الديمقراطي، أي، السادة هديب الحاج حمود ومجيد الحاج حمود ومحمد الحاج حمود, بالحزب الوطني الديمقراطي، لا شك في أن لهذا الحزب تاريخ نضالي طويل في العهد الملكي بسبب الشخصيات الوطنية والديمقراطية البارزة التي ساهمت في تشكيل جماعة الأهالي ومن ثم الإصلاح الشعبي في منتصف الثلاثينات، ومن ثم الحزب الوطني الديمقراطي منذ العام ١٩٤٦ وكانت هناك شخصيات بارزة فيه بدءاً بالأستاذ كامل الجادرجي، رئيس الحزب والأساتذة محمد حديد وحسين الجميل وهديب الحاج حمود ونجيب محي الدين وغيرهم، ممن كان لهم دور كبير في النضال الوطني العراقي وفي سبيل الحرية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية في العراق.

والتأسيس الجديد جاء على يد الأستاذ نصير الجادرجي، ابن كامل الجادرجي، والأستاذ هديب الحاج حمود والأستاذ نجيب محي الدين (نقيب المعلمين السبق) والأساتذة هاشم شبلي ومجيد ومحمد الحاج حمود وغيرهم، ولكن سرعان ما دب الخلاف الذي يحاول أن يوضحه الدكتور عبود في كتابه على عجل، لا شك في أن مثل هذا الحزب يمكن أن يلعب دوراً كبيراً في الحياة السياسية العراقي إذا ما نمت الطبقة الوسطى في العراق والتي هي في حكم الوداع، ولا شك في أن الوضع سيتغير وستنمو هذه الطبقة وتكبر ويزداد وزنها وتأثيرها في الحياة السياسية العراقية، ولا شك في أن هذا

الحـزب يمكـن أن ينمـو ويتقـدم إن اسـتطاع كسـب الشـبيبة لـه، إذ مـع أهميـة معـارف وتجارب وخبرة الكادر القديم، فإن مهمة العمل الحزبي تستوجب حيويـة وفكـر ودور الشباب، وإذا فشل في ذلك، فلن يكون في مقدوره أن يلعب الـدور المنشـود، بـل سـيبقى يلعب دوراً هامشياً ضعيفاً في أحداث العراق، ولا يمكن لأي حزب أن يبقى ويعيش على تـراثه النضالي السابق.

في العـام ٢٠٠٣ اتصل بـي الأسـتاذ الـدكتور منـذر الفضـل عـبر الهـاتف مـن بغـداد مستفسـراً مـني عـن أصـدقاء اعـرفهم يمكـن ترشـيحهم لمنصـب وزيـري الزراعـة والاقتصاد، وفي حينها أخبرني بان من المجموعة المحيطة ببـول بريمـر طلبـت منـه أن يقدم بعض الأسماء.

قدمت له أربعة أسماء في حينها كان من بينهم الـدكتور مهـدي الحـافظ والـدكتور عبد الأمير العبود والدكتور فائق عبد الرسول والدكتور جعفر عبـد الغـني، فشكرني وانتهى الموضوع، كان في حينها يعمل بـريمر على تشكيل حكومـة تعمـل تحـت أمرتـه الكاملة، في حين كانت تدار شكلياً من قبل احد أعضـاء مجلـس الحكـم الانتقـالي حـين يكون رئيساً لمجلس الحكم لشهر واحد .

بالتأكيد كان الدكتور العبود مرشح الحزب الوطني الديمقراطية والدكتور مهدي الحافظ مرشح حزب الوسط الديمقراطي الذي كان يـرأسه الـدكتور عـدنان البـاججي، وبالتالي جاء تعيينهم في ضوء ذلك، وليس بسبب اقتراحي لأسمائهم.

في أول حكومة مؤقتة بعد سقوط النظام عين الدكتور عبد الأمير رحيمة العبود، أستاذ الاقتصاد الدولي والتجارة الخارجية السـابق، وزيـراً للزراعـة، وهـا نحـن نـدخل الفصل الذي أصبح عنواناً لكتابه، وهو موضوع الحلقة القادمة والأخيرة.

انتهت الحلقة الرابعة وتليها الحلقة الخامسة والأخيرة

الحلقة الخامسة والأخيرة*

يبحث الفصل الثالث من كتاب الدكتور العبود عن اختياره ليكون وزيراً للزراعة في فترة عمل مجلس الحكم الانتقالي والمشكلات التي واجهها والعلاقات التي سادت بين الوزارة وسلطة التحالف وموضوع هيئة اجتثاث البعث، إضافة إلى المشكلات الزراعية الكثيرة والإجراءات التي اتخذها كوزير لمعالجة تلك المشكلات وما توصل إليه بعد انتهاء فترة استيزاره.

لا بد من أن أسجل ابتداءً ثلاث ملاحظات تمس هذا الفصل من الكتاب، وهي:

١) إن البحث في هذا الموضوع يتسم بالملموسية والجانب العملي في ما يخص القضايا التي واجهت الوزارة في تلك الفترة، ولكن لم يتطرق الباحث إلى السياسات الزراعية والاقتصادية التي مارسها النظام السابق في تخريب الاقتصاد الزراعي وعدم تغيير بنيته المتخلفة من جهة، ودور الحصار الاقتصادي الدولي الذي ساهم في تعميق وتكريس مشكلات هذا القطاع وبقية القطاعات الاقتصادية.

٢) اتسم البحث في هذا الفصل بشكل عام بالجفاف بعكس الفصول السابقة لأسباب كثيرة، بما فيها طبيعة الموضوع ذاته والقضايا الإدارية والأسلوب الذي استخدمه الكاتب في معالجة مشكلات الزراعة في الكتاب، وكان المفروض أن يطرح الكاتب جوهر المشكلات التي يعاني منها القطاع الزراعي كجزء أساسي من المشكلات التنموية والعملية الاقتصادية والأمن الغذائي للعراق.

---

* نشرت هذه الحلقة في موقع الحوار المتمدن ٢٠٠٧/١٠/٧ http://www.rezgar.com واعيد نشرها في موقع الحوار المتمدن والعديد من المواقع الإلكترونية.

٣) كما أن البحث يبرز الـ (أنا) بشكل كبير، وتجنب البحث في مسألة مهمة هي التغيرات التي تطرأ على الإنسان حين يصبح جزءاً من حكومة معينة وكيف ينظر إلى الأمور من زاوية وجوده في السلطة، ثم كيف ينظر إليها حين خروجه منها أو قبل أن يكون في ذلك المنصب، وهي لا تمس الدكتور العبود وحده, بل وزراء آخرين في ذات الحكومة التي كان فيها أو بشكل عام.

إلا أن الدكتور العبود قد أعار في هذا الفصل اهتمامه بمشكلات الفلاحين الفقراء وصغار المنتجين وبالإنتاج الزراعي وبمحاولة استعادة ما يمكن استعادته من وزارة فشلت وكادت تموت بسبب سوء العناية بها والخراب الذي لحقها من جراء الفرهود الذي عم البلاد وسبا العباد تحت سمع وبصر قوات الاحتلال, حتى أن القادمين معهم لم ينتبهوا أو لم ينبهوا إلى ذلك أو لم تستجب لهم ولغضب العالم من تلك الاستباحة .

من كان متابعاً لنشاط الدولة في القطاع الزراعي كان يعرف أيضاً أن هذا القطاع لم يلق العناية من أي حكومة في العراق على امتداد العقود المنصرمة، رغم الدعاية له باعتباره القطاع الأهم، ورغم كونه كان القطاع المنتج الرئيسي لسنوات طويلة في العهد الملكي، عدا النفط الخام، والممون للسوق المحلية بالسلع الزراعية الاستهلاكية والممول للنشاط الاقتصادي في فترات غير قليلة قبل أن يتحول إلى مستهلك لأموال الدولة وعاجز عن المساهمة الفعالة في الإنتاج والتموين والتمويل، وعدم العناية لم تشمل مجالات الإنتاج الزراعي وأساليب وأدوات وطرق الإنتاج والتسويق حسب, بل وشملت العلاقات الزراعية والخدمات العامة والاجتماعية في الريف ومسألة الأسعار والدعم والقروض والمستوى المنخفض جداً لدخل ومعيشة الفلاحين، وخاصة الكادحين وغير المالكين للأرض الزراعية ... الخ.

وكان التخلي عن قوانين الإصلاح الزراعي والتراجع عنها لصالح العلاقات الإنتاجية شبه الإقطاعية عملياً وإهمال مصالح صغار الفلاحين المنتجين الفعليين هي السمة التي ميزت الفترة الواقعة بين نهاية الثمانينات ومجمل الفترة اللاحقة على نحو خاص، كما أهملت مشاريع الري والبزل التي صرف عليها عشرات الملايين من الدنانير العراقية في السبعينات من القرن الماضي، إذ قاد هذا الإهمال إلى عواقب وخيمة على الزراعة والريف الفلاحين والاقتصاد الوطني.

ثم جاء الحصار الاقتصادي الدولي، الذي دام ثلاثة عشر عاماً، ليوجه الضربة القاضية بالاقتصاد الوطني عموماً، ولكنه مارس التدمير المركز في القطاع الزراعي وبالإنسان والمجتمع في العراق بشكل خاص، من هنا نستطيع تأكيد أن ما وصل إليه القطاع الزراعي في أعقاب سقوط النظام قد ارتبط بثلاث عوامل أساسية، وهي:

١. طبيعة السياسات السيئة والغبية التي مارسها النظام الدكتاتوري في القطاع الزراعي وأعاده للعلاقات الإنتاجية البالية إلى سابق عهدها وأكثر سوءاً من السابق، ثم عواقب الحروب الخارجية والداخلية وتلوث التربة والماء وزرع الألغام في مساحات واسعة من الأراضي الزراعية على حدود البلاد وإخراجها من دائرة الإنتاج.

٢. سياسة الحصار الاقتصادي الظالم التي مارستها الأمم المتحدة نتيجة إصرار الولايات المتحدة وبريطانيا على ذلك بهدف إضعاف النظام الدكتاتوري وشل حركته وقدراته، في حين أن كانت لتلك السياسة عواقب مدمرة للاقتصاد والمجتمع والفرد الفقير بشكل خاص، ولكنها لم تلحق أي أذى فعلي بالنظام ورهطه.

٢. طبيعة السياسات التي مارستها أجهزة ومؤسسات الأمم المتحدة في العراق وخاصة في إطار (النفط مقابل الغذاء) ومنها منظمة الفاو FAO والفساد الواسع النطاق الذي تميزت به تلك المؤسسات وتشابكها مع الفساد الداخلي لأجهزة النظام العراقي، لقد تعرض المجتمع العراقي إلى نهب منظم من جانب القوى العاملة في أجهزة تنفيذ (قرار النفط مقابل الغذاء) على الصعيدين الدولي والمحلي والإقليمي.

إذا ما اتفقنا على ذلك سنكون قد وضعنا أصابعنا على الجرح الحقيقي في العراق أولاً، ومن ثم سنكون قادرين على تشخيص ما لحق بهذه المجالات من عواقب إضافية في أعقاب حرب الخليج الثالثة التي انتهت بإسقاط النظام والسياسات المستهجنة والمضرة التي مارستها قوات الاحتلال، التي أطلق عليها اسم (قوات التحالف)، إلا أنها كانت قوات محتلة فعلياً وفق قرار فرض الاحتلال على العراق الصادر عن مجلس الأمن الدولي في العام ٢٠٠٣ وبرقم ١٤٨٣ .

ولكن ما الجديد في وزارة الزراعة في أعقاب سقوط النظام؟

يبدو أن الجديد قد تبلور في نقاط عديدة يشير إليها الدكتور عبود ويتبرم منه عن حق، منها مثلاً:

• قيام المستبد بأمره بأول بريمر بتعيين خبراء أجانب كمستشارين لا معرفة لهم بالعراق والقطاع الزراعي العراقي وبالمشكلات الزراعية والإنسانية في الريف العراق على رأس الوزارة، وكان هذا حال كل الوزارات وبالتالي صح عليهم قول الشاعر الراحل معروف الرصافي:

المستشار هو الذي شرب الطلى فعلام يا هذا الوزير تعربد

• عجز الوزارة عن تأمين حاجة القطاع الزراعي بالسلع والمواد الضرورية لتمشية الإنتاج وتطويره.

• نقص شديد في الموارد المالية وعجز عن اتخاذ القرارات أو المصادقة عليها أو تنفيذها بسبب ارتباطها المباشر بالحاكم بول بريمر .

• الرغبة العارمة لدى الخبراء الأجانب في اعتماد العراق على الاستيراد السلعي بدلاً من تنمية وتطوير الإنتاج الزراعي، وكان هذا الموقف يشمل جميع القطاعات الاقتصادية بما فيها الصناعة والإنتاج الحرفي السلعي الصغير.

• تفاقم البطالة في الريف والمدينة التي أصبحت أرضية صالحة لتحري الكثير من الفقراء المعدمين عن مساعد مالي لهم وجدوها لدى قوى الإسلام السياسي المتطرفة والمليشيات ولدى قوى الإرهاب الدموي.

• ورغم أن الإدارة الأمريكية قد وظفت لديها ما يقرب من ١٣٥ خبيراً عراقياً بمختلف الاختصاصات قبل إسقاط النظام فترة غير قصيرة وصرفت عليها خلال أكثر من عام أو عام ونصف الملايين من الدولارات الأمريكية، إلا أنها لم تستفد منهم في العراق مباشرة، بل حولت بعضهم إلى مجرد مترجمين وتخلت عن الوعود التي أعطتها لبعضهم في تعيينهم وزراء مما حدا بالبعض الاستقالة المبكرة، واستنكر البعض الآخر أسلوب التعامل المتعالي من جانب بريمر والخبراء الأجانب الذين ما كانت لديهم أي معرفة في العراق كسيدهم بوش وبريمر!

يسلط الدكتور العبود في هذا الفصل الضوء على جملة من المشكلات ذات الأهمية السياسية والاقتصادية الفائقة التي ساعدت، كما أرى، إلى تفاقم الوضع الذي نعيشه اليوم في العراق، وقد شخص العبود بعض تلك المسائل ووزعها في مواقع مختلفة من

الكتاب، ويبدو لي أن مشكلات البطالة وإعادة تعيين المفصولين السياسيين ونشاط هيئة اجتثاث البعث والتدخل الفظ للخبراء الأجانب في شئون الوزارة والوزير والطائفة السياسية والمحاصصة التي سادت البلاد ونقص الموارد المالية والعجز عن اتخاذ القرارات، إذ أنها بيد بريمر لا غير وليس بيد مجلس الحكم الانتقالي، الذي كان، كما يبدو الآن، مجرد يافطة، هي نموذج حي لكل الوزارات الأخرى، رغم ما يدعي البعض بأنهم كانوا أحراراً في ما كانوا يتخذونه من قرارات أو يمنعون تدخل الخبراء في شئون وزارتهم، حتى لو حصل هذا مجازاً، فأن القرار النهائي كان بيد بريمر في المحصلة النهائية، الذي اعتبر العراق من حصة التحالف لأنها حررت العراق من الدكتاتورية وأن قرار الاحتلال هو الذي يمنحه ويمنح هذه القوات هذا الدور الحاسم في كل شيء.

يقدم لنا الدكتور العبود الكثير من النماذج الحية في التدخل وفي الفساد المالي. سأحاول هنا إبراز ثلاث حالات منها لأهميتها لسبب أساسي واحد هو أنها لا تزال تحصل يومياً في العراق، إضافة إلى كون الوزارات كلها دون استثناء إما غارقة في بحر من الطائفية السياسية المقيتة أو محصورة على حزب أو قومية أو دين ولكن لهذا المذهب أو ذاك بشكل خاص .

الحالة الأولى : تمس العلاقة بين العراق والفاو FAO اي منظمة الغذاء والزراعة الدولية التابعة للأمم المتحدة، يقول العبود بأن منظمة الفاو أدعت تزويد العراق وفق الاتفاقيات المعقودة معها بالأسمدة الكيماوية، وبانها قد نقلت هذه الأسمدة بشاحنات عبر الحدود الأردنية العراقية، وعندما تم استفسار الوزارة من نقط الحدود العراقية الأردنية، تبين عدم دخول مثل هذا العدد الذي ذكرته المنظمة عبر الحدود العراقية بأي حال من الأحوال، أي لم يكن الادعاء صادقاً، ثم يؤكد الدكتور

العبود أنه وعندما عمل مستشاراً لرئيس الوزراء لشئون الخدمات العامة اطلع (على عدد من الوثائق التي توضح إن متعهدي منظمة الـ (FAO)وغيرهم من المتعهدين الدوليين كانوا قد استلموا مبالغ بملايين الدولارات من البنك المركزي العراقي، عن قيمة سلع زعموا أنها أرسلت من قبلهم إلى العراق، ولكن مؤسسات وزارة الزراعة لم تستلمها، أو أنها لم تستلم إلا جزءاً منها، (وقد ذكر لي المدير العام للتجهيزات الزراعية في وزارة الزراعة بأن ممثلي قوات التحالف كانوا يصدقون وثائق استلام هذه السلع على الحدود الأردنية دون التأكد من استلامها من قبل دائرة وزارة الزراعة وهو ما يوحي بمشاركة قوات التحالف بعمليات الفساد هذه ويقتضي المطالبة بتلك المبالغ قضائياً). (الكتاب، ص٣٧٩). ولكن الكاتب لم يشر إلى أنه أثار هذا الموضوع مع ممثلي المنظمة ببغداد وأصر على معالجة الموضوع، ولكن المنظمة كانت تماطل وترفض عملياً البحث في الموضوع، وحين فاتح أحد الوزراء المختصين بالعلاقة بالمنظمات الدولية حينذاك، نصحه هذا الوزير بعدم إثارة الموضوع، لأنها تخلق مشاكل إضافية وتعرقل عمل العراق مع المنظمات الدولية!! وقد أخبرني الدكتور العبود في حينها بالحادث وباسم الوزير المعني، وبما أنه لم يذكره بالاسم، فليس من حقي ذكره، إذ يبقى الحديث بيننا في إطار ما يطلق عليه بالأمانات، وكان المفروض أن يذكره العبود نفسه، وعليه أن يتحدث عن هذا بصراحة في الطبعة الثانية للكتاب، وفي السنة الماضية وقبلها كشف النقاب عما جرى في (إطار النفط مقابل الغذاء) من فساد ونهب لأموال العراق من قبل مجموعة منظمة جيداً شارك فيها ابن الأمين العام للأمم المتحدة،

ويبدو أن هناك رغبة في لفلفة المسألة على حساب العراق باعتبار أن ما حصل بعد ذلك أسوأ وأمر من ذلك، ويبدو أن العراق سيبقى لفترة طويلة مبتلى بالفاسدين والمفسدين!

الحالية الثانية : تمس هيئة اجتثاث البعث التي كانت تريد فصل عدد كبير من موظفي وزارة الزراعة باعتبارهم من البعثيين، رغم أن القانون كان يمس مستويات معينة منهم، ولكن قرار الهيئة يمس مستويات بعيدة كل البعد عن أن تكون بعثية متقدمة أو مسئولة، بل أن أغلبهم من النوع المجبر على ان يكون بعثياً، ورغم أن الوزير قد أصر على رفض الخضوع لذلك القرار، ولكن من جاء من بعده نفذه بالقطع، وكانت حجة العبود أن هؤلاء من المختصين والخبراء بالشئون الزراعية الذين تحتاجهم الوزارة وإلا ستبقى الوزارة دون عمل، ولكن روح الانتقام كانت هي العامل الحاسم والمميز لنشاط هيئة اجتثاث البعث، كتب الدكتور العبود في هذا الصدد ما يلي: (استلمت في مطلع عام ٢٠٠٤ كتاباً من تلك الهيئة (أي هيئت اجتثاث البعث. ك. حبيب)، يطلب مني بصفتي وزيراً للزراعة، فصل ٢١ موظفاً من وزارة الزراعة، أغلبهم ممن يحملون درجة الدكتوراه، وبعضهم يتبوأ مهمة المدير العام في وزارة الزراعة، ومن بينهم المدير العام للثروة الحيوانية، والمدير العام للتخطيط والمتابعة، والمدير العام للوقاية، والمدير العام للمحاصيل الصناعية، والمدير العام لتصديق البذور ، والجزء الأكبر من هؤلاء كانوا من كبار الموظفين في وزارة الزراعة الذين يتمتعون بالخبرة العالية ويمارسون قيادة أهم المراكز الإدارية، ذهلت حقاً لحظة الإطلاع على مضمون ذلك الكتاب، لأن الأشخاص الذين وردت أسمائهم في ذلك الكتاب هم من قادة الدوائر في وزارة الزراعة، وأفضل ذوي الخبرة والكفاءة فيها، ورحت أسأل نفسي كيف أستطيع إدارة شؤون هذه الدوائر عند

تنفيذ المطلوب في هذا الكتاب وهو فصل هؤلاء الموظفين الكبار جميعاً وعلى الفور؟ (الكتاب، ص ٣١٢/٣١٣). وقد كان قبل ذاك قد أشار إلى أن سلطات التحالف كانت قد قامت (بفصل كافة الموظفين ممن هم بدرجة عضو فرقة في حزب البعث المنحل فما فوق من الوظيفة في الدولة، كما صدر قرار آخر بعدم جواز تبوء المناصب الحكومية الكبرى كمنصب المدير العام فما فوق ممن كانوا بدرجة عضو عامل في حزب البعث المنحل، وقد نفذ هذا القرار في حينه)(الكتاب، ص ٣١٢). هذه صورة واحدة لوزارة واحدة، في حين أنها كانت النموذج الفعلي لبقية الوزارات في طريقة تعامل هيئة اجتثاث البعث ودورها في تعبئة كل البعثيين أو أغلبهم ضد الوضع الجديد.

الحالة الثالثة: تمس تدخل الخبراء والمستشارين الأجانب في الشأن الداخلي لصلاحيات الوزير المختص، وهو تدخل باتجاهات مختلفة منها رفض القرارت التي يتخذها الوزير، ومنها رفض الخبير تنفيذ قرار الوزير بشأن زراعة النخيل، أو رفض تسليم السيارات لوزارة الداخلية، أو طلب تعيين أو نقل كبار الموظفين من وإلى الوزارة، ثم موقف بريمر من المسائل التي تمس الوزارة ونشاطها.

اشعر بأن الدكتور العبود قد قدم لنا وثيقة مهمة تؤشر فترة من فترات حياة العراق ونشاطه السياسي والإداري ودور قوات الاحتلال في العراق وتأثيرهم على وجهة التطور وعواقبه التي نعيشها اليوم، وهي مشاركة مهمة تزيدها توضيحاً التقارير الكثيرة والمقالات الكثيرة التي نشرت في الصحف والمجلات والمواقع الإلكترونية ذات الأهمية الفائقة التي تؤرخ هذه الفترة من تاريخ العراق.

إن أهمية هذا الكتاب تكمن أيضاً في كون ما تحدث عنه في كتابه لا يزال يحصل يومياً في العراق ومن قبل سلطات الاحتلال والخبراء الأجانب ومن جمهرة غير قليلة من السياسيين العراقيين، كما أن الطائفية السياسية لا تزال هي التي لها قدح المعلى في

الواقع العراقي، وأن العراق أصبح يواجه واقعاً جديداً، إرهاباً عارماً وموتاً مستمراً لمزيد من البشر، وأن هذه الحالة لا يمكن حلها إلا بوحدة القوى الوطنية والديمقراطية العراقية لتجاوز المحنة والتغلب على الكارثة المحدقة بعراقنا الحبيب .

أتمنى على الكاتب أن يستفيد من جملة الملاحظات التي أبداها له بعض النقاد لكتابه مع تقدير للجهد الطيب والمحمود المبذول فيه.

وزير الزراعة الأسبق يستعيد ذكريات الطفولة والصبا والمرح والنشاخات العبود.. منذ أن كان صغيراً حتى صار وزيراً*

يوسف العاني

بتهيب يصل إلى حد التردد كتب عبد الأمير العبود سيرته ومشاهداته في كتابه(عندما كنت وزيراً) فهو يعتقد أن كتابة السيرة والمذكرات-كما ذكر في مقدمة الكتاب - لا يكتبها إلا المشاهير وان موقع (الوزير) الذي حمله عنوان الكتاب ليس منطلقاً للشهرة بالنسبة لي، وان الحديث عن انجازاته وزيراً ليست بالقدر الذي يستأهله كتاب، لكن هذا التردد والتهيب قد زالا حين بدأ الكتابة بعيداً عن المنصب، والذي كان بتقديري جديراً به فهو لم يأت إليه من فراغ أو بسبب المنصب الذي وجده شأن آخرين بذلوا الجهد الجهيد من اجله أولا وقبل كل شيء للوصول أليه أي-المنصب-.

أقول حين بدأ الكتابة عن عدة مراحل من حياته بعيدة عن الآن من خلال حياة حميمة عاشها، ومتاعب عانى منها وتجربة صغيرة لتكبر شيئا فشيئا وتتسع، وهو يرقب الواقع الذي يحيط به أولا ويمارس تفاصيله ثانياً برؤى تباينت واختلطت أحيانا بين الروح الطيبة الصافية والوعي والإدراك اللذين كانا يتعمقان معه مرحلة مرحلة بل خطوة خطوة.

بعد كل هذا تحول موقفه أو هكذا شعر القارئ – انه أهل لكتابة هذه السيرة منذ بدايتها وحتى الآن، وقد اشغل وزارة الزراعة وزيراً جديراً بها وجديراً بالمكانة التي تبوأها ليصبح مضمون الكتاب وما ورد فيه أفكارا وصورا مؤثرة قريبة إلى النفس بلا تزويق، صريحة بلا فذلكة، لا أريد أن ادخل إلى الكتاب بعجالة لأرسم للقارئ الكريم بعضاً مما ورد فيه فذاك ما يضيع عليه، دلالة وبلاغة ما ورد فيه عبر مراحل غنية

---

* جريدة الراي الأردنية: العدد (٢٨٤٤) بتاريخ ٢٠/١٠/٢٠٠٧م.

بالرؤية تارة وبالتجربة تارة أخرى، ويكفيني أن أشيد بمحبته إلى التركيز على الواقع الاجتماعي الذي عاشه صغيراً، والعائلة الطيبة التي اغتنى بتجربتها ليذهب إلى المدينة والمدرسة وهو ابن ناحية المجر الكبير المدينة الصغيرة التابعة إلى لواء العمارة وهو لا يدري شأن أكثرية العراقيين باليوم الذي ولد فيه لكنه يدري أن عائلته من العوائل التي نزحت إلى هذه المنطقة من واحدة من قرى ديالي، وأن أهالي تلك المدينة كانوا متآلفين متآزرين في السراء والضراء يفرح الجميع حين تحصل مناسبة فرح، وحين تحصل مناسبة حزن تجدهم قلباً واحداً يهبون للمشاركة والنجدة.

لقد نقلنا الكاتب بسلاسة وحلاوة إلى أجواء الحياة تلك حين كان يزور بيوتها (السقا) ويضيء شوارعها (نعمة) كل مساء حاملا الدرج الخشبي على كتفه لكي يشعل الفوانيس ويوقدها قبل حلول الظلام، وكأن المؤلف يذكرنا جميعاً ببدايات حياتنا ونحن كما كنا أطفالا يشكل هذا الحدث اليومي فرحة كبيرة، فالضوء يعني أن الظلام زال فلا تعثر في الشوارع ولا خوف من الطنطل أو الأشباح أو السعلوة، جمال في العرض وهو يستعيد جارات والدته (زنوبة) و(خيارة) و(الحاجة الطاهرة) وجميعهن يخشين من المرض الذي يخيفهن وخاصة أم- عبد الأمير- بعد أن فقدت بسببه ثلاثة من أولادها فقد كانت تسمع بأذان صاغية كما يقول لنا من صديقاتها حول النذور والأدعية والأحجار الكريمة التي تطرد الحسد وتقي أولادها من المرض.

مع هذه الصور التي يكلكل عليها الخوف والقلق كانت هناك ساعات فرح وبهجة حين يأخذه والده معه إلى(مقهى رزوقي) ويدور الحديث أمامه حول(الحلفاء) إبان مطلع الأربعينيات، ثم هنالك لعب العيد وفرحة، وتأمله لواقع المراة الاجتماعي حيث أنها قابعة في المنزل لكن بعضهن مثل القابلتين (ناظم وأم عباس) اللتين كانتا تمارسان التوليد يخرجن بحرية ويمارسن عملهن بلا تردد، وبعض النساء كن في ذلك الزمن يمارسن أعمال التجارة أسوة بالرجال داخل السوق مثل(فهيمه) التي كانت تتعاطى شراء الحبوب والمنتجات الحيوانية وهي جالسة وسط السوق و(غنمه) التي كانت تتعاطى بيع الأعشاب والأدوية الشعبية، وغيرهن ممن كن يتعاطين بيع الخبز

والخضروات والألبان والأسماك داخل السوق أيضا، وكن يتمتعن بقوة الشخصية حتى أن سكان المدينة ينعتون أولادهن بأسمائهن فيقال عباس ابن (أم عباس) وكاظم ابن (ناشيه) ومحمود ابن(غدا الشر) ومحسن ابن(مدلولة).

هذه الصور الموجزة من صور أخرى أسجلها للقارئ لأنها تكاد اليوم تكون مجهولة لأكثر من جيل قدمها الكاتب برهافة وجمال ليأخذ بعد هذا مراحل حياته وهو يكبر ويذهب للدراسة مرحلة مرحلة حتى يصل إلى المرحلة الثانوية في العمارة عام ١٩٤٩، لينتقل إلى مرحلة أخرى وهو ينغمر بالنشاط السياسي في الأعوام ١٩٥١ و ١٩٥٢ وحتى دراسته الجامعية في كلية الحقوق.

وهنا لا بد لي من وقفة خارج ما سجله بعجالة الصديق العزيز عبد الأمير حيث اقترب من المسرح مع صديقه محمد الحاج حمود ضمن فرقة (المسرح الفني الحديث) لأضيف جانباً بالنسبة للحقيقة أولا، وبالنسبة للمسرحيين أو الباحثين في تاريخ مسرحنا العراقي، فبعد أن ذكر بعضاً من أحداث وظواهر ما حدث بعد ثورة ١٩٥٨ ووصفها بالفوضى والانفلات الامني وهي مرحلة تحتاج إلى تأمل وتحليل دقيق لأبعاد ومسببات تلك الأحداث، قال الأخ عبد الأمير انه قد أسهم بنشاطات اجتماعية عديدة كان منها الاشتراك في العمل المسرحي هو وصديقه (محمد الحاج حمود) ضمن فرقة المسرح الفني الحديث كما أشرت ذلك أن تأسيس فرقة المسرح الحديث كما سميت في بداية تأسيسها كانت خطوة هامة وجادة لمسرح حديث ارتبط بوعي من متطلبات تلك المرحلة الثقافية التي عاشها العراق بداية الخمسينات، حتى صارت بموقع متقدم كما الشعر والفن التشكيلي والموسيقى، لتلحق بها السينما بعد ذلك وتقدم الفيلم المعروف (سعيد أفندي) أقول وجد الشباب المثقف بعد أن بدأت الفرقة تقدم مسرحياتها للجمهور الواسع موقعهم في إسناد وتشجيع هذه الفرقة وهي تؤكد مثابرتها والتزامها المخلص فانضم إليها لفيف من الهواة ليعملوا مع رواد المسرح آنذاك وعلى رأسهم الفنان الكبير الراحل (إبراهيم جلال) وإذا بمجموعة وجدت إن المسرح ليس وقفا على المدينة وحدها بل أن الريف والفلاحين لابد أن يكون لهم اثر فيه،

وهكذا وبعفوية صادقة كان عبد الأمير العبود واحدا من الداعين لهذا الاتجاه مع أبي كاظم شمران الياسري ومنعم محمد صالح ومحمد الحاج حمود وغيرهم، كل على قدر ما يقدم، ليتعالى في ذلك الوقت، الشعار الكبير والمخلص عبر الهوسات الاحتفالية والمسيرات لمفهوم المسرح الصحيح و الواعي: (المسرح مكتب كل الوادم تدرس بيه!) أي أن المسرح مدرسة يدرس كل الناس، فيها، وينقلنا الكتاب بعد هذه المرحلة أو المراحل التي عشنا معها ومع ناسها من خلال الكتاب إلى حياة جديدة بعيدة عن المجر الكبير والعمارة وحتى بغداد، كل شيء يبدو إلى حد كبير غريبا ولكن الكتاب وكاتبه بالذات ظل امنيا ودقيقا في طرح الأحداث التي تحمل حديتها وغرابتها وكذلك الشخصيات التي دخلت ضمن المسارات الجديدة والأزمات أحيانا يعرفنا بها الكاتب والطالب (عبد الأمير) وهو يدرس للحصول على شهادة الدكتوراة، يعرفنا بها كما عرفنا على اللذين عايشهم وعاش معهم في وطنه، هناك أمانة ودقة، مما أبقانا على متابعتها بمحبة وشوق إلى ما يجري حتى أعادنا من جديد إلى البصرة والكاتب أستاذ مرموق في جامعتها ليطلعنا على مرحلة جديدة تبعتها مراحل لتسير عجلة الحياة والزمن، ويحدث ما يحدث ويقف أمام مسؤولية كبيرة فيما سينجز ويحقق وهو وزير لوزارة الزراعة.

وهكذا طرح الكتاب بل مؤلفه بعض ما كان يريد أن يحقق وجهة نظره في كثير من القضايا التي كانت خافية على القارئ أو معظم القراء بكلمة أدق، حتى نصل إلى سطور الختام، لكنها تظل في بعض منها تحمل الدعوة إلى مناقشة لأكثر من موضوع مع بقاء(المتعة) و(الفائدة) اللتين حصلنا عليها ونحن نقرأ الكتاب منذ أن فتح الكاتب عينيه في (المجر الكبير) ليكون بعد سنوات طويلة الوزير ويظل المواطن العراقي المخلص الوفي لعراقيته ووطنه مثقفا آمينا ومثابرا من اجل مستقبل العراق كله في أي موقع ومكان يكون فيه.

من كتب السيرة الذاتية*

عندما كنت وزيرا

قاسم حول

لكتب السيرة الذاتية مذاق خاص في القراءة سيما إذا ما كان كاتب السيرة وصاحبها مرهفا وصادقا وحقيقيا في تدوين سيرته ومذكراته، وكلما أمعن كاتب السيرة الذاتية في صدق التدوين، كان الكتاب مشوقا، ومن خلال كتب السيرة الذاتية نكتشف التأريخ والحقائق ونعرف مواصفات المكان وشكل الناس وسيكولوجيتهم الذاتية والاجتماعية ونطل على مراحل سياسية وثقافية واجتماعية، وهي مرجع للباحثين سيما في الفترات قبل اختراع الصورة الثابتة والمتحركة حيث قادتنا تلك السير الذاتية إلى شؤون ما كنا نعرفها لولاها، وبعد أن اخترعت الصورة بشقيها الثابت والمتحرك باتت كتب السيرة الذاتية تتركز أهميتها في الحالة الانطباعية بمعنى رؤية الكاتب الذاتية للواقع.

(عندما كنت وزيراً) كتاب من كتب السيرة الذاتية للدكتور عبد الأمير رحيمه العبود وهو كتاب ممتع تكمن متعته في صدق التعبير منذ اللحظة الأولى عندما قدم الكاتب نفسه وقدم حياته الاجتماعية والعائلية ضمن مجتمع تسير فيه الحياة بدون تعقيد بدون كراهية وتنمو أحداث الواقع من خلال السيرة لنلمس بدايات الصراع السياسية التي انعكست بالضرورة على الحياة الاجتماعية والقيم الأخلاقية للفرد وللمجتمع.

ومع أن عنوان الكتاب يوحي بمذاكرات الكاتب في فترة استيزاره بعد سقوط النظام الدكتاتوري ليؤرخ المرحلة القصيرة التي عاشها في الوزارة كفترة استثنائية مرتبكة في تأريخ العراق، لكن الكتاب هو سلسلة مراحل حياتية للكاتب لمسنا من

* جريدة الجزيرة/ الثقافية، العدد ٢٠٩ بتاريخ ٢٠/٧/٢٠٠٧م.

خلالها المراحل الاجتماعية والسياسية للواقع العراقي ومراحل الدراسة للكاتب في ألمانيا.

منذ الصفحات الأولى، منذ الفصل الأول المعنون (ناحية المجر الكبير) عندما يتحدث الكاتب عن تلقائية الحياة وبساطتها وجمالها وقبل أن يتوغل في التأريخ منذ نهاية الثلاثينات وحتى وقتنا الحاضر، فهو ينهي الفصل بثلاثة سطور فقط تضعك في مأساة التحول ومأساة التغيير التي قادت البلاد نحو الخراب، فأنت تتعامل مع الكتاب بما نطلق عليه التغريب أي أنك منذ البداية سوف تفسر الأحداث على أنها تؤول نحو التدهور فيضعك الكتاب في دائرة الوعي منذ البداية وتبقى تقرأ وفق هذا المنطق فهو فجأة يقول لك وهو يتحدث عن نهاية الستينات من القرن الماضي (زرت هذه المدينة قبل سنوات فوجدتا خاوية منهكة وقد تلاشت واندثرت فيها كل معالم الازدهار والنشاط، فتألمت لما حل بها خلال السنوات الخمسين الماضية) .. أنت هنا تشعر منذ بداية علاقتك بالكتاب بأنك أمام ذكريات لمدينة ولبلاد ستحل بها الكوارث وتبقى تفسر كل مقطع من ذكرى تفسيرا يقع تحت فكرة التغريب.

والعلاقة بين الكاتب والمتلقي هي أيضا علاقة يربطها الزمان والمكان، فمتلق مثلي عاش الأحداث وعاصرها فإن وقع الكتاب أكثر تأثيرا من وقعه على متلق ولد في الغرب لا يستطيع مهما ازدهرت مخيلته أن يتصور تلك الأمكنة ويفهم تلك المشاعر وسط زحمة التطور التقني والمديني، ولذلك فإن لهذا الكتاب نكهة متميزة لمن عاصروا الأحداث.

لماذا عنون الكاتب سيرته (عندما كنت وزيرا) فيما ثيمات الكتاب متعددة ويمكن أن يجمعها عنوان أكثر ضما وشمولية لمجريات السيرة الذاتية، وجدت في محاولة لتفسير العنوان أن الكاتب أراد أن يختصر تلك الفترة القصيرة التي أصبح فيها وزيرا للزراعة أن كل تلك الأحداث السياسية والاجتماعية لم تكن سوى بناء يقوده لأن يصبح وزيرا ممثلا عن تيار وطني أفرزه الواقع العراقي وهو تيار الحزب الوطني الديمقراطي الذي أسسه الشخصية العراقية الوطنية كامل الجادرجي.

وانـا شخصـيا عملـت فـترة مـن الـزمن أبـان دراسـتي في معهـد الفنـون الجميلـة في بغـداد، عملـت في صـحيفة الحـزب (المـواخن) مسـؤولا عـن القسـم الثقـافي في الجريـدة، وأعرف مزاج ذلـك التيـار الجميـل الـذي قـاده الجـادرجي والـذي في تأبينـه قـال كمـال جمبلاط (تعلمنا الديمقراطية في مدرسة كامل الجادرجي).. لم أكن اتمنى لواحد مـن منتسبي وأصدقاء هذا التيار الصافي الرؤية أن يـزج نفسـه في وزارة لمرحلـة اسـتثنائية ينخرط فيها كل من يريد أن يصبح في دائرة الضوء والاستفادة الذاتيـة بكـل معانيهـا، مهما بلغ مستواه الثقافي والسياسي حتى في أحط حالاتها.

فترة الاستيزار في هـذا الكتـاب الجميـل أعطتنـا مؤشـرات خطـيرة عمـا يحصـل في العراق، فالدعاية والأخبار كثيرة ومزدحمة، حقيقية أو مبالغ فيها لكنها عندما تـأتي من الوزيـر نفسه وما حصل له أثناء نشـاخه كـوزيـر سـجلت حقـائق خطـيرة في تـأريخ العراق المعاصر بعد سقوط نظام الدكتاتور والحزب الواحد. يقول الكاتـب (الـوزيـر) في الحكومة المعينة من قبل قوات التحالف (الاحتلال لاحقا) وفي الصفحة ٢٧٥:

في اليوم الأول من مباشرتي العمل خلب مني المستشار الأمريكي في وزارة الزراعـة السيد (وديارد) نقل أحد الموظفين من ديوان وزارة الزراعة بسـبب المشـاكل الـتي كـان يثيرها قبـل التحـاقي بالعمـل، فوعدتـه بدراسـة الموضـوع، وبعـد الاستفسـار عـن هـذا الشخص خلال اليومين التاليين علمت بأنه كان من بـين مـن حـافظوا علـى ممتلكـات الوزارة من النهب، فقررت تعزيز موقعه في الوزارة، هذه دلالة خطيرة تقودنا إلى الجهة التي عملت علـى تخريـب العـراق وإلا كيـف يطلـب مستشـارا أمريكيـا معاقبـة موظـف رفض حرق وثائق الوزارة.

في الصـفحة ٢٨٢ يخـبر الـوزير الـدكتور (أوشـالم) وهـو أحـد الخـبراء الـزراعيين العاملين لدى سلطة التحالف بأن المزارع في منطقة الرضوانية التي تحتـوي علـى كافـة أصناف النخيل معرضة للجفاف... إلى آخره، يذهب الوزيـر صـاحب السـيرة الذاتيـة إلى بساتين النخيل حيث تسمى بمتحف النخيل إذ تحتوي على كل أنواع النخيل في العراق وهـي مـن بسـاتين رئـيس النظـام السـابق فيجـد بـأن أشـجار النخيـل اليانعـة والنـادرة

والكثيرة قد قطعت من سيقانها وجمع بعضها فوق البعض الآخر! هو مشهد مخيف لموت آخر غير الموت البشري، واضح أن الدكتور أوشالم هو يهودي يعمل مستشارا للوزارة حيث لكل وزارة مستشار من قوات التحالف. هذا مؤشر على وعي الانتقام .. لماذا؟ هل هو انتقام السبي البابلي (٥٣٧ قبل الميلاد)؟

أحداث كثيرة يوردها الوزير تتعلق بالفساد والنهب المنظم والذي تقوده قوات التحالف، عقود بعشرات ومئات الملايين لتزويد الوزارة بالأسمدة الكيمانية، مستندات عن وصول شاحنات محملة بالمواد الكيميائية ولكن الشاحنات لم تصل ولا وجود لها أساسا مع وجود مستندات تدلل على دخولها الحدود العراقية وهي لم تصل الحدود أصلا. هذه الأحداث التي يوردها صاحب السيرة في الفترة التي عاشها وزيرا للزراعة تلقي الضوء على حقبة صعبة ومعقدة وتم تعقيدها من قبل قوات التحالف حيث خلطت الأوراق وبات من الصعب إعادة ترتيبها سوى بحركة جذرية ضمن برنامج معد مسبقا.. برنامج وطني ينقذ العراق مما فيه ومما هو عليه.

كتاب الدكتور عبد الأمير رحيمه العبود .. سيرة ذاتية ممتعة نرى من خلالها العراق وطنا مذ كان يعيش حياة بسيطة وحميمة وحنونة لحين سادته الفوضى عندما لعبت الأحزاب والتيارات والنزوات فعلتها ووجهت من قبل قوى لا تريد الخير للوطن العراقي.

كتاب يقرأ بمتعة سيما إذا ما تزامنت مشاعر الكاتب مع مشاعر المتلقي لتشكل تسجيلا لأكثر من نصف قرن من الزمان من تأريخ وطن اسمه العراق أتمنى أن لا تسبقه كلمة (كان) حيث مؤشرات الواقع ومؤشرات السيرة الذاتية للكاتب تلقي بمخاوفها على غمامة الحقيقة الماثلة في مساحة الوطن العراقي.

الدكتور عبد الامير رحيمة العبود في كتابه*

(عندما كنت وزيراً)

سيرة..... ومشاهدات عراقية

د. عبد الجبار عبود الحلفي/

جامعة البصرة

عندما تقترن الكفاءة بالمعرفة والخبرة والنزاهة والانتماء للوطن،فإنها تبدع بما يخدم الشعب ويطور الاقتصاد بشكل يجعله منسجماً مع ما يحدث من تقدم اقتصادي في العالم.

ويأتي كتاب الدكتور الامير رحيمة العبود الموسوم(عندما كنت وزيراً) الصادر عن (دار ورد) الأردنية لهذا العام(٢٠٠٧) ليكشف في فصوله عن سيرة ومشاهدات عراقية كتبت بوصفها شهادة للتاريخ سواء الحاضر أو الذي سيأتي، لقد أراد الدكتور العبود وزير الزراعة الأسبق أن يسرد للشعب ما عاناه من قوات الاحتلال، يستعرض المؤلف كتابه الذي ضم (٣٤١) صفحة، بثلاثة فصول.

الفصل الأول: من خزين الذكريات:

تحدث فيه عن طفولته في ناحية المجر الكبير بمحافظة العمارة حيث ولد وترعرع فيها مع أبويه، والمدارس التي تخرج فيها، ثم السفر إلى ألمانيا للدراسة حيث حصل على شهادة الدكتوراه في الاقتصاد الدولي، في العام ١٩٦٦، ومعاناته هناك حيث عمل في أكثر من مكان ليتدبر أجور الدراسة، ثم التدريس في كلية الإدارة والاقتصاد بجامعة البصرة للسنوات (١٩٦٧-١٩٨٧).

* جريدة المنارة الثقافية، العدد ٣٩١ بتاريخ ٢١/حزيران/٢٠٠٧م.

فقد شغل منصب رئيس قسم الاقتصاد ثم عميد الكلية، ولا أبالغ عندما أقول أن فترة عمادته للكلية كانت من أخصب الفترات العلمية لهذه الكلية العريقة، حيث كانت تضم آنذاك علماء في الإدارة والاقتصاد. لم يبق منهم إلا القليل جداً، وقد جوبه بمحاربة قوية من سلطة البعث في الكلية إلى حد أنهم حرموه من مخصصات التفرغ الجامعي، وأذكر آن كيدية دبرت له من بعض المتنفذين من الحزبيين وغيرهم حيث قرر القسم أن يكون مشرفا على أطروحتي للماجستير فاخبرني انه سيعتذر عن ذلك وأوعز لي أن اكتب طلباً اطلب فيه تغيير المشرف.. أي تغيير الدكتور العبود لان هناك محاولة للإيقاع بنا معاً، وفعلا حصلت الوقعية فقد اخطر العبود بإجراء معاملة التقاعد، وقاموا بترقين قيدي آنذاك ثم انتقل الرجل إلى بغداد، وقد اعدم النظام شقيقه سعد سنة ١٩٨١، من دون انتمائه إلى أية جهة.

الفصل الثاني: ما بعد الحرب : ٢٠٠٣/٥/٥-٢٠٠٥/٥/١

وفيه يسرد مناقشاته مع صديقه الدكتور محمد الحاج حمود لإعادة الحياة إلى الحزب الوطني الديمقراطي الذي كان يترأسه الراحل كامل الجادرجي، ثم التقى بصديقه هديب الحاج حمود الذي كان نائباً لرئيس الحزب الأستاذ كامل الجادرجي، وتمت إعادة نشاط الحزب بعد ذلك، ثم يتحدث عن حلقة النقاش الاقتصادية التي كانت تضم ٤٠ اقتصادياً برئاسة(بريمر) وكان اختير عضوا في هذه الحلقة ممثلا للحزب الوطني الديمقراطي، وتتمحور المهمة الرئيسة لهذه الحلقة حول كيفية تحويل الاقتصاد العراقي من الاقتصاد المركزي إلى اقتصاد السوق، وكان راي الخبراء الدوليين (مجموعة البنك وصندوق النقد الدوليين) هو أن يتم هذا التحويل الآن، وكان الدكتور العبود معارضاً لهذا الرأي الخطير، لأن ذلك يعني إلغاء البطاقة التموينية. وإلغاء دور الدولة في الاقتصاد، ثم تطرق إلى الظروف التي أدت إلى تشكيل مجلس الحكم في ٢٠٠٣/٧/١٣ لإدارة شؤون البلاد.

وهو يشير إلى أن هذا المجلس وجد نفسه مجرداً من الصلاحيات وبريمر هو من يدير شؤون البلاد لان قوات الاحتلال هي السلطة المتنفذة، وفي يوم ٢٠٠٣/٨/٢٨ أعلن عن تشكيل مجلس الوزراء واختير الدكتور العبود وزيراً للزراعة ليس عن الحزب الوطني الديمقراطي وإنما عن طريق الشيخ عبد الكريم المحمداوي لانه(أي الشيخ) فضل مصلحة الوطن في هذا الاختيار لكفاءة الدكتور العبود، ويقول العبود(سأبقى شاكراً موقف الشيخ المحمداوي طيلة العمر...ص٢٢٢).

ثم يتحدث عن مشكلات الحزب الوطني الديمقراطي وعلاقته بالقاعدة الشعبية، والمشكلة الأمنية التي تقودها الزمر الصداميةن وتمويل بعض دول الجوار للإرهاب في العراق.

الفصل الثالث: عندما كنت وزيراً للزراعة:

لعل هذا الفصل من أهم فصول الكتاب كونه يحدد العلاقة بين سلطات الاحتلال والوزراء العراقيين وصور ومشاهد النهب لثروات العراق، فالرجل يتحدث بلغة الوطني الحريص على مستقبل وطنه وشعبه.

يقول الدكتور العبود عندما تسلمت منصبي (بدأت على الفور بالتفكير حول كيفية التعرف على واقع الزراعة ومشاكلها وكيفية النهوض بالقطاع الزراعي حسب الظروف والإمكانات المتاحة.. ص٢٥٩). واكتشف الرجل ان الوزارة كانت تدار ، كغيرها من مؤسسات الدولة في ذلك الوقت من قبل ممثلي قوات التحالف وان الصلاحيات التشريعية والمالية كانت بيد السفير (بريمر) المدير الإداري لسلطة الاحتلال لذلك يشير العبود (فان المهمة الأولى التي وجدتها أمامي هي كيفية ممارسة الاستقلال في اتخاذ القرارات وفرض أرادة الطرف العراقي والاعتماد على راي العراقيين في انجاز أعمال الوزارة.. ص٢٩٠).

ولم تكن الموارد المالية متوفرة لغرض التعمير والإصلاح. وان المصدر الرئيس لإنفاق وزارة الزراعة هو تنفيذ العقود التي أبرمت مع منظمة الأغذية والزراعة الدولية (فاو) تطبيقا لاتفاقية النفط مقابل الغذاء والتي ابرم الجزء الأكبر منها من قبل ممثلي نظام صدام حسين، بينما ابرم الجزء الأخر من قبل ممثلي قوات التحالف، وهنا يورد المؤلف قضية (فضيحة) تكشف عن الفساد المالي والإداري حتى من قبل المنظمات التابعة للأمم المتحدة، فلقد كان عدد العقود بين منظمة (فاو) منظمة الأغذية والزراعة الدولية ووزارة الزراعة ٢٧٥ عقدا حسب مذكرة التفاهم وكانت تتضمن شراء سلع زراعية متنوعة للعراق كالأسمدة والمبيدات الزراعية والأدوية وغيرها، ولم ينفذ من كل العقود إلا العدد القليل وكانت أسعارها مرتفعة جدا، ويشير الدكتور العبود إلى ما يأتي ص٢٧٧: (أصبحنا مهددين بتدهور الموسم الزراعي القادم نتيجة شحة الأسمدة التي كانت تصل إلى مخازن الوزارة تنفيذا لتلك العقود، قد اضطررت إلى إيفاد ممثلين من وزارة الزراعة إلى الأردن لمتابعة الموضوع مع مكتب (الفاو) في الأردن بيد أن تلك المتابعات لم تسفر عن قيام متعهدي المنظمة الدولية بتنفيذ تعهداتهم.

والغريب أن متعهدي المنظمة قد اخبرونا لعدة مرات بأنهم ارسلو الشاحنات المحملة بالأسمدة عبر الطريق البري الذي يربط العراق بالأردن، لكن تلك الشاحنات سرقت بعد دخولها الحدود العراقية، وحينما تكرر ذلك الادعاء، أوفدت الدكتور باسل دلالي وكيل وزارة الزراعة-إلى الأردن لتدقيق هذا الادعاء.

وعندما قام الدكتور باسل بالاستفسار من موظفي الحدود الأردنية، الجمارك- عن عدد الشاحنات التي عبرت الحدود الأردنية متجهة إلى العراق محملة بالأسمدة والمواد لزراعية كما هو مثبت في سجلاتهم، ذكر له موظفو الحدود أن ذلك العدد من الشاحنات لم تغادر الحدود الأردنية إلى العراق، هو ما اثبت عدم صحة ادعاء متعهدي

منظمة (فاو) كما تيقنا من عملية الفساد والسرقة قبل أولئك المتعهدين... وقمت بعقد مؤتمر صحفي في حينه حضره عدد كبير من ممثلي الصحف والفضائيات وأوضحت فيه ذلك الأسلوب من سوء التعامل والأضرار التي تعرض لها الاقتصاد العراقي من جراء التعامل مع منظمة الفاو...)

على أية حال هناك الكثير من المسائل المهمة في هذا الكتاب القيم الذي يعد إضافة جديدة للمكتبة العراقية خاصة والعربية عامة لكونه يسجل، بشفافية عالية أحداثا جوهرية في مرحلة انتقالية حرجة من مراحل التاريخ السياسي والاقتصادي والاجتماعي في العراق.

الملحق رقم (٢)

القطاع الزراعي العراقي

واقعه، مشاكله، آفاق تنميته

د. عبد الأمير رحيمة العبود

عمان، آذار ٢٠١٠

نشر هذا البحث في جريدة طريق الشعب بتاريخ ٥/ ١/ ٢٠١١م م وأعيد نشره في مجلة الحوار العراقية، العدد (٢٤) في شباط ٢٠١١، وكذلك في عدد من المواقع الإلكترونية.

الملحق رقم (٢)

القطاع الزراعي العراقي

واقعه، مشاكله، آفاق تنميته

الموضوع	رقم الصفحة

أولا: واقع القطاع الزراعي العراقي ومشاكله

يعتبر القطاع الزراعي من أهم القطاعات في الاقتصاد العراقي، بل يعتبره البعض القطاع الأول بالنظر لدوره كقاعدة أساسية للاقتصاد العراقي، ولأن هذا القطاع هو الذي يوفر الأغذية للسكان، وعليه يعيش قرابة ٣٠٪ من السكان وهم سكان الريف، وفيه يشتغل قرابة ٢٠٪ من القوى العاملة، وهو الذي يوفر المواد الأولية ذات الأصل النباتي والحيواني للصناعات العراقية، فضلا عما يوفره من سلع للتصدير.

وينبغي أن لا يغيب عن تصورنا أن النفط ثروة ناضبة قد نفقدها في المستقبل، بينما سوف تظل الزراعة رصيدا دائما لمعيشة أجيالنا المقبلة وتشغيلهم.

ومن هنا ينبغي الاهتمام بهذا القطاع ومعالجة مشاكله وتنميته بالمستوى الذي يتوازن مع أهميته ودوره في تطور العراق اقتصاديا واجتماعيا.

وسوف نحاول فيما يلي استعراض بعض المؤشرات التي توضح واقع القطاع الزراعي والمشاكل التي يعاني منها:

١ – هيكل استغلال الأراضي العراقية

تحتسب دراسة هيكل استغلال الأراضي العراقية، من الجوانب المهمة التي يعتمد عليها لغرض التعرف على مستوى تطور الإنتاج الزراعي، والمشاكل التي يعاني منها القطاع الزراعي في البلد، ذلك لأن الأرض هي القاعدة التي يقوم عليها الإنتاج الزراعي النباتي والحيواني، ولأن الإنتاج الزراعي يتأثر إلى حد بعيد بالتربة وخصوبتها وكيفية استغلالها.

وقد تضاربت الآراء حول مساحة الأراضي العراقية الصالحة للزراعة فالبعض يقدرها بثمانية وأربعين مليون دونم، في حين يقدرها البعض الآخر بثلاثين مليون

دونم، من مجموع مساحة الأراضي العراقية البالغة ٧٧٠ر١٧٧ مليون دونم، ولو انطلقنا من التقدير الثاني وهو متواضع نسبيا، لوجدنا أن الأراضي العراقية الصالحة للزراعة تشكل قرابة ١٧٪ من مساحة العراق، وهي نسبة جيدة لو قارنا ذلك بالكثير من الدول النامية، خذ مثلا الجمهورية المصرية حيث تشكل الأراضي الصالحة للزراعة قرابة ٦٪ من مجمل المساحة الكلية.

ولو تأملنا كيفية استغلال الأراضي العراقية الصالحة للزراعة لوجدنا أن ما يزرع منها سنويا لا يتجاوز ٤٠٦ر١٢ مليون دونم، وهو ما يوضح لنا بأن لدينا ٥٩٤ر١٧ مليون دونم من الأراضي صالحة للزراعة ولكنها متروكة ولم تستغل زراعيا، وهو ما يوضح لنا في الوقت ذاته الرصيد الواسع من الأراضي الزراعية الصالحة للزراعة وغير المستغلة أمام التنمية الزراعية في المستقبل، وبخاصة منها ما تحتويه الصحراء الغربية الممتدة من الموصل وحتى البصرة من أراضي صالحة وتحتوي أجزاء كبيرة منها على المياه الجوفية المتجددة والعذبة.

ولو تمعنا في هيكل الأراضي العراقية المزروعة فعلا لوجدنا أن هذا الهيكل يتسم بحالة عدم التنوع، واستحواذ محاصيل زراعية قليلة على أكثر مساحات هذه الأراضي كما يتضح ذلك من الجدول التالي:

هيكل استغلال الأراضي العراقية في عام ١٩٩٧

نوع الاراضي	المساحة بآلاف الدونمات	٪ إلى الأراضي المزروعة	٪ إلى مجمل مساحة العراق
مجمل مساحة العراق	١٧٧٫٧٧٧		٪١٠٠
الأراضي الصالحة للزراعة	٣٠٫٠٠٠		٪ ١٧
الأراضي المزروعة فعلا	١٢٫٤٠٦	٪١٠٠	٪٧
محاصيل الحبوب / حنطة (شعير، رز، ذرة)	٩٫٩٣٦	٪٧٦	٪ ٦
الخضروات	٧٨٠	٣ر٦ ٪	
الفواكه	٢٠٢	٥ر١٪	
النخيل	٥٨٢	٦ر٤٪	
المحاصيل الصناعية	٤٨١	٨ر٣ ٪	
الأراضي الصالحة للزراعة والمتروكة	١٧٫٥٩٤		٪١٠
الغابات	٧٫٠٠٠		٪ ٤
المراعي	١٦٫٠٠٠		٪ ٩

المصدر: نُظم هذا الجدول على أساس (١) الأرقام الواردة في المجموعة الإحصائية السنوية / وزارة التخطيط ٢٠٠١ (٢) وفيما يتعلق بتقدير مساحة الغابات والمراعي فقد اعتمدنا على تقديرات منظمة الأغذية والزراعة الدولية ((FAO)) الكتاب السنوي لعام ١٩٦٢.

ومن هذه الأرقام يلاحظ بأن محاصيل الحبوب تستحوذ على ٧٦٪ من مجمل الأراضي المزروعة، وبغض النظر عن أهمية الحبوب لاعتبارها منتجات استراتيجية بالنسبة لتغذية السكان، فإن هيمنة الحبوب على أغلب مساحة الأراضي الزراعية، وتميز إنتاجها بالأساليب البدائية وانخفاض الإنتاجية، وشحة استعمال الأسمدة

والبذور المحسنة والمكائن الزراعية عند زراعتها، إنما تسبب تبعية الإنتاج الزراعي إلى ظروف إنتاج وتسويق هذه المحاصيل، ذلك أن اي تغير في الظروف الطبيعية لإنتاجها، وأي تأرجح في أسعارها سوف ينعكس بشكل واضح على الدخل الزراعي ويتسبب في ازدياد الاستيراد لتغطية الحاجة المحلية منها، خذ مثلا لو تعرض إنتاج القمح في إحدى السنوات إلى الجفاف أو إلى الآفات الزراعية! يضاف إلى ذلك أن الجزء الأكبر من الأراضي المزروعة بالحبوب تزرع بالقمح والشعير، بينما تقل مساحة الأراضي التي تزرع بالرز بالرغم من الحاجة الاستهلاكية الكبيرة للرز باعتباره من المواد الغذائية الأساسية للسكان مما يضطر البلد إلى استيراد الكميات الكبيرة منه سنويا، يضاف إلى ذلك أن هذه المساحات الشاسعة لا يغطي إنتاجها سوى نسبة قليلة من حاجة السوق المحلية بسبب انخفاض إنتاجية هذه الأراضي مما يضطر البلد إلى استيراد كميات كبيرة منها، خذ مثلا إن ما يستورده العراق سنويا من القمح فقط يتجاوز المليونين طن[1].

وبالرغم من أهمية المحاصيل الصناعية، التي تدخل كمواد أولية للصناعات العراقية مثل القطن والتبغ وعباد الشمس، والنباتات الطبية، والبنجر، والقصب السكري، التي تدخل في صناعات المنسوجات، والسكاير والزيوت النباتية، والأدوية، والسكر وغيرها من الصناعات التي يرتبط تطورها وانخفاض تكاليف إنتاجها بتوفر المحاصيل الصناعية محليا.

(1) يعاني الإنتاج الزراعي العراقي في الوقت الحاضر من العجز الكبير في تلبية حاجة السكان إلى المواد الغذائية فالحنطة في السنوات الأخيرة لا تغطى سوى (٤٩٪) من تلك الحاجة المحلية والشعير (٥٩٪) والذرة الصفراء (١٤,٥٪) واللحوم البيضاء (١٤,٥٪) والحليب (٤٢٪) وبيض المائدة (١٦٪) وهو ما يوضح هشاشة الوضع الأمني الغذائي رغم ما يملك العراق من إمكانات زراعية.

المصدر: خطة التنمية الوطنية للسنوات ٢٠١٠ – ٢٠١٤ جمهورية العراق، ص: (٦٧).

والجدير بالذكر هو أن المساحة التي تزرع بالمحاصيل الصناعية لا تتجاوز ٤٨١ ألف دونم بنسبة ٨ر٣٪ من مساحة الأراضي الزراعية.

كذلك يظهر لنا انخفاض حجم الأراضي التي تزرع بالخضروات والفواكه والنخيل بالقياس إلى أهميتها كغذاء للسكان وارتفاع مردودها النقدي بالنسبة للفلاحين مما يضطر البلد إلى إنفاق مبالغ كبيرة من النقد الأجنبي لسد حاجة السوق المحلية منها، فالأراضي التي تزرع بالخضروات لا تشكل سوى ٣ر٦٪ والفواكه ٥ر١٪ والنخيل ٦ر٤٪ من مجمل الأراضي المزروعة.

يلاحظ أيضا انخفاض حجم الأراضي التي تغطيها المراعي الطبيعية فهي تشكل حاليا نسبة ٩٪ من مجمل مساحة العراق، وهي قليلة بالقياس إلى الكثير من دول العالم، ولا تخفى أهمية المراعي بالنسبة للثروة الحيوانية فهي التي توفر العلف الطبيعي للحيوانات، وانخفاض حجم الأراضي التي تغطيها المراعي تنعكس في تعثر الإنتاج الحيواني وانخفاض إنتاجيته بطبيعة الحال.

أما الأراضي التي تكسوها الغابات الطبيعية فهي لا تشكل سوى ٤٪ من المساحة الكلية وتتكون معظم نباتاتها من أشجار البلوط ونسبة قليلة من أشجار القوق والصفصاف والصنوبر وأغلبية هذه الأراضي تقع في المناخق الشمالية وهي تفتقر إلى النوعيات الجيدة من الأشجار التي لا تصلح أخشابها للأغراض الصناعية.

٢ – الإنتاجية الزراعية

لم تقف حالة التخلف في القطاع الزراعي العراقي عند حدود حالة عدم التنوع في هيكل استغلال الأراضي العراقية، وإنما هي تظهر كذلك في انخفاض مستويات الإنتاجية الزراعية سواء ما تعلق منها بإنتاجية الفرد العامل في القطاع الزراعي، أو إنتاجية الدونم الواحد من المحاصيل الزراعية.

ويعود ذلك إلى عوامل متعددة أهمها الضعف في استخدام المكائن الزراعية، والأسمدة، والبذور المحسنة، والدورات الزراعية، والتلقيح الاصطناعي، وكذلك الضعف في استيعاب منجزات علم الجينات الزراعية الذي أدى إلى الحصول على بذور ذات إنتاجية عالية وتتحمل مختلف الأمراض، وعدم الاستفادة من اسلوب تقزيم نباتات الحنطة والرز والذرة الذي يؤدي إلى تركيز أشعة الشمس على الأوراق ويعطى بذور أكثر وأحجام أكبر من المحاصيل.

إضافة إلى ذلك غياب عنصر المهارة لدى الفلاحين العراقيين وعجزهم استخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة في العملية الزراعية، وكذلك الضعف في استيعاب دور مراكز البحوث والجامعات في هذا المجال وهو ما يقتضي توفير هذه المقومات بأسعار تشجيعية وإرشادهم إلى أساليب استخدامها.

٣ – توفير المياه وتنظيم الري والبزل

لا يمكن إغفال أهمية الري والبزل بالنسبة لعملية الإنتاج الزراعي، فبدون وصول الماء بشكل منظم إلى المناطق المزروعة لا يمكن أن تنمو النباتات في تلك المناطق.

ويعتبر العراق من المناطق شبه الجافة إذ لا يزيد المعدل السنوي لسقوط الأمطار فيه عن (٢٠٠ملم)، ولأن نصف مساحته من الأراضي الصحراوية التي لا يزيد معدل سقوط الأمطار فيها عن (٥٠ ملم) سنوياً، ولهذا تعتمد الموارد المائية فيه إلى حد بعيد على كمية الأمطار والثلوج التي تتساقط على أحواض أنهره الرئيسية دجلة والفرات وروافدهما، وكذلك على حجم السدود والخزانات التي تقيمها كل من تركيا وإيران وسوريا على أعالي تلك الأنهر تجاوزاً للاتفاقات الدولية حول قسمة المياه بين العراق وبين تلك الدول، إضافة إلى تأثر الموارد المائية العراقية بالتغييرات المناخية التي تعم الكرة الأرضية والتي قد يترتب عليها ازدياد ظاهرة الجفاف في المنطقة بكاملها.

وعلى وجه الإجمال لا يعتبر العراق من البلدان التي تعاني من شحة المياه على غرار الكثير من الدول النامية بسبب ما يصله من مياه عن طريق نهري دجلة والفرات وروافدهما، وما يمتلكه من مصادر أخرى للمياه كالأمطار والمياه الجوفية والعيون والينابيع.

ويلاحظ في الآونة الأخيرة قيام تركيا بحجب نسبة عالية من مياه دجلة والفرات نتيجة لقيامها بإنشاء الخزانات العملاقة، ومشاريع الخزن والأرواء الكثيرة اعتماداً على مصادر المياه في هذين النهرين، وكذلك قيام إيران بإغلاق الروافد التي تصب في شط العرب وغيره من الأراضي العراقية بخاصة في المناطق العراقية الوسطى والجنوبية.

ويبدو أن شحة المياه في العراق سوف لا تلاقي انفراجاً في المستقبل بخاصة إذا استمرت تلك الدول المجاورة في تنفيذ مشاريعها في الحزن والأرواء والتي قد يترتب على تنفيذها تعرض العراق إلى الكارثة.

ولتوضيح ذلك نشير إلى إحدى الدراسات التي أعدتها وزارة الموارد المائية والتي قدرت مجمل الحاجة للمياه في العراق حالياً بـ(٥٠كم^{3}) وهي تشمل الحاجة لإرواء (١٠ مليون) دونم من الأراضي الزراعية وكذلك تلبية الحاجة للأغراض الصناعية والمدنية وعمليات التبخر، في حين تشير هذه الدراسة إلى تقدير الحاجة إلى المياه في عام ٢٠١٥ بـ(٧٦,٩٥كم^{3}) منها (٤٢,٥كم^{3}) لأغراض أرواء الأراضي الزراعية بافتراض إرواء ١٣ مليون دونم من الأراضي بعد استصلاحها وتبطين قنوات الري فيها والحاجة للأغراض المدنية ٣,٧٨كم^{3} والصناعية ٢,٧٧كم^{3} وحاجة الكهرباء ٠,٤٠كم^{3} والضائعات بسبب التبخر ٨,٤٧كم^{3} والمياه المطلوبة لإدامة الأهوار ١٩,٦كم^{3}.

إلا أن هذه الكمية المطلوبة من المياه سوف تنخفض إلى ٤٣,٩٣كم[٣] في عام ٢٠١٥ في حالة قيام كل من تركيا وإيران وسوريا بإكمال مشاريعها لخزن المياه، إذ سوف يتقلص إيراد نهر دجلة من ٢٠,٥كم[٣] في عام ٢٠٠٦ إلى ٩,٧٨ كم[٣] في عام ٢٠١٥ كما سوف يتقلص إيراد نهر القرات من ١٩,٦ عام ٢٠٠٦ إلى ٨,٤٥ كم[٣] عام ٢٠١٥، وهو ما يوضح الأزمة الكبيرة التي سوف يتعرض لها العراق بشأن توفير المياه في عام ٢٠١٥ في حالة تنفيذ الدول المجاورة لمشاريعها المائية[(١)].

وإلى جانب هذه المشاكل يعاني العراق في السنوات الأخيرة من ازدياد التردي في نوعية المياه العراقية، ويعود السبب في تردي نوعية المياه العراقية إلى عاملين رئيسيين أولهما خارجي سببه عمليات خزن المياه في كل من تركيا وسوريا والتي تسببت في ارتفاع نسبة الملوحة في المياه الداخلة إلى العراق من نهر الفرات إلى ١٢٥٠ جزء بالمليون بينما لم تتجاوز الملوحة في المياه الداخلة إلى العراق من نهر دجلة ٣٧٥ جزء بالمليون، وكذلك قيام إيران برمي مياهها الملوثة والمالحة من جراء عمليات البزل ومخلفات المصانع والاستخدام البشري في شط العرب، والتي تسببت في ازدياد نسبة الملوحة والتلوث في تلك المياه.

أما العامل الثاني وهو الأكثر خطورة والذي يحصل داخل الأراضي العراقية من جراء عمليات خزن المياه، وقذف المياه الملوثة والمالحة من جراء الصرف الصحي والاستخدام المدني والاستخدام الصناعي ومخلفات بعض عمليات بزل الأراضي في الأنهار العراقية.

يتضح مما سبق بأن العراق يعاني حالياً من شحة المياه العذبة وتردي نوعيتها، وهو مقبل على تفاقم هذه المشكلة في السنين القادمة وتهديدها لحياة الأجيال القادمة ما لم يبادر العراق إلى معالجتها بشكل جدي اعتماداً على الإجراءات التالية:

---

(١) المصدر: فؤاد قاسم الأمير: الموازنة المائية في العراق ولزمة المياه في العالم، دار ورور، عمان ٢٠١١م، ص: (١٠٢ – ١٠٤).

١) تكثيف التفاوض مع الدول المجاورة تركيا وإيران وسوريا حول التزامها بالمواثيق الدولية فيما يتعلق بتوزيع المياه فيما بينها وبين العراق على الوجه الذي يضمن حصة عادلة من المياه العذبة للطرف العراقي.

٢) العمل على ترشيد استخدام المياه العراقية العذبة بأسلوب يضمن تفادي حصول الهدر والضائعات عند استخدامها، والتوسع في استخدام الوسائل الحديثة في الإرواء الزراعي كأساليب الرش والتنقيط والاستفادة من دوائر الإرشاد الزراعي لإرشاد الفلاحين حول تحقيق هذه الأهداف.

٣) تحديد حجم الأراضي الزراعية الجيدة، وربطها بخطة للإرواء تضمن حصولها على حصة محددة من المياه الضرورية للإرواء، ومتابعته تنفيذ هذه الخطة بشكل دقيق.

٤) تفادي قذف المياه الملوثة والمالحة من جراء عمليات البزل والصرف الصحي والاستخدام البشري والصناعي في الأنهار العراقية، والعمل على معالجة هذه المياه فنياً على الوجه الذي يضمن استخدامها في عمليات الإرواء الزراعي.

٥) التوسع في زراعة المحاصيل الأقل استهلاكاً للمياه، والمقاومة للملوحة والجفاف.

٦) إجراء الصيانة المستمرة في مشاريع السدود والخزانات القائمة، وإنشاء سدود وخزانات جديدة في المناطق الملائمة، ورصد المبالغ اللازمة لتحقيق هذه المهمة، في سبيل خزن المياه في أوقات توفر الفائض منها وإعادة توزيعها وقت الحاجة إليها.

٧) توسيع العمل في مجالات تبطين قنوات الري الرئيسية والفرعية وكذلك التوسع في استخدام الأنابيب البلاستيكية والحديدية في عمليات الإرواء في

سبيل تقليل الضائعات من المياه العذبة نتيجة التبخر وتسرب المياه إلى داخل التربة، ومنع الأملاح من الصعود إلى سطح التربة.

٨) الاهتمام بالبحوث والدراسات العلمية التي تقوم بها المراكز العلمية والجامعات، وتوجيهها نحو التركيز على التحري عن أفضل الوسائل التي تساعد على رفع كفاءة الإرواء وتقليل الضائعات المائية، والتحري عن أنواع البذور والنباتات التي تتميز زراعتها بتحمل حالة الجفاف والملوحة دون التأثير على مستوى إنتاجيتها.

السدود والخزانات:

للسدود والخزانات بطبيعة الحال دور كبير في التأثير على وضع الموارد المائية العراقية، إذ أنها من الوسائل التي تساعد على التحكم باستغلال المياه، والتصرف بها عقلانياً، على الوجه الذي يساعد على الاقتصاد بالمياه العذبة، وتفادي التبذير والهدر عند استخدامها، حيث تخزن المياه فيها عند تدفق المياه وحصول الفائض خلال الأشهر من آذار إلى تموز، ثم يجري ضخها عند حصول الشحة في بقية أشهر السنة، سواء لأغراض الأرواء الزراعي، أو للأغراض الصناعية والمدنية، فضلاً عن فائدتها لأغراض توليد الطاقة الكهربائية.

وقد أقيمت في العراق منذ سنين عديدة مجموعة من السدود والخزانات، منها على نهر دجلة سد الموصل بطاقة ١٠,٤كم^{٣} وسد دوكات ٥,٤كم^{٣}، سد دربندي خان ٢,٥كم^{٣}، وسد حمرين ١,٣٤كم^{٣}، وسد العظيم ١,٣٤كم^{٣}، وبحيرة الثرثار ٤٥,٤كم^{٣}، وبذلك تبلغ مجمل طاقة خزن المياه على نهر دجلة ٦٧,٣٥كم^{٣}.

أما على نهر الفرات فقد أقيمت بحيرة الحبانية بطاقة ٢,٥٨كم٣، وسد حديثه ٧,٥٨كم٣، وبذلك تبلغ مجمل طاقة الخزن على نهر الفرات ١٠,٠٩كم٣[1].

وهذا يعني أن مجمل طاقة خزن المياه في العراق على نهري دجلة والفرات تبلغ ٧٧,٤٤كم٣، وهي تبدو جيدة وكافية لأول وهله، لكننا لو استعرضنا نوعية المياه التي تخزن في هذه السدود لوجدنا أن أغلب هذه المياه، ونقصد بها تلك التي تخزن في بحيرة الثرثار بحجم ٤٥,٤كم٣ والحبانية بحجم ٢,٥٨كم٣ هي مياه مالحة ولا تصلح للزراعة أو الاستهلاك البشري.

ويبدو أن السبب وراء ذلك هو أن الهدف الرئيسي من إقامة تلك السدود آنذاك هو لدرء خطر الفيضان، وبعضها لم تحصل الدراسة لمدى صلاحيتها للإرواء الزراعي أو الاستهلاك البشري، التي تقتضي بقائها مياه عذبة بعد خزنها، مثل بحيرة الثرثار العملاقة، التي تحولت المياه العذبة المخزونة فيها إلى مياه مالحة تجاوزت نسبة الملوحة فيها ٢,٥٠٠ قسم بالمليون بسبب ذوبان الأملاح الكثيرة الموجودة في قاعدة تلك البحيرة وعلى جوانبها واختلاطها بالمياه المخزونة.

وبالنظر لسعة بحيرة الثرثار واحتوائها على نسبة تتجاوز النصف لمجمل الطاقة الخزنية على نهري دجلة والفرات، يطرح البعض اقتراحاً حول ضرورة ضخ كميات من المياه العذبة من نهر دجلة والفرات في هذه البحيرة كوسيلة لتقليل نسبة الملوحة في مياهها وتحويلها إلى مياه صالحة للإرواء الزراعي بعد فترة من الزمن.

والحقيقة فإن أحداً لا يعلم بجدوى تنفيذ هذا الاقتراح، بخاصة في حالة عدم التزام تركيا بإيقاف مشاريعها لخزن المياه في أعالي نهر دجلة، وقيامها بتنفيذ مشروع

---

(١) – وزارة الموارد المائية، تقرير عام عن موارد العراق المائية ٢٠٠٧/٧/١م.

(اليسو) العملاق لخزن المياه الذي سوف يتسبب في حصول الشحة الكبيرة في مياه نهر دجلة.

وعند تأمل حالة السدود والخزانات العراقية في الوقت الحاضر، في ضوء مشكلة الملوحة في بحيرة الثرثار وبحيرة الحبانية، وما يدور من حديث حول تعرض سد الموصل إلى احتمال الانهيار ما لم يحصل المعالجة الجذرية لقواعده وأركانه، تبدو عندئذ أهمية إقامة السدود والخزانات كوسيلة لتحقيق الاستغلال الأمثل للموارد المائية العراقية، ولتحقيق هذا الهدف تقترح وزارة الموارد المائية في دراستها سابقة الذكر إكمال بناء سد بخمة على نهر الزاب الكبير بطاقة خزن ١٤,٤كم٣ وسد بادوش شمال الموصل ٠,٢٥كم٣ وسد الخازر على نهر الحازر وهو أحد فروع الزاب الكبير ٤٩٥كم٣ وسد خق على الزاب الصغير ٢,٧٥كم٣ وسد البغدادي على نهر الفرات عند مؤخرة سد حديثه ٠,٤٧٥كم٣ بينما أغفلت الإشارة إلى خزان الفتحة بطاقة ١٤,٤كم٣ وسد البصره الحمار ٤,٣٨كم٣ وأبو دبس ١٩,٨٠ التي أولتها الدراسة السوفيتية اهتماماً كبيراً.

وحقيقة فإنه من الصعب الحديث عن أهمية وأولويات إقامة هذه السدود والخزانات في المستقبل ما لم يحصل التأكد من مستقبل الإيراد المائي لنهري دجلة والفرات وفروعهما في ضوء ما سوف يحصل من تطورات في المشاريع التي سوف يقيمها الدول المجاورة تركيا وإيران وسوريا وما سوف تتمخض عنه المفاوضات بين العراق وبين تلك الدول بشأنها، ومدى انعكاس ذلك على حجم الإيرادات المائية التي سوف تدخل الأراضي العراقية في المستقبل.

٤) مشكلة الملوحة:

تعنى مشكلة الملوحة تراكم الأملاح على سطح التربة إلى المستوى الذي يؤدي إلى تضرر النباتات التي تزرع في تلك الأرض وهلاكها.

وتعتبر مشكلة الملوحة من المشاكل الكبيرة التي تهدد الأراضي العراقية إذ ان ٢٠-٣٠٪ من الأراضي العراقية قد أهملت بسبب تراكم الأملاح، ولأن العراق يفقد سنوياً قرابة مئة ألف دونم في المناطق الوسطى والجنوبية بسبب هذه المشكلة، وإن ٣٠٠,٠٠٠ هكتار من الأراضي المستصلحة سابقاً تركت بسبب الأملاح، وتعود هذه المشكلة إلى عوامل متعددة من أهمها ارتفاع نسبة الأملاح في مياه الأنهار والمياه الجوفية، وارتفاع درجة تبخر المياه بسبب ارتفاع درجات الحرارة في الصيف، والرياح الحارة المحملة بالأملاح، واستعمال الفلاحين لكميات كبيرة من المياه تفوق حاجة النباتات مما يتسبب في ترشحها إلى باطن الأرض وامتزاجها بمياه الأرض المالحة ثم صعودها وهي مالحة بالخاصية الشعرية إلى سطح الأرض.

على أن ملوحة مياه الأنهار التي تحدثنا عنها سابقاً هي العامل الرئيسي لمشكلة الملوحة، ومن هنا تبدو أهمية إكمال مشاريع بزل التربة لمعالجة هذه المشكلة.

بدأ العمل بإقامة المشاريع لبزل التربة منذ الخمسينيات من القرن الماضي وقد توسع العمل في إقامة شبكة المبازل والمصب العام في الستينيات، لكن هذه الأعمال وكذلك الأعمال اللازمة لصيانتها قد توقفت بعد مطلع الثمانينات بسبب الحرب العراقية الإيرانية، ولم يكتمل منذ ذلك الحين إنجاز منفذ للمياه المالحة تحت نهر الفرات لكي يجري قذف مياه البزل المالحة إلى الخليج العربي عبر نهر اقيم بموازات

شط العرب، ولهذا كان جزء كبير من مياه البزل المالحة تتسرب إلى مياه الأنهار العراقية وتتسبب في ازدياد ملوحتها[١].

لذلك ينبغي أن تولي أساليب التخطيط والاستثمار الاهتمام بمعالجة هذه المشكلة في المستقبل عن طريق توسيع مشاريع بزل التربة لكي تشمل كافة الأراضي العراقية المزروعة والتي تعاني من الملوحة وإكمال متطلبات صيانتها وتحديثها.

٥) حالة الفلاحين:

الفلاح هو الذي يقوم بعملية الإنتاج الزراعي، لذلك يتأثر الإنتاج الزراعي إلى حد بعيد بحالة الفلاح، بخاصة وضعه المعاشي والصحي والتعليمي.

وقد اتسمت حالة الفلاحين العراقيين الاجتماعية والاقتصادية بالتردي وشيوع حالة الفقر والجهل والمرض بين صفوفهم منذ العهود الغابرة، وبرغم أن قوانين الإصلاح الزراعي التي طبقت بعد عام ١٩٥٨ قد أنصفت الفلاحين بتوزيع الأراضي عليهم وتحريرهم من استغلال الإقطاعيين[٢]، لكن تطبيق تلك الإجراءات لم يقترن بتطبيق نظام متكامل للإنتاج يعالج مشاكل الإدارة والتمويل والتسويق ويتيح المجال أمام الفلاحين لاستخدام الوسائل الحديثة في الإنتاج الزراعي، بل أصبح الفلاح العراقي أعزلاً إزاء عدم توفر تلك المقومات، لقد اعتمد في حينه على الجمعيات

---

(١) – اكتمل إنشاء محطة ضخ المصب العام في مدينة الناصرية وبدأ العمل بها في كانون الثاني ٢٠٠٨م.

(٢) أهم القوانين التي صدرت بعد عام ١٩٥٨ بشأن الأراضي:

أ) قانون الإصلاح الزراعي رقم ٣٠ لسنة ١٩٥٨م.
ب) قانون الإصلاح الزراعي رقم ١١٧ لسنة ١٩٧٠م.
ت) قانون إيجار الأراضي للشركات والأفراد رقم ٣٥ لسنة ١٩٨٣م.
ث) قانون تأجير الأراضي المستصلحة رقم ٧٩ لسنة ١٩٨٥م.
ج) قرار تأجير الأراضي للخريجين الزراعيين رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٨٥م.
ح) قانون الاستثمار رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٦م.

المصدر: خطة التنمية الوطنية ٢٠١٠ – ٢٠١٤، جمهورية العراق، ص: (٦٩).

التعاونية لإنجاز تلك المهمة، لكنها بقيت غير مؤهلة وغير قادرة على تحقيق تلك المقومات، مما أسفر عن انخفاض حجم الإنتاج وهجرة الكثير من الفلاحين نحو المدن الكبيرة.

ولم تنطو الفترة حتى عام ٢٠٠٣ عن تحولات هامة في المستويات الاجتماعية والاقتصادية للفلاحين تساعدهم على تحسين حالتهم الاجتماعية والاقتصادية، وتحقيق الازدهار في الإنتاج الزراعي، والتحول نحو تطبيق أساليب الإنتاج الكبير واستخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة، بل إن انشغال البلد بالحروب الثلاثة الخاسرة التي أشعلها نظام صدام حسين وما ترتب على ذلك من سحب أجيال عديدة من شباب الريف وزجهم في جبهات القتال لسنوات عديدة، وما أعقب ذلك من فرض الحصار الاقتصادي الذي استمر حتى عام ٢٠٠٣ قد أسفر عن حصول الشلل في عمليات الإنتاج الزراعي وتدهور الوضع الاقتصادي والاجتماعي للعوائل الفلاحية في مختلف مناطق العراق.

واستثناء من هذا الاتجاه أسفر التوسع في تقديم الدعم للفلاحين من قبل وزارة الزراعة نتيجة لما وفره نظام الحصار الاقتصادي من فرصة لاستخدام أسعار الصرف المخفضة وغير التجارية للدينار العراقي عن انتعاش بعض الوحدات الإنتاجية الزراعية وتحسين الوضع الاقتصادي للعاملين فيها.

ثانيا: الإنتاج الحيواني

للإنتاج الحيواني موقعا مهما في الاقتصاد العراقي، لأنه يساهم بما يقارب النصف من القيمة المضافة للإنتاج الزراعي، وهو الذي يوفر الأغذية الضرورية للسكان من اللحوم والألبان وبيض المائدة ولأنه يجهز المواد الأولية لصناعات النسيج والجلود والأحذية والألبان، فضلاً عن دوره في توفير السلع للتصدير.

والعراق يمتلك ثروة حيوانية كبيرة قدرت في عام ١٩٩٧ بما يقارب التسعة ملايين راس من الأغنام و١,٢٣٢,١٤٧ مليون راس من الأبقار، و٧٣٦١٩٨ رأس من الماعز و١١٧٧٧٨ رأس من الجاموس[1] وعشرين ألف من الإبل، وباستثناء حقول الدواجن التي توسعت كثيرا خلال السنوات الأخيرة قبل سقوط النظام عام ٢٠٠٣، فان الإنتاج الحيواني يعاني كثيرا من انخفاض الإنتاجية ورداءة النوعية، وقد ازدادت مشاكله بعد عام ٢٠٠٣ بسبب تعرض الثروة الحيوانية إلى الدمار والتراجع نتيجة لغياب الأمن وتفشي الإرهاب وتعرض المؤسسات الإنتاجية إلى السرقة، وانتشار عمليات تهريب المواشي إلى الأسواق الخارجية، وعجز المنتجين بخاصة أصحاب المشاريع الإنتاجية متوسطة الحجم وكبيرة الحجم عن توفير متطلبات الإنتاج، مثل الأعلاف ووسائل مكافحة الأوبئة فضلاً عما كانت تعانيه الثروة الحيوانية نتيجة شحة المراعي وقلة الخدمات البيطرية، وهو ما يفسر لنا عجز الإنتاج الحيواني في الوقت الحاضر عن سد حاجة السوق المحلية وتوفير السلع للتصدير، واعتماد السوق المحلية بنسب عالية على الاستيراد لسد حاجة الاستهلاك الداخلي إلى المنتجات الحيوانية على اختلاف أنواعها.

ويعزى انخفاض الإنتاجية وتدني حجم الإنتاج في هذا القطاع إلى الأسلوب البدائي في تربية المواشي، فباستثناء العدد القليل من الشركات والمؤسسات الإنتاجية التي ظهرت في السنوات الأخيرة والتي تعتمد الأساليب الحديثة في الإنتاج وتربية المواشي، وكذلك أسلوب تربية المواشي في المناطق الصحراوية والجبلية حيثما تربى المواشي بشكل جماعي من قبل العشائر والعوائل الكبيرة لغرض البيع في الأسواق، فإن الجزء الأكبر من عملية تربية المواشي في العراق تحصل بشكل فردي وبدائي ليس لسد حاجة السوق وإنما لتلبية حاجة العوائل الفلاحية إلى الحليب والألبان واللحوم والبيض، وفي هذه الوحدات تعاني المواشي من عدم توفر الأعلاف بشكل كاف ومنظم

---

(1) خطة التنمية الوطنية للجمهورية العراقية ٢٠١٠ – ٢٠١٤ ، ص: (٦٣).

ومتكامل، لأنها تعيش في الغالب على الأعشاب والنباتات البرية، وهي تعيش عارية دون الحماية من قسوة الطبيعة، وتفتك بها الأمراض المختلفة.

أما إنتاج الأسماك فقد انحسر إلى حد بعيد، بعد أن فقد العراق أسطوله البحري المتخصص بصيد الأسماك أثناء الحرب العراقية الإيرانية، وبعد أن قام النظام السابق بتجفيف الأهوار التي كانت مصدرا رئيسيا لتزويد السوق العراقية بالأسماك، وأصبح إنتاج الأسماك يعتمد على الكميات القليلة التي تحصل تربيتها في الأحواض والمسطحات المائية، وما يحصل صيده في نهري دجلة والفرات وروافدهما التي تناقصت كمياتها نتيجة لشحة المياه فيها.

هذا إلى حانب ما تعانيه تربية الأسمالك من أساليب الصيد الجائر واستخدام السموم والكهرباء في عمليات صيد الأسماك.

ثالثا: وضع القطاع الزراعي بعد تغير النظام عام ٢٠٠٣

لم تحصل تحولات ملموسة على وضع القطاع الزراعي بعد تغيير النظام في عام ٢٠٠٣، فالمشاكل التي يعاني منها هذا القطاع بقيت كما كانت وربما تفاقمت أكثر من السابق، والإنتاج الزراعي تعرض إلى الدمار والتراجع في الكثير من مفاصله المهمة.

وقد تفاعلت عوامل عديدة في تدهور الإنتاج الزراعي خلال هذه الفترة، فمن ناحية أدى تحول السياسة الاقتصادية نحو تطبيق إجراءات اقتصاد السوق إلى إلغاء إجراءات الحماية وفتح أبواب التجارة الخارجية على مصراعيها عن طريق إلغاء نظام المنع والأجازات، وتخفيض الرسوم الكمركية تخفيضا كبيرا وإلغائها بالنسبة لغالبية المنتجات الزراعية المستوردة، وقد نجم عن هذه الإجراءات تعرض الإنتاج الزراعي المحلي بشقيه النباتي والحيواني إلى المنافسة الشديدة من قبل السلع المستوردة التي تحظى بميزة انخفاض تكاليف الإنتاج وجودة النوعية، وهو ما تسبب في اختفاء

العديد من المنتجات الزراعية المحلية من الأسواق العراقية، وتعرض المنتجين الزراعيين العراقيين إلى الخسائر ولجوء عدد كبير منهم إلى العزوف عن الإنتاج.

ومن جانب آخر فقد تمخضت الفترة بعد عام ٢٠٠٣ عن الانحسار الكبير في أسلوب دعم الإنتاج الزراعي الذي كانت تقدمه الدولة للفلاحين عن طريق وزارة الزراعة على شكل أسمدة وأجهزة ومعدات زراعية ووسائل الوقاية من الأوبئة الزراعية ومواد أخرى مستوردة بأسعار رخيصة تقل كثيرا عن كلفها الحقيقية، وتقوم الدولة بتحمل الجانب الأكبر من كلف استيرادها، كما تشتري الدولة جزءا كبيرا من المنتجات الزراعية بأسعار تفوق الأسعار الداخلية دعماً للمنتجين. وقد تراجع هذا الدعم بمستويات عالية لأسباب عديدة لا يسعنا تفصيلها في هذا البحث[1] وأصبحت وزارة الزراعة في وضع حرج إزاء مطالب الفلاحين المستمرة لتوفير وسائل الدعم التي أصبح العجز عن توفيرها سببا لتعثر الإنتاج الزراعي وارتفاع تكاليفه عند اعتماد الفلاحين على السوق الداخلية ذات الأسعار المرتفعة لتوفير وسائل الإنتاج المستوردة.

وبالرغم من ازدياد موارد العراق من تصدير النفط واتساع جوانب الإنفاق في الميزانية العراقية إلى حدود تجاوزت السبعين مليار دولار في عام ٢٠١٠ فإن ما خصص لدعم الإنتاج الزراعي لم يتجاوز ٣٥٠ مليون دولار سنويا.

يضاف إلى ذلك أن تغير النظام السابق أسفر عن استحواذ العشائر والأفراد على مساحات كبيرة من الأراضي الزراعية بدون وجه حق[2]، ويعود حق التصرف في جزء من هذه الأراضي إلى وزارة الزراعة التي كانت تستعملها لأغراض البحوث والتجارب

---

[1] للإطلاع على إجراءات دعم الإنتاج الزراعي قبل وبعد عام ٢٠٠٣ يراجع كتابنا (عندما كنت وزيرا) ص ٢٨٩ – ٣٠٨، الأردن، دار ورد ٢٠٠٧.

[2] – تشكل الأراضي المملوكة ملكا صرفا (٦٤٪) من مجمل الحيازات الزراعية بينما تشكل الأراضي المؤجرة (٣٢٪) والأراضي التي تدار تجاوزاً (٣٪) و(١٪) أشكال أخرى.

المصدر: خطة التنمية الوطنية للسنوات ٢٠١٠ – ٢٠١٤ جمهورية العراق، ص: (٦٨).

الزراعية، والجزء الآخر يتكون من مساحات كبيرة تقارب النصف مليون دونم من الأراضي الخصبة التي كانت تستغل لصالح عائلة صدام حسين وأتباعهم وكبار المسؤولين في حزب البعث، والتي انتزع حق التصرف فيها من مالكيها أو مستأجريها بالقسر، أو لقاء تعويضات رمزية، ومساحات أخرى كان النظام السابق قد منحها للعشائر العربية الموالية إليه في محافظة كركوك بعد أن قام بتسفير أصحابها من المواطنين الأكراد.

وحينما وضعت الحرب أوزارها برزت مشاكل الصراع والمخاصمات بين من يطالبون باسترجاع تلك الأراضي، وهم جهات متعددة، وقد أشغلت تلك المخاصمات وزارة الزراعة والدوائر التابعة لها، وحالت دون استغلال جزء كبير من تلك الأراضي للأغراض الزراعية، ولا يزال النزاع حول الكثير من تلك الأراضي قائم حتى الآن.

لا يمكن إغفال الجهود والمكاسب التي حققتها وزارة الزراعة خلال السنوات الماضية منذ تغيير النظام وحتى الآن، رغم شحة الأموال المخصصة لها من ميزانية الدولة، وجهودها في تقديم القروض الصغيرة للفلاحين وكذلك تطبيق أسلوب المبادرة الزراعية[1]، وحملة إعمار النخيل والإرشاد والبحوث الزراعية، ومكافحة الأوبئة الزراعية وغيرها من النشاطات ذات الطابع الخدمي، بيد أن تلك الجهود سوف تبقى متواضعة وعاجزة عن تحقيق النهوض بالقطاع الزراعي ومعالجة مشاكله الأساسية.

---

[1] في عام ٢٠٠٨ اعلن عن تطبيق المبادرة الزراعية لرئيس الوزراء العراقي التي أقرت تخصيص ٢٤٠ مليون دولار في عام ٢٠٠٨ واستمر تخصيص مبالغ مماثلة في السنوات اللاحقة لغرض إقراضها للفلاحين والمزارعين بدون فوائد في مجالات البستنة والنخيل وتنمية الثروة الحيوانية ومشاريع التنمية الزراعية الكبرى وإدخال المكننة والأساليب التكنولوجية الحديثة.

المصدر: خطة التنمية الوطنية العراقية للسنوات ٢٠١٠ – ٢٠١٤ ، ص: (٦٣).

رابعا: آفاق معالجة مشاكل القطاع الزراعي وتنميته

إضافة إلى بعض المقترحات التي أشار إليها هذا البحث من خلال استعراض واقع القطاع الزراعي ومشاكله، سوف نحاول فيما يلي طرح بعض المقترحات التي نعتقد بأهميتها لمعالجة مشاكل هذا القطاع وتنميته:

١ – الاعتماد على أسلوب التخطيط الاقتصادي

ينبغي بذل الجهود الكبيرة والمتواصلة لمعالجة مشاكل القطاع الزراعي وتنميته، وبطبيعة الحال فإن إنجاز مهمة ضخمة كهذه لا يمكن أن تحصل إلا عبر تسخير إمكانيات الدولة وطاقاتها، عن طريق إعداد الخطط القصيرة الأجل، والمتوسطة الأجل، والطويلة الأجل، التي تتصدى لمهمة إصلاح الأراضي العراقية، وإنجاز ما تقتضيه هذه المهمة من تنظيم لأساليب الري وتزويدها بأساليب الري الحديثة، كأساليب الرش والتنقيط، وإكمال مشاريع البزل لتشمل كافة الأراضي العراقية التي تعاني من التملح، بخاصة في وسط العراق وجنوبه، وكذلك إقامة المشاريع الزراعية الكبيرة التي تعتمد أسلوب التكامل الزراعي الصناعي، واستخدام السبل الحديثة في الإنتاج.

ولتوضيح العدد الكبير والمتنوع من المشاريع التي يتطلبها النهوض بالقطاع الزراعي وأهمية تدخل الدولة وتحشيد إمكانياتها لإقامتها بالاعتماد على أساليب التخطيط الاقتصادي، نشير على الدراسة السوفيتية التي أعدت خلال الأعوام ١٩٧٣ – ١٩٨٣ لغرض تطوير القطاع الزراعي إلى مستوى تحقيق الاكتفاء الذاتي من الأغذية والمنتجات الزراعية، والتي قدر لها أن تنجز خلال ١١ عاماً تنتهي في عام ١٩٩١، لكن إنجاز تلك المشاريع قد تأجل بسبب اندلاع الحرب العراقية الإيرانية، وهي لم تنجز حتى الوقت الحاضر.

وفي سبيل تحقيق هذه الأهداف اقترحت تلك الدراسة إنشاء ١٣٥ مشروعاً أروائياً، وإكمال المبزل العام مع المصبات المرفقة له بطول ٢٠٠٠ كيلومتر، وإكمال سدود الموصل، وبخمه، والفتحة، والهندية، والبصرة، إضافة إلى إكمال مشاريع أروائية كبيرة مثل ري الجزيرة ومخمور وكركوك، وإنشاء سايلوات للحبوب تستوعب ثلاثة ملايين طن، ومخازن مجمدة لاستيعاب مليون طن من اللحوم، ومخازن لحفظ الأغذية بسعة ١,٣ مليون طن، ومجمعات لتربية الأبقار والأغنام بسعة ١٠٠ ألف بقرة و٥,٢ مليون رأس غنم، ومنشآت إنتاج البيض بكيمة ٢٦,٧ مليار بيضة في العام وإنتاج ٢٠١٠ مليون دجاجة في العام، و٤٥ حوض ومزرعة أسماك، وأن يتم إنشاء ٦٧٦ مركز صحي، وإكمال شبكات مياه ومجاري للأرياف بعدد ١٩٨٠ حي زراعي، مع حفر ٣٠٠٠ بئر ماء وتوصيل المياه منها إلى القرى والأرياف والمراعي، وكذلك تطوير النقل النهري[١].

وبطبيعة الحال فإن إنجاز مشاريع ضخمة ومتنوعة ومتعددة كهذه سوف تقتضي رصد مبالغ ضخمة من الأموال، وتهيئة الإمكانيات الفنية والتكنولوجية الكبيرة والمتنوعة، وإن الدولة سوف لا تستطيع إنجازها دون الاستعانة بالاستثمار الأجنبي فضلاً عن أهمية تشجيع القطاع الخاص للمساهمة في تحقيق هذه المهمة.

والغريب أن أسلوب التخطيط الاقتصادي في النظام الجديد منذ عام ٢٠٠٣ قد أغفل القيام بهذه المهمة بمستوى جيد، بدليل أن الخطط الاقتصادية التي وضعت منذ عام ٢٠٠٣ لم تتولى القيام بهذه المهمة بمستوى مناسب. بل إن الإنفاق العام قد ركز بشكل أساسي على الإنفاق الجاري، وإن ما خصص للإنفاق الاستثماري وهو قليل

---

(١) – فؤاد الأمير: الموازنة المائية في العراق وأزمة المياه في العالم، دار ورد، عمان، ص: (٦١)، وص: (٨٨).

نسبيا قد واكبه التعثر بالتنفيذ بشكل عام، وهو لم يتصدى بشكل مباشر إلى القيام بهذه الأعمال[١] .

٢ – حماية الإنتاج الزراعي من المنافسة الأجنبية

في سبيل حماية الإنتاج الزراعي من منافسة المنتجات الزراعية المستوردة ينبغي تغيير إجراءات السياسة التجارية على الوجه التالي:

أ – زيادة الرسوم الكمركية على المنتجات الزراعية المستوردة المنافسة للمنتجات الزراعية المحلية، إلى المستوى الذي يضمن المنافسة المتكافئة للمنتجات الزراعية العراقية في الأسواق العراقية.

ب – تطبيق نظام الحصص والإجازات بالنسبة لاستيراد المنتجات الزراعية، التي لا يغطي إنتاجها الوطني حاجة السوق المحلية، على أن يتسم تطبيق هذا النظام بالدراسة الدقيقة والمرونة بحيث لا يفضي تطبيقه إلى احتكار المنتجين المحليين والإضرار بمصلحة المستهلكين.

جـ - تطبيق إجراءات منع الاستيراد، في أوقات محددة، حينما يفيض الإنتاج المحلي عن حاجة السوق المحلية، وأن يقتصر تطبيق هذا الإجراء على منع السلع الزراعية المستوردة التي يفيض إنتاجها الوطني عن حاجة السوق

---

[١] ولتوضيح الضعف في تخصيص الأموال لأغراض الاستثمار لأغراض الإنتاج الزراعي والصناعي نشير إلى بعض الأرقام الواردة في ميزانية عام ٢٠٠٨ والتي تبين بأن ما خصص لأغراض الاستثمار لم يشكل سوى ٢٧,٣٪ من مجمل الإنفاق في موازنة ٢٠٠٨ في حين بلغ الإنفاق الجاري في تلك الموازنة نسبة ٧٢,٧٪، وإن الجزء الأكبر من ذلك الإنفاق الاستثماري خصص لقطاع النفط وقطاع الكهرباء ومشاريع إقليم كردستان ومشاريع إعمار الأقاليم والمحافظات ومشاريع الوزارات، وأن اغلب تلك المبالغ قد خصصت لتطوير البنى الارتكازية التي تتمثل بالطرق والجسور والأبنية الحكومية ومشاريع الماء والمجاري، في حين كانت المخصصات الاستثمارية المخصصة لوزارة الزراعة ٧٤,٥ مليار دينار وهي تعادل ٦٢,١ مليون دولار، وهو كما يظهر واضحا بأنه مبلغ ضئيل ولا يكفي للنهوض بالقطاع الزراعي.

المصدر: د.ماجد الصوري: موازنة عام ٢٠٠٨ بين النظرية والتطبيق، مقال منشور في جريدة الصباح العراقية بتاريخ ٢٥/ ١/ ٢٠٠٨م.

المحلية إبان ذروة المواسم الزراعية، وحينما تتميز السلع الزراعية المنتجة بالنوعية الجيدة والأسعار المتهاودة وصعوبة التصدير إلى الخارج.

٣ – دعم الإنتاج الزراعي

أشرنا فيما سبق إلى شحة الإمكانيات المالية والفنية لدى الفلاحين العراقيين، التي تحول دون قيامهم بالإنتاج الزراعي واستخدامهم للأساليب الحديثة في الإنتاج، اعتمادا على إمكانياتهم الذاتية، وحاجتهم الماسة إلى دعم الدولة لهم في مجالات الإنتاج الزراعي.

والجدير بالذكر هو أن غالبية دول العالم تقدم الدعم للإنتاج الزراعي، وحتى الدول المتطورة فهي تقدم الدعم للإنتاج الزراعي بنماذج متعددة.

لذلك ينبغي قيام الدولة بزيادة الدعم المالي والعيني الذي يقدم للمنتجين الزراعيين العراقيين، بخاصة تقديم القروض الميسرة للفلاحين، وكذلك تقديم مختلف أشكال الدعم العيني للفلاحين بكميات مجزية ونوعيات جيدة، كالأسمدة، ومواد الوقاية من الأوبئة، والبذور المحسنة، والمعدات الزراعية، وغيرها من المواد المستوردة الضرورية لعمليات الإنتاج، وكذلك شراء الحبوب من الفلاحين بأسعار مجزية.

والجدير بالذكر هو أن العراق يقوم بتطبيق هذه الإجراءات منذ أمد طويل، لكن الذي نقصده هنا من وراء الإشارة إلى هذا الإجراء هو ضرورة التوسع في تنفيذه، وزيادة المبالغ التي تخصصها الدولة في ميزانيتها لتحقيق هذا الهدف، والحرص على تطويره وتكييفه وفقا لمتطلبات العمليات الإنتاجية الزراعية، بخاصة أن يشمل الدعم تجهيز الفلاحين بأجهزة الرش والتنقيط لما لذلك من دور في ترشيد استخدام المياه، ومعالجة مشاكل الإرواء التي يعاني منها القطاع الزراعي، وأن يقدم الدعم

وبشكل مجز لمن يرغبون بإقامة البيوت البلاستيكية لأغراض الإنتاج الزراعي لما لهذا النمط من الإنتاج من دور في النهوض بالعملية الزراعية.

٤ – تشجيع القطاع الخاص

ومن الجوانب التي ينبغي أن تحظى بالإهتمام من أجل تطوير أساليب الإنتاج الزراعي الحديثة ضرورة تشجيع القطاع الخاص العراقي، متمثلا بالشركات المساهمة أو المحدودة، وكذلك المؤسسات الزراعية الفردية الكبيرة، للقيام بالإنتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني، اعتمادا على التكنولوجيا الحديثة وأسلوب الإنتاج الكبير، ومنحها مختلف المزايا والمحفزات، كتقديم القروض الميسرة لآجال طويلة، وتأجيرها الأراضي الزراعية لقاء أسعار معتدلة، وإعفاءها من الضرائب والرسوم وشمولها بوسائل الدعم التي تقدمها الدولة، وغير هذه من وسائل التشجيع التي تطبقها الدول المجاورة، يضاف إلى ذلك ضرورة قيام الدولة بتشجيع القطاع الخاص على تأسيس الشركات المساهمة من خلال مساهمة الدولة في جزء من راسمالها عند التأسيس ثم القيام ببيع تلك الحصص عند نمو تلك الشركات واستقرارها.

ذلك لأن هذه الشريحة من المؤسسات والشركات الخاصة إنما تمثل ركيزة مهمة لتحديث القطاع الزراعي، والتحول به نحو استخدام التكنولوجيا الحديثة والإنتاج الكبير، فضلا عن أهمية تنمية القطاع الخاص وتطوير إمكانياته كأفق للسياسة الاقتصادية العراقية في المستقبل.

ومما ينبغي الإشارة إليه، هو أن فترة السبعينات والثمانينات من القرن الماضي قد تمخضت عن تأسيس مجموعة من الشركات المساهمة والمحدودة الخاصة التي ازدهر إنتاجها في المجال الزراعي، بيد أن الإنتاج في هذه الشركات قد تعرض إلى الدمار والتراجع بتأثير الحروب التي خاضها النظام السابق قبل عام ٢٠٠٣، وتفشي الإرهاب

وغياب الأمن وانتشار أعمال السرقة والنهب بعد عام ٢٠٠٣. لذلك ينبغي أن تقوم الدولة بمساعدة هذه الشركات في مجال إعادة تأهيلها سواء عن طريق تقديم القروض الميسرة والكبيرة أو عن طريق شمولها بإجراءات الدعم المختلفة.

٥- تشجيع الاستثمار الأجنبي

ولغرض تحقيق النهوض بالقطاع الزراعي، وفي سبيل استغلال الأراضي الزراعية المتروكة، بالاعتماد على استخدام التكنولوجيا الحديثة وأساليب الإنتاج الكبير، لا غنى عن الاستعانة بالاستثمارات الأجنبية، بالنظر لما يمتلكه الاستثمار الأجنبي من امكانات مالية وتكنولوجية وتسويقية هائلة يعجز الاقتصاد العراقي بشقيه الحكومي والخاص عن توفيرها. ولا يخفى دور غياب الأمن وتفشي الإرهاب بعد عام ٢٠٠٣ في عزوف الشركات الأجنبية عن الإقبال على الاستثمار في العراق بالرغم من تحمسها واهتمامها بجدوى الاستثمار في العراق بعد تغير النظام في عام ٢٠٠٣.

بيد أن استتباب الأمن نسبيا في الوقت الحاضر قد يشجع الشركات الأجنبية على الإقبال على الاستثمار في العراق، لذلك ينبغي بذل الجهود لتشجيع الشركات الأجنبية على القيام بالاستثمار في القطاع الزراعي العراقي، وتقديم الضمانات والمحفزات لهذه الشركات من أجل تحقيق هذا الهدف.

٦- المزارع النموذجية

ومن الجوانب ذات الأثر الكبير في تنمية القطاع الزراعي وتنميته، ودعم القطاع الخاص في الوقت ذاته، هو قيام الدولة متمثلة في وزارة الزراعة بإقامة المزارع النموذجية، ثم المبادرة إلى بيعها على القطاع الخاص، بخاصة على الشركات أو الأفراد العاملين فيها، بعد اكتمال إنشائها، ونجاحها في القيام بالإنتاج.

ويعرف التاريخ الاقتصادي دور هذا النموذج في تطور الاقتصاد الياباني.

ومن أمثلة ذلك قيام الدولة بإنشاء المشاريع الزراعية النموذجية بالقرب من مراكز المدن، والتي ينبغي أن تقام على أساس التكامل الزراعي الصناعي واستخدام الأساليب التكنولوجية الحديثة، كاستعمال المعدات الزراعية الحديثة، وأجهزة الري بالرش والتنقيط، وغيرها من الأساليب العلمية الحديثة، واستغلال أراضي المشروع في زراعة الأعلاف والحبوب والخضر والفواكه، إلى جانب القيام بتربية الأبقار والأغنام والدواجن وأن يتضمن المشروع معملا صناعيا لكي يقوم بتصنيع منتجات المشروع وتعليبها وتجميدها، كإنتاج اللحوم والألبان على سبيل المثال، وأن يتضمن كذلك معملا لإنتاج الأعلاف.

ولا يخفى دور مثل هذه المزارع النموذجية في تجهيز المدن بالمنتجات الزراعية ذات النوعيات الجيدة، وكذلك تشغيل عدد غير قليل من العمال المهرة، وخريجي كليات الزراعة والبيطرة، كما أن المبادرة إلى بيع هذه المشاريع فيما بعد على العاملين فيها سوف يساهم في توسيع مكانة القطاع الخاص وتعزيز دوره في القطاع الزراعي، فضلا عن دور هذه المزارع في القيام بعملية الإرشاد الزراعي للفلاحين في المناطق المحيطة والقريبة من موقع هذه المزارع.

٧ – إعادة تأهيل الأهوار

من بين الجرائم الكبيرة التي ارتكبها النظام السابق قيامه بتجفيف الأهوار في محافظتي ميسان وذي قار لمجرد ظهور المعارضين لحكمه فيها، برغم أن الأهوار تعتبر ثروة طبيعية كبيرة وعريقة، حيث تكثر فيها الطيور، والحيوانات، والأراضي الخصبة، ويعيش عليها مئات الآلاف من سكان الأهوار، وهي في الوقت ذاته مناطق سياحية جميلة تتميز بكثرة المياه والأحراش والأزهار، إضافة إلى أهميتها كمناطق

بدائية عريقة لا تزال تحتفظ بمزايا الطبيعة ونمط حياة البشر مثلما كانت في أقدم العصور.

وقد بذلت وزارة الموارد المائية العراقية بالتعاون مع العديد من المنظمات الدولية جهودا كبيرة منذ عام ٢٠٠٣ لإعادة تأهيل أجزاء كبيرة من هذه الأهوار إلا أن انحسار المياه في الآونة الأخيرة قد تسبب في تعرض بعض الأجزاء من تلك المناطق إلى الجفاف من جديد.

ولا شك في أن أهمية هذه المناطق من الناحية الاجتماعية والاقتصادية تقتضي زيادة الاهتمام بإكمال أعمال إعادة تأهيلها، وضمان وصول المياه إليها بكميات كافية، وتنظيمها، وإشراك جهات متعددة في تطويرها، مثل مراكز البحوث المتخصصة في الجامعات، والهيئة العامة للسياحة في سبيل استعادة ما فقد من مكوناتها الطبيعية، وتوفير مستلزمات الإنتاج الزراعي، النباتي والحيواني فيها، وتحويلها إلى مناطق سياحية مهمة.

٨ – حملة إعمار النخيل

تعرضت بساتين النخيل إلى حملة تدمير واسعة إبان فترة حكم صدام حسين، وقد حصل جزء من ذلك التدمير بسبب الحروب التي خاضها النظام السابق، بينما حصل الجزء الآخر بسبب حملات قلع أشجار النخيل من جذورها في المناطق والبساتين التي ظهرت فيها أعمال المقاومة لذلك النظام، فضلا عما اتسمت به تلك الفترة من إهمال لبساتين النخيل وانتشار الأوبئة الزراعية فيها. وقد تسبب ذلك التدمير والإهمال في انخفاض أعداد النخيل العراقي من قرابة الثلاثين مليون نخلة إلى ما يقارب العشرة ملايين نخلة في الوقت الحاضر، أغلبها يعاني من مشاكل انخفاض الإنتاجية ورداءة النوعية.

وحيث أن النخلة هي رمز العراق، ولأن بساتين النخيل تعتبر ثروة دائمة يعيش عليها ويعمل فيها عدد كبير من السكان، فضلا عن أهمية التمور كمادة غذائية ضرورية للسكان وما تحظى به من دور في التجارة الداخلية والتجارة الخارجية العراقية، لذلك ينبغي مواصلة العمل من أجل التوسع في زراعة النخيل وإعادة بساتين النخيل إلى ما كانت عليه.

لقد بادرت وزارة الزراعة منذ مطلع عام ٢٠٠٤ إلى القيام بحملة لزراعة أمهات النخيل في كافة المحافظات الوسطى والجنوبية، ويبدو أن هذه الحملة لم تتوقف خلال السنوات اللاحقة، لكن هذه الحملات ينبغي أن تقترن بحملات أخرى لمكافحة الأوبئة الزراعية مثل مرض الحميرة الذي ما يزال يفتك ببساتين النخيل، ولعل الجانب الأكثر أهمية في تحقيق النهوض بزراعة النخيل هو تطوير البحوث في مجال الزراعة النسيجية لما توفره من كميات هائلة من فسائل النخيل ذات النوعيات الجيدة، وكذلك تطبيق إجراءات الدعم المجزية لمن يقومون بإنشاء بساتين النخيل اعتمادا على أساليب الري بالتنقيط.

٩ - الزراعة في البيوت البلاستيكية

يوفر استخدام البيوت البلاستيكية مزايا كثيرة في مجال الإنتاج الزراعي داخل هذه البيوت، ففي داخل هذه البيوت يمكن توفير البيئة المناخية الملائمة لنمو النبات من حيث توفير درجات الحرارة والرطوبة الملائمة، وهي تساعد على تحقيق الاستخدام الأفضل للأسمدة والبذور المحسنة، ووسائل الوقاية من الأوبئة الزراعية، وزراعة النباتات خارج مواسم زراعتها الطبيعية وفي وقت شحتها، ولهذا يتميز الإنتاج الزراعي داخل البيوت البلاستيكية بالنوعيات الجيدة والإنتاجية المرتفعة، ولعل هذه المزايا هي السبب وراء انتشار استخدامها بمستوى واسع في مختلف دول العالم،

وبضمنها غالبية الدول العربية، بخاصة سوريا، مصر، الأردن، ودول الخليج العربي، ويلاحظ من يسافر عبر الأراضي السورية أو الأردنية انتشار البيوت البلاستيكية بالمئات على امتداد النظر عبر الشارع يسارا ويمينا، بيد أن استخدامها عندنا في العراق لا يزال قليل، بل قليل جدا، وهو ما يقتضي التفات الهيئات المسؤولة عن رعاية القطاع الزراعي العراقي نحو ضرورة تشجيع استخدام هذه الوسيلة في زراعتنا، عبر تقديم مختلف وسائل الدعم التي أشرنا إليها سابقا لمن يرومون إقامة هذه البيوت البلاستيكية للأغراض الزراعية وبخاصة عن طريق تقديم القروض لهؤلاء، وكذلك دراسة إمكانية قيام وزارة الزراعة بإقامة هذه البيوت ثم بيعها على القطاع الخاص بعد اكتمالها.

١٠ – الزراعة في الصحراء الغربية

تعتبر أراضي الصحراء الغربية الممتدة بين محافظتي الموصل شمالاً والبصرة جنوباً رصيدا مهما للزراعة العراقية في المستقبل، بالنظر لما تحتويه هذه الصحراء من أراضي واسعة صالحة للزراعة، وما تحتويه مساحات كبيرة منها على المياه المتجددة من التي لا تحتوي على نسب عالية من الأملاح[1].

لذلك ينبغي تقييم الدراسات المتوفرة حاليا حول هذه الأراضي، وإعداد الخرائط حول الأراضي الصالحة للزراعة منها، وحجم وموقع ما يحتوي من هذه الأراضي على المياه المتجددة، مع تحديد نسبة الأملاح الذائبة في تلك المياه، لغرض تحديد الأراضي التي تسخر للأغراض الزراعية بشكل دقيق في المستقبل.

---

(١) تبلغ مساحة الصحراء الغربية أكثر من (٢٠٠) الف كم مربع وتؤلف نحو ٤٥٪ من مجموع مساحة القطر وهي تقع بين خطي العرض ٢٩ – ٤٢ وخطي الطول ٣٤- ٣٩، وتبلغ كثافة السكان فيها ٠,٤ فرد في الكيلو متر المربع ويعيش سكان الصحراء الغربية أساسا على تربية الحيوان بخاصة الأغنام والماعز والمتاجرة بمنتجاتها.
يقدر حجم المياه المتجددة حسب ما هو متوفرمن معلومات حول الموازنة المائية بـ(٢,٢) مليار متر مكعب وأن للصحراء الغربية خزين جوفي ثابت بقدر (٢٠٠) مليار متر مكعب وإن استغلال هذه المياه لا يتجاوز (١١٪) حاليا.
المصدر: دراسة حول الصحراء الغربية غير منشورة، مقدمه إلى وزارة الزراعة، بعده من قبل د.فاضل الفراجي.

والجدير بالذكر إن الدراسات المتوفرة حاليا تشير إلى توفر مساحات واسعة تقارب المليونين دونم من الأراضي الصالحة للزراعة والتي تحتوي على المياه المتجددة في تلك المناطق، وإن جزءا من تلك المساحات يزرع حاليا في محافظات البصرة وذي قار وكربلاء والموصل، وهو ما يقتضي تشجيع القطاع العراقي الخاص والشركات الأجنبية على الاستثمار في هذه الأراضي، ووضع التعليمات حول تطبيق قوانين الاستثمار في هذه المناطق، التي ينبغي أن تلزم المستثمرين في هذه المناطق على إحاطة مزارعهم بأشجار النخيل وأشجار الفاكهة حيثما تتوفر الإمكانيات البيئية لذلك، في سبيل التوسع في زراعة النخيل وأشجار الفاكهة في تلك المناطق الصحراوية.

وكذلك اشتراط استخدام أساليب الزراعة الحديثة بخاصة استخدام وسائل الترشيد في استخدام المياه عن طريق استعمال أساليب الرش والتنقيط في عمليات الإرواء، وكذلك اشتراط تخصيص نسبة من منتجات هذه المزارع لتغطية حاجة الأسواق المحلية.

١١ – تنمية الثروة الحيوانية

لقد اشرنا فيما سبق إلى أهمية الإنتاج الحيواني، والواقع البائس الذي يميز الثروة الحيوانية وإنتاجها في الوقت الحاضر وهي تستدعي كغيرها من جوانب الإنتاج الزراعي إلى بذل الجهود نحو معالجة مشاكلها وتنميتها.

وقد تتعدد المقترحات التي يمكن طرحها للمعالجة في هذا المجال، سيما وأن البعض منها يتصف بالتشابه مع ما حصل طرحه من معالجات بشأن مشاكل الإنتاج النباتي، بخاصة ما يتعلق منها بضرورة شمول هذه القطاعات بإجراءات الدعم والرعاية.

غير أن ما ينبغي الإشارة إليه في هذا المجال هو ضرورة الإسراع في إعادة تأهيل الشركات والمؤسسات الكبيرة التي تعمل في مجالات الإنتاج الحيواني اعتمادا على الأساليب الحديثة، والتي تعرضت للتدمير والسرقة وتراجع الإنتاج كما أشرنا سابقا، عن طريق تقديم القروض الميسرة لها وشمولها بإجراءات الدعم.

وكذلك التوجه نحو تشجيع القطاع الخاص والاستثمار الأجنبي نحو إقامة مشاريع الإنتاج الحيواني الكبيرة التي تعتمد أساليب التكامل في الإنتاج الحيواني والزراعي والصناعي واستخدام أساليب الإنتاج الحديثة.

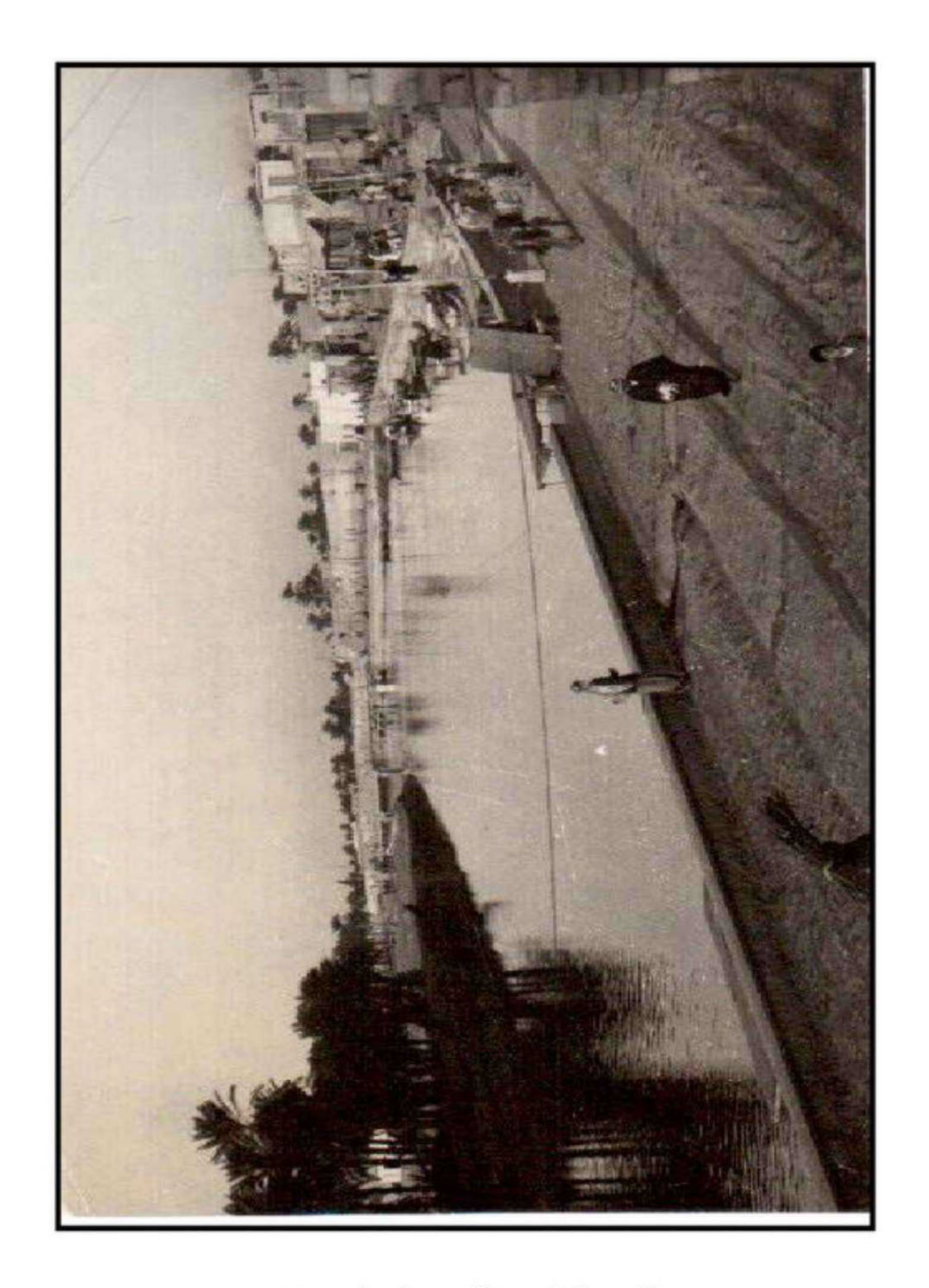
وكذلك توفير المقومات الأساسية لتطوير الإنتاج الحيواني ورعايته، مثل تطوير المؤسسات البيطرية وتجهيزها باللقاحات والأدوية ووسائل المعالجة من الأمراض، وإنشاء المحاجر الكبيرة بغية حماية الثروة الحيواني من دخول الأوبئة، واستيراد السلالات ذات النوعيات الجيدة من الأبقار وبيعها بأسعار متهاودة على الفلاحين، وإنشاء مفاقس الأسماك وبيعها بأسعار تشجيعية على مربي الأسماك، والعمل من أجل إعادة تكوين الأسطول البحري لصيد الأسماك في مياه الخليج العربي.

الملحق رقم (٣)

صور عن حياة المؤلف

الموضوع	رقم الصفحة
١- ناحية المجر الكبير عام ١٩٦٠	٤٢٧
٢- مع فريق الطائرة عام ١٩٤٤	٤٢٨
٣- وفد العمارة الشعبي يزور الرئيس عبدالكريم قاسم ١٩٥٨	٤٢٩
٤- طلبة كلية الحقوق يتجمعون حول بائعة السيكاير (أم عبود) عام ١٩٥٧	٤٣١
٥- رجل الأعمال الألماني السيد هيرش وسكرتيراته الذي يشير إليه المؤلف في ص:٧٤	٤٣٣
٦- د. عبد الأمير العبود مع الدكتور كاظم حبيب ٢٠٠٤	٤٣٤
٧- مع رئيس وزراء غرب استراليا ووزير الزراعة الاسترالي عام ٢٠٠٣	٤٣٥
٨- مع الرئيس الصيني (هوحينتاو) ٢٠٠٤	٤٣٦
٩- مؤتمر رجال الأعمال في ألمانيا ٢٠٠٤	٤٣٧
١٠- توديع وزير الزراعة ٣٠/ ٦/ ٢٠٠٤	٤٣٨
١١- في مؤتمر سانت مونتانا في سويسرا ٢٠٠٥	٤٣٩
١٢- وفد الحرب الوطني الديمقراطي يزور رئيس الجمهورية جلال الطالباني ٢٠٠٥	٤٤٠
١٣- مع الشاعر مضفر النواب ٢٠٠٧	٤٤١

الموضوع	رقم الصفحة



ناحية المجر الكبير في عام ١٩٦٠



فريق كرة الطائرة في لواء العمارة يزور المجر الكبير عام ١٩٤٤م

بضيافة عائلة المؤلف ويشاهد المؤلف وسط الصورة



وفد العمارة الشعبي يزور الرئيس عبد الكريم قاسم في ١٩٥٨/٩/٢م

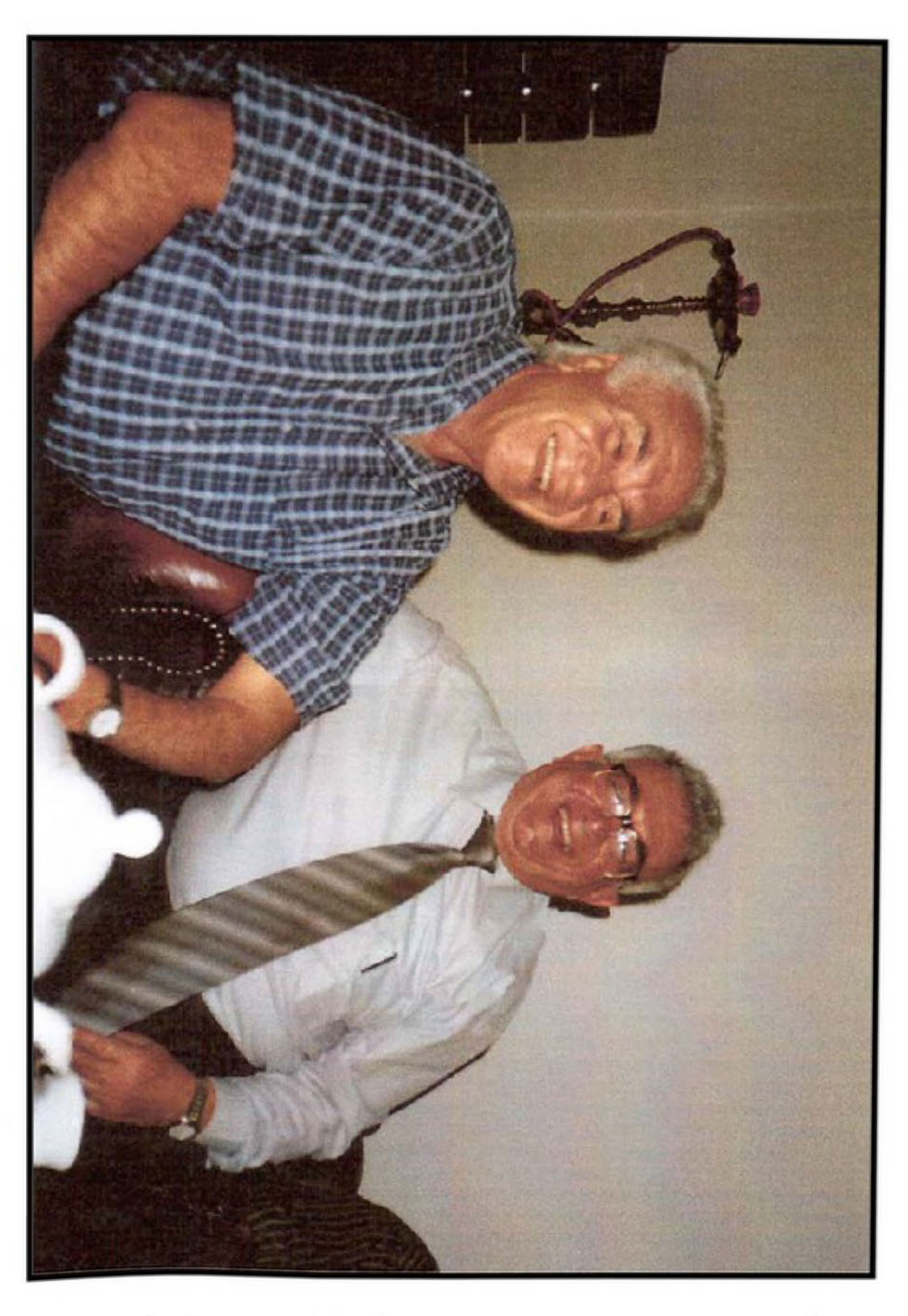
ويشاهد المؤلف الثاني من اليمين وكان أحد أعضاء الوفد



طلبة كلية الحقوق يتجمعون في عام ١٩٥٧ حول بائعة السيكاير (أم عبود) داخل بناية كلية الحقوق ويلاحظ في الصورة من اليمين عبد الأمير خير الله ومدحت المحمود وتحسين برواري وعبد الأمير العبود وجميل دزلايي ومحمد الحاج حمود وصادق العطية وجعفر صادق وقاسم العاني



رجل الأعمال الألماني السيد (هيرش) وثلاثة من سكرتيراته الذي يشير إليه الكتاب في الصفحة (٧٤) ويلاحظ المؤلف في الوسط وعلى يمينه الطالب الأردني محمد زركيه في برلين عام ١٩٥٩م



د.عبدالأمير العبود مع الاقتصادي والكاتب المعروف الدكتور كاظم حبيب في برلين عام ٢٠٠٤



في زيارة رسمية إلى استراليا عام ٢٠٠٣ من اليمين د. عبد الأمير العبود، نصير الجاردجي رئيس غرب إستراليا ووزير الزراعة الاستراليا أوشالم حمو المستشار في وزارة الزراعة



وفد الحكومة العراقية برئاسة السيد محمد بحر العلوم عضو مجلس الحكم يزور الرئيس الصيني ويشاهد د.عبد الأمير العبود ٢٠٠٤م على اليمين بين الأستاذ نصير الجادرجي والدكتور محمد حاج حمود



د. عبد الأمير العبود يلقي كلمة في مؤتمر رجال الأعمال في برلين عام ٢٠٠٤م



حفلة توديع د.عبد الأمير العبود وزيراً للزراعة في ٢٠٠٤/٦/٣٠م

ويشاهد في الصورة وكلاء الوزارة والمدراء العامين في وزارة الزراعة آنذاك



د.عبد الأمير العبود يشارك في ندوة اقتصادية في سانت مونتانا في سويسرا عام ٢٠٠٤

ويشاهد في الصورة من اليمين الأستاذ نصير الجادرجي ود.علاء العلوان وزير التربية ومدير الندوة والأستاذ روز شاويش ود. د.عبد الأمير العبود



وفد من الحزب الوطني الديمقراطي يزور رئيس الجمهورية جلال الطالباني عام ٢٠٠٥
وبضمنهم د.عبد الأمير العبود



الشاعر الكبير مظفر النواب يتوسط الدكتور زيد حمزة وزير الصحة الأردني الأسبق

والدكتور عبد الأمير العبود



الهيئة الإدارية للمجلس الثقافي العراقي ٢٠٠٧م

الواقفون من اليمين د.عبد الأمير العبود، د.هاشم حسن د.ضياء الشكرجي، ياسين النصير، غادة بطي، هاشم الشبلي، ومالك المطلبي، إبراهيم الزبيدي، الفريد سمعان، د.مهدي الحافظ، د.سلوى زكو، د.فوزية العطية، محمد عنى حكمت

الجالسون: حسين الجاف، إياد الزاملي، فاضل ثامر، شوقي عبد الأمير



الأستاذ الفنان يوسف العاني يتوسط د. عبد الأمير العبود وهاشم الشلبي

في إحدى الندوات الثقافية في عمان عام ٢٠٠٧



في دار الأستاذ عطا عبد الوهاب في عام ٢٠١٠ في إحدى جلسات ندوة (أحاديث الثلاثاء) يظهر في الصورة الجالسون من اليمين الأستاذ هاشم الشبلي، د. عبد الأمير العبود، إسماعيل الحاسم، د.عدنان الباججي.

الواقفون: الفنان حسين الأعظمي، الدكتور موسى عجام، محمد كافل حسين، يوسف العاني، د. أحمد حمدي